علم
اجتماع التنمية



الدكتور
فؤاد بن غضبان

الرضوان
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

علم اجتماع التنمية

علم اجتماع التنمية

الدكتور

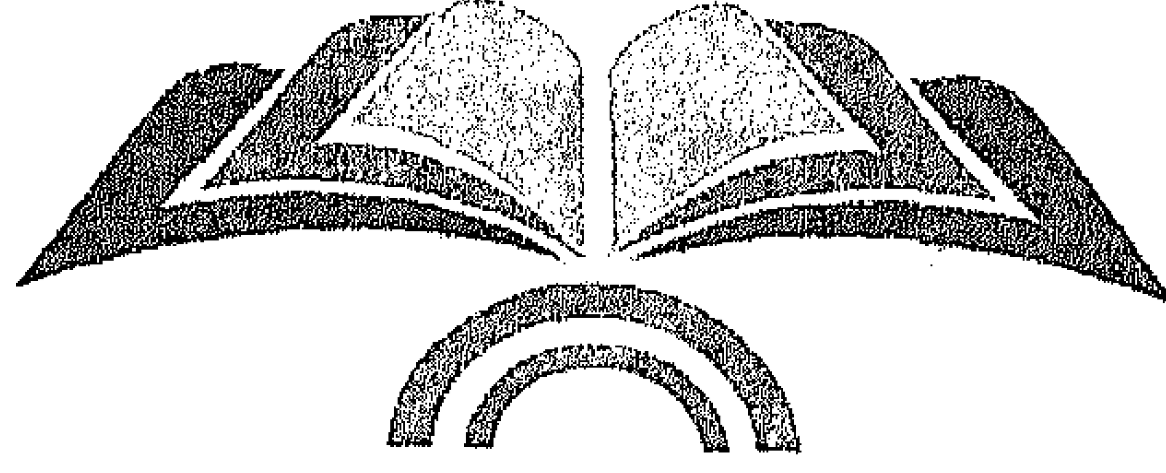
فؤاد بن غضبان

الطبعة الأولى

2015م - 1436هـ



دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان



الرضوان

للنشر والتوزيع

علم اجتماع التنمية

د. فؤاد بن غضبان

الواصفات:

علم الاجتماع// التنمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/9/3491)

ردمك ISBN 978-9957-76-292-6

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – الأردن – العبدلي – شارع الملك حسين

قرب وزارة المالية – مجمع الرضوان التجاري – رقم 118

هاتف: 6 4611169 962+ هاتف: 6 4616436 962+ فاكس: 6 4616435 962+

ص. ب: 926141 عمان 11190 الأردن

E-mail: gm.redwan@yahoo.com

www.redwanpublisher.com

إهداء

إلى كل من آمن بالعلم سبيلاً لتحقيق ذاته .

إلى كل من سعى في طلبه أو تقديمه للآخرين.

إلى وطني الجزائر.

تقديراً.

الفهرس

الفصل الأول

علم اجتماع التنمية

المفهوم، والاهتمامات والتطور

الفصل الثاني

علم اجتماع التنمية والعلوم الاجتماعية

علاقة وثيقة وارتباط في وحدة الموضوع

الفصل الثالث

الاتجاهات الإيديولوجية لعلم اجتماع التنمية

اتجاهات متعارضة

الفصل الرابع

نظرية التحديث في علم اجتماع التنمية

مفاهيم، واتجاهات وعلاقات

الفصل الخامس

التنمية والسياسة في علم اجتماع التنمية

نماذج، ونظريات ومستويات

الفصل السادس

التغير الثقافي والتنمية

ارتباط وثيق ومتبادل، ودافع أساسي للتحقيق

الفصل السابع

التغيّر الاجتماعي والتنمية

دينامية مستمرة لتغيير وتطوير المجتمعات

الفصل الثامن

علم اجتماع التنمية ومشاكل التنمية بالعالم النامي

نحو صياغة لإطار جديد للتنمية

الفصل التاسع

علم اجتماع التنمية ودوره في معالجة قضايا التنمية

تجارب دولية

المقدمة

مما لا شك فيه أن تأليف كتاب في علم اجتماع التنمية ليس بالأمر السهل، خاصة في الوقت الذي يشهد فيه العالم تطورات تكنولوجية في العالم الطبيعي للسيطرة على الطبيعة، نسجل أنه لم يحقق نفس التقدم بشكل متواز في مجال العالم الاجتماعي، ويرجع سبب ذلك إلى أن محاولات الإنسان في فهم نفسه وعلاقاته مع الآخرين داخل إطار مجتمعه قد بدأت متأخرة جدًا عن محاولاته في فهم الطبيعة والسيطرة على العالم الطبيعي.

فالتعرض لمفهوم علم اجتماع التنمية وتطوره وأهم اهتماماته إنما يمثل الهدف الرئيسي لهذا المؤلف، فهذا العلم ينظر وبالتحديد في كيفية تحقيق التنمية في المجتمع من خلال دراسة العناصر الاجتماعية المؤثرة والدافعة إلى تحقيق هذه التنمية، حيث نما وتطور هذا العلم في غربي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل عقد الستينات، ونشأ كرد فعل للتغيرات المفاجئة في العالم التي شهدها خلال القرن التاسع عشر، فهو بهذا وليد النهضة العلمية الحديثة. فعلم اجتماع التنمية وليد اللحظة الراهنة يسلط الضوء على موضوع قضية التنمية والتخلف التي شغلت ولا تزال تشغل اهتمامًا كبيرًا على الصعيدين الأكاديمي والسياسي منذ ما عرفه العالم من تحولات اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت هذه الإشكالية باهتمام علم اجتماع التنمية الذي عرف بمجموعة من النظريات السوسيولوجية والمقاربات في إطار النظريات السوسيولوجية الكبرى، كالنظرية الماركسية والنظرية البنيوية الوظيفية.

ومن هذا المنطلق في ظل وجود دافع شخصي وهو حبي لهذا الفرع من فروع علم الاجتماع والذي له علاقة متينة بالجغرافية البشرية، فقد دفعني هذا إلى النزول في بحر هذا العلم وأحاول أن أساهم ولو بلبنة صغيرة في شجرة هذا التخصص العلمي من منظور التنمية المكانية الشاملة.

وقد بدأت فكرة الكتاب تراودني أثناء تكليفي بتدريس مادة علم اجتماع التنمية لطلاب الماجستير في تخصص "التهيئة، والعمران والتنمية المحلية"، بعد أن قمت بتجميع المادة العلمية وأعدت تصنيفها وترتيبها لتتلاءم مع طبيعة هذا التخصص.

يتكون الكتاب من تسعة فصول، حيث يتعرض الفصل الأول لمفهوم علم اجتماع التنمية، واهتماماته وأبعاد نشأته، وتحليل أسباب ودوافع تطوره، إلى جانب تحليل لمكانة علم اجتماع التنمية في فكر علماء الاجتماع.

بينما اهتم الفصل الثاني بتوضيح طبيعة العلاقة بين علم اجتماع التنمية والعلوم الاجتماعية الأخرى، ثم علاقتها بالتنمية.

ويتناول الفصل الثالث الاتجاهات الإيديولوجية لعلم اجتماع التنمية وتطورها عبر مراحل كبرى متباينة، انطلاقًا من الفكر المركسي، مرورًا بالفكر السوسيولوجي المعاصر، فاتجاه المكانة الدولية وصولاً إلى الاتجاه الماركسي الجديد.

ويعرج الفصل الرابع على مناقشة نظرية التحديث في إطار اهتمامات علم اجتماع التنمية من حيث الأصول التاريخية والمفهوم ومراحل النمو الاقتصادي ومضامينها الاجتماعية، إلى جانب توضيح مختلف العلاقات بين التحديث والتنمية والتصنيع والتحضر...

أما الفصل الخامس فقد ركز على توضيح العلاقة بين التنمية والسياسة والتنمية السياسية من جهة، ومن جهة أخرى علاقة التنمية والسياسة بعلم اجتماع التنمية من خلال استعراض لمختلف النماذج والنظريات والمستويات.

ويتناول الفصل السادس دراسة التغير الثقافي والتنمية من حيث تشابك المفاهيم وتعددها، وخصائص التغير الثقافي، وأصوله ونظرياته ومبادئه وأنماطه، مع تحديد مختلف العوائق التي تقف أمام تحقيق التنمية.

ويهتم الفصل السابع بالتغير الاجتماعي والتنمية بهدف تحليل خصائص دينامية المجتمعات من خلال عوامل التغير الاجتماعي ونظرياته وعلاقته بالتغير الثقافي والتغير السياسي... ومساهمته في تغيير وتطوير المجتمعات.

أما الفصل الثامن فقد ركز على مشاكل التنمية بالعالم النامي من منظور علم اجتماع التنمية، وذلك من حيث تحليل لأسباب تخلف دول العالم النامي، وظروفه التي أدت إلى حدوث انعكاسات بيئية متعددة، إلى جانب عرض لمختلف إستراتيجيات التنمية والتي تتطلب كلها لإعادة صياغة في إطار جديد للتنمية حتى تتماشى مع خصوصيات مجتمعات دول العالم النامي.

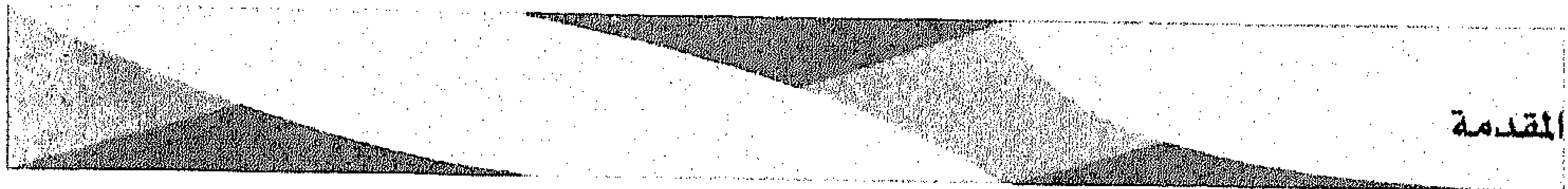
ويسلط الفصل التاسع الضوء على معالجة قضايا التنمية، من خلال استعراض بعض التجارب الدولية الرائدة ومتباينة فيما بينها من حيث إستراتجيتها التنموية وأهدافها ومبادئها ونتائجها من وجهة نظر علم اجتماع التنمية، وهي تعتبر تجارب رائدة استطاعت تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية واضحة وملموسة في مجتمعاتها، يمكن الاقتداء بها في بعض من جوانبها في دول العالم النامي التي تعاني من مشكلات تعيق عملية التنمية في مجتمعاتها.

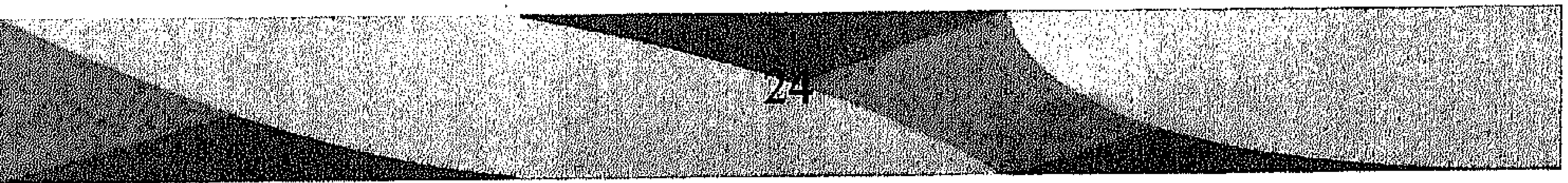
وفي النهاية أتمنى من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في تقديم هذا العمل المتواضع، ولا أدعي لنفسي الريادة فيه، بل الريادة أتركها لأصحاب الاختصاص، ولا أدعي الكمال فيه، فالكمال لله وحده، ولكني أرجو فيه ثواب المجتهد.

وعلى الله قصد السبيل إنه نعم المولى ونعم النصير.

المؤلف

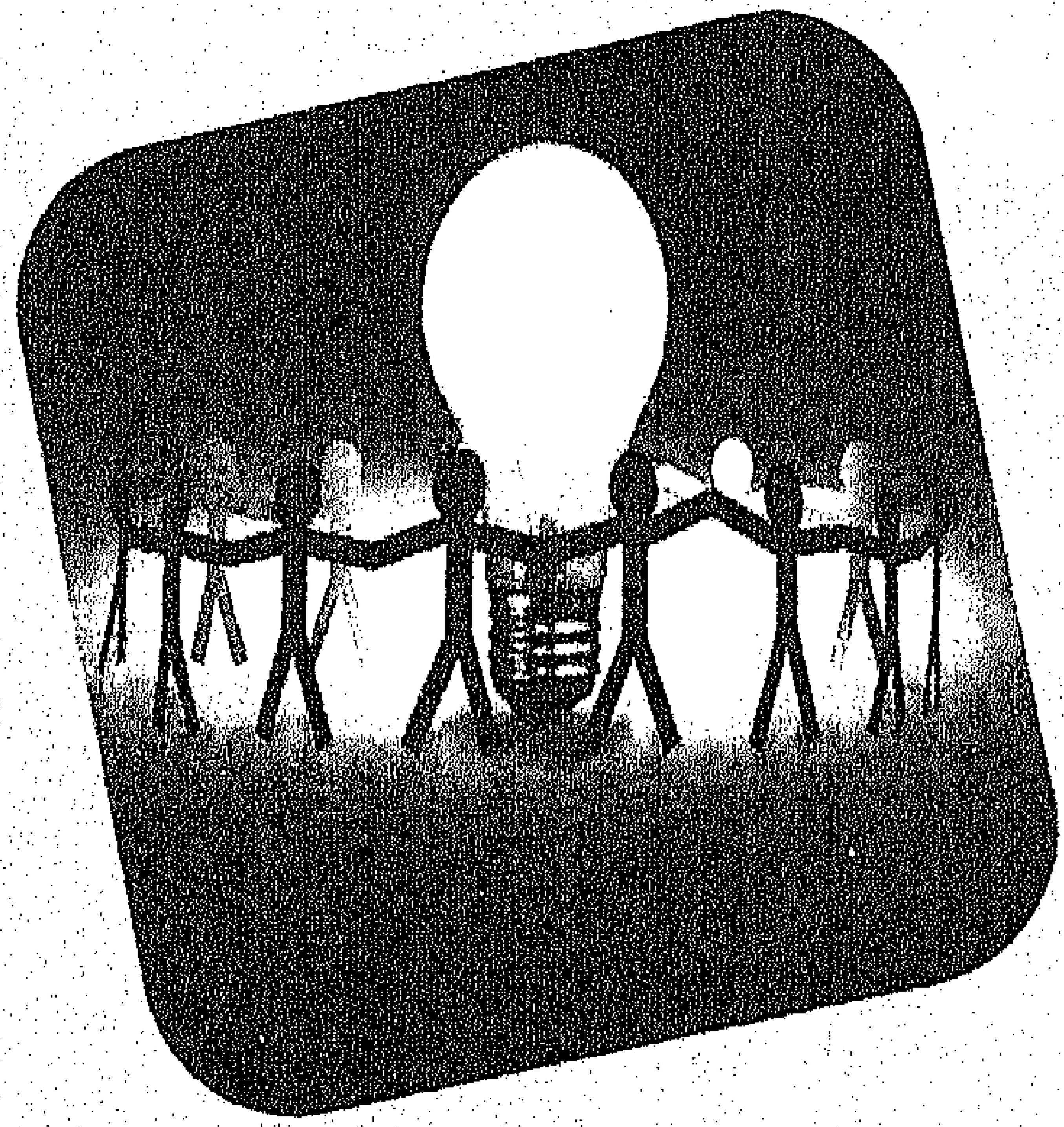
الدكتور فؤاد بن غضبان





الفصل الأول

علم اجتماع التنمية



علم اجتماع التنمية: المفهوم، والتطور والاهتمامات

1

الفصل الأول

علم اجتماع التنمية:

المفهوم، والتطور والاهتمامات

مقدمة:

لعل أول ما يلفت الانتباه عند القيام بدراسة موضوع أو ظاهرة ما، هو ذلك الكم الهائل من المفاهيم والاصطلاحات المتباينة التي تدور حوله، وتعتبر المفاهيم عنصرًا أساسيًا في كافة النظريات والبحوث العلمية، كما أن التحديد العلمي لها يعد خطوة ضرورية لفتح الطريق أمام فهم الظاهرة المدروسة، وإذا كان المفهوم هو تصور للوقائع التي تم ملاحظتها فهذا لا ينفي إمكانية تصوره لوقائع مستقبلية وصور لحقائق قادمة، وعند استخدام المفاهيم العلمية لا بد من معرفة اصطلاحاتها وترجمتها إلى وقائع يمكن ملاحظتها، وعليه فإن علم اجتماع التنمية تزخر بالعديد من المفاهيم التي سنحاول تناولها بقدر من التفصيل في هذا الفصل، من خلال استعراض كل المفاهيم التي هي في حاجة إلى مزيد من التوضيح، مما يسمح بادراك جوهر علم اجتماع التنمية.

1- مفهوم علم اجتماع التنمية:

يوصف علم الاجتماع على أنه العلم الذي يهتم جزئيا بالسير الذاتية والتاريخ، وهذه فكرة هامة، لأنها توجه اهتمامنا إلى مظهرين من دراستنا، أحدهما هو العلاقة المرتبطة بالأنظمة المختلفة، والتي تبرز على أنها منفصلة، وفي الواقع فإن علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والاقتصاد، والاقتصاد التاريخي، والتاريخ والجغرافيا هي كلها علوم منفصلة، وكلما استمرينا في القراءة فسوف نكتشف أن هذا الانفصال يعد عائقا للفكر، فنحن نحرم نتيجة لهذا الانفصال

من الكثير من الأفكار والمعلومات التي يمكن أن تساعدنا في فهم المشكلة التي نبحثها، وعلى سبيل المثال: إذا كنا نبحث في التساؤل: لماذا تحدث الهجرة العمالية؟ فسنجد أنفسنا أننا نحصل على إجابة جزئية إذا ما نظرنا أو بحثنا فقط في الأسباب الحالية للبطالة. لكننا نجد إجابات أكثر إقناعا لهذا السؤال إذا ما فحصنا وبحثنا في التاريخ الاقتصادي لمنطقة معينة، لكي نفهم سبب وجود بطالة هناك، سواء كانت بطالة طويلة المدى أو قصيرة المدى.

إن هذه المناقشات تبدو أنها أتت من بعيد عن طريق علم اجتماع التنمية، ولذلك لابد أن نحس بضرورة فحص علم اجتماع التنمية، ونضع في عقولنا فكرة واضحة لما كان يفكر فيه علماء الاجتماع الأوائل، وما كانوا يرغبون في قوله.

إن علم اجتماع التنمية لا يسأل فقط عن دول العالم النامي، ولكن يسأل الكثير من الأسئلة عن المجتمع في دول العالم الأول"الدول الرأسمالية" ودول العالم الثاني " الدول مركزية التخطيط كما في شرق أوروبا".[1]

فإذا كان علم الاجتماع هو أحد العلوم الاجتماعية مثل علم النفس، وعلم الاقتصاد وعلم السياسة وغيرها، يهتم بدراسة المجتمع دراسة وصفية، تحليلية، تفسيرية، وبأسلوب ومنهج علمي له قوانينه وطرائقه العلمية، وله دور في حل المشكلات الاجتماعية فله أيضا دوره في مساعدة أفراد المجتمع على التكيف مع الظروف المحيطة بهم وعلى معرفة أدوارهم الاجتماعية. إذ يتناول في دراساته جوانب عديدة مثل: العمليات الاجتماعية، والثقافية والتغير الاجتماعي، والبناء الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية، كذلك خصائص المجتمعات وتطورها ووظائفها ومشكلاتها.

---

(1) سهير عبد العزيز محمد يوسف وآخرون، علم اجتماع التنمية، دار المعارف، جامعة الأزهر، 1992، ص. 11-12.

فإن علم اجتماع التنمية هو تطبيق القضايا والمبادئ ومناهج البحث والمفاهيم السوسيولوجية على دراسة الوقائع والمشكلات الناشئة عن التغيرات الدينامية في الثقافة، خاصة تلك التغيرات في مجالات الحيات الاجتماعية والاقتصادية.

ويهتم علم اجتماع التنمية اهتمامًا خاصًا بدراسة الوقائع والمشكلات التي يمكن أن تساعد دراستها على دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلى دفعًا حثيثًا إلى الأمام. وهنا يلجأ الباحث في التنمية إلى استخدام المعارف المستمدة من علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس والدائرة حول موضوع التغير الثقافي من أجل حل طائفة من المشكلات الملموسة المرتبطة بعملية التنمية أو التي تخدم تلك العملية.

وكما هو الحال في علم الاجتماع دائما، فإن دراسة علم الاجتماع هنا هي دراسة للعلاقات الاجتماعية والجماعات أو التكوينات الاجتماعية بأحجامها ومستوياتها المختلفة والتي تنشأ كثمرة لتلك العلاقات. ويضاف إلى ذلك الخط العام أننا نتبع في دراستنا وبشكل ثانوي طائفة أخرى من الوقائع التي ليست من طبيعة اجتماعية خالصة، ولكنها تؤثر على المجال الاجتماعي ،أو تتأثر به إلى حد كبير. معنى هذا كله أن علم اجتماع التنمية يدرس الشروط الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية والظواهر الاجتماعية المصاحبة لها والمترتبة عليها.[1]

علم اجتماع التنمية ينظر في كيفية تحقيق التنمية في المجتمع من خلال دراسة العناصر الاجتماعية المؤثرة، وهي عناصر يختلف تكوينها من مجتمع إلى آخر بسبب اختلاف في القدرات العملية والاقتصادية والثقافية.[2]

---

(1)محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة، عمان، 2010، ص. 67.

(2)محمد الرميحي، علم اجتماع التنمية. نقلا من شبكة الانترنيت.

2- المصطلحات الشائعة في علم اجتماع التنمية :

يمكن حصر أهم هذه المصطلحات فيما يلي:

2-1- التنمية :

تعتبر التنمية عملية ديناميكية، تتكون من مجموعة مترابطة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تحدث في المجتمع، نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة داخل المجتمع، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد داخل هذا المجتمع.

فالتنمية عملية تتحقق من خلال تدخل المجتمع عن طريق الاستخدام الأمثل للإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة، بأقل التكاليف، وفق خطط محددة سلفا من جانب مؤسسات المجتمع.[1]

2-2- التخلف :

وهي حالة من التردي العام والانحطاط الشامل في مختلف الجوانب المجتمعية من اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية وثقافية ومادية ومعنوية وصحية وغيرها.[2]

ويشير بعض الباحثين إلى أن التخلف هو "الظاهرة الطبيعية والنتيجة الحتمية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي وسيادته على المجتمعات قبل الرأسمالية"، إذ أن التخلف هو عملية إعادة تشكيل هذه المجتمعات لخدمة السوق الرأسمالية

---

(1) طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص. 29- 30.

(2) نائل عبد الحافظ العوالمة، إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية، زهران، 2010، ص.33.

العالمية[1]، فكلمة تخلف لا تعني أن الدول الفقيرة متخلفة لمحال متأصلة فيها ولكن لأنها ظلت كذلك من خلال الدول الغنية، فحتى بعد كفاحها الطويل من أجل الحصول على الاستقلال السياسي، فلقد استمرت العلاقات موجودة مع الرأسمالية والامبريالية، ولقد خدم هذا الاستقلال الوهمي في إخفاء التبعية التي استمرت من خلال الاستنزاف الهائل الذي مارسته الدول الرأسمالية لموارد البلدان المتخلفة، إلى جانب إغراق الدول المتخلفة في الديون.

كما ظهر مفهوم آخر للتخلف بأنه "التأخر بالمقارنة بالدول التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من الإنتاج والاستهلاك والتنظيم"، كما يذهب بعض المهتمين بدراسة التخلف بأنه "يعني عدم الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة في الدول المتخلفة."[2]

2-3- التطوير:

ويعني إجراء تعديلات كلية أو جزئية في مجال من المجالات المجتمعية المادية والمعنوية، حيث يتم الانتقال أو التغير في الأشياء من وضع لآخر أفضل منه. وبالتالي فإن التطوير يعني التقدم أي التحسن الكمي والنوعي في مجال أو أكثر من المجالات المجتمعية وعلى المستويات الكلية أو الجزئية، ويشمل التطوير أو التقدم: المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية والإدارية وغيرها، وقد يكون التطوير على المستوى الكلي للمجتمع أو على مستوى منظمة أو قطاع محدود فيه.

---

(1) إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ، ص. 17.

(2) جاريس ج.، دومينجو ج.، جغرافية البلدان النامية: دراسة موضوعية في جغرافية التنمية، تعريب محمد عبد الحميد الحمادي، محمد علي بهجت، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص. 21-23.

2-4- التطور:

ويتضمن وصفاً لحالة الانتقال من وضع لآخر وفقا لتسلسل مرحلي وزمني، ويعتبر التطور مفهومًا محايدًا بهذا المعنى، لأنه يشمل تسجيلا للوقائع ومجريات الأحداث ويبين كيفية حدوثها وما يتصل بها من ظروف ومقاييس كمية ونوعية وغيرها، وقد يشمل مفهوم التطور الحياة الفردية أو العامة جزئيًا أو كليًا. أي أن مفهوم التطور هو عبارة عن وصف للأشياء أو الناس على خطى الزمان والمكان.

2-5- التحديث والحداثة:

وتعني مواكبة التطورات والمستجدات ومراعاة الظروف والأشياء والمسلكيات والمعايير السائدة في أي مجال من المجالات في فترة زمنية معنية.

والحداثة أو المعاصرة كما تسمى أحيانا هي تطبيق الأصول المتعارف عليها في مرحلة زمنية آنية. وبالتالي فإن ما هو حديث اليوم فهو ليس كذلك بالأمس أو غدًا. إن مفهوم الحداثة مرتبط بالعنصر الزمني ويتغير وفقا لذلك، والحداثة لا تعتبر بالضرورة ومن الناحية المنطقية ايجابية أو سلبية بطبيعتها بل أنها مفهوم محايد يتضمن الالتزام بما هو سائد الآن وهنا.

2-6- النمو الاقتصادي:

وهو من أهم المصطلحات التي لاقت رواجًا وتركيزًا كبيرًا في مجال التنمية، حيث ضيق بعض الكتاب بقصد أو بغيره مفهوم التنمية ليشمل الجوانب الاقتصادية بالدرجة الأولى، مع إهمال و تجاهل واضح للجوانب الأخرى والعديدة والهامة والمؤثرة في مجال التنمية، ويتضمن مفهوم النمو الاقتصادي تحسين فعالية الاقتصاد الوطني وتعزيز الرفاه المادي للمجتمع بما في ذلك زيادة الدخل الفردي والوطني وتوفير السلع والخدمات بالشكل الملائم كميًا ونوعيًا والوقت الملائم والأسعار المستقرة، وغير ذلك من مظاهر الاقتصاد الفعال.

2-7- التغيير:

ويعني استبدال الوضع الحالي كليًا أو جزئيًا بوضع آخر يختلف عنه نسبيًا، لأن التغير قد يكون محدودًا أو شاملاً، كما قد يكون بسيطًا أو جذريًا.

ويتضمن التغير عملية الانتقال الموضعي أو الزماني أو المكاني أو الشخصي أو الاجتماعي من حالة إلى أخرى، قد تكون إيجابية كما قد تكون سلبية. ويتضمن التغيير الإفلات من الجمود وكسر الواقع الحالي بطريقة أو بدرجة أو بأخرى. ونستنتج من كل ذلك أن التغيير هو مفهوم احتمالي ومحايد لا يعني حتمية معينة سوى الانتقال مع مرحلة أو حالة أخرى.

وبالرغم من ذلك فإن التغير في مجال التنمية يحمل معنى ايجابي عموما، وعندما يكون التغيير مخططًا فلابد أن يكون التوجه ايجابيًا بحيث يتم استبدال الأوضاع الحالية بأخرى أفضل منها، حيث أن القصد الإيجابي للتغيير المخطط قد لا يؤدي بالضرورة والحتمية إلى النتائج المرغوبة، وبالتالي تبقى الاحتمالات واردة.(1)

2-8- الوعي:

تعددت التعريفات التي ظهرت والمتعلقة بمصطلح الوعي، وكلمة الوعي في الأصل لاتينية وتعني "معرفة الأشياء على نحو مستمر"، كما عرف الوعي بأنه "عملية أو حالة من الإدراك لخبرات ذاتية في لحظة معينة. معنى هذا أن الوعي يستلزم إدراك المرء لذاته.(2)

---

(1) نائل عبد الحافظ العوالمة، مرجع سابق، ص. 33-35.

(2) إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 39.

2-9- المشاركة :

تعتبر المشاركة من أهم الموضوعات التي تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة، ولقد نالت قضية المشاركة اهتمامًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة مما اكسبها اعترافًا بل وتأكيدًا لدورها الهام بوصفها مكونًا رئيسيًا من مكونات التنمية، ومعنى هذا أن المشاركة أصبحت شعارًا مرفوعًا مؤداه أن أعضاء الجماعة الاجتماعية مهما كبرت أو صغرت لابد أن يشاركوا مجتمعين في صنع القرارات المتصلة بكل ما يؤثر في حياتهم.[1]

ولقد ظهرت العديد من التعاريف للمشاركة منها، أنها "العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر والواعي في صياغة نمط الحياة لمجتمعه في النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، والمشاركة أيضا هي فعل جماعي موجه نحو إحداث تغييرات في علاقات القوة السياسية والاقتصادية لصالح المجتمع، فالمشاركة تلعب دورًا هامًا في إنجاز عملية التنمية.[2]

3- اهتمامات علم اجتماع التنمية :

ربما صدق اعتقاد البعض بأن علم اجتماع التنمية بزغ حديثًا باعتباره واحد من فروع علم الاجتماع الذي استقطب اهتمام الكثير من الباحثين في هذا الصدد غير أن المتتبع للكتابات المعاصرة التي تدخل في ميدان التنمية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، تلك الكتابات التي أثارت قضية معاصرة مثل رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالتنمية، يلحظ إشارتهم المتكررة إلى أن بدايات الاهتمام بهذه القضية يمكن ردها إلى أعمال اليكس دي توكفيل، التي ظهرت في وقت سابق على ظهور علم اجتماع التنمية.

---

(1) إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 42- 43.

(2) احمد رأفت عبد الجواد، التنمية الحضرية التكاملية، ص. 600.

وهذا الظهور القديم والحديث لعلم اجتماع التنمية يعكس مدى أهمية هذا الفرع من فروع المعرفة المتخصصة في ميدان علم الاجتماع، الأمر الذي يؤكده اعتقاد البعض بأن علم اجتماع التنمية يعد بمثابة عنصر جوهري من عناصر بناء علم الاجتماع بوجه عام، طالما كان بالإمكان رد كافة فروع علم الاجتماع إلى قسمين أساسيين، قسم يركز على دراسات التنظيم والبناء، والنظم، والأنساق، وقسم أخر يركز على دراسات التنمية والتغير، والتحديث، والتخلف.

ولا يقف تميز علم اجتماع التنمية عند حد اهتمامه بتقديم رؤى نظرية وفحص مختلف التجارب الإنسانية في التنمية، وإنما لأن هذا الفرع من فروع المعرفة المتخصصة، يعكس أكثر من غيره من فروع علم الاجتماع الأخرى كافة التحولات التي نشهدها في هذا العالم المتغير.

ومن اهتمامات علم الاجتماع التنمية، نذكر ما يلي:

3-1- دوافع التنمية:

يحاول هذا العلم البحث عن العوامل الواقعية الاجتماعية الاقتصادية والتيارات الأيديولوجية التي تدفع إلى التنمية والتي تساعد عليها وتيسرها.

3-2- العناصر المنشطة لعملية التنمية:

يكشف عن العناصر الاجتماعية المتمثلة في: جماعات أو هيئات أو طبقات...، والتي تحرك المجتمع وتدفعه إلى إنجاز عملية التنمية وبيان انتماءاتها الاجتماعية، وكذا تحديد الفئات والقطاعات الاجتماعية التي تيسر عملية التنمية وتساهم فيها بدور فعال.

3-3- المضمون الشائع والدلالة الفعالة لمفهوم التنمية في المجتمع:

يحاول فيها البحث عن مدى وعي جماهير الشعب بالأهداف الملموسة لعملية التنمية والوسائل الضرورية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وكيفية تصور الناس لتلك الأهداف والوسائل في شكل نمطي ثابت، قد يكون مستعاراً مثلاً من

ثقافات أخرى تكون قد سبقت في مضمار التقدم، وكذا عن أصل تلك الأهداف إن كانت نابعة عن أيديولوجيات معينة تغذيها العاطفة، أم أنها صادرة عن تقدير علمي لاحتياجات المجتمع ومتطلباته، بمعنى تحليل العلاقة بين المطالبة بالتنمية وبين المساعدة الفعلية في تحقيقها ووضع أهدافها موضع التنفيذ، و تحديد دور البرامج الرسمية والخطط في تحقيق أهداف التنمية أو وضع الإمكانيات في خدمة الآمال، وأخيرًا معرفة العوامل الاجتماعية الأساسية التي تيسر أو تعوق تنفيذ خطط التنمية.

3-4- **نتائج التنمية وآثارها:**

يبحث في النتائج المقصودة وغير المقصودة لعملية التنمية التي أحدثتها في ثقافة المجتمع، وخاصة النتائج التي أحدثتها تلك العملية في النظم الاجتماعية للدولة التي ندرسها، ومدى السرعة والشمول الذي يحل به التغير والحركة محل الجمود والثبات، والمجالات التي يحدث تفاوت بها من خلال سرعة التغير بين مختلف مجالات الحياة وبين الطبقات الاجتماعية، وبين مختلف المناطق الجغرافية داخل الدولة، وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتغيرات التي حدثت في الثقافة والمجتمع ومدى اقتصارها على مجرد إدخال نظم بديلة حلت محل نظم قديمة كانت قائمة في المجتمع قبل بدء عملية التنمية أم أن تلك التغيرات قد أدت إلى هدم النظام القديم والتأثير على صلابته وتماسكه.

3-5- **إمكانيات الاتصال:**

ونعني بذلك الاتصال بين الأفراد وبين الجماعات داخل المجتمع في مختلف مراحل عملية التنمية الاجتماعية، وكذلك الاتصال بين أبناء الطبقات المختلفة وبين أبناء الثقافات التي تدخل مع بعضها البعض في علاقات أو تتكشف علاقاتها السابقة بفضل تنفيذ برامج التنمية.

3-6- وضع النماذج والنظريات الوافدة:

يهتم بالبحث عن مدى إقبال الناس على محاولة تقليد تلك النماذج والنظريات الوافدة واستيعابها، ومدى إمكانية تطبيق تلك النماذج والنظريات على مواجهة الاحتياجات والإمكانيات التي تحس بها المجتمعات الآخذة بالتنمية والتي تختلف ظروفها عن المجتمعات الوافدة منها تلك النماذج والنظريات. ويرتبط بهذه النقطة الحدود والموضوعات والمناهج التي يمكن أن تتم بها عملية الاستعارة الثقافية ومعونات التنمية بشكل يضمن لها النجاح وعدم التخبط.

3-7- العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين مختلف جوانب وأبعاد عملية التنمية:

اذ نعرف أن عملية التنمية لها ثلاثة أبعاد يجب أخذها دائما في الاعتبار هي: الجانب الفني (التكنولوجي)، والجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي، ويكون الاهتمام هنا في إمكانيات إحداث عملية تنمية تتسم بالتنسيق والتناغم بين تلك الجوانب المختلفة، بحيث يظفر كل بعد منها بما هو جدير به من عناية، ودون مبالغة في التأكيد على واحد منها على حساب الجانبين الآخرين. ويرتبط بذلك الإجراءات الملموسة التي يمكن اتخاذها بنجاح في أثناء تنفيذ عملية التنمية لتحقيق هذا الغرض، والتي تأخذ في اعتبارها الظروف البنائية الاجتماعية القائمة والتكوينات السياسية التي تلعب دورًا فعالاً على مسرح الأحداث في المجتمع.

3-8- مراحل عملية التنمية:

ويهتم في مدى إمكانية وضع تعميمات عامة بخصوص مثل هذه المراحل، والحدود التي يمكن أن تدور فيها تلك التعميمات وتغطيتها دون إخلال بمطلب الدقة والأمانة العملية، ثم كيفية تحديد مستوى التنمية المتوصل إليه بدقة في

ذلك المجتمع الذي تم دراسته، والذي يمكن على أساسه تصور بعض التنبؤات التي تحدد مسار عملية التنمية في المستقبل.[1]

4- الأبعاد التاريخية لظهور علم اجتماع التنمية:

نشأ علم الاجتماع كرد فعل للتغير المفاجئ في عالم مضطرب، وقد حاول علماء الاجتماع أن يوحدوا نوعًا من الاستقرار والنظام في هذا العالم المتغير والمضطرب، فجذور علم الاجتماع قامت كمحاولة لفهم التغير، إننا نجد في التغير الجذري الذي حدث في أوروبا في بدايات القرن التاسع عشر جذورًا لعلم الاجتماع وبدايات لعلم اجتماع التنمية، ولذلك يعتبر ظهور علم اجتماع التنمية حديثًا مع النهضة العلمية الحديثة، وقد ارتبط ظهوره بظهور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة والتي ظهرت حديثا بالمجتمعات الغربية نتيجة للثورة الصناعية والسياسية وما نشأ عنهما من تغيرات بنائية واجتماعية، ولذلك فقد استمد علم الاجتماع بوجه عام وعلم اجتماع التنمية بوجه خاص قوة دفع من هذه الظروف (ظروف النشأة)، كما تطور بشكل هائل خلال فترة زمنية قصيرة بالنسبة لتطوره التاريخي في باقي الفترات. فلقد كان علم الاجتماع محاولة قام بها مفكرو هذه المجتمعات لمواجهة المشكلات التي ثارت خلال تلك الفترات، ولذلك يعتبر علم الاجتماع بهذه النشأة الغربية الحديثة نتاجًا للتغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، ومرتبطًا أشد الارتباط بهذه النشأة وظروف تلك المجتمعات، هذا الارتباط الشديد بين نشأة العلم وظروف هذه النشأة المرتبطة بظروف مجتمعية نهاية في التغير والتحول، ترتب عليها عدم ملائمة هذه النظريات والمجتمعات المختلفة في ظروفها التاريخية[2].

(1) محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص. 67- 70.

(2) سهير عبد العزيز محمد يوسف وآخرون، علم الاجتماع والتنمية، مرجع سابق، ص. 2.

5- تطور علم اجتماع التنمية :

نما هذا التخصص وبسرعة في غربي أوروبا والولايات المتحدة منذ أوائل عقد الستينات، ففي إنجلترا مثلا أنشأ عدد من المراكز الأكاديمية الضليعة في دراسات التنمية (في جامعات ايست انجليا وساكس) والتي نهضت بجانب من البحوث الهامة في هذا المجال، كما قدم ولا يزال يقدم الباحثون والسياسيون فيما وراء البحار (في بلدان العالم النامي) إسهامات جليلة ومتزايدة في الحوار الدائر حول قضية التنمية، كذلك تنفق الوكالات الدولية الرسمية المرتبطة بمنظمات كالأمم المتحدة (مكتب العمل الدولي مثلا) والمؤسسات المالية (مثل البنك الدولي والبنوك التجارية) ملايين الدولارات كل سنة تشجيعًا للنمو الاقتصادي في العالم النامي.

وفيما قبل ذلك كانت جهود البحث في العالم الغربي بما في ذلك البحث السوسيولوجي تولى اهتمامًا كبيرًا بما يجري في المجتمعات الغربية، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد شجع التطور في تقنيات البحث العلمي دراسات المسح الاجتماعي بما تضمنته من بيانات إحصائية وفيرة، أصبح من الممكن للمرء الحصول عليها داخل وطنه بيسر وثمن زهيد، كما اتجه العلم الاجتماعي فضلا عن ذلك إلى التركيز على الشؤون الداخلية للمجتمع، سيما وأن الجانب الأكبر منها يرتبط بحاجة الحكومات إلى المشورة والمعلومات المتعلقة بالنمو (دولة الرفاهية)، أما البحث فيما وراء البحار فقد كان منوطا بشكل أساسي بعلماء الأنثروبولوجيا، الذين اهتموا بأنماط ثقافة ما قبل الصناعة أكثر من العمليات الاجتماعية واسعة المدى، والمرتبطة بأنماط التنمية في العالم.[1]

---

(1) اندرو وبسينر، ترجمة عبد الهادي محمد والي وآخرون، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص. 51-57.

وإذا عاد المرء أدراجه أبعد من ذلك إلى إسهامات كبار علماء الاجتماع أمثال: ماركس، فيبر ودوركايم فسوف يقف بالفعل على بدايات منظور شامل، إذ طرح ثلاثتهم على التوالي أفكار اعتقدوا أنها تناسب كافة المجتمعات: صناعية كانت أم سابقة على الصناعة، كما شيدوا نماذجهم الخاصة بالمجتمع على عدد من التصورات الخاصة بأصول ومسار ومستقبل المجتمع، ومنها كان علم الاجتماع الكلاسيكي بطريقة أو بأخرى يهتم بشكل مباشر بتحليل قضية التطور الاجتماعي، وإن اعتمد الجانب الأكبر من هذا التحليل على نظريات القرن التاسع عشر، عن التقدم الاجتماعي خاصة من منظور التطور، بما انطوت عليه من جوانب تشبه تلك العمليات التي أرست إبان تلك الحقبة التاريخية بالذات أصول التخلف الذي نشهده الآن في العالم النامي.

أما البحوث التفصيلية الخاصة بالدول الأقل تطورًا، فلقد بدأت في مستهل عقد الستينات، ونمت إلى حد ما استجابة لتلك الأحداث السياسية التي واكبت أفول الإمبراطوريات الغربية القديمة، حيث ناضلت بلدان العالم النامي إبان تلك الحقبة من أجل التحرر الوطني، واضطلعت بذلك في معظم الأحوال تلك لواء الاشتراكية الوطنية.

أما التوسع السريع في دراسات معينة من العالم النامي فيعزى بدرجة كبيرة إلى ما انتاب الغرب من قلق بسبب تداعي نفوذه داخل المناطق التي كانت مستعمرة من قبل.

وقد أهاب السياسيون والباحثون الغربيون بقادة الدول حديثة الاستقلال أن يؤازروا جهود التنمية التي يدعمها الغرب، وفي هذا الإطار لعبت الولايات المتحدة بقوة دورًا بارزًا في رعاية هذه البرامج التنموية، ومن هنا كان الاهتمام بتحليل جزئيات عملية التنمية مسألة سياسية بقدر ما هي أكاديمية.

ومنذ حقبة الستينات، تطور كيان ضخم من الأدبيات الخاصة بقضايا التنمية، مما أدى إلى توافر قدر كبير من المعلومات التفصيلية، بالإضافة إلى

العديد من الأطر النظرية، ومع ذلك فلا يتوقع المرء أن يجد اليوم نوعًا من الإجماع العام بين المشاركين في الحوار الخاص بعلم اجتماع التنمية، إذ بينما هنالك بطبيعة الحال اعتراف بعيد المدى بالحقائق الأساسية للفقر والحرمان في العالم، ثمة أيضا اختلاف جسيم حول أسباب هذا الوضع، وبالتالي حول نوعية السياسات التي ينبغي اصطناعها لتجاوزه.

6- أسباب ودوافع ظهور علم اجتماع التنمية:

يمثل علم اجتماع القرن التاسع عشر رد فعل طبيعي للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية حينئذ، فلقد شهدت هذه المجتمعات حادثتين هامتين كان لهما أكبر الأثر على اهتمامات علم الاجتماع ومناهج البحث فيه، وهما الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، وبعبارة أخرى يمكن اعتبار علم اجتماع القرن التاسع عشر بمثابة استجابة لمشكلة النظام التي ظهرت في أوائل ذلك القرن نتيجة للآثار التي ترتبت على النهضة الصناعية من ناحية والديمقراطية الثورية من ناحية أخرى، لذلك يمكن القول أن الفترة المنحصرة فيما بين الربع الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر تعد من وجهة نظر التفكير الاجتماعي فترة من أهم فترات تشكل المفاهيم والنظريات السوسيولوجية التي لا يزال يزخر بها علم الاجتماع المعاصر.

7- حداثة علم اجتماع التنمية:

يعتبر علم الاجتماع في مجموعه ثمرة من ثمرات النهضة العلمية الحديثة في بعض المجتمعات الغربية، وقد نشأ هذا العلم كثمرة للتغيرات البنائية التي ترتبت على الثورات السياسية التي شهدتها أوروبا إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم الثورة الصناعية وما ارتبط بها من زيادة هائلة في أعداد السكان وتغيرات حادة في توزيعهم الجغرافي...، وقد أثارت تلك الثورات (السياسية

والصناعية على السواء) عديدًا من المشكلات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وكان علم الاجتماع محاولة من ضمن المحاولات التي بذلتها تلك المجتمعات لمواجهة تلك المشكلات والتخفيف من ويلاتها. ومعنى ذلك أن علم الاجتماع بنشأته الغربية الحديثة كان ثمرة من ثمرات ذلك التحول الاقتصادي الاجتماعي الواسع النطاق، ومنه فقد استمد دفعات نموه وتطوره القوية التي أوقفته على قدميه خلال فترة زمنية وجيزة بالقياس إلى العمر الطويل الذي استغرقه نمو العلوم الأخرى الأقدم عهدا والأرسخ قدما.

ويترتب على ذلك بالضرورة أن المجتمع ذا الثقافة الساكنة أو الراكدة وذا النظام الاجتماعي الجامد ليست لديه الفرصة وليست لديه إمكانية التفكير السوسيولوجي الناضج ،أي ليست لديه فرصة وليست الرؤية الناقدة والبصيرة النافدة للظروف والتغيرات البنائية الاجتماعية، إذ أنه في مثل تلك المجتمعات تبدو الظروف الاجتماعية التي حددها التراث ورسمتها التقاليد أمرا بديهيا غير قابل للتغير، وليس من المرغوب التفكير في تغييره، وأن مجرد وجوده واستمراره هو مسوغ مشروعيته ومبرر صحته، ولذلك كان من الطبيعي أن يظل علم الاجتماع الأمريكي والأوروبي برمته حتى عهد قريب أسير نظرة إقليمية ضيقة، فقد انكفأ علماء الاجتماع في تلك الدول على ظروف بلادهم يتأملونها ويحاولون فهمها ووضع الخطط والبرامج لتعديلها وتحسينها والأخذ بيد القطاعات المعذبة فيها. وكان اتجاها نحو الأمبيريقية المفرطة (أي الاتجاه إلى الواقع بتياراته ومشكلاته) هو تكريس لذلك الاتجاه العفوي الذي كان قائما وراسخا في البداية، وأصبح علم الاجتماع الأمبريقي وخاصة)علم الاجتماع الأمريكي- علما مغرقا أشد الإغراق في النظرة الإقليمية الضيقة وفي التناول الجزئي الضيق لمشكلات فرعية.

وإذا تركنا تراث علم الاجتماع الأمريكي-الذي أثر فيما بعد بشكل حاسم على كثير من مدارس علم الاجتماع الأوروبية– وتأملنا أعمال المفكرين

النظريين ذوي النظرة الشاملة (كعلماء الاجتماع الألمان على سبيل المثال وكذلك طائفة من الفرنسيين والانجليز) لوجدنا أن أقصى نقطة انطلق إليها خيالهم هو الثقافة الغربية كوحدة كلية واحدة، حقيقة أن هؤلاء المفكرين أصحاب النظريات الشاملة، لم يحصروا أنفسهم داخل مجتمعاتهم الوطنية (وبالطبع لم ينحصروا داخل الدائرة المحلية الضيقة) ولكنهم لم يخرجوا عن دائرة الثقافة الأوروبية، وتلك كما نعرف كانت تقاليد الفكر النظري والتراث الفلسفي والتاريخي الذي نشأ وتربى فيه علماء الاجتماع الأوائل.

وفي خمسينيات القرن الماضي جاءت أولى المحاولات في علم اجتماع التنمية من جانب علماء الاجتماع وخاصة علماء الاجتماع الأمريكيين، كما ساهمت في إثراء بحوث هذا العلم الدراسات السيكولوجية والتربوية لمشكلات التغير الثقافي، وإن كانت ما تزال في مراحلها الأولى، ولا يمكن أن تُثمر الثمرة المرجوة إلا بتعاون علماء من أبناء الدول النامية أنفسهم، لأنهم أقدر على إجراء تلك البحوث من حيث القدرة على فهم التيارات والاتجاهات المحلية، والقدرة العلمية على إجراء البحوث نفسها (لأن مشكلات كاللغة والتقسيمات الثقافية المحلية والقيّم والظروف المحلية والإقليمية ليست عوائق تقف أمام تقدم بحوثهم، كما هو الحال بالنسبة للعلماء الغربيين الأجانب عن تلك المجتمعات).

ولعل تلك الظروف الخاصة التي نشأ فيها علم اجتماع التنمية تفسر لنا سر تركيز المشتغلين بهذا العلم حتى عهد قريب على مشكلات الدول النامية ومشكلات العلاقة بين الدول الصناعية الغنية والدول النامية، وتكاد تلك النقطة تكون الموضوع الوحيد لدراسات التنمية حتى أوائل الستينات ،إلا أن كثيرًا من تلك الدراسات بدأ بعد ذلك يوسع من دائرة بحثه، بحيث تشمل دراسة التغيرات البنائية التي طرأت على مجتمعات الدول الصناعية، وقد أملت هذا التوسيع اعتبارات منهجية وعملية إذ أن من شأنه أن يزيد رؤيتنا لواقع الدول النامية وضوحًا، والجدير بالذكر أن بعض تلك المشكلات لم يجد بعد الحل

الكامل أو المناسب في كل الدول المتقدمة، أو لم يجد الحل على كافة المستويات، وهي تغطي أغلب نواحي الحياة بميادينها المختلفة: من المرور حتى التلوث إلى نمو التنظيمات الإقليمية (كإطار أوسع من الإطار الوطني المحدود)، والمشكلات المتصلة بصميم وجود الإنسان الفرد في حالة الاغتراب الوجودي...[1]

ولذلك نؤكد أن الفهم السليم للقضايا المعاصرة المتصلة بتطوير المجتمعات الإنسانية -المتقدمة منها والنامية على السواء- يتطلب وجود معلومات واقعية وتحليلات مقارنة للنظم الاجتماعية المختلفة، ولديناميات عمليات التصنيع والتطور الديمقراطي، مع ضرورة أن نأخذ في الاعتبار تباين الدوافع الذاتية إلى النمو والتقدم، والقوى الموضوعية الدافعة والمحركة للتيارات الاجتماعية المختلفة، وكذلك معدلات النمو المتفاوتة، والنتائج والمناهج المستخدمة، والتوترات الناجمة عن التغيرات الجديدة والأشكال الاجتماعية الاقتصادية الجديدة التي تعد تهجينا لأشكال وتكوينات ثقافية متباينة إلى دوائر ثقافية مختلفة.

ومن أهم الموضوعات التي تحتاج إلى جمع معلومات عنها: العوامل النفسية والفكرية والاجتماعية المؤثرة على عملية التنمية وانتشار تلك العملية وتقدمها والصعوبات والمشكلات وأنواع المعارضة التي تواجهها، كل ذلك في صورة مقارنة تغطي طائفة عريضة من أنماط المجتمعات والثقافات، ومن الضروري أن تستند كل المعلومات -قدر الإمكان- على أكبر حشد من البيانات الإحصائية الدقيقة، وهي متوفرة ويسيرة وبالمواصفات المطلوبة في الدول الصناعية المتقدمة وفي بعض الدول النامية، على حين نجد بعضها الآخر يعاني من نقص شديد في البيانات الإحصائية والمعلومات الدقيقة بصفة عامة.[2]

(1) محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص. 70 -71.

(2) محمد الجوهري و عبد الله الخريجي، مقدمة في علم السكان، القاهرة، 1977، ص. 275.

ولاشك أننا مازلنا في بداية هذا الطريق الطويل، وكل ما تحقق لا يعدو أن يكون بداية متواضعة أشد التواضع ما تزال في حاجة إلى تشجيع وتطوير وتنقيح، ذلك أن أصحاب الاتجاه الوضعي التقليدي كانوا ينظرون إلى التنمية على أنها عملية تتم بشكل تلقائي (أوتوماتيكي) وتجري على نفس المنوال في كل مكان، على حين يتخذ أصحاب الاتجاه المثالي موقفًا معارضًا من هذا أثبت عجزه هو الآخر عن إجراء التحليلات الموضوعية للوقائع الدقيقة، وحصر نفسه في دائرة التأملات الذاتية أو توجيه المواعظ وندب حظ الدول الفقيرة التي أخفقت في الوصول إلى المستوى المنشود من التقدم.

ونحن نعتقد أن علم اجتماع التنمية سوف يساعدنا على رؤية الموضوع برمته رؤية موضوعية هادئة بعيدة عن الانفعالات وعن الرومانسية، لأن عدتنا في التصدي لمشكلات التنمية وفهم دينامياتها ستكون طائفة من الأدوات العلمية الموضوعية الدقيقة والآراء السليمة التي تمكننا من تبني أراء أكثر ملائمة واشد فعالية وتأثير.[1]

8- نظريات علم اجتماع التنمية (ظهورها، روادها، منتقديها):

8-1- علم اجتماع التنمية في فكر علماء الاجتماع الأوائل:

إذا نظرنا إلى كل من "سان سيمون" وتلميذه "أوجست كونت" نجد أنهم يعدون كعلماء اجتماع للتنمية، وهذه حقيقة الأخير على وجه الخصوص، ففي خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت نظريات كثيرة، حاولت تفسير عمليات التغير التي تحدث حولها، مع التعقيدات التي تحدث في المجتمع ووجود التخصصات المتعددة. ولذلك نجد "هربرت سبنسر" ينظر إلى التنمية على أنها تنمية من الداخل، وأن المجتمع ينمو داخليا كما يحدث في الأجسام الحية

(1) محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص. 77-78.

(تكاثر الخلايا)، ونجد "تونير" مثلا له رأي في التنمية يشبه ذلك وهو أن التنمية تحدث من الداخل، ولذلك نجده يهتم بالتغيرات الاجتماعية والأخلاقية على أنها أساس التغير بالمجتمع، وبين التغير والانتقال المفاجئ والذي لخصه في مصطلحات تمثل نمطين لقطبين مختلفين. أما "دوركايم" فيتكلم عن نمطين للتضامن الاجتماعي (العضوي والميكانيكي) وهي خاصية المجتمعات ما قبل الصناعة وبعدها.[1]

ولابد من التأكيد على أن لنظريات "دوركايم" تأثير كبير على علم اجتماع التنمية، فحتى منتصف الستينات ومعظم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الذين قد بحثوا وفكروا في التنمية والتغير قد تساءلوا وفكروا بنفس طريقة "دوركايم"، كما أن أفكار "دوركايم" كانت سائدة وتعكس ما يراه معظم الغربيين من أراء ومعتقدات، وخاصة لتحقيق نمط معين من المجتمع ومن السياسة، والتي تطرح الشرعية القانونية على الوضع السائد لشؤون الدولة، ولقد استمر هذا الفكر التقليدي حتى الآن، فقد ركز "دوركايم" على شرح التغير في ضوء الروابط والعلاقات الأخلاقية أو ما سماه "بالتضامن الاجتماعي" وقد أكد على عمليات التطور الاجتماعي، ولقد تأثر بعض المنظرين المحدثون في علم الاجتماع التنمية أمثال "رودفيلد" و"بارسونز" و"ليقي" و"رايزيستاد" و" لوبرت مور" و" وولت روسو" بأعمال "دوركايم" عن التغير ووجدت آراءه صدى وتقبل لديهم، إلا أن كتاباتهم كان ينقصها في بعض الأحيان البعد التاريخي والتحليل العميق، ولايمكن أن نهمل الدور الأساسي الذي قدمه "فيبر" للتنمية، وذلك بدراسته للنظام الرأسمالي ، وكتابه "أخلاقيات البروتستانت وروح الرأسمالية" فدراسته للرأسمالية كانت جزءً من دراسة كبيرة اجتماعية وتاريخية واقتصادية، فحص فيها عدة مجتمعات مثل فلسطين القديمة، والهند والصين وغرب أوروبا، محاولاً

---

(1) سهير عبد العزيز محمد يوسف وآخرون، علم اجتماع والتنمية، مرجع سابق، ص. 1- ن.

استخلاص نتائج من مجتمعات ذات توجهات مختلفة وأسباب انتشار الرأسمالية الصناعية، وقد ربط بين المعتقدات الدينية ونشأة المذهب "الكالفني" عند المسحيين في أوروبا وهذه نشأة الرأسمالية، كما أعطى اهتمامًا كبيرًا للنواحي الثقافية وما يسميه "بالسلوك العقلاني أو الرشيد"، وقد تبلورت هذه الأفكار في الستينات، حيث تبنى هذه الأفكار كثير من المفكرين مثل "دافيد مكليلاند" ويختلف "فيبر" عن غيره من التطوريين في أنه لا يرى ضرورة وجود نمط للتنمية في التاريخ، وأن المجتمعات لابد وأن تفهم من خلال ظروفها الخاصة، وليس في ضوء نظريات عامة كالتي أنتجها "دوركايم"، فتأثير "فيبر" على التنمية والفكر الاجتماعي ليس مباشرًا كتأثير "دوركايم"، إنه تأثير غير مباشر (اختياري)، وقد أعطى للتاريخ اهتمامًا كبيرًا، وقد تبنى أراء "فيبر" عن الترشيد والعقلانية والتخطيط والنمو والانتقال من التقليدي إلى حديث الكثير من المفكرين. فعلى سبيل المثال نجد " تالكوت بارسونز" ومن عملوا معه قد أكدوا على أهمية القيم في تحديد سلوك الناس، ونجد ذلك واضحًا في أعمال "دافيد مكليلاند"، حيث ركز على العوامل الداخلية والقيم والدوافع لدى الناس، وبالتالي فنجد انعكاس هذا الفكر النظري على الممارسة والنظر لمشكلات التخلف والفقر على أنها نتاج للفكر التقليدي غير الرشيد وغير العقلاني، وبالتالي فإن الحل يقع على البرامج التعليمية والمساعدات الفنية التي تهدف إلى تحقيق الانجازات للشعوب المتخلفة.

وبينما أعطى "فيبر" اهتمامًا خاصًا للدراسة التاريخية، إلا أن الذين تأثروا به أخذوا من نظريته ما يختص بآراء الناس وثقافتهم وقيمهم وأثر ذلك على التنمية، كما أخذوا عنه فكرة الرأسمالية وما كتبه "فيبر" عن السلوك العقلاني أو الرشيد.

مما سبق يتضح أن علماء الاجتماع الأوائل قد اهتموا بإقامة نماذج مثالية تعكس التناقض بين المجتمع القديم التقليدي والمجتمع الحديث أو الجديد

مستندين إلى نزعة تطورية ، انعكست في هذه الثنائيات التي قدموها ، ومن هؤلاء العلماء "سير هنري مين"، "تونيز"، "دوركايم" و"ماكس فيبر".

كما أن هناك اختلافات جوهرية في المنطلقات النظرية لعلم اجتماع التنمية واتجاهاته سوءًا كان اتجاها ماديا والذي أرسى دعائمه "كارل ماركس"، أو اتجاهًا مثاليًا والذي أسسه "ماكس فيبر".

لقد تعرضت هذه النظريات السسيولوجية التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر لكثير من النقد، كما ظهر بها كثيرًا من الخلط بين مفاهيم هامة في العلم. كمفهوم التطور والتغير والنمو والتقدم، ففكرة النمو غالبا تختلط مع فكرة التطور والتقدم. كما انتقدت لعدم ملائمتها للتطبيق على الظواهر الاجتماعية وطبيعة العلاقات بينها، كما لم تستطع هذه النظريات تفسير التخلف في الدول النامية، فلقد قدمت هذه النظريات وصفا للمجتمعات التقليدية والبدائية والمجتمعات الحديثة المتقدمة ولكنها لم تعط تفسيرًا لأسباب التغير والتحول في ديناميائه.

إن المفاهيم التي ألفنها من علم اجتماع القرن التاسع عشر تعد محدودة ومحلية ولا نستطيع أن نفسر بها البناءات الاجتماعية العالمية في الوقت الحاضر، وهذا التفاوت العالمي الذي نعيشه اليوم بين من يملك التكنولوجيا ومن لا يملكها، وما يرتبط بذلك من تفاوت اجتماعي كبير بين عالم متقدم وغني وعالم متخلف وفقير، وعلاقة كل ذلك بالنظام والنسق العالمي.

إذن نستطيع القول أن علم اجتماع التنمية لا يمكن أن يعالج مشاكل الدول النامية في أوضاعها الخاصة، وكانت الدراسات التنموية ذات طابع استرجاعي ولم تأخذ طابعا مستقبليا يأخذ في اعتباره المجتمع العالمي، ويمس قضية التنمية في جوهرها وعلى اختلاف مستوياتها، وعلى أن أساس أن التقدم إذا حدث في مكان ما في العالم لابد أن يتأثر به باقي الدول.

2-8- علم اجتماع التنمية في الفكر الماركسي:

ظهرت اتجاهات نظرية حديثة لفهم ظاهرة التخلف في الدول النامية، إلا أن هذه الاتجاهات قد انطلقت من تصور محدد لفهم الظاهرة ويتلخص في أن النموذج الغربي للتحديث هو الهدف، وأن عملية التنمية تنحصر في اكتساب الدول النامية لعناصر التقدم الموجودة في الدول المتقدمة (الاتجاه التطوري)، وتحديد العناصر المادية والثقافية الموجودة بالدول المتقدمة تمهيدا لنقلها إلى الدول المتخلفة لتنميتها (الاتجاه الانتشاري)، أو أن النظام الرأسمالي الموجود بالدول الصناعية هو النموذج الذي يجب أن تتخذه الدول المتخلفة وأنه الأمل الوحيد لتنمية الدول المتخلفة.

والملاحظ أن الاتجاهات الخمسة الأولى تتسم بنزعة تطورية محافظة، وتعتبر امتدادًا لعلم الاجتماع الكلاسيكي الغربي، ولذلك وجه إليها انتقادات حيث أنها لم توضح بكفاءة عملية التغير التي تحدث في الدول النامية والمشاكل التي تحدث فيها ولم تفسر ظاهرة التخلف ولماذا استمر الفشل في هذه الدول وانتقدت نظرية التحديث في ضوء كثير من التجارب التي تمت في الكثير من الدول الإفريقية والآسيوية.

إذن نستطيع أن نقول أنه إزاء الصعوبات في فهم الدول النامية أعاد علماء الاجتماع دراسة مصدر آخر من الفكر الاجتماعي وهي الأفكار القائمة على الفكر الماركسي، أمثال "ليون تروسكي"، "فلاديمير"، و"هيربرت ماركيوز"، و"مانديل"، ولقد هاجم "فرانك" نظرية التحديث بعنوان مثير وهو "علم اجتماع التنمية وتخلف علم الاجتماع" واعتبر أن هذه النظريات قد فشلت في التعريف الصحيح لأنواع العمليات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، بل أنها عديمة الفائدة.

واعتبر "فرانك" أن العلاقات والمساعدات بين الدول الغنية والفقيرة ما هو إلا علاقة تعاطف وينتج عنها مزيد من الفقر والتخلف.

ولذلك نجد أن "فرانك" وآخرون "أصحاب نظرية التبعية" قد أثارت أفكارهم تساؤلات جديدة عن التنمية بطريقة جديدة. وقد نظروا إلى مشاكل العالم الثالث على أنها يمكن أن تفهم كعائد للاستثمار أو الاستغلال من جانب العالم المتقدم.

8-3- علم اجتماع التنمية في الفكر الماركسي ونظرية التحديث:

ومن العلماء ممن أخذ خليطا من الأفكار الماركسية ونظرية التحديث ليكون فكرا جديدا للتنمية أمثال "بارنجتون مور" والذي درس كثيرا من الدول المختلفة مثل فرنسا، والولايات المتحدة، واليابان والصين وقد توصل إلى وجود طرق مختلفة للتنمية.

كما وجد نمط من النظريات يعتبر تطور لنظرية التبعية، وهو نظرية النسق العالمي، إلا أنها تختلف عن نظرية التبعية فيما تلقت من اهتمام للخواص التاريخية لمناطق مختلفة من العالم، ولا تعمم بنفس طريقة نظرية التبعية. فنظرية النسق العالمي تعطي اهتماما للتاريخ والخواص التاريخية وهي ترى أن مشاكل العالم النامي هي نتاج لعلاقات استغلال تاريخية بين الدول المتقدمة والمجتمعات النامية.

وهنا نجد أن المنظور تغير تماما وأصبحت التنمية لا ينظر إليها على أنها مشكلة تواجهها مجتمعات منفصلة، بل ينظر إليها من خلال النسق الاقتصادي والسياسي العالمي.

8-4- علم اجتماع التنمية في النظريات المحورية والتصنيع:

كما وجدت محاولات جادة لعلماء اجتماع التنمية في البلاد الغربية، فلقد درس "بارنت" بعمق شديد التراث والفكر الاجتماعي دراسة نقدية واعية متخذا موقفا نقديا من هذا الفكر، ولم يتحيز ولم يمجد نظريات أو أفكار بعينها، كما لم يتخذ موقفا محافظا أو تقليديا من هذا التراث، حيث ناقش ما يعرف بالنظريات المحورية والتصنيع من خلال أعمال كل من " كلارك كير" و"هاربن"

ومتطلبات الإنتاج الصناعي. كما ناقش أثر العزلة التي حدثت أثناء الحرب العالمية الثانية وحاجة دول العالم النامي للتصنيع وفكرة استيراد الصناعات البديلة وفشلها وظهور نظرية التبعية كرد فعل لهذا الفشل. وأخيرًا بين أن مشكلة التصنيع هي مفتاح مشاكل علم الاجتماع بوجه عام وعلم اجتماع التنمية بوجه خاص، وقد عرض لنظرية التحديث القائمة على رأى " دوركايم" و "فيبر" واللذان يؤكدان على أن التصنيع يؤدي إلى التغيرات في اتجاهات الناس وعلاقاتهم ، كما حلل أصول التصنيع لدى كل من الماركسيين والدوركايميون والاتجاهات المنبثقة من كليهما، ولقد تعرض لبعض التجارب التنموية ومنها ما يسمى "بالنمو الأربعة" (هنغ كنغ- كوريا الجنوبية- تيوان- سانغفورة) ودور وأنشطة الاتحادات المتنقلة عبر القارات.

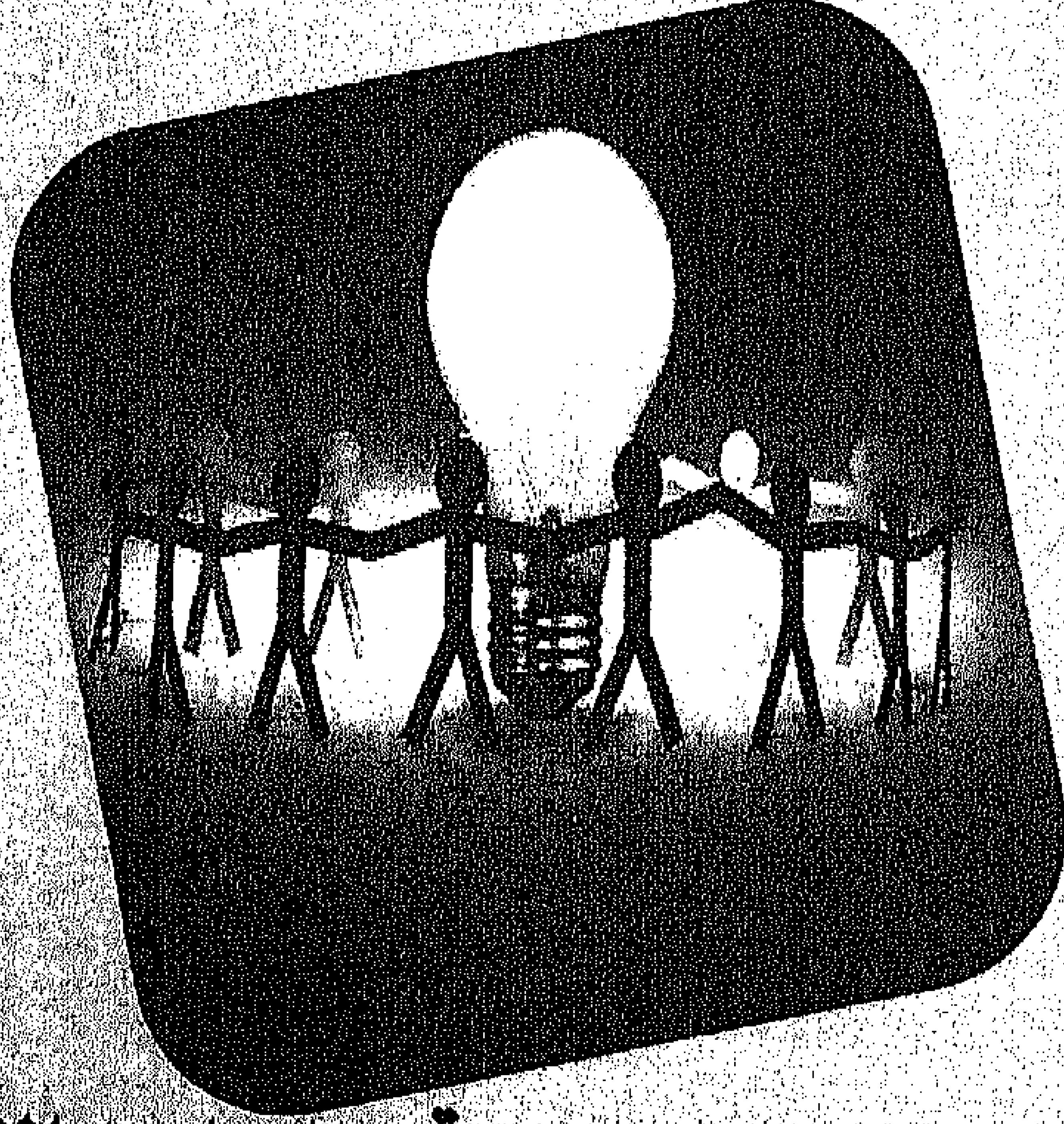
وفي النهاية يمكننا القول أن التتبع التاريخي لنظريات التنمية ينتهي بنا إلى أن التنمية لابد وأن تتعدى مرحلة التخلف عن طريق الانتقال من التقليدي إلى الحديث، ولابد من دراسات اجتماعية واقتصادية وسياسية في ضوء البعد التاريخي للمجتمع المراد تنميته، وبالتالي فالتخطيط السليم هام وضروري ولكن أي تخطيط وأي إيديولوجية يستند إليها هذا التخطيط؟ ولذلك فنظريات التنمية لابد وأن تدرس وتحلل المجتمعات آخذة في الاعتبار الظروف الخاصة بالمجتمع المراد تنميته، ولذلك نجد أن العالم قد شهد أنواعًا متعددة وأشكالا مختلفة من التنمية.

خلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل وبصورة موجزة الظروف التى نشا فيها علم اجتماع التنمية، وكيفية تطوره وأهم النظريات التي جاء بها. فالواضح مما استعرضناه أن هذه النظريات تبدو أنها أتت من بعيد عن طريق علم اجتماع التنمية، ولذلك لابد أن نحس بضرورة فحص علم اجتماع التنمية، ونضع في عقولنا فكرة واضحة لما كان يفكر فيه علماء الاجتماع الأوائل، وما كانوا يرغبون في قوله، كما يجدر بنا الإشارة إلى أن علم اجتماع التنمية لا يسأل فقط عن دول العالم النامى، ولكن يسال الكثير من الأسئلة عن المجتمع في دول العالم الأول" الدول الرأسمالية" ودول العالم الثاني " الدول مركزية التخطيط. كل هذه الاهتمامات التى يتناولها هذا العلم تدفعنا إلى الغوص أكثر في أعماقه ومعرفة ما يحاول معالجته، خاصة في دول العالم النامى.

الفصل الثاني

علم اجتماع التنمية



علم اجتماع التنمية والعلوم الاجتماعية:
علاقة وثيقة وارتباط في وحدة الموضوع.

2

الفصل الثاني

علم اجتماع التنمية والعلوم الاجتماعية : علاقة وثيقة وارتباط في وحدة الموضوع.

مقدمة :

من غير الممكن أن نتصور حدودًا واضحة تفصل فصلاً تامًا بين فروع العلوم الاجتماعية المختلفة، ذلك لأن الإنسان هو موضوع اهتمامها جميعًا، وإن تباينت الزوايا التي يتناول منها كل علم دراساته وتحليلاته، ومع ذلك فإن معرفة حدود كل علم يهتم بدراسة الإنسان وما يصدر عنه من تصرفات وسلوكيات تكشف عن ملامح عديدة تميز كل فرع من هذه الفروع عن الآخر، كما تبين مدى تأثير وتأثر علم اجتماع التنمية بهذه العلوم.

في الحقيقة أن علم اجتماع التنمية يشارك الكثير من العلوم الاجتماعية التي تدرس المجتمع الإنساني وأوجه أنشطة الإنسان المختلفة مثل الاقتصاد والسياسة والجغرافيا وغيرها، وليس من السهل أن نتصور حدودًا واضحة تفصل فصلاً تامًا بين فروع العلوم الاجتماعية المختلفة وهذا لتشابك نتائج البحوث وترابطها.

1- ماهية العلوم الاجتماعية :

ظهرت العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر، وهي جزء من العلوم التي تدرس مظاهر الحياة البشرية وتعنى بالإنسان تحديدا، وتميل إلى دراسة الحاضر والمستقبل، وجميع تخصصاتها هي عبارة عن مجموعة فروع تتصل بعلم الاجتماع الذي يعد علمًا محوريًا بين هذه العلوم، كما أنها تتخذ من الظاهرة الاجتماعية

التي ينتجها الأفراد موضوعًا لدراستها، والمجتمعات البشرية مجالا لتحقيقها، والمنهج العلمي الحديث سبيلا للكشف عن علاقتها السببية.[1]

العلوم الاجتماعية هي مجموعة من المعارف تهتم بدراسة عملية التعايش بين الأفراد، وعلاقات بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بالأسر والمجتمعات من حولهم.

ويقسم كبار العلماء المعرفة إلى ثلاثة أنواع:

- العلوم الطبيعية والرياضيات.
- العلوم الإنسانية.
- العلوم الاجتماعية.

وتعنى العلوم الطبيعية بالطبيعة والعالم المادي، وتهتم العلوم الإنسانية بتفسير معنى الحياة على الأرض أكثر من التركيز على وصف العالم المادي للمجتمع، وتدرس نواتج الإبداع الثقافي كاللغة والفن، أما العلوم الاجتماعية فتقوم بالتركيز على تعايشنا مع الآخرين في مجموعات، وتشمل العلوم الاجتماعية، علم السكان، والاقتصاد، والتاريخ، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الجريمة، وعلم القانون، ويعتبر بعض كبار العلماء التعليم والأخلاقيات والفلسفة ضمن العلوم الاجتماعية أيضًا، وهناك دراسات معينة في مجالات أخرى مثل علم الأحياء، والجغرافيا، والطب، وعلم اللغة، تعد داخل النطاق الواسع لمجموعة العلوم الاجتماعية.[2]

وهذه الأقسام الكبرى للمعرفة الإنسانية ليست منفصلة انفصالاً حادًا سواء على المستوى النظري أو على مستوى الممارسة الفعلية، مثلا علم البيولوجيا يعد دائما ضمن أسرة العلوم الطبيعية، ولكننا نجد أن جانبًا كبيرًا من السلوك الإنساني يدخل أحيانا ضمن دائرة اهتمام علماء البيولوجيا، كذلك تدخل بعض

---

(1) http://www.Cubouira.3oloum.org

(2) www.pdffactory.com، 2013. نجلاء عبد الحميد راتب، مدخل إلى علم الاجتماع.

فروع الجغرافيا ضمن اهتمامات كل قسم من الأقسام الثلاثة: فتكوين الأنهار يندرج ضمن اهتمامات العلوم الطبيعية، ونمو المدن واحد من دراسات العلوم الاجتماعية، أما انتشار الأساليب المعمارية في البناء فيدخل ضمن الإنسانيات.[1]

وتختلف العلوم الاجتماعية عن بعضها في زاوية المعالجة التي ينظر إليها أي متخصص وفي كيفية الحل والعلاج، ولا تنفصل العلوم الاجتماعية عن علم الاجتماع لأنها تترابط جميعًا، فكلها تدرس الإنسان والسلوك.

ويظهر الفرق بين علم الاجتماع وباقي العلوم الاجتماعية إذا ما تناولنا دراسة ظاهرة اجتماعية معينة "كالانتحار" مثلا، فالاقتصاد يرجع أسبابها إلى الفقر، وعلم النفس يرجعها إلى أزمة عاطفية أو صدمة نفسية، والسياسة ترجعها إلى الإخفاق في الميدان السياسي، والدين يرجعها إلى فساد الخلق، والجغرافيا ترجعها إلى أثر المناخ أو البيئة... وغيرها.[2]

2- أنواع العلوم الاجتماعية:

هناك تخصصات مختلفة في العلوم الاجتماعية والتي تعد من الموضوعات الرئيسية من العلوم الإنسانية التي تدرس في مستويات الجامعات والكليات. في الواقع، هناك أنواع مختلفة من العلوم الاجتماعية، ولكل منهم تخصصاتهم الفرعية الخاصة بها، حيث نجد:

- **علم الإنسان**: وهو مجال العلوم الاجتماعية التي تدرس نمو وتطور البشر، ويدرس السمات الأساسية للإنسان العاقل المتوارثة عن أجداده، وعن الثقافات السائدة في العديد من الحضارات الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

---

(1) http://hamdisocio.blogspot.com/2010/07/blog-post_8240.html,2010

(2) http://www.ebthalmohamed.arabblogs, 2013

- **علم الاقتصاد**: هو دراسة للثروة وتدفق المال في المجتمع، وكيفية كسب المجتمع وأفراده للمال، والاقتصاد أيضا عبارة عن دراسة الخطوات التي تتخذها مختلف الحكومات للحفاظ على اقتصاد السوق والمحافظة على التوازن بين العرض والطلب.

- **التاريخ**: التاريخ هو دراسة ثقافات العالم والتراث والحضارات الإنسانية السابقة، والهندسة المعمارية والأحداث التي كان لها دورًا كبيرًا في تحويل العالم.

- **العلوم السياسية**: في العلوم السياسية تتم دراسة نماذج الحكم وطبيعة الحكومات وعلاقة الحاكم بالمحكومين، ومقومات الديمقراطية. ويدرس أيضا في كيفية مساهمة سياسة الحكومات في التنمية المجتمعية.

- **علم النفس**: يتناول علم النفس دراسة السلوك البشري، وأنماط تفكيرها، والتنمية الفكرية، وتطور العاطفي والجوانب الأخرى المتصلة بالعقل البشري والعلاقات مع الأشياء في العالم.

- **القانون**: ويتم تشجيع دراسة القانون لتحقيق العدالة بين الناس وخلق مجتمع، حيث توجد النزاهة والعدالة للجميع، القانون هو الفرع الأكثر شمولاً من العلوم الاجتماعية.

- **علم اللغة**: هو دراسة معرفية، فضلاً عن الجوانب الاجتماعية لمختلف اللغات البشرية، وينقسم هذا المجال حتى في عدد من الفروع والانتهاء من دراسة نمو وتطور مختلف اللغات.

- **علم الاجتماع**: هو أحد العلوم الاجتماعية، يهتم بدراسة المجتمع دراسة وصفية، تحليلية، تفسيرية، وبأسلوب ومنهج علمي له دور في حل المشكلات الاجتماعية ومساعدة أفراد المجتمع على التكيف مع الظروف المحيطة بهم وعلى معرفة أدوارهم الاجتماعية، ويتناول في

دراساته جوانب عديدة مثل العمليات الاجتماعية، والثقافية والتغير الاجتماعي والبناء الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية، كذلك خصائص المجتمعات، وتطورها ووظائفها ومشكلاتها.

❖- **التعليم**: إضفاء المعرفة هي واحدة من التقاليد الأكثر قدسية في كل الحضارات تقريبا، التعليم يتم بتمرير حقل المعارف المكتسبة من قبل جيل لأخر.

❖- **الجغرافيا**: هو علم مكاني، حيث تنقسم الجغرافيا إلى قسمين: الجغرافيا الطبيعية والبشرية، فالجغرافيا الطبيعية تقوم بدراسة الطقس والمناخ والمناظر الطبيعية والجبال والمناخ والنباتات وعلوم الأرض والكون، ويساور الجغرافيا البشرية، من ناحية أخرى مع دراسة النقل، والصحة العسكرية، وجوانب أخرى تتعلق بالجانب الاجتماعي.(1)

3- ميادين الدراسة في علم اجتماع التنمية:

علم الاجتماع هو علم دراسة المجتمع الإنساني في ثباته وفي تغيره، وفي استقراره وفي تطوره، وعلم الاجتماع يهتم بدراسة كل جوانب الحياة في المجتمعات الإنسانية، ويهتم بدراسة بناء المجتمع والذي يشكل الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها المجتمع الإنساني. ويتكون هذا البناء من عناصر رئيسية هي: النظم الاجتماعية المختلفة ممثلة في النظام السياسي، والنظام الاقتصادي والنظام الأسري والنظام التعليمي والنظام الثقافي وغيرها، كذلك يتكون بناء المجتمع من الجماعات الاجتماعية المختلفة مثل: الأسرة، والمدرسة، والحزب السياسي...، ويتكون من شبكة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تربط بين أفراد المجتمع وجماعاته الاجتماعية.

---

(1) www.pdffactory.com نجلاء عبد الحميد راتب، مدخل إلى علم الاجتماع. 2013

ولقد ترتب عن ذلك أن تعددت ميادين الدراسة في علم الاجتماع، ونجد أن التفكير التنموي قد غزى كل هذه الميادين المتشعبة وأصبح من أهم قضايا العصر، مما حتم على الباحث داخل العلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاجتماع الاجتهاد للإحاطة بإشكالية التنمية من زاوية معينة والتي تختلف باختلاف توجهات الباحثين والإيديولوجية ومشاربهم الفكرية.

ويتم التمييز بين ميادين المعرفة في العلم الاجتماعي بالرجوع إلى الموضوعات التي تكون هي محور الدراسة في هذا الميدان مثل علم الاجتماع الاقتصادي و علم الاجتماع التربوي وغيرهم، وسوف نستعرض بعضا من هذه الميادين الأساسية، ثم نبين طبيعة العلاقة التي تربطها بعلم اجتماع التنمية ومدى تأثير وتأثر العلوم الاجتماعية بالتنمية كل حسب ميدانه.

3-1- علم الاجتماع الاقتصادي:

بدأ اهتمام علماء الاجتماع بتحليل ودراسة النظم الاقتصادية انطلاقا من حقيقة لا يمكن تجاهلها ألا وهي أن: بنية الاقتصاد ووظائفه يؤثر إلى حد بعيد في كافة جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى، ولكن الباحث في علم الاجتماع الاقتصادي لا يسعى إلى تقديم بحث في الاقتصاد، ولكنه يهدف في الأساس إلى تقديم فهمًا حقيقيًا للعلاقة المتبادلة للجوانب الاقتصادية الخالصة والجوانب غير اقتصادية التي تؤثر فيها وترتبط معها في سياق الحياة الاجتماعية.[1]

ويُعرف هذا الميدان من ميادين الدراسة في علم الاجتماع وهو "علم الاجتماع الاقتصادي" بأنه: محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير الاجتماعية لعلم الاجتماع

(1) نجلاء عبد الحميد راتب، مدخل إلى علم الاجتماع 2013

في دراسة الأنشطة الاقتصادية مثل تلك الأنشطة المتصلة بالإنتاج، والتوزيع والتبادل، واستهلاك السلع والخدمات.[1]

ويهدف علم الاجتماع الاقتصادي إلى فهم الأسس والقواعد الاجتماعية للسلوك الاقتصادي واستيعابها، مع الكشف عن الآثار الاجتماعية الناجمة عن الظواهر الاقتصادية التي يشهدها المجتمع مثل: التحضر، والتنمية، والتقدم، والتضخم، والبطالة...، بالإضافة إلى تحليل دور العوامل الاقتصادية في السلوك والعلاقات والقيم الاجتماعية.[2]

2-3- علم الاجتماع السياسي:

علم الاجتماع السياسي هو العلم الذي يقع بين حدود علم الاجتماع وعلم السياسة، فإذا كان علم الاجتماع يهتم بتحليل سلوك الأفراد في علاقاتهم بالمجتمع، وتحليل علاقتهم الاجتماعية بعضهم ببعض، وأيضا بدراسة الجماعات الاجتماعية والنظم الاجتماعية، وإذا كان علم السياسة يهتم بتحليل النظم السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والحزبية، فإن علم الاجتماع السياسي هو العلم الذي يحاول الربط بين الأبنية السياسية والأبنية الاجتماعية وبين السلوك السياسي والسلوك الاجتماعي، فعلم الاجتماع السياسي ينطلق من الاعتقاد بأن النظم السياسية والسلوك السياسي لا يتحقق لهما إلا من خلال ربطهما بالنظم الاجتماعية والسياق الاجتماعي المحيط بهما. فالثقافة السياسية

---

(1) محمد محمود الجوهري، مدخل إلى علم اجتماع، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007، ص. 252.

(2) السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص. 17.

على سبيل المثال تختلف من مجتمع إلى آخر وتختلف داخل المجتمع الواحد من طبقة إلى أخرى ومن مستوى تعليمي أو مهني معين إلى مستوى آخر.[1]

ويعرف "لويس كوزر" علم الاجتماع السياسي بأنه: ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة الأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوى داخل المجتمعات أو ما بينها، وكذلك دراسة الصراعات السياسية والاجتماعية التي تؤدي إلى تغيرات في توزيع القوة[2].

ولقد أدى تراكم الدراسات فيما بعد إلى أن يصبح علم الاجتماع السياسي أحد الفروع الحيوية في علم الاجتماع، فلقد اتجه العلم نحو إجراء البحوث الأمبيريقية حول موضوعات فرعية عديدة مثل الثقافة السياسية، والتنشئة السياسية، والتعبئة السياسية، والتنمية السياسية، والقرار السياسي، والحكم السياسي.

ومن أبرز القضايا التي يهتم بها علم الاجتماع السياسي: القوة، والسلطة، والمشاركة السياسية، والديمقراطية، والثورة والعنف، والبيروقراطية والصراع، والتنمية السياسية والتي تعني تحقيق تغيير أساسي في المجتمع وفي النظم والنماذج السياسية، كما تعني الانتقال بالمجتمع من مرحلة أقل تقدمًا إلى مرحلة أكثر تقدمًا، كما تعني التنمية السياسية: التعبئة السياسية للجماهير لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية.[3]

3-3- علم الاجتماع العائلي (الأسري):

تشير الأسرة إلى مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والولادة، ويعتبر علم الاجتماع الأسري فرع من فروع علم الاجتماع، يقتصر على

---

(1) محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص. 343- 344.

(2) http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?,2013

(3) www.pdffactory.com. 2013.نجلاء عبد الحميد راتب. مدخل الى علم الاجتماع

دراسة مسائل الأسرة، وقد تقوم الأسرة بعدد كبير من الوظائف وقد لا تقوم إلا بوظائف قليلة حيث يتوقف هذا على ثقافة المجتمع الذي يحوي هذه الأسرة، فبناء الأسرة لا يثبت على وضع معين بل إنه يتغير بتغير الثقافة، وبالتالي تكون وظائفها مرنة إلى حد كبير.[1]

ويتناول علم الاجتماع الأسري أو العائلي قضايا كثيرة متعلقة بكل ما يدخل في نطاق الأسرة والزواج، فيركز على تحليل البناء الأسري والزواج، كما يهتم بتحليل وظائف الأسرة مثل: العناية بالأطفال، ثم التعاون وتقسيم العمل، كذلك مشاكل الأسرة وأسبابها.

4-3- علم الاجتماع الحضري:

يجمع بعض المنشغلون بعلم الاجتماع الحضري على أن البداية الحقيقية لنشأة وتطور هذا العلم كمجال متميز للبحث والدراسة، كانت على يد العالم الأمريكي "روبرت بارك"، الذي كانت مقالته عن المدينة سنة 1915، إيذانًا ببدء مرحلة جديدة لقيام فرع جديد ومستقل من فروع علم الاجتماع يوجه أساسا لدراسة المدينة.[2]

ويحاول علم الاجتماع الحضري البحث في تأثير حياة المدينة على أنماط سلوك البشر وعلاقتهم الاجتماعية، ويدرس علم الاجتماع الحضري المدينة من حيث هي ظاهرة اجتماعية، منطلقًا من أن ثمة عوامل تتكاثف ويتألف منها مجتمع المدينة، فالمدينة لا تنشأ عفويًا، بل لا بد لذلك من عوامل طبيعية وجغرافية وسكانية واجتماعية وسياسية واقتصادية، إضافة إلى العوامل الدينية والثقافية.

---

(1) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص. 217.

(2) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1981، ص. 12.

3-5- علم الاجتماع الريفي:

يعتبر علم الاجتماع الريفي علمًا حديث النشأة حيث بدأ كفرع لعلم الاجتماع العام في القرن التاسع عشر، وقد تفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1890-1920، حيث تعرضت مجتمعات ريفية إلى مشاكل خطيرة نتيجة للتحضر والتصنيع مما أثار اهتمام العلماء والذي أدى إلى نشأة هذا العلم كمجال أكاديمي.(1)

ويهتم علم الاجتماع الريفي بدراسة أهل الريف وما بينهم من علاقات وتفاعلات اجتماعية، إنه العلم الذي يجعل من القرية (الريف) محور اهتمامه، ويستهدف الباحثون في علم الاجتماع الريفي التعرف على دور المنظمات الاجتماعية في المجتمع الريفي، ودور النظام الأسري في المجتمع الريفي، وعملية التنشئة الاجتماعية والتنمية الريفية، ودور المرأة الريفية في التنمية.(2)

3-6- علم الاجتماع التربوي:

تعرف الظاهرة التربوية من وجهة النظر الاجتماعية بأنها نظام اجتماعي يقوم بدور وظيفي في إعداد وتنشئة النشء من خلال مؤسسات لها فاعلية تكوين الفرد وتهيئته من النواحي الجسمية والعقلية والأخلاقية والنفسية، ليكون عضوًا صالحًا في مجتمعه.

ومن ثم فإن التربية هي ظاهرة اجتماعية، وتشكل محور اهتمام ذلك الفرع من فروع علم الاجتماع، فكل مجتمع يتخذ من التربية وسيلة لضمان استمرار بقاءه، مشدودًا بتراثه وماضيه متطلعا إلى مستقبله وأمانيه.(3)

---

(1) محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص. 7.

(2) www.pdffactory.com. 2013.نجلاء عبد الحميد راتب، مدخل إلى علم الاجتماع

(3)محمد محمود الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص. 399-400.

4- علاقة العلوم الاجتماعية بالتنمية :

4-1- علاقة الاقتصاد بالتنمية :

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبيًا والتي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.

4-1-1- الإنسان هو الثروة الاقتصادية الأولى لكل مجتمع:

يعد الإنسان الثروة الاقتصادية الأولى لكل مجتمع من المجتمعات وأساس تقدمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لأنه محور كل نشاط اقتصادي، والإنسان هو المنتج عندما يبذل الجهد ويقوم بالعمل ويستخدم طاقاته الذهنية والجسدية، وهو المستهلك عندما يقوم باستهلاك السلع والخدمات التي تلبي حاجاته ورغباته، وهو مستثمر عندما ينتج وسائل الإنتاج الجديدة، والإنسان هو كل فرد في المجتمع هو السكان.

4-1-2- أهمية التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة السكان.
- توفير فرص عمل للسكان.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات السكان.
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

- تسديد ديون الدولة.
- تحقيق الأمن الوطني.

4-1-3- متطلبات التنمية الاقتصادية:

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل، وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار، وهي:

- **العمالة:** أن الكفاءة والخبرة شرطان لا بد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة.
- **رأس المال:** والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كمًا ونوعًا، أن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.
- **الموارد الطبيعية:** ويعد هذا العنصر مساعداً فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية ولكنها ما زالت نامية.
- **الإدارة والتنظيم:** يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.
- **التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات.

4-1-4- نظريات التنمية الاقتصادية:

يمكن القول بأن هناك نظريات عديدة تناولت ظاهرة التنمية من زوايا مختلفة، وتعكس وجهات نظر أصحابها، ويمكن تصنيف (نظريات التنمية) في الفئات الرئيسية التالية:

- ادم سميث Adam SMITH: والذي يرى أن الحرية والتنافس تمثل الأجواء الملائمة لأقصى نمو اقتصادي، وحدد سميث أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، وهي التخصص والتراكم الرأسمالي وزيادة الإنتاجية من خلال الإبداع التكنولوجي.[1]

- كارل ماكس karl MARX : والذي يرى بأن النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية يبقى محدودًا ، نظرًا لتناقص معدل العائد على فائض قيمة العمل وليس بسبب قانون الغلة المتناقضة ، ويذكر بأن هذا القانون ينص على أن إضافة العناصر الإنتاجية الأخرى سوف تسهم بزيادة الإنتاج الكلي بمعدل متناقض، وبالرغم من ذلك فقد أدرك ماكس أهمية رأس المال كوسيلة حيوية للنمو الاقتصادي، غير أنه يرى التراكم الرأسمالي في النظم الرأسمالية سوف يقود إلى الكساد الاقتصادي والبطالة والأجور المنخفضة إلى حد الكفاف، وبالتالي تدمير الرأسمالية.

- الفرد مارشل Alfred MARSHAL: والذي يرى بأن النمو الاقتصادي هو محصلة لمجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية وغيرها ، وتشمل هذه العوامل المصادر الطبيعية والمناخ والشخصية الإنسانية والحرية السياسية والاستعداد والقدرة على الادخار والنقل المتطور والاقتصاديات الأخرى والعوائد المتزايدة وتوفر الاسواق الواسعة ، كما أضاف مارشال عدد آخر من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ومن بينها وجود طبقة اجتماعية وسطى كبيرة وحكومة فعالة والتعليم والحركية الاجتماعية.

---

(1)نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية: الأسس، النظريات والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص39.

❖- **جوزيف شمبيتر Joseph SCHUMPETER**: والذي يعتقد بوجود تناقض نسبي بين النمو الاقتصادي، ويعرف التنمية بأنها توسع شامل في الاقتصاد الوطني، يشمل إنتاج سلع وخدمات جديدة وأساليب إنتاجية حديثة وأسواق ومصادر تمويل وتنظيمات صناعية جديدة أيضا، ويرى شمبيتر أن التنمية لا تعود إلى الادخار أو رأس المال، بل إلى المستثمر المبدع، كما أن التنمية تتعزز من خلال فتح قنوات التمويل أمام المستثمرين من داخل الاقتصاد الوطني ومن خارجه أيضا.(1)

❖- **نظرية النمو المتوازن أو الدفعة القوية**: وتفترض هذه النظرية بأن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بالتدرج الزمني والمرحلي البطيء، بل لا بد من مرور فترة من الاستثمارات المتلاحقة والمكثفة والسريعة والتي تولد دخولا وإدخارات متصاعدة، أي أن هناك حلقة نشطة وفعالة ومستمرة من الاستثمار والدخل والادخار، وتركز هذه النظرية على ضرورة النمو المتوازن لكافة القطاعات الاقتصادية، نظرًا لتكامل هذه القطاعات وعلاقتها الإيجابية ببعضها البعض، كما تظهر هذه النظرية حاجة الدول النامية والفقيرة إلى المساعدات الخارجية بمختلف أشكالها ومصادرها وخصوصا المساعدات المالية والتكنولوجية، حيث أن الدول النامية تعاني من أوضاع صعبة تتمثل فيما يسمى بالدائرة الموحشة أو المغلقة.

❖- **نظرية النمو غير المتوازن**: تنطلق هذه النظرية من الافتراض بأن أوضاع الدول النامية والفقيرة لا تسمح بتوفير كافة المتطلبات المالية والبشرية والتكنولوجية وغيرها من المدخرات اللازمة للتنمية في كافة القطاعات الاقتصادية، وبالتالي لابد من توجيه الإمكانات المحدودة والمتاحة

(1)نفس المرجع السابق، ص. 40.

للدول الفقيرة واستثمارها في بعض القطاعات المختارة والملائمة لمجمل الأوضاع المحلية في هذه الدول، وأن التركيز على هذه القطاعات يساعد في تطويرها ويخلق خللا (عدم توازن) في الاقتصاد الوطني، أي ظهور بعض القطاعات الإنتاجية الرائدة والمؤثرة في القطاعات الأخرى، أن وجود مثل هذا الخلل يساعد في حفز القطاعات الأخرى للحاق بالقطاع المتطور نسبيا.[1]

- **النظريات الاجتماعية النفسية:** تقوم هذه المجموعة من النظريات على أساس الربط والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية من ناحية والخصائص الشخصية والسلوكية للسكان في أي مجتمع من ناحية ثانية، ومن أبرز المفكرين المؤيدين لمثل هذه النظريات ماكليلاند David Maklelland وهيجن Hagen، حيث يرى مكليلاند أن التنمية هي المحصلة لمستويات الانجاز والإبداع الفردي والجماعي في أي مجتمع. وأنه كلما ازداد عدد الأفراد المبدعين والذين يحفزهم الانجاز العالي والمغامرة والمخاطرة كلما توفرت فرص أكثر للتقدم والتنمية المجتمعية في مراحل الطفولة الأولية من خلال التوجيه والتثقيف والتوعية النفسية والاجتماعية والتعليم والتنشئة الملائمة.[2]

4-2- علاقة السياسة بالتنمية :

4-2-1- مفهوم التنمية السياسية:

يُعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي، إذا جاز هذا التعبير، وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 43- 44.

(2) نفس المرجع السابق، ص. 45.

السياسية التطبيقية، ولقد لاحظ كل من "هنتجتون" و"دومنجاز" أن تعريفات التنمية السياسية قد تكاثرت خاصة في الفترة ما بين 1960-1975، حيث استعمل هذا المفهوم بأربع طرق مختلفة: جغرافية ولغوية، ومن حيث المقصد والوظيفة[1]:

- تمثل **الجانب الجغرافي**، في الإشارة إلى العملية السياسية في الدول النامية أو الفقيرة، وهذا التحديد الجغرافي خال من أي محتوى أو خصائص محددة سوى الإشارة إلى مواقع حدوثه.
- أما **الناحية اللغوية**، فتعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، وبالتالي تعريف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي، أي أنها تشير إلى عملية الانتقال من المرحلة التقليدية إلى المرحلة العصرية الصناعية.
- أما **من حيث المقصد**: فالتنمية السياسية تعني "الانتقال إلى الإهداف المرجوة ألتي يراها النظام السياسي مثل الديمقراطية والاستقرار والشرعية والمشاركة والتعبئة والأمن... وغيرها.
- ويقصد **بالجانب الوظيفي**، اكتساب النظام السياسي لنفس مميزات العملية السياسية في المجتمع الصناعي الغربي المعاصر، ففي هذه المجتمعات تعد المؤسسات السياسية جزءً من التطور السياسي لأنها تشغل وظيفة هامة داخل النظام السياسي.
- والملاحظ أن مفهوم التنمية السياسية تمخض عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب فكراً وتنظيماً وأداء وعلاقات. والمعروف أن مفهوم التنمية السياسية

(1)نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص. 191-192.

وظف من قبل الجامعات الأورو-أمريكية تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التحديثية والتنموية، مثل مشروع " كاملوت" الأمريكي وغيره.

وهي تشير إلى تبني الدولة لسياسات خارجية وتطبيق القانون العام وضرورة الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية والسياسات الداخلية، من خلال بناء منظمات داخلية تقود إلى تحقيق التوازن السياسي وانتهاج الديمقراطية في كافة الممارسات الإدارية، مع ضرورة العمل على تطبيق العمل المؤسسي واستقلالية وتحديد المهام والواجبات لغايات المساءلة والرقابة، وهذا دليل على أن التنمية السياسية تؤدي إلى إذكاء روح الابتكار والانتماء والإنجاز، الأمر الذي يساعد على تحقيق الاستقرار داخل الدولة[1].

ويمكن القول أن التنمية السياسية هي:

1- تكوين ثقافة سياسية تتمحور حول حقوق الإنسان وواجباته ويشكل قاعدة انطلاق وبدء وفعل وإجراءات للتنمية السياسية.

2- تحديث الحياة السياسية وهذا معناه تحديث النظم والسلطة والأداء السياسي.

4-2-2- التنمية بوصفها موضوعًا للعلم السياسي:

وتفيدنا مجالات التنمية وعناصرها وسماتها وحتى وجهتها أنها شكلت ولا تزال ميدانًا وموضوعًا واسعًا للعلم السياسي بكل تفصيلاته وبخاصة الأنثروبولوجيا السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، وانثروبولوجيا التنمية.

---

(1) www.ao-academy.org/docs/tanmiyahbashaiyah_4_07102011.doc, 2011

ومادامت التنمية على هذا المنوال، فإنها تتناول بالدرس والتحليل والتفسير والتنظير الحياة السياسية في الأبنية الاجتماعية بحثًا عن مكوناتها ومحدداتها البنائية، نسبة إلى البناء الاجتماعي، كما تغوص استقصاءً ومقارنةً بين المتشابهات والاختلافات داخل المجتمع الواحد خلال انتقاله من حقبة أو مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تطوراً.

وتستفسر التنمية السياسية من خلال علومها وفروضها عن التشابه والاختلاف بين النظم السياسية، وتعدد السلطات السياسية، وخلفياتها الفكرية والتاريخية والثقافية، بحثاً عن التغيير أو التطوير داخل بنية هذه السلطات، ومن ثم مساعدتها لتتجاوز مواقعها وأطرها وسياقها التاريخي والاجتماعي.

وبهذه الحالة يشكل البحث عن الأنموذج السياسي الذي يجب أن تمضي نحوه أو باتجاهه التنمية موضوعًا للتنمية السياسية، وهنا تفترق الاجتهادات وكل يمضي في طريقه نحو التنمية السياسية.

4-2-3- **نظريات التنمية السياسية:**

شهد النظام الدولي مع مطلع الخمسينيات تغيرات دراماتيكية حاسمة وسريعة، فقد أخذت تتزايد عدد الدول المستقلة من دول العالم النامي، ويتزايد إسهامها في السياسة الدولية، ومن ناحية ثانية، تزايدت درجة التنافس والاستقطاب والاحتواء بين الكتلتين الكبيرتين المتنافستين آنذاك (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي)، إلى جانب سيادة وظاهر الحرب الباردة في العلاقات بينهما. من هنا ظهرت الحاجة لوضع نظرية محددة لفهم دول العالم النامي وسياساتها.

❖- **نظرية مراحل النمو:** ترتبط نظرية مراحل النمو بالمفكر "والت روستو" الذي قرر أن عمليات النمو الاقتصادي في العالم المتقدم قد مرت بخمس مراحل: المرحلة التقليدية، مرحلة الاستعداد للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الجماهيري، وذلك كما يلي:

- **المرحلة التقليدية:** أبرز سمات هذه المرحلة أو هذا المجتمع في سياق تطوره التنموي سياسياً ما يلي:

- وظائف اقتصادية محدودة.
- مستوى منخفض من التكنولوجيا (أوليّ).
- سيادة الاتجاهات التقليدية والغيبية.
- لا عقلانية التفكير.
- الجمود الاجتماعي.
- وظائف بسيطة وغير متنوعة.

- **مرحلة الاستعداد للانطلاق:** هذه المرحلة من أهم مراحل عملية التحديث، وتحتاج إلى توافر بعض الشروط المعينة والضرورية لعملية الانطلاق، أو الخروج من المجتمع التقليدي، و من أهم هذه الشروط:

- تراكم رأس المال.
- تطور وسائل النقل.
- ثورة تكنولوجية في مجاليّ الزراعة والصناعة.
- التوسع ، مع تحسين شروط التجارة.

اعتقد "والت روستو" أن الشروط السابقة من شأنها أن تهيئ أفراد المجتمعات التقليدية لقبول التقنيات الجديدة، وكذلك ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال الصناعيين والحرفيين. كما اعتقد "روستو" بضرورة توافر شرط مسبق على كل هذه الشروط مثل: (حكومة فوقية قادرة ليس فقط على توفير إطار سليم منتظم يشجع على الأنشطة الحديثة الجديدة ، وراغبة في تحمل درجة مباشرة من المسئولية لبناء مجتمع رأسمالي اجتماعي، وكذلك تبني سياسة تجارية مناسبة، وأيضاً العمل على انتشار تقنيات صناعية وزراعية جديدة).

- **مرحلة الانطلاق:** توصف هذه المرحلة بأنها المرحلة الرئيسة في عملية التحديث، تنحسر فيها أنماط معظم العناصر التقليدية، حيث تحل محلها العناصر الأكثر حداثة، تتطلب هذه المرحلة تعميق الشروط السابقة لعملية الانطلاق، لذا فهي تشهد تغيرات جوهرية في البنيان السياسي والاجتماعي، وكذلك في القيم والمعايير الاجتماعية.

تعود بدايات هذه المرحلة إلى وجود حافز واضح للتغير والتحديث، ويمكن أن يأخذ صورة ثورة سياسية تنعكس في توازن القوى الاجتماعية، والقيم السائدة، والعلاقات الاجتماعية وأنماط الإنتاج. يلعب العامل التكنولوجي دوراً محفزاً قوياً في مرحلة الانطلاق، وتتطلب هذه المرحلة:

- ارتفاع معدل الاستثمار الخارجي.
- تعدي اقتصاديات الانطلاق في معدلات الادخار والاستثمار نسبة (5٪) من الناتج القومي الإجمالي، وفي مراحل متقدمة أكثر نمواً تصل فيها معدلات الادخار والاستثمار إلى، وقد تتجاوز نسبة (10٪) من الناتج الوطني الإجمالي، في حين تميز اقتصاديات الدولة السابقة على مرحلة الانطلاق بانخفاض معدلات الادخار والاستثمار فيها عن نسبة (5٪).
- الاقتران بالتوسع الصناعي الذي من شأنه زيادة نسبة الأرباح والفوائد مما يدفع لمزيد من الادخار والاستثمار.

- **مرحلة النضج:** ترتبط هذه المرحلة بالوصول إلى التقدم التكنولوجي المرتفع، وهذا لا يتأتى خلال مرحلة قصيرة، ولا بالاقتصار على التطبيق في قطاع اقتصادي واحد، ففي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار إلى ما بين (10-20)٪ من الدخل الوطني.

هذا الارتفاع يؤدي إلى تحسين أساليب الإنتاج، وقيام صناعات جديدة، وزيادة مساهمة الاقتصاد في إطار الاقتصاد الدولي، ومن ثم زيادة نسبة الصادرات على الواردات. كما يعمل على بروز دور قطاعات جديدة، وتحديداً في مجال

تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة والمعقدة. وبذلك يتسع القطاع الاقتصادي وتتنوع قطاعاته الفرعية، ويصبح فيها القطاع التكنولوجي قطاعاً رائداً وقيادياً في عملية التحديث.

- **مرحلة الاستهلاك الجماهيري:** يتحول المجتمع إلى هذه المرحلة بعد إنجاز مرحلة النضج حيث:

- معدلات التصنيع المرتفعة.
- التحول من العرض إلى الطلب.
- التحول من قضايا الاستهلاك إلى الرفاهية.

3-4- علاقة الجغرافيا بالتنمية:

الهدف هنا هو إلقاء الضوء على العلاقة بين علم الجغرافيا والتنمية، وذلك من أجل إبراز أهمية هذا العلم ودوره الحيوي في دراسة التنمية.

إذا ما تفحصنا موضوعات علم الجغرافيا، الطبيعية والبشرية، فإننا سوف نجد أن مفردات هذه الموضوعات تشكل الأساس المادي للتنمية، التي لم تعد مقصورة على جانب واحد اقتصادي أو اجتماعي، وإنما أصبحت عملية كلية، تتطلب دراسة جوانب متعددة من جغرافية الأقاليم الذي يرغب الدارسون في تحسين ظروف الحياة فيه.

وللمفاهيم العلمية الخاصة مثل الحركة والتنمية تفسيرها الخاص في الجغرافيا، والذي قد يتعارض مع القراءة العلمية العامة لهذه المفاهيم، فالحركة هي انتقال المادة (معلومات، طاقة، سكان) من نقطة جغرافية إلى نقطة أخرى، أما التنمية فتعني تغيرًا في بنية المكونات الجغرافية، عادة ما يكون مصحوبا بتغيرات تطورية، ولهذا تهتم جغرافية التنمية بالانتشار المكاني للتجديدات المؤدية إلى التنمية.

والتنمية هي عملية تغيير لأوضاع معينة من مرحلة إلى مرحلة أخرى أفضل منها، وهذه الأوضاع تحدث في المكان، وهو الإطار الذي تتحرك بداخله الدراسات الجغرافية، والذي يمثل الناظم الفكري الأساسي للمنهج الجغرافي بحيث يمكن النظر إلى تاريخ علم الجغرافيا كله على أنه تاريخ لمفهوم المكان في الجغرافيا، والمكان يتألف من ظاهرات متنوعة، ويشتمل على إمكانات مختلفة، كما يتسم باختلافات دقيقة تتمثل في حالة مظاهر التنمية فيما يعرف بتبايناتها المكانية، والتي يعبر عنها بالتنمية غير المتوازنة، ومن ثم فإن بؤرة الاهتمام الجغرافي بموضوع التنمية يتمثل في رصد الحركة: المادية، الهادفة إلى التطوير من أجل التنمية المؤدية إلى تحقيق التقدم، واللامادية المتمثلة في انتقال الأفكار الجديدة المؤدية إلى الهدف السابق ذاته.

الجغرافيا كعلم مكاني بما يتضمنه ذلك العلم أو المكان من توزيعات واختلافات مكانية ناتجة عن التفاعل المكاني، هي اقدر العلوم على إعطاء وصف دقيق مصحوب بتفسير موضح وعقلاني للخصائص المتغيرة لسطح الأرض، كذلك تحديد وتفسير مواقع ومظاهر اللامساواة الإقليمية فيما يتعلق بخصائص التنمية كالتباينات المكانية في توزيع الموارد الاقتصادية.(1)

وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن التنمية تحدث في المكان الذي هو ميدان علم الجغرافيا فإنها تعتبر أحد محاور اهتمام هذا العلم المهتم أصلا بالعلاقة بين الإنسان وبيئته، والذي يتبين اتجاهه إلى الميدان التطبيقي في اعتنائه بمشكلات المجتمع، ومن ثم تبرز أهمية الدراسات الجغرافية لموضوع التنمية كنظام علمي يتولى العناية بأحد أهم أبعاد هذا الموضوع، إلا هو بعده المكاني.

(1) http://www.fayoum.edu.eg/Arts/Geography/pdf/07.pdf2012.

فالجغرافيا هي طريقة النظر إلى الناس والأشياء في علاقاتهما بالمكان، والمنهج الجغرافي في دراسة التنمية يتضمن وعيا بالمقاييس المختلفة للنشاط البشري، وبالتفاعل والتداخل بينهما.

❖- المفهوم الجغرافي للتنمية:

ينبثق مفهوم التنمية في الجغرافيا أو المفهوم الجغرافي للتنمية من دور الجغرافيا في الكشف عن مختلف جوانب معرفة المكان، وتتمثل الدراسة الجغرافية لموضوع التنمية في عملية تطبق الوسائل الجغرافية مسحا وتحليلا، فهما وتعليلا، من أجل إدراك وتفسير بعض مظاهر المشكلات البيئية المعاصرة.

وتتراوح مستويات اهتمام جغرافية التنمية بالموضوع الواحد ما بين إقليم أو منطقة أو دولة معينة من ناحية، والعالم ككل من ناحية أخرى، من المستوى القروي إلى المستوى القاري، كما يمكن تفسير النمط العالمي الراهن للتنمية، والذي يتمثل في انقسام العالم الآن إلى جزء متقدم وآخر متخلف، أو إلى قلب متقدم وظهير متخلف، ويتمثل قلب الأرض المتطور أساسا في الدول المحيطة بالمحيط الأطلنطي الشمالي وبعض المناطق المجاورة لها، بينما يتمثل الظهير المتخلف في دول العالم النامي مع ملاحظة وجود استثناءات موضعية كاليابان واستراليا وسنغافورة التي تعتبر أجزاء من القلب المتطور.

تدرس الجغرافيا المعالجة لموضوع التنمية الأساس المادي لهذه التنمية والخصائص الاجتماعية الخاصة بها، وترصد مناطق الخلل في توزع كل منهما، مثلما تدرس وتفسر أسباب التباينات المكانية في توجيه عملية التنمية، لتضع الصورة المثلى المرتكزة على النظرة الشاملة والكلية لتوزيع مشروعاتها، والوضع الأمثل لتوزيع نتائجها، لتحقيق المساواة المكانية في كافة أرجاء الحيز الجغرافي.[1]

(1)إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 134.

4-4- البيئة والتنمية:

تحتل قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها محل الصدارة في سلم الاهتمامات الوطنية، ويرجع ذلك إلى إن استنزاف البيئة وإهدارها يؤدي إلى الإخلال بتوازنها، ومن ثم يؤثر تأثيرًا سلبيًا على التنمية، ومن هنا يقع على الحكومة والأفراد ليس فقط الحفاظ على البيئة والعمل على منع تدهورها، بل والعمل على تطويرها وتحسينها حتى تكون قادرة على تلبية الحاجات الأساسية وعلى إتاحة الفرصة لحياة أفضل ليس للأجيال الحاضرة فقط، بل ولأجيال المستقبل أيضا.[1]

ولقد زاد الاهتمام بالبيئة بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان في استوكهولم سنة 1972، فلقد ترتب عليه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، ولقد استطاع هذا البرنامج أن يلفت الأنظار إلى ظواهر على جانب من الخطورة مثل التصحر، وغيرها من الظواهر التي شكلت تهديدًا خطيرًا على الموارد المتاحة، كما اهتم بتوضيح أبعاد المشكلات البيئية الناجمة عن ضغط الإنسان المبالغ فيه على الموارد، ووجه الأنظار إلى تغيرات البيئة وأثرها على التغيرات المناخية للكرة الأرضية نتيجة تقلص سمك طبقة الأوزون الحامية للغلاف الجوي.

والواقع أن هذا الاهتمام جاء في حينه حيث شهد نشاط الأمم المتحدة في حماية البيئة مرحلة أو نقطة تحول جديدة، وخاصة بعد أن نشرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" سنة 1987 ولقد طالب التقرير بالدعوة إلى تغيير النمط الذي استخدم حتى الآن لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي لقاء علمي ضم 16 خبير من مختلف دول العالم بمبنى الأمم المتحدة خلال الفترة 20-24 يناير 1992 تمت مناقشة العلاقة بين السكان البيئة والتنمية،

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 135.

ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من 16 بحث تم إلقائه في هذا المؤتمر الدولي ما يلي:

- ❖- ينمو عدد سكان العالم بمعدل 1,7% سنويا ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد خلال الفترة 1985-2025 بمقدار 3 مليون نسمة يقع 90% منهم بالدول النامية. ويصاحب هذه الزيادة السكانية هجرة بمعدلات مرتفعة من الريف إلى المدينة، حتى أصبحت المدن مكدسة بالسكان والصناعات، ففي المكسيك يقدر 44% من الناتج المحلي، و52% من الناتج الصناعي، و54% من الخدمات يتركز في مدينة المكسيك، ويؤدي الضغط السكاني إلى ارتفاع درجة التلوث وتدهور حالة الخدمات العامة من طرق ومياه وكهرباء ومدارس ومستشفيات.

بالإضافة إلى ذلك فان زحام المدن يأتي على حساب اقتطاع جزء من الأراضي الزراعية، وتقدر بحوالي 1.4 بليون هكتار تم إقطاعها من الأراضي الزراعية نتيجة للتوسع العمراني خلال الفترة 1980-2000 ،ولا شك أن هذا يؤثر سلبيا على مستوى التنمية.

- ❖- يؤثر النمو السكاني من ناحية أخرى على تلوث البيئة ومن ثم التنمية، وزيادة عدد السكان إلى جانب زيادة الدخل يؤدي إلى زيادة استخدام التكنولوجيا الملوثة للبيئة.
- ❖- ومن أهم مظاهر التدمير البيئي، تدمير الغابات، والذي وصل إلى حوالي 11 مليون هكتار سنة 1980 وهي مساحة تساوي مساحة قارة استراليا.
- ❖- يؤدي تلوث المياه إلى تناقص الثروة السمكية وتناقص الثروة السياحية، ويزيد من ندرة المياه الصالحة للاستخدام الزراعي والمنزلي، وهو ما يعتبر عائقا للتنمية المستمرة نظرا لتناقص مستوى نصيب الفرد من المياه مع مرور الزمن.

❖- يؤدي تراكم انبعاث التلوث في الهواء إلى تغير الطقس وهو ما يصاحبه آثار صحية واقتصادية خطيرة تقلل من مقدرة البيئة على استيعاب مزيد من هذه الانبعاثات وتمثل قيدًا على التنمية المستمرة.[1]

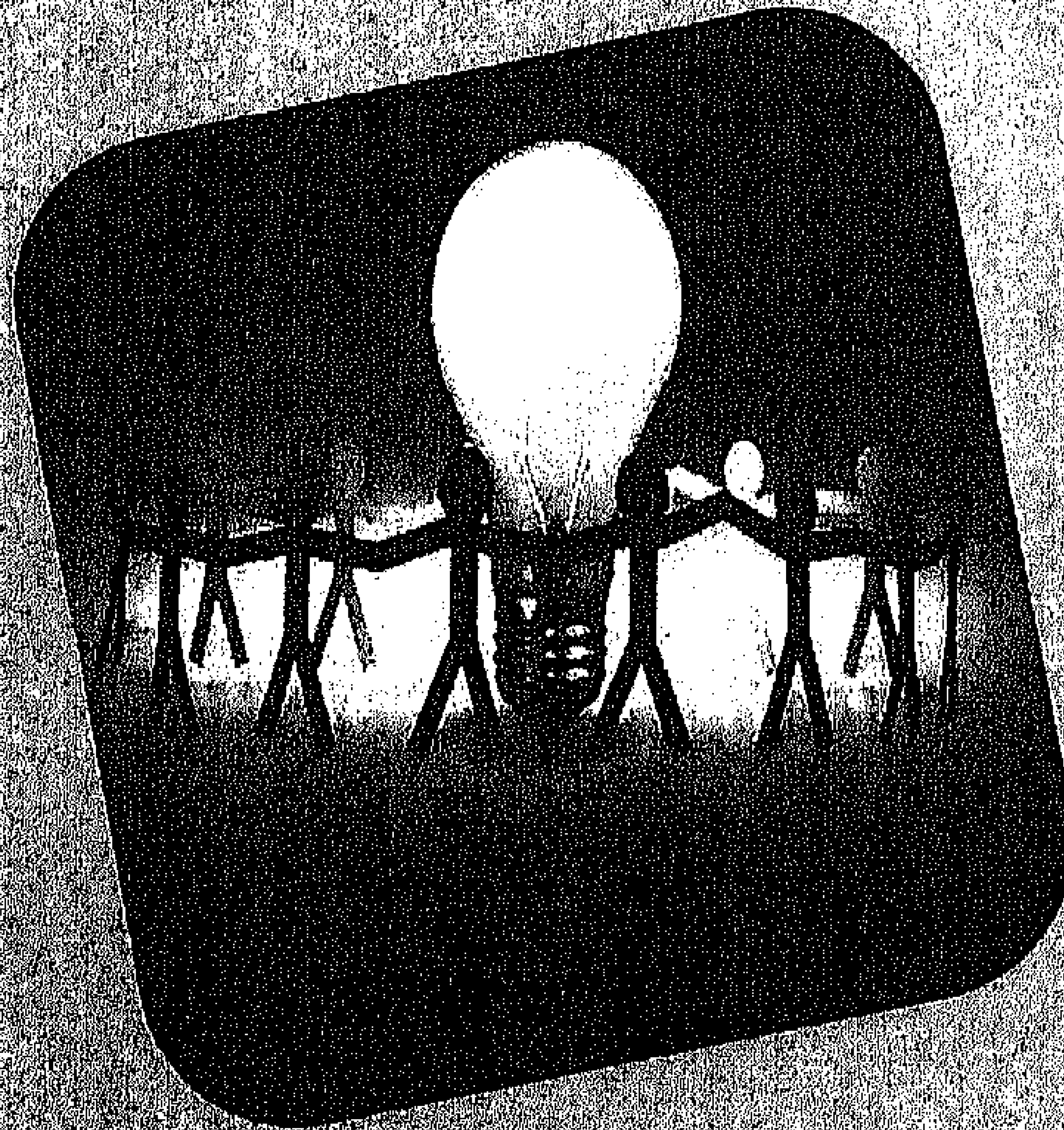
خلاصة

هناك تباين بين علم اجتماع التنمية وغيره من العلوم الاجتماعية في الوقت ذاته فإن تحديد أنماط العلاقات والتفاعلات والاعتماد يكون متبادل بينهما، وذلك بإبراز مساهمة كل علم من العلوم المختلفة بمضمونه في التنمية الاجتماعية، حيث أنه الأساس المادي للتنمية والقاعدة المعرفية لعلم اجتماع التنمية، ويمكن القول أن التفاعل وثيق، وأن السبب الرئيسي لهذا الترابط والتشابك يتمثل أساسا في وحدة موضوع البحث ألا هو المجتمع الإنساني رغم تباين الزوايا التى يتناول منها كل علم دراساته وتحليلاته.

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، ط1، دار الكتب الحديثة، الإسكندرية، 1999، ص. 62- 63.

الفصل الثالث

علم اجتماع التنمية



الاتجاهات الإيديولوجية لعلم اجتماع التنمية: اتجاهات متعارضة

3

الفصل الثالث

الاتجاهات الإيديولوجية لعلم اجتماع التنمية:

اتجاهات متعارضة

مقدمة:

ارتبطت قضية التنمية منذ البداية بأفكار سوسيولوجية متناقضة من حيث المنطلقات أو المضمون أو الاتجاه، ويتضح هذا من أوجه الخلاف والتناقض بين الباحثين في المنطلقات الفكرية، وطبيعة الفروض الموضوعية وأسلوب البحث، وعرض وتحليل النتائج وفي المسلمات والنظريات المفسرة.

وفي ضوء ظروف رواد الفكر السوسيولوجي في مواجهة قضية التنمية يبرز تساؤل جوهري وهو هل يمكن لمثل هذه النظريات التي نشأت وتطورت في مجتمعات مغايرة أن تسهم في تحديد مسار التنمية في مجتمعات مغايرة لها؟

حيث سنتناول أراء أهم علماء الاجتماع وعرض نظرياتهم السوسيولوجية بقدر الإمكان عرضًا تحليليًا نقديًا لتوضيح خلفياتهم الإيديولوجية حيث يكون هناك شبه اتفاق على تصنيف اتجاهات دراسة التنمية إلى اتجاهين اثنين (02):

يتمثل الأول في نظريات "بونالد" و"ماستر" و"بيرك" و"هيجل" و"سان سيمون" و"أوغست كونت" و"ماكس فيبر" و"بارسونز" وغيرهم.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في نظريات وأراء "كارل ماركس" و"اوسيبوف" و"اندريفا" و"بيدف" و"فايتر" وغيرهم من أنصار الاتجاه الماركسي في علم الاجتماع، ويتناول هؤلاء العلماء قضية التنمية على نحو مغاير. وتشير معظم الدراسات السوسيولوجية بأن ماركس قد أرسى دعائم الاتجاه المادي، بينما يعتبر "ماكس فيبر" مؤسس الاتجاه المثالي، لذلك نجد من الضروري تناول إسهام

كل من ماركس و فيبر كنقطة بداية لتناول الاتجاهات النظرية في الفكر السوسيولوجي.

1- نظريات التنمية في الفكر الماركسي:

1-1- **كارل ماركس** (1818-1883):

❖ - **رؤيته الفكرية: "تنمية تحديث".**

لقد حظي ماركس بشهرة واسعة باعتباره القائد الأصلي للحركة العالمية أو الطبقات الكادحة التي طال أمد استغلالها وحرمانها، عمله على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لها والوصول إلى مشارف عصر الرفاهية. إلتزم ماركس برفاهية هذه الطبقة، ورفض فلسفة "كانت" و"فيشته"، واتجه إلى فلسفة "هيجل" غير أنه اختلف عن "هيجل" ،لأن "هيجل" كان فيلسوفًا مثاليًا يطبق المنطق الديالكتيكي على الأفكار، أما ماركس فقد نبذ المفهوم المثالي، وأخذ بمادية "فيورباخ" التي ترى أن المادة أصل الوجود، وأن العالم بطبيعته مادي ويمكن القول أنه كان لماركس مع كل من "هيجل" و "فيورباخ" اتفاقات وافتراقات برغم تباين فلسفة "هيجل" و"فيورباخ" إلى حد التناقض، بجانب ذلك استمد ماركس الكثير من أعمال رجال الاقتصاد خاصة الذين اهتموا بنظرية قيمة العمل أو من الذين توصلوا إلى نتائج اشتراكية في هذه النظرية مثل "هودجسكيين" و"براي"، كما تأثر بشدة بكتابات الذين انتهجوا في الاقتصاد نهجًا اجتماعيًا مثل "آدم سميث" في كتابه "ثورة الأمم".

وعلى هذا النحو، تعتمد قاعدة هذا النمط للتنمية إلى الحتمية الاقتصادية التي تذهب إلى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، وهذا العامل الذي يتكون من الوسائل التكنولوجية للإنتاج يحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج الذي يعني العلاقات التي ينبغي للناس أن يدخلوا فيها. تنمو

هذه العلاقات مستقلة عن الإرادة الإنسانية، بل أن تنظيم الإنتاج يشكل البناء الفوقي الكلي.

وبناءً على هذا التصور ينظر ماركس إلى ميكانيزمات التغير في ضوء المراحل الثلاث الأزلية، للإطار الجدلي الذي استعاره ماركس من "هيجل" وكان ماركس يفخر بأنه قلبه رأسًا على عقب بتطبيقه ليس على الروح كما فعل "هيجل" و إنما على المادة، و يقوم هذا المنطق على دراسة الأشياء كحقائق في حالة حركة دائمة، فكل إثبات لحقيقة معينة يتضمن نفيًا لها وهذا النفي يتضمن بدوره إثباتًا ومن تلاقي الإثبات والنفي يوجد تركيب جديد يمثل تأليفًا بين النقيضين، ومن ثم يصبح هذا التأليف بين النقيضين بمثابة خطوة تقربنا من الحقيقة. ولكن الجمع بين النقيضين بدوره ليس ثابتا ولا نهائيا، فهو يمثل فكرة أو شيئا تحمل بدورها نقيضها، ومن الفكرة أو الشيء الجديد و نقيضها يتكون اتحاد جديد بين النقيضين، وهكذا يستمر التطور ويقترب تاريخ الإنسان من الكمال الذي ينشده.[1]

واستنادا إلى ذلك أقام ماركس فلسفة جديدة، من خلالها استطاع تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة، ويذهب ماركس إلى أن هناك ثلاثة قوانين تحكم حركة المادة والمجتمع والعالم أيضا هي: قانون وحدة الأضداد وصراعها، وقانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية، وقانون نفي النفي.

ومما ذكر سابقا فإن ماركس يؤكد أن جماع العلاقات المحدودة المحتمة خلال الإنتاج الاجتماعي والتي تكون مستقلة عن إرادتهم الفردية هو ما يشكل البناء الاقتصادي للمجتمع، وهو الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء

---

(1) عبد الرحمن أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص. 58- 59.

فوقي يتألف من النظم القانونية والسياسية، والتي تطابقها بالضرورة أشكال محدودة من الوعي الاجتماعي. وإذا فأسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية الروحية الحياة، بعبارة أخرى فإن وعي الناس ليس هو ما يحدد وجودهم، بل الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم.

وهكذا يبدو واضحا أن ماركس يفرق بين البناء التحتي والبناء الفوقي في المجتمع، فالأول يتألف من نظام الإنتاج الذي يشمل عنصرين هما: قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

وتتكون قوى الإنتاج بدورها من تفاعل عاملين هما وسائل الإنتاج، وهي عبارة عن ما يلزم الإنتاج من أدوات وآلات ومبان...، فضلا عن الأفراد الذين يباشرون العمل الإنتاجي، أما علاقات الإنتاج فهي عبارة عن العلاقات التي تنشأ بين المشتغلين بمختلف فروع الإنتاج، بالإضافة إلى العلاقة الخاصة بملكية الأموال ووسائل الإنتاج، أما البناء الفوقي فيضم كافة الأفكار والنظريات السائدة في المجتمع، فضلاً عن النظم المقابلة لهما مثل الدول والقانون والمذاهب والأحزاب السياسية والمعتقدات الدينية والخلقية.

واستنادًا إلى تحديد ماركس للدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج في تاريخ البشرية نجده يحدد خمس مراحل، اختلف فيها النظام الاجتماعي للإنسان، واختلفت فيها بالتالي حياته الثقافية والفكرية والسياسية.(1)

- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة الإنتاج البدائي، حيث كانت ملكية الإنتاج جماعية، وحيث كانت أدوات الإنتاج هي الحجارة المصقولة ثم القوس والسهم ، وحيث كان الإنتاج يعتمد على جمع الثمار وصيد البر والبحر وهو عمل مشترك بين أفراد المجتمع الذي يخلو من الطبقات الاجتماعية.

(1) محمد الجوهري، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص. 213.

- **المرحلة الثانية:** هي مرحلة العبودية أو الرق، حيث بدأ فيها الأغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء بحيث تحول الآخرون إلى رقيق ملزمين بفلاحة الأرض، وفي هذه المرحلة يبدأ الأغنياء بملكية وسائل الإنتاج وأدواته التي أخذت تصنع من المعادن.
- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة الإقطاع وفيها يمتلك الإقطاعي وسائل الإنتاج وخاصة الأرض، أما الأقنان فيعملون في الأرض مقابل جعل معين يدفعه لهم الإقطاعيون، وقد وضعت طبقة الإقطاعيين من النظم والأجهزة، مما كفل لها حماية مصالحها، غير أن التقدم العلمي والصناعي أدى إلى ظهور المصانع في المدن غير الخاضعة لسيطرة حكام الإقطاع، والتي اجتذبت الفلاحين الهاربين من الأراضي التابعة للإقطاعيين، وبذلك ظهر في الأفق نظام إنتاجي آخر هو الرأسمالية الصناعية.
- **المرحلة الرابعة:** وفيها حلت البورجوازية محل الإقطاع، وظهرت في المجتمع ولأول مرة طبقتان أساسيتان هما: الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا. والبرجوازي في هذا النظام يمتلك وسائل إنتاج أساسية في المجتمع. ويعتقد ماركس أن هنالك قوانين ثلاثة تؤدي إلى تدهور النظام الرأسمالي هي: قانون فائض القيمة، قانون تراكم الأموال، وأخيرا قانون الإفقار المطلق، وتعمل هذه القوانين على إظهار التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي مؤدية بذلك تذمر العمال، ثم انفجار ثورة علنية تنهزم فيها البرجوازية ويسيطر فيها العمال، وبذلك تنتهي هذه المرحلة بظهور المرحلة الخامسة.
- **المرحلة الخامسة:** وهي المرحلة الاشتراكية التي فيها يصبح المجتمع مالكًا لوسائل الإنتاج ويخلو بالتالي من الطبقية، وبذلك تنمو وسائل الإنتاج نموًا حرًا.

تستهدف التنمية بصورة عامة وفقا لهذا الفكر، العمل للوفاء بالاحتياجات الأساسية لأغلبية الشعب أو بالتحديد للطبقات الكادحة التي تطال أمد استغلالها، وحرمانها ثم العمل بعد ذلك لرفع مستوى معيشتها باطراد، والوصول بها إلى مشارف عصر الرفاهية، ويؤكد ذلك القول معظم الكتاب الليبراليين ويسلمون جدلا بأن التنمية تعني شيئا أكثر من النمو فهي تتضمن تحسينا حقيقيا في المستوى العام للحياة، عن طريق التغذية الكافية والإسكان، والرعاية الصحية والتعليم...، بالنسبة لجميع السكان وتقليل التباينات الهائلة في توزيع الثروة والدخل، والتوسع في خلق الفرص.

ولقد حاول بعض الدارسين المحدثين إعادة النظر فيما يمكن أن يسهم به الفكر الماركسي في دراسة قضية التنمية أو التحديث. وحينما بدأ هؤلاء الدارسون تناول هذه القضية، وجدوا أن ماركس و"إنجلز" قد تناولاها قبل أكثر من قرن من الزمان، فكتاب "رأس المال" ذاته يعد دراسة نظرية في تحول المجتمع الإقطاعي التقليدي إلى مجتمع بورجوازي حديث. و كتابات ماركس عن المجتمع الزراعي في مؤلفه " 18 بروميرو لويس بونابرت" تعد هي الأخرى إسهاما في تحليل المجتمع التقليدي بوجه عام. كذلك فإن مقالات ماركس عن الحكم البريطاني في الهند تعد تحليلا لعملية التنمية في مجتمع تقليدي متخلف، بل إن البعض ذهب إلى أن المنشور الشيوعي ذاته يعد نظرية في التنمية والتحديث.

وإذا كانت الماركسية الكلاسيكية لا تمثل في مجموعها نظرية متكاملة في التنمية و التحديث، إلا أنها و لا شك تتضمن بعض عناصر هذه النظرية. فمعالجتها لظهور المجتمع الرأسمالي من خلال النظام الإقطاعي يمثل نموذجا لعملية التنمية، وطبقا لهذا النموذج فإن التنمية تتمثل في ظهور المشروعات الرأسمالية وما أدت إليه من نتائج وآثار على كل مظاهر المجتمع والوعي الإنساني.

ومن اليسير علينا أن نستوعب موقف ماركس الإيجابي نحو البورجوازية، غير أنه بزيادة تبنيه للثورية تجده يكف عن إعجابه بالبورجوازية وعلى الأخص دورها التاريخي بوصفها قوة ثورية فالبرجوازية لا تستطيع أن توجد دون التنوير الدائم في أساليب الإنتاج، ومن ثم في علاقات الإنتاج، وفضلاً عن ذلك نجد ماركس يهتم بتأكيد حقيقة أساليب أساسية هي أن الثورة الدائمة في الأساس الاقتصادي تؤدي إلى حدوث تغيرات في النظم، وأساليب الحياة، والثقافة، والأفكار، والقيم التي تنتقل من السلف إلى الخلف، لأن كل هذه العناصر تنتمي إلى البناء الاجتماعي الفوقي.

والمحقق أن ماركس لم ينظر إلى هذه التغيرات الثورية على مستوى وطني، بل نظر إليها في سياق عالمي تاريخي، فعلى الرغم من أن الثورة الرأسمالية وما أدت إليه من تنمية قد بدأت في أوربا الغربية، إلا أنها اتسعت بعد ذلك في نطاقها وآثارها، ولقد وجدت في البداية تدعيما لها باكتشاف واحتلال أمريكا، ثم اكتشاف رأس الرجاء الصالح، ثم تطوير الأسواق الهندية الشرقية والصينية. وبنمو وتطور التكنولوجيا، اتسعت الأسواق ونمت حتى اتخذت شكلا عالميا، ما لبث أن أدى بعد ذلك إلى مزيد من التوسع والنمو في مجالات الصناعة والتجارة والملاحة والسكك الحديدية. وبذلك نجد البورجوازية تتحول إلى ثورة عالمية.[1]

❖- الانتقادات الموجهة للفكر السوسيولوجي الماركسي:

إذا ما رجعنا إلى المائة سنة الماضية لوجدنا أن ما قاله ماركس بالنسبة للدول الأقل تقدما لم ينطبق فعلا إلا على عدد قليل منها، و هي الدول التي فلتت من الخضوع لسيطرة الدول الأكثر تقدمًا، ومن المحقق أن مثل هذا التحديد ينطبق الآن على عدد قليل من الدول وهي معظم دول غرب أوروبا واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندة، بينما نجد بقية أجزاء العالم الرأسمالي لا تزال تعيش حياة

(1)نفس المرجع السابق، ص. 215.

التخلف والبؤس، بل أن الطريق الوحيد أمامها للقضاء على هذا التخلف هو الخروج من أسر النظام الرأسمالي.

ففيما يتعلق بالتحول الحتمي إلى الاشتراكية فإن الثورات الشيوعية حدثت في دول شبه رأسمالية، ولكنها لم تحدث في أكثر الدول الرأسمالية مثل انجلترا وألمانيا، وحتى في الدول التي حدثت فيها ثورات اشتراكية كالصين وفيتنام، لم يمتلك الشيوعيون القوة كنتائج للثورة الماركسية اللينية، بل بفضل عصيان الفلاحين الذين كانت قوتهم مستندة إلى معايير قديمة للوطنية.

وفضلاً عن ذلك لوحظ أن اتجاهات التنمية أو النمو الاقتصادي والاجتماعي في دول كإنجلترا وفرنسا وألمانيا لا تسير في نفس الخط الذي تنبأ به ماركس في كتاباته. فالأزمات الاقتصادية الناتجة عن زيادة الإنتاج لا تتجه من السيئ إلى الأسوأ، كما أن تنبؤه بالأزمة العالمية لم يتحقق، كما أوضحت تجارب في كثير من المجتمعات البرجوازية أنها خلال مراحل تطورها ونموها لا تتخذ طابعًا استقطابيا بين قلة صغيرة رأسمالية ثرية من ناحية، وجماهير غفيرة تمثل بروليتاريا بائسة من ناحية أخرى، بل على العكس من ذلك فإن الثروة تميل إلى اتخاذ طابع أكثر انتشارًا متيحة بذلك ظهور جماعات اقتصادية–اجتماعية وسيطة تزداد سيطرة على العمل الصناعي، وتميل إلى تحقيق مزيد من النجاح في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمل، وتحاول المجتمعات الرأسمالية المعاصرة تبني ميكانيزمات إصلاحية من خلال حركة نقابات العمل والمنظمات السياسية كالديمقراطية البرلمانية، مقللة بذلك من فرصة ظهور استقطاب طبقي.

ويرى "بوتومور" وجود صعوبات هائلة في هذا الصدد فقد واجهت الحركات الاشتراكية الديمقراطية في أمم معينة عقبات هائلة في محاولتها إعادة توزيع الدخل و الثورة ، بالإضافة إلى ذلك، تضاعفت المشاكل بسبب المقاومة الشرسة لأي إعادة توزيع ذات قيمة للثروة بين الأمم وخاصة على النطاق العالمي. ويضيف

"بوتومور" من الصعوبات التي تؤدي إلى بطئ عملية التنمية الاشتراكية تتمثل في عدم تأسيس أنظمة اشتراكية ديمقراطية قوية في عدد من الأقطار الصناعية المتقدمة، ويرى أيضا أنه لا يجب أن يغفل أي تحليل للسياق العالمي للتنمية الجانب الآخر للمشكلة، فبرغم وجود الأقطار الفقيرة في عالم تسيطر عليه الأقطار الصناعية "الرأسمالية -الشيوعية" فإنها بلا شك لديها القدرة لتحديد مسار تنميتها في إطار حدود معينة، وأن تؤثر أيضا بدرجة أكثر أو أقل على التوزيع العالمي للثورة، ويعتبر تبني سياسة الاكتفاء الذاتي أحد الخيارات المطروحة أمامها، وذلك بتحديد الواردات والاستثمارات عن طريق التعريفة الجمركية والضوابط الأخرى، وأيضا بتقليل اعتمادها على المساعدات الأجنبية بقدر الإمكان وبخاصة أنماط المساعدات الأكثر إرهاقا وبالتأكيد هناك سوابق تاريخية لنجاح مثل هذه السياسة طالما أن هناك قوى في المجتمع تلتزم بشدة بالتنمية الاقتصادية وبإعادة تشكيل النظم الاجتماعية وتعتبر الصين مثالا طيبا لذلك، ويرى "بوتومور" بالإضافة إلى سياسة الاكتفاء الذاتي -ينبغي عدم تبنيها كسياسة دائمة- أن هناك حلولا أخرى كتشكيل التحالفات الإقليمية والاتحادات التي تدعم بواسطتها الأقطار الفقيرة مركزها، من أجل السيطرة على استثمار رأس المال الأجنبي واستغلال مصادرها، وتحسين التجارة مع الأقطار الصناعية، وتعتبر "الأوبك" و"ميثاق الانديين" (من أعضائه بوليفيا، شيلي، كولومبيا، الإكوادور، بيرو، فنزويلا) من الوسائل الهامة للتعاون الإقليمي للتنمية، والدفاع ضد القوى الصناعية.

ومخلص القول أن معظم السوسيولوجيين يؤكدون افتقاد الفكر الماركسي في تحليله للتنمية وخاصة الرأسمالية منها للبديل الذي يعد مطلبًا أساسيًا لأي نظرية في التنمية، بالإضافة إلى ذلك يؤكد الواقع أنه لا يوجد نموذج عالمي واحد شامل للتنمية وفق المفهوم الماركسي سواء كان ذلك النموذج السوفييتي أو الصيني، أو الكوبي، أو الفيتنامي قابل للتطبيق بالصورة نفسها في

كل مكان، وإنما توجد شروط أولية عامة يتعين توفيرها في المجتمعات إذا أريد لها تحقيق تنمية وفقا لمفاهيم وأهداف هذا الفكر، إلى جانب ذلك يؤكد لنا الواقع أيضا اختلاف النماذج التي تبنت الشروط والأهداف الماركسية في السبيل الذي خطته لتحقيق التنمية في مجتمعاتها.

فنجد مثلا الصين بعد الثورة ركزت على إعطاء الزراعة الأولية، فالصناعة الخفيفة ثم الثقيلة. بينما ركزت كوريا الديمقراطية الشعبية على الصناعات الثقيلة مع تنمية الصناعات الخفيفة والزراعية في آن واحد.[1]

وبالرغم من إسهاماته الكبيرة، فلقد فشلت معالجة ماركس للتنمية الرأسمالية في توضيح إمكانية تنوع وتباين عملية التحديث ذاتها، فهناك أنماط متنوعة من التحديث، وأن النظرية الصادقة يجب أن تعكس هذه الحقيقة بوضوح، بعبارة أخرى يجب أن تستند نظرية التنمية إلى أساس مقارن. وهذا ما نفتقده في معالجة ماركس للتنمية الرأسمالية الغربية، ذلك أن تصور ماركس "الواحدي الخط" للعمليات التاريخية، فضلا عن تسليمه بأن ثمة بناءً اجتماعًا-اقتصاديًا يلاءم كل حقبة مقبلة، قد أديا به إلى فهم عملية التحديث في ضوء عملية البرجزة، ولقد استعان ماركس ببريطانيا كمثال نموذجي، معلنا أن إنجلترا تمثل "الحالة الكلاسيكية" للتنمية الرأسمالية الحديثة، آخذًا في اعتباره النقد الذي يمكن أن يوجه إليه، و هو أن هذه "الحالة الكلاسيكية" قد لا تنطبق على ألمانيا في ذلك الوقت.

ويتضح إخفاق ماركس في تصوره هذا، إذا ما علمنا أن المجتمع الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد شهد تنوعًا وتباينًا ملحوظين فيما يتعلق بأنماط التصنيع ومصادره، ذلك أن كل الدول الأوربية لم تخبر التصنيع

(1) عبد الرحمن أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص. 164.

المفاجئ السريع الذي أدى إلى حدوث تركيز في الصناعات الثقيلة، ويكفينا أن نستشهد في ذلك بالدانمرك التي ظلت لفترة طويلة بلدًا زراعيا في المحل الأول.

إن التطور التاريخي للمجتمع الدولي الحديث يمثل أعظم تفنيد لمحاولة تعميم ماركس التجربة الأوربية والأمريكية الشمالية على المجتمعات غير الغربية. لقد بالغ ماركس في قدرة الرأسمالية -بوصفها أسلوبا للتنمية- على معاونة الدول المتخلفة التي تقع خارج نطاق الأطلنطي على تجاوز تخلفها، كما أنه بالغ في تقدير الدور التاريخي للبرجوازية، التي لم تتحول في أغلب المجتمعات غير الغربية. ومن ثم يمكن القول إن التنمية في كثير من دول العالم لم تتم بفضل عملية "البرجزة"، بل أن هناك قوى -غير برجوازية- هي التي قادت التنمية في دول عديدة من العالم، وأن السياسية الثورية قد لعبت دورًا حاسمًا في تنمية وتطوير مجتمعات عديدة.

2-1- **ماكس فيبر**(1864- 1902):

❖- **رؤيته الفكرية: "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية".**

يوصف ماكس فيبر بأن ماركس "البورجوازي". ومرد ذلك إلى أن فيبر قد اهتم بمعالجة نفس الظاهرة التي اهتم ماركس بمعالجتها، وهي نشأة النظام الرأسمالي الغربي موصفه أسلوبًا للتنمية، فضلا عن أن الاتجاه الذي تبناه الرجلان كان اتجاها تاريخيًا-بنائيًا. غير أنه يظل صحيحًا -مع ذلك- أنهما قد انطلقا من وجهتي نظر متعارضتين في تفسير نشأة هذا النظام.

ولقد كان "فيبر" معنيا لدراسة العلاقة بين **الدين والاقتصاد**، بعبارة أخرى دراسة العلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية، والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادي من ناحية، بهدف فهم المظاهر الأساسية للنظام الاجتماعي والاقتصادي للعالم الغربي الحديث' والواقع أن فيبر لم يكن يهتم فقط بإثبات

وجود علاقة بين الدين والاقتصاد، و لكنه كان يهدف إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الظاهرتين.

ولقد أضح فيبر أن هناك تأثيرًا متبادلا بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية ويترتب على ذلك أن أي تفسير يتحيز لإحداها، إنما هو تفسير خاطئ من أساسه، واستنادًا إلى هذا الفهم تصبح نظرية التفسير المادي للتاريخ خاطئة، كما أن النظرية العكسية خاطئة هي الأخرى، وهي النظرية التي تفسر الظواهر الاقتصادية بوصفها مجرد وظيفة للعوامل الدينية، فبينهما اعتماد وتأثير متبادل، وكل منهما يتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى.

والملاحظ أن فيبر لم يعالج الجوانب المختلف للدين بوصفه ظاهرة اجتماعية، بل اكتفى بدراسة "الأخلاقيات الاقتصادية" للدين. وهو لا يقتصر "الأخلاقيات الاقتصادية" للدين، المبادئ الغائية التي يتضمنها، والتي تتطلبها "الصورة العملية للسلوك" بل يقصد "الأخلاقيات الاقتصادية" لستة ديانات عالمية هي: الكنفوشية، والهندوسية، والبوذية، واليهودية، والمسيحية، والإسلام، ثم درس طبيعة "الأخلاقيات الاقتصادية" في كل منها، وأثارها على التنظيم الاقتصادي والحياة الاجتماعية للشعوب التي تنتمي إلى هذه الديانات.

غير أن أهم ما تناوله بخصوص نشأة النظام الرأسمالي الغربي هو تحليله للعلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية الحديثة، وهنا نجد فيبر يقرر منذ البداية أنه على الرغم من وجود عناصر متعددة لما يطلق عليه بـ"الاقتصاد الرأسمالي" في الماضي في الكثير من المجتمعات غير الأوربية، إلا أن الرأسمالية الغربية الحديثة تمثل ظاهرة فريدة، ويذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الغربية تستند إلى المشروعات الاقتصادية القائمة على التنظيم الرشيد، والذي تتم إدارته وفقا للمبادئ العلمية، والثروات، والإنتاج من أجل السوق، والإنتاج للجماهير، والإنتاج من أجل المال، والحماس المتزايد، والروح المعنوية العالية، والكفاءة في العمل، تلك التي تتطلب تفرغًا كاملاً لفرد يزاول مهنته أو عمله، وهذا التفرغ يجعل من العمل المهني

هدفًا ومطلبًا رئيسيًا في الحياة، وبعبارة أخرى فإن الرأسمالية تستند إلى عناصر معينة منها: العمل الشاق، والاقتصاد في الإنفاق، وضبط النفس، وتجميع رؤوس الأموال، والإبداع (الابتكار) والترشيد.

تلك هي الخصائص "النموذجية" للرأسمالية الغربية الحديثة، وهي بذلك تختلف عن أشكال الرأسمالية الغربية الحديثة التي ظهرت في مجتمعات غير غربية خلال مراحل تاريخية سابقة[1]. وفضلا عن ذلك يرى فيبر أن الرأسمالية الحديثة تتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة، وسلوك معين، و ظروف اجتماعية معينة. في اعتقاده أن التنظيم الرأسمالي لا يتحقق في مجتمع يتسم أفراده بالكسل، ويتمسكون بمعتقدات خرافية، ويتميزون بعدم الكفاءة.

ولقد حاول فيبر بعد ذلك تفسير التحولات التي طرأت على الخصائص السلوكية أو السيكولوجية لشعوب الدول الرأسمالية الغربية، فذهب إلى أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية (وأخلاقياتها الاقتصادية). فروح الرأسمالية هي نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية، لقد وجدت "الأخلاق الاقتصادية" في نطاق الديانة البروتستانتية قبل أن تظهر الرأسمالية الحديثة، وإذًا فروح الرأسمالية ظهرت قبل الرأسمالية ذاتها.

ولقد توصل فيبر إلى هذا الاستنتاج من خلال تحليل دقيق لتعاليم مارتن لوثر وكالفن. فروح البروتستانتية تطابق في الواقع مع روح الرأسمالية الحديثة، ذلك أن العقيدة البروتستانتية تهتم اهتمامًا كبيرًا بتنشئة عقلية وهي تمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة كما أنها تقدس العمل، بل وتعتبر أن تأدية العمل بأمانة وحماس إنما هو واجب مقدس. والعقيدة البروتستانتية تعتبر جمع المال بطريقة شريفة

---

(1)محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص. 47- 78.

نشاطا ذكيا، وكل هذه الدلائل – فيما يرى فيبر- تؤكد نظريته التي مؤداها، أن الروح الرأسمالية هي بالضبط روح البروتستانتية.

وقد سعى فيبر إلى تأييد النتائج التي توصل إلها من خلال تحليل تاريخ بعض الدول البروتستانتية، حيث نجده يستهل مؤلفه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" بتسجيل حقيقة إحصائية هي أن أغلب كبار رجال الأعمال و العمال المهرة و أصحاب المهن الفنية و التجارية الهامة في أوروبا هم عادة من البروتستانت، و أن هذه الحقيقة صادقة تاريخيا. فلو تتبعنا هذه العلاقة في الماضي أمكننا التوصل إلى نتيجة هامة هي أن عددا ملحوظا من المناطق التي شهدت نموا رأسماليا مبكرا في بداية القرن السادس عشر كانت كمناطق تسودها البروتستانتية. كذلك أوضح فيبر أنه منذ عصر الإصلاح كانت الدول الرائدة اقتصاديا هي تلك التي تسودها العقيدة البروتستانتية مثل: هولندا، انجلترا و أمريكا. بينما ظلت الدول الكاثوليكية أو غير البروتستانتية متخلفة نسبيا، و أن حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية انتشرت بشكل ملحوظ في المناطق الشمالية من ألمانيا و فرنسا و إنجلترا منها في المناطق الجنوبية بسبب زيادة نسبة البروتستانت في الشمال. و لقد فسر فيبر ذلك بأن روح العقيدة البروتستانتية في تلك الدول كانت تدعيما و تثبيتا لأشكال النشاط التي تعتبر ضرورية لإقامة و إدارة المشروعات الرأسمالية.

وهكذا يبدو واضحا أن الموضوع الرئيسي الذي استأثر باهتمام فيبر هو مشكلة نشأة الرأسمالية، فالبحث في هذه المشكلة – طبقا لفيبر – ينبغي ألا ينصرف إلى دراسة التناقضات بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج كما يذهب إلى ذلك ماركس، ولكنه يجب أن يتجه إلى دراسة الاتجاهات السيكولوجية التي تكونت منها عقلية النظام الإقطاعي الاقتصادي. ويؤكد وجود تغير في العقلية قبل ظهور الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج، وهو تغير ينحصر في إحلال السعي الحر من أجل الربح النقدي، والمشروع، والتوفير، والعمل الشاق

المنظم، محل القيم الإقطاعية التقليدية للحياة في الريف، والتنظيم القائم على وجود طوائف تضم أصحاب الحرف في المدن، فلكل عصر تاريخي و"روحه" الخاصة به، والتي تنحصر في مجموعة من الاتجاهات السيكولوجية التي تضفي على كل عصر طابعه الخاص. ومن هنا فمفتاح فهم التطور الاقتصادي عند فيبر ليس أسلوب الإنتاج، ولكنه – كما يقول أوسكار لانج- " الاتجاهات السيكولوجية التي تشكل روح عصر تاريخي".(1)

❖ -الانتقادات الموجهة للفكر السوسيولوجي لماركس فيبر.

تعرضت وجهات نظر فيبر هذه لانتقادات عديدة، بل وما تزال حتى الآن لجدل لا ينتهي، فهناك تشير إلى أن الكنفوشية – مثلا- لا تختلف كثير عن كل من المسيحية واليهودية. إذ الملاحظ أن الكنفوشية تدعو إلى النزعة "العملية" في الحياة، كما أن تعاليم الكنفوشية تتضمن نظرية منظمة عقلية في تنشئة الفرد و بالإمكان الاستعانة كنموذج يدحض وجهة نظر فيبر، فعلى الرغم من أن الديانة السائدة في اليابان ليست هي الديانة المسيحية أو اليهودية، وعلى الرغم من أن اليابان لم تشهد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تغيرًا ملحوظًا في معتقداتها الدينية، على الرغم من ذلك كله استطاعت هذه الدولة أن تحرز تقدما هائلا فيما يتعلق بالنظرة العقلية للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما استطاعت أن تحرز تقدما رأسماليا هائلا.

ومن الانتقادات الأخرى التي تعرضت لها وجهة نظر فيبر أن الرأسمالية بأشكالها (النقدية، والعقارية، والتجارية) قد نشأت قبل ظهور البروتستانتية في القرن الخامس عشر، وكانت مدن إيطاليا وجمهورياتها ممثلة لهذه الصور المبكرة للرأسمالية الصناعية في القرن التاسع عشر، بل كانت أكثر ازدهارًا في

(1)أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص. 290.

الجنوب على سواحل البحر المتوسط منها في الشمال باستثناء هولندا وإنجلترا. وكانت الحركة التجارية أساسا في الجنوب بعد عصر الاستكشافات الجغرافية والاستعمار الهولندي والاسباني والبرتغالي قبل نشأة البروتستانتية.

وفضلا عن ذلك نجد الأسس النظرية التي تستند إليها العقائد البروتستانتية تختلف فيما بينها اختلافا شديدا، لذلك فمن الصعب إرجاع ظاهرة اقتصادية مثل الرأسمالية أو التنظيم العقلي للعمل الحر إلى عقائد مختلفة من حيث الجوهر، ومثل هذا التعدد في العقائد البروتستانتية يشير إلى أن النشاط الاقتصادي الواحد له أسس أخرى غير العقيدة، بل أن ظهور البروتستانتية ذاتها كانت بمثابة رد فعل للمسيحية التي ظهرت قبلها بخمسة عشر قرنًا والتي عرفت فيما بعد بالكاثوليكية، وكلاهما لا يؤثران كثيرًا في الحياة الاقتصادية لسبب بسيط هو أن الحياة الاقتصادية تخضع لظروف أخرى وأوضاع معينة. ومن ثم يمكن القول أن البروتستانتية قد نشأت في الأصل لكسر الزيف الديني وإثبات حرية الإيمان ورفض لكل سلطة تتوسط الإنسان والله، وهي إذا دعوة إلى التحرر الديني والاجتماعي ورفض الاستغلال والسيطرة، أكثر منها دعوة إلى سيطرة جديدة بإسم رأس المال والنشاط الحر للأفراد.

يضاف إلى ذلك كله أن هناك في عالمنا المعاصر دولاً اشتراكية استطاعت أن تحرز تقدما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا دون أن تتبنى نزعة دينية معينة. وهنا يبدو لنا واضحًا كيف أن تأكيد فيبر لدور الدين قد جعله يغفل عوامل عديدة مثل الاستعمار والإمبريالية والتجارة، ونشأة المدن الساحلية، والثورة التكنولوجية، وتلك أمور يجب وضعها في الاعتبار إذا ما أردنا إقامة تفسير شامل لظهور الرأسمالية بوصفها نمط التنمية في المجتمع الغربي.

والملاحظ أن عددًا كبيرًا من علماء الاجتماع الغربيين المعنيين بدراسة التنمية يميلون إلى التبني وجهتها نظر فيبر كأساس لنقد وتفنيد وجهات نظر كارل ماركس، غير أن آخرين يعتقدون أن مثل هذه المحاولة تميل إلى تجاهل

بعض وجوه الشبه بين هذين المفكرين، وهي وجوه شبه جديرة بالاعتبار إذا ما أردنا تقييم وجهات نظرهما تقييما شاملا، ولو حاولنا إعادة النظر فيما قدمه ماكس فيبر وكارل ماركس حول روح الرأسمالية، لاحظنا على الفور وجوه شبه أوضح من أن نسهب في تفصيلها.

وإلى جانب ذلك، فلقد كان الرجلان بالغي الحساسية للدور الإيديولوجي الذي تلعبه ثقافة المجتمع الرأسمالي، فإذا كان ماركس قد اعتقد أن الإيديولوجية السائدة في المجتمع هي إيديولوجية الطبقة الحاكمة، فلا بد وأن يترتب على ذلك أن ثقافة المجتمع الرأسمالي لا بد وأن تمثل تبريرًا لوجود الرأسمالية ذاتها، غير أن فيبر قد أبدى في مؤلفه " الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية" اهتمامًا أقل بالدور الإيديولوجي للثقافة إذا ما قورن بالاهتمام الذي أبداه لهذا الدور في كتاباته اللاحقة في علم الاجتماعي الديني.[1]

يبدو أن وجوه الشبه بين الرجلين تقف عند هذا الحد، ذلك أن فيبر لم يكن على استعداد لوجهة نظر ماركس القائلة بأن الثقافة الرأسمالية كانت نتاجا لنمط رأسمالي من الإنتاج ، ذاهبا إلى أن وجهة نظر ماركس تعبر عن علاقة ذات اتجاه واحد، وأنها علاقة مسرفة في تبسيطها للأشياء، لذلك نجده يذهب إلى أن روح الرأسمالية كانت تمثل النتيجة غير المقصودة للأخلاق الرشيدة التي دعت لها البروستنتانية القائمة على الزهد.

2- نظريات التنمية في الفكر السوسيولوجي المعاصر:

وتتمثل هذه النظريات في الأنماط المثالية الحديثة في التنمية، والتي تختلف كثيرًا في الأسس التي ترتكز عليها النظريات القديمة، وإن كانت تتفق معها من حيث التركيز على جانب القيم والأفكار وأهميتها في عملية التنمية

(1)محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، ص. 176- 177.

الاقتصادية الاجتماعية، ويمكن تصنيف نظريات التنمية إلى أربعة اتجاهات هي:[(1)]

2-1-الاتجاه السيكولوجي أو اتجاه تغيير الأفراد نفسيا :

يقوم هذا الاتجاه على أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الانجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية، والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون تأكيدًا واضحًا على الدور الذي تلعبه القيم في مجال التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، ويرى هذا الاتجاه أن المجتمعات التي حققت تنميته في الماضي، أو التي تحققها في الحاضر وجد بها عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والابتكار والرغبة العارمة في الانجاز والقدرة على التقمص الوجداني لأدوار وأمنيات مستقبلية، أي أنهم يحملون في أكتافهم مهمة نقل مجتمعهم من إطاراته التقليدية المتخلفة المحدودة إلى إطارات حديثة متقدمة ذات دفع تنموي دائم. ومن القضايا التي يقوم عليها هذا الاتجاه يوضحها كل من ماكليلاند، ايفريت هاجن و دانييل لنبر، فيما يلي:

- **ماكللاند:** يذهب ماكللاند إلى أنه طالما تبدأ التنمية، يتكون لدى الإنسان حاجة متزايدة إلى الانجاز "فالذين لديهم دافع الانجاز، لابد وأن يحققوا إنجاز في المواقف التي تكون فيها مخاطر الفشل معقولة، وهي مخاطر يمكن الحد منها بزيادة الجهد والمهارة".[(2)]

---

(1)سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1977، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص. 54،61.

(2)ديفيد ماكليلاند، مجتمع الانجاز، ترجمة الدكتور عبد الهادي الجوهري، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975، نقلا عن عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص. 70- 72.

- **ايفرت هاجن:** يذهب هاجن إلى أن التنمية تحدث نتيجة نمط الشخصية الذي يسود داخل المجتمع، ويرى أن المجتمع التقليدي تسيطر عليه الشخصية التسلطية غير الأخلاقية، أما المجتمع الحديث فتسوده الشخصية الإبداعية، وهذه الشخصية تمتاز بالسمات التالية:

- نظرا لما تمتاز به هذه الشخصية من نزعة إبداعية ابتكارية فإنها تميل نحو قبول التجديدات والتغييرات.
- الاهتمام بالاستطلاع الدائم والميل الشديد نحو اكتساب الثقة الجديدة والخبرات الايجابية.
- الميل دائما نحو البحث لإيجاد حلول ناجحة للمشكلات.
- إتباع الجدل والمناقشة، وليس التسليم المطلق عند التعرض للآراء المقبولة.
- النظرة إلى العالم على أنه مجموعة من الظواهر المترابطة والمتماسكة بشكل منطقي والقابلة للتفسير والفهم.

أما الشخصية التي تسود المجتمعات التقليدية فإنها تتميز بالسمات التالية:

- التسليم بالقرارات التي تتفق والعادات والتقاليد الموروثة وما تقره السلطة.
- حرص الفرد التام على المعارضة والخضوع والطاعة العمياء للأشخاص الذين يشغلون مراتب اجتماعية أعلى من مرتبته مع إهمال شئونه الخاصة، وعدم إبداء أية مبادرة تسبب لهم الأذى.
- الشعور بالقناعة والرضا بالوضع القائم، مما يترتب عليه فقدان القدرة على التجديد والابتكار الذي يؤدي إلى رفض التغيير والتجديد.
- النظرة إلى العالم على أنه مجموعة من الظواهر الغامضة المترابطة بفعل قوى خارجية تحكمية استبدادية لا تقبل التفسير أو التعليل[1].

---

(1)عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص 72- 73.

- **دانييل ليرنر:** لقد ذهب ليرنر إلى أن المجتمع الحديث هو المجتمع الذي يحقق درجة عالية على سلم التحضر والتعليم والمشاركة في وسائل الاتصال، أما المجتمع التقليدي فهو ذلك الذي لا يحقق سوى درجة ضعيفة على هذا السلم، ويذهب ليرنر إلى أن اكتساب المجتمع التقليدي " للحساسية الدينامية " أو التعاطف مع الآخرين التي تميز المجتمع الحديث، يعينه على تحقيق التنمية، كما تعرض لينر إلى أن ضرورة إيجاد حكومات ديمقراطية على النمط الغربي كمطلب ضروري من متطلبات التنمية في الدول النامية.[1]

2-2-اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات:

يقوم هذا النوع من التنظيم على استخلاص علماء الاجتماع الغربيين السمات الأساسية لمجتمعاتهم التقدمية ومقابلتها بنقيضها المتخلف، وتصبح إيديولوجية التنمية عندهم محكومة بتلك الخطوط والجهود والمشاريع التي تنطوي تحت عملية تحويل مؤشرات أي مجتمع من متخلف إلى نمط متقدم، ويمثل هذا الاتجاه " تالكوتبارسونز" وتلاميذه في كل من العلوم الاجتماعية بالمجتمع الأمريكي، وهذا الاتجاه ليس جديدًا حيث تعود جذوره إلى منتصف القرن التاسع عشر، ويتخذ هذا الاتجاه شكلين أساسيين: الأول كمي أي أنه يشير إلى تنمية الدول النامية والتعبير عنها في صورة مؤشرات ذات أنواع مختلفة مثل متوسط الدخل الفردي، ودرجة التعليم، والنسبة المئوية للسكان الحضريين...، أما الشكل الثاني فهو كيفي، أي أنه يميل إلى تحديد بعض العناصر النموذجية العمومية والأداء والتخصيص، وفي هذا الصدد يذكر "هوسيلتز"، بينما تشهد الدول المتقدمة العمومية، والتوجيه نحو الأداء (الانجاز) وتخصيص الدور، وتشهد

(1)السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، الإسكندرية، 1977، ص. 102.

المجتمعات المتخلفة أو النامية المتغيرات المقابلة، وهي: الخصوصية وتشتت الدور. ويعتقد هوسيلتز أن الدول المتخلفة يمكن أن تحقق تنميتها عن طريق التخلي عن متغيرات النمط السائد فيها وتبني متغيرات النمط السائدة في الدول المتقدمة، ومن ثم تصبح التنمية أو "التحديث" مجرد عملية اكتساب أو فقدان خصائص أو سمات معينة يعتقد أنها خصائص التنمية أو التخلف.[1]

3-2- اتجاه الانتشار الثقافي الحضاري:

ينهض هذا الاتجاه على فكرة أساسية مفادها، أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر الثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة، ويفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولاً من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول.[2]

ويمكن القول أن هذا الاتجاه يعتبر التنمية شكلا من أشكال التغيير الاجتماعي تتم بواسطة الانتشار الثقافي أو الحضاري من نقطة مركزية، وهذه النقطة المركزية الإشعاعية في الوقت الحالي هي الغرب، وبمرور الوقت واستمرار عملية الانتشار تتحول المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات متقدمة بحلول القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية.[3]

ويبدو واضحًا إلى أن الانتشار والتثقيف يمثلان جوهر التنمية، وأن التخلف يظل قائمًا في حالة وجود مقاومة تحول دون تحقيق هذا الانتشار.

---

(1)نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، إسكندرية، 1987، ص. 12.

(2)سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص. 82.

(3)السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص. 77- 81.

2-4- الاتجاه التطوري المحدث:

يشير استعراض التراث السوسيولوجي إلى اهتمام كثير من العلماء بفكرة المراحل التطورية التي تمر بها المجتمعات، والتي تذهب إلى أن المجتمعات تسير بالضرورة في تطورها خلال مراحل معينة مرسومة بدقة بحث تترتب على كل مرحلة منها على المراحل التي سبقتها، وبحيث تهيئ المرحلة القائمة للمرحلة التي تتلوها في سلم التطور، وتنهج النظريات التطورية الحديثة نهج النظريات التطورية الكلاسيكية، إلا أنها تحاول تقديم ضمان للاستقرار في مواقف تتسم بتغيرات سريعة واضحة تؤدي إلى تفكك وصراعات مختلفة، فضلا عن ذلك تحاول النظريات التطورية الحديثة توسيع نطاقها لتشمل التاريخ الإنساني بأكمله[1]، ويمكننا في هذا المجال أن نتناول نظرية "والت روستو"، كما يلي:

- **والت روستو:** قدم روستو نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها بالشمول والواقعية والطموح، وتمثل هذه النظرية كما يقول روستو بديلاً عن نظرية ماركس في تطور المجتمعات، وتقوم نظرية روستو على فكرة مفادها أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة عالية من النمو إلا إذا قطع مجموعة من المراحل يتلو بعضها البعض في طريق التقدم، وهي كما يلي:

- المرحلة الأولى: تمثل المجتمع التقليدي، ويتميز فيها الإنتاج بسيطرة الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الإقطاعي، ويتسم المجتمع التقليدي بانخفاض متوسط دخل الفرد ووقوفه عند حد معين، وانتشار مجموعة من التقاليد والقيم الجامدة كالقدرة التي تحول دون الحراك الاجتماعي.[2]

---

(1)السيد الحسيني وآخرون، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، مصر، 1927، ص. 379-383. نقلا عن عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص. 82.

(2)عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص. 264- 265. نقلا عن عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص. 82- 83.

- المرحلة الثانية: تمثل مرحلة التهيؤ للانطلاق، ويذهب رستو إلى أن المجتمع يشهد في هذه المرحلة انتشار التعليم ولو بين طبقات محدودة في المجتمع، وتظهر فيه مجموعة من الأفراد الذين يتصفون بروح الإقدام ويعملون على تعبئة المدخرات وإقامة المشروعات والاتجاه بالمجتمع نحو المدينة والتجديد، وما تلبث أن تظهر البنوك والمؤسسات ويزداد الاستثمار وتظهر المشروعات الصناعية. ومن الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق فتتمثل في حدوث تغيير اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب، ولا بد من تغيير نظرة الأفراد إلى البيئة، كذلك يحدث تحول فيما يتعلق بالنظرة إلى العالم، بحيث النظر إلى كل من البيئة التي يعيشون فيها وإلى العالم على أساس الخضوع لقوانين يمكن اكتشافها والتحكم فيها لتحقيق التقدم والنمو، ومن الشروط أيضا اللازمة للتهيؤ للانطلاق وتحقيق زيادات سريعة في الإنتاج هوظهور طبقة واعية أو قيادة جديدة يؤمن أفرادها بأن التجديد في ذاته أمر ممكن ومرغوب فيه، وبذلك يكون المجتمع مهيأ للمرحلة الثالثة.

- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي يتم فيها القضاء على العقبات التي تقف في طريق النمو، بحيث تأخذ القوى الدافعة للتقدم الاقتصادي، والتي نجحت في أداء مهامها في مرحلة التهيؤ-في الانتشار في المجتمع- وتحدث عملية البدء في الانطلاق بحدوث دافع قوي معين قد يأخذ أشكال ثورة سياسية تؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم، وهذا ما حدث في اليابان والهند والصين الشعبية بعد الثورة.(1)

---

(1)السيد الحسني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص. 68- 69. وانظر أيضا د. عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق. نقلا عن عبد الرحيم تمام ابوكريشة، ص. 83- 84.

وما إن يستكمل المجتمع مقومات مرحلة الانطلاق حتى يليه مرحلة جديدة هي مرحلة الاتجاه نحو النضج، وتتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة في جميع فروع النشاط الاقتصادي، ويبدأ المجتمع في توجيه نسبة من دخله الوطني إلى الاستثمار، ويتمكن الاقتصاد الوطني من تثبيت أقدامه في المجال الدولي، ومن ثم تظهر الحاجة إلى تصدير الفائض من الإنتاج الصناعي فهي المرحلة التي يثبت فيها المجتمع أنه قد وصل إلى درجة من الفن الإنتاجي تمكنه من إنتاج أي شيء يقرر نتاجه ويقول "روستو" أنه عندما يقترب النضج من نهايته تحدث في المجتمع تغيرات ثلاثة هي:

- تغير القوى العاملة من حيث تكوينها ومن حيث مستوى الأجر.
- تغير طبيعة القيادة، حيث تنتقل القيادة من أيدي الذين كونوا ثروات عن طريق ملكيتهم للمصانع إلى أيدي المديرين الأكفاء.
- تغير أفكار الأفراد وتطلعاتهم ونظرتهم إلى الأمور.[1]

- مرحلة الاستهلاك الوفير: وفي هذه المرحلة تنتقل القيادة إلى القطاعات المشتغلة بالخدمات وإنتاج السلع المعمرة، والمجتمعات التي وصلت إلى هذه المرحلة في القرن العشرين قد عاصرت أمرين: ارتفاع متوسط دخل الفرد، وزيادة نسبة سكان المناطق الحضرية، بالإضافة إلى ذلك تعمل هذه المجتمعات على تخصيص قدر متزايد من مواردها لأغراض الرفاهية والضمان الاجتماعي، ويذهب روستو إلى أن الولايات المتحدة قد دخلت هذه المرحلة في الثلاثينيات، وأوروبا الغربية في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين، أما الاتحاد السوفياتي فإنه مهيأ من الوجهة الفنية لدخول هذه المرحلة التي يقف الآن على أبوابها.[2]

(1)عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص. 268- 271.

(2)نفس المرجع السابق، ص. 272.

ومما سبق يمكن القول أن روستو قد ربط التنمية الاقتصادية بعدد من الأمور منها ظهور البنوك والمؤسسات التي تتولى تعبئة رؤوس الأموال وتوظيفها وزيادة الاستثمارات ثم ظهور فئة من الناس تتصف بروح التقدم، ولقد حاول روستو بذلك أن يبرهن على حقيقة أساسية هي أن نظريته تشابه نظرية ماركس، ولكنها أكثر واقعية وشمولا.(1)

3- اتجاه المكانة الدولية:

هناك قضية أساسية متضمنة في كثير من الكتابات المتعلقة بالدول المتخلفة مفادها أن هناك من النظام أو البناء الدولي في ضوئه يمكن أن تتدرج دول العالم وفقًا لمحكات معينة، والمحقق أن الدراسات التي تتناول طبيعة هذا البناء الدولي متعددة تعدد الدراسات التي تتناول المجتمع ذاته، ومن أبرز المعالجات التي تناولت هذه القضية:

❖- بارسونز:

ذهب بارسونز إلى أن الاستقطاب يعد الخاصية الأساسية التي تميز المجتمع الدولي المعاصر، وأن هذا الاستقطاب خير شاهد على وجود مجتمع دولي، أما الاستقطاب فيحدث بين ما يطلق عليه بالعالم الحر والكتلة الشيوعية.

ويقول بارسونز أن الصراع الإيديولوجي يفترض وجود إطار مرجعي مشترك في ضوئه تتخذ الاختلافات الإيديولوجية معنى ودلالة، ومن ثم يمكن تصور العلاقات المعاصرة بين المجتمعات الوطنية على أنها نظام ذو حزبين في طور التكوين يصاحبه دول غير منحازة أو حيادية تصوت لأي الجانبين، والواقع أن بعض عناصر الموقف الاجتماعي الدولي لا تؤيد ما يذهب إليه بارسونز، فعلى سبيل المثال كيف نضع الصين في داخل هذا الإطار؟ وأخيرا نجد بارسونز يميل

---

(1)السيد الحسني وآخرون، ميادين علم الاجتماع، مرجع سابق، ص. 376.

إلى النظر للمجتمع الدولي في ضوء مظاهره السياسية المعيارية وعلى الأخص تلك التي تدعم عملية التكامل[1].

❖- لاجوس:

قدم لاجوس إطارًا تصوريًا يقوم على فكرة أساسية هي أن المجتمعات الوطنية تشكل نسقًا اجتماعيًا دوليًا، وإن هذه المجتمعات تحتل داخل هذا النسق أوضاعًا مختلفة يمكن ترتيبها أو تدريجها في ضوء المركز الاقتصادي، والقوة والهيبة.

ويذهب لاجوس إلى أن التفاوت ظاهرة لا تنطبق فقط على الطبقات الاجتماعية، بل تنطبق أيضا على الأمم، فالمركز الاقتصادي للأمة يحدد في ضوء درجة تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي، كما يقاس في ضوء مراحل والت روستو، أي المجموع الكلي للدخل الوطني ومستوى معيشة الفرد، أما القوة فتقاس في ضوء التقدم التكنولوجي والقدرة على المشاركة في السباق التكنولوجي في المجال العسكري، وأخيرًا نجد مكانة الأمة تعتمد على قوتها الاقتصادية بالنظر إلى الأمم الأخرى، ومن ثم فإن هيبة الأمم تزداد بزيادة مركزها الاقتصادي وقوتها ومكانتها. ولقد أولى لاجوس الدول المتخلفة جانبًا ملحوظًا من اهتمامه، حيث أوضح أن هناك مفهومين يعبران عن موقف الدول المتخلفة: الأول هو انخفاض المكانة الدولية، والثاني هو التخلف.[2]

ويتخذ انخفاض مكانة الدولة شكلين: فقد يكون انخفاضًا جزئيًا أو كليًا، أما مؤشر الانخفاض الجزئي في المكانة فهو عدم القدرة على اتخاذ موقف الريادة التكنولوجية، بينما يتمثل الانخفاض الكلي في المكانة في فقدان التنمية الاجتماعية، كما يعبر عنها انخفاض مستوى المعيشة.

---

(1)محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص. 301.

(2)نفس المرجع السابق، ص. 302.

❖- هورفيتز:

أما هورفيتز فيميز في داخل المجتمع الإنساني بين ثلاثة عوالم هي: العالم الأمريكي-الأوروبي، والعالم الشيوعي، والعالم المتخلف أو العالم الثالث، وتشبه وجهة نظر هورفيتز هذه وجهة نظر بارسونز، وإن كان الأخير قد مال إلى تصور دول العالم الثالث بوصفها وحدات صغيرة مستقلة بذاتها وتشكل عالمًا مقفلاً. والملاحظ أن هورفيتز قد نظر إلى دول العالم الثالث على أنها وحدة محدودة ذات ملامح وخصائص محددة، فهي ليست أمريكية، وقد حققت استقلالها مؤخرًا، ثم تسعى بعد ذلك إلى تحقيق التصنيع، وفضلا عن ذلك فهي تمثل جماعات محددة تحديدًا ذاتيًا، وواعية بذاتها بوصفها دولاً تشكل أممًا، كذلك فإن دول العالم الثالث تميل إلى النظرة إلى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي على أنها نماذج عامة يمكن احتذاؤها.

ومن ذلك يبدو واضحا أن المحاولات السابقة تسعى بشكل أو بآخر إلى تأكيد جوانب معينة للتدريج السياسي لدول العالم، وهذه المحاولات تغفل بطبيعة الحال البناءات الاقتصادية والاجتماعية المميزة لدول العالم، فضلاً عن أنه من الصعب تمييز دول العالم الثالث في ضوء إيديولوجياتها السياسية، ذلك لأن مفاهيم "كالحياد الإيجابي" لم تعد تتمتع بصدق إمبريقي واضح، و قد يضل "الحياد" مصدرًا لإلهام بعض زعماء دول العالم الثالث، يبدو أن هذه الدول تعيش الآن في ظل ظروف وأوضاع تحددها قوى خارجية.

ومن الصعب أيضا أن نوافق هورفيتز فيما ذهب إليه من أن العالم المتخلف أي الثالث يتصف أساسا بالتجانس، ذلك أن مفهوم العالم الثالث كما يقول نيتل وروبرتسون ليس مفهوما ساكنا. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تعريف الدول المتخلفة في ضوء خبراتها المشتركة كالظروف الاستعمارية مثلا، وفي ضوء علاقة هذه الدول المتقدمة، وفي ضوء الطبيعة النوعية للمشكلات والأعراض التي تخلقها هذه الدول المتقدمة، وتبقى بعد ذلك ملامح أو سمات معينة ذات

أهمية متفاوتة تميز مجتمعات معينة دون أخرى كالموارد الطبيعية، والسكان، واللغة، والبناء السياسي والإيديولوجي والاقتصادي...

وهناك محاولات عديدة تميل إلى النظر إلى الأمم أو الدول على أنها "فاعلين"، فالفرد والمجتمع مثلا قد يوصفا بالشيوعية، أو الاشتراكية ، أو الرأسمالية، أو الديمقراطية، التسلطية، أو التسامحية، أو الكبر، أو الصغر، أو القوة، أو الضعف، أو الثراء ، أو الفقر...

و من المحاولات النظرية الهامة التي تناولت المجتمع الدولي تلك التي قدمها:

❖- نيتل و روبرتسون:

صاغا نموذجا أطلقا عليه نموذج الاجتماع، وباستعانتهما بالمفاهيم القانونية وكذلك بنظرية بارسونز نجدهما يذهبان إلى أن على المجتمعات المتخلفة أو المنتفعة على حد تعبيرهما أن "ترث" مجتمعاتها من الدول المتقدمة أو الخيرة كما أطلقا عليها.

ومن شأن موقف "التوريث" هذا أن يخلق علاقة جماعية مرجعية متميزة بين هذين النوعين من المجتمعات، ومن ثم يفرض هذا الموقف على الدول المتخلفة-المنتفعة- أن تتخذ دورًا معينًا إزاء الدول المتقدمة –الخيرة-، و أن سلوك الدول الأولى يجب أن يتم طبقًا للصورة الذاتية المتضمنة في الدور الذي تلعبه الدول الثانية، ومن ثم تصبح الدول المتقدمة بمثابة الجماعة المرجعية المعيارية.

أما رد الفعل الذي يصدر عن الدول المتخلفة فيتمثل إما في قبول معايير الدول المتقدمة أو بالتملص أو التخلص منها، وعرف نيتل وروبرتسون التحديث بأنه "العملية التي بمقتضاها تسعى الصفوات الوطنية (القومية) –بنجاح- نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى تحتل مكانة مرموقة"، والهدف الكامن وراء هذه المساواة ليس هدفا ثابتا، بل هو هدف متحرك على الدوام، وأن قبوله يتوقف على قيم النظام الدولي ومتطلباته من ناحية، وعلى قيم وقدرات الأمم الساعية إلى تحقيق المساواة مع

الدول الأكثر تقدمًا من ناحية أخرى، أما حسم هذه العملية -بأكملها- فيعتمد على الصفوات القومية. ولقد عرف نيتل وروبرتسون التنمية بأنها قدرة المجتمع على الاستجابة بإيجابية للتغيرات في مجال بيئته المادية والاجتماعية والثقافية.

ومن ذلك يبدو واضحا إلى أي مدى يختلف مفهوم التنمية عن التحديث عند نيتل و روبرتسون بل إنهما قد فرقا بين هذين المفهومين من جهة ولزوم التصنيع من جهة أخرى، فلقد ضيق نيتل و روبرتسون من نطاق المفهوم الأخير ليشير فقط إلى مجرد العملية التي تتضمن تحولاً من النشاط الزراعي أو المنزلي إلى الإنتاج المصنع، وذلك نطاق واسع.

ويذهب نيتل و روبرتسون بعد ذلك إلى الظروف الموضوعية الدنيا التي يجب أن تتوافر قبل أن تبدأ عملية التحديث تتمثل في انفتاح سياسي نحو المجتمعات الأخرى ودرجة عالية من التعبئة الاجتماعية وأخيرًا اهتمام الصفوات السياسية بالطبيعة الخاصة لمجتمعاتها.

ومع ما يتصف به نموذج نيتل وروبرتسون من حبكة ودقة، إلا أنه لا يعدو أن يكون مجرد تأكيد لجوانب معينة من نظرية الدور حينما تطبق على المجتمع الدولي داخل الاتجاه الوظيفي البارسوني. فالنموذج يعادل بعد ذلك مفهوم المجتمع بمفهوم الفاعل، ويمثل البحث عن المكانة لا القوة العنصر الأساسي في هذا النموذج، وهذا هو السبب الذي من أجله وجدنا أصحاب هذا الاتجاه يميلون إلى اختزال التحديث إلى مجرد عملية البحث عن مكانة في النظام الاجتماعي الدولي، وبالتالي إحداث تغيرات معينة كالتوسع في التعليم العلماني، وإدخال أساليب اتصال جديدة، والتصنيع وغير ذلك، مما يمكن أن يطلق عليه رموز المكانة.

وفضلا عن ذلك يمكن وصف نظرية نيتل وروبرتسون بأنها تأكيد لقضية التبرجز على نطاق دولي وعالمي، أي أنها تقوم على تشبيه سلوك الدول المتخلفة بسلوك الطبقة العاملة في المجتمع الصناعي الرأسمالي التي تسعى إلى اكتساب رموز المكانة المميزة للطبقة البرجوازية. كما يمكن القول أن مفاهيم كالمنتفع

والخير وموقف التوريث إما أنها مفاهيم تتصف بالسخافة أو أنها نتاج لسطحية مفرطة، ولنا أن نتوقع بعد ذلك خلو نظرية نيتل وروبرتسون من مفاهيم مثل: دول متخلفة، ودول مستعمرة، ودول ما بعد الاستعمار والظروف الاستعمارية ...

ويعتقد البعض أن أخطر الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى هذه النظرية هو مبالغتها فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تلعبه الصفوات السياسية والفكرية، ونظرتها إلى هذه الصفوات على أنها تشكل جماعة متماسكة محددة ذات إيديولوجيات وتصورات واضحة، وكنتيجة لذلك نجد أن العلاقة بين هذه الصفوات والجماهير لا تحتل مكانًا محددًا في هذه النظرية، لقد تجاهلت النظرية حقيقة أساسية هي أن المجتمعات تتخذ طابعًا تدريجيًا بطرق مختلفة، وأن الصراع يمثل خاصية طبيعية أو عادية في هذه المواقف، كذلك فإن النظرية تخلو من الإشارة إلى الصراع سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، وهذا يعود إلى تأكيدها أن التدرج يتم أساسًا في ضوء المكانة، وهكذا يبدو واضحًا أن التدرج على المستوى الدولي قد اختزل إلى مجرد محاولات واستراتيجيات تحاول الأمم تبنيها لكي تحقق أو تغير أو ترفض صورتها الانعكاسية عن ذلك، وبذلك نجد أن الاختيارات الأربعة التي تركت للدول المتخلفة هي أن تتمثل أو تتكيف أو تنحرف أو تتخذ طابعًا خاصًا مميزًا.

ولا يمكن إنكار مطلب الحصول على الصور القومية (الوطنية) المختلفة داخل النظام العالمي، ولكن يجب الذهاب إلى أن هذه الصور ذات نطاق واسع، وأنها تخضع دائما للتغير. لذلك يتعين على علم اجتماع التنمية أن يعنى ليس فقط بدراسة أسباب انتشار ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة كالتعليم والصناعة وتحرير المرأة...، بل يتعين عليه أيضا أن يهتم بدراسة نتائج انتشار هذه الظواهر في الدول النامية. إن الأخذ بالتصنيع مثلا لا يعني بالضرورة الأخذ بأمور أو جوانب أخرى قد تبدو أنها تتسق مع التصنيع في المجتمعات المتقدمة.

ومما سبق يتضح أن نظرية نيتل وروبرتسون قد خلت من تحليل علاقات القوة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة التاريخية منها والمعاصرة، ذلك

لأن اعتمادها على نظرية الدور ومفاهيم بارسونز في تفسير الأحداث والظواهر التي تتم داخل المجتمع، وتلك التي تتم بين المجتمعات قد أدى بهما إلى تبسيط مبالغ فيه للعمليات البنائية المختلفة والصور المتنوعة على المستويات الدولية، والقومية والمحلية.كما أن النموذج بحكم ضيق نطاقه لا يسمح بعملية الربط بين هذه الصور من ناحية والإيديولوجيا المختلفة المتباينة التي يشهدها عالمنا المعاصر.[1]

4- الاتجاه الماركسي الجديد:

على الرغم من أن كتابات ماركس عن الثقافات غير الغربية – الدول النامية- قليلة ومتناثرة وأبعد ما تكون على أن تشكل إطارًا فكريًا متماسكًا، إلا أن بالإمكان القول أن ماركس قد قدم إسهاما كلاسيكيًا هامًا في فهم تنمية المجتمعات المستعمرة. ومع أن ماركس قد تبنى منظورًا عالميًا تاريخيًا، إلا أنه مال النظر إلى المجتمعات على أنها تمثل بناءات مستقلة بذاتها، كل منها يتطور في ضوء قواه الداخلية المعينة، وبذلك نجد التغير عند ماركس يتوقف على صراع دائم بين درجة تطور قوى الإنتاج من ناحية وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى، ومن ثم فالطبقات هي التي تمثل وسيلة التنمية أو التطور الاجتماعي- الاقتصادي.[2]

انطلقت الماركسية المحدثة منتقدة النظرية البرجوازية، وبخاصة في تغافلها المتعمد للواقع التاريخي في البلدان المتخلفة، ولقد طور الماركسيون الجدد آراء ماركس بما يتسق إلى حد ما مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة والظروف التاريخية التي مرت بها، ويؤكد الماركسيون المحدثون على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة، هذا فضلا عن الخصوصية التاريخية

---

(1)محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص. 307.

(2) محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص. 309.

والثقافية للبناء الاجتماعي، وعلى التنمية أن تحقق أهدافا قومية تنبع أساسا من الظروف التاريخية للبلدان النامية، فكل تحول يجب أن يكون ذاتيا بالدرجة الأولى.[1]

ومن أهم الخصائص المميزة للماركسية المحدثة اتسامها بالنظرة العالمية وذلك لاهتمامها بموضوعات متعددة مثل القوى السوداء، والقوى الطلابية وتحرير المرأة وثورة الفلاحين، وهذا يعني بلورة للانتقال الذاتي ويعتبر أيضا مخالفة للنموذج الماركسي الصارم الذي تحتل فيه طبقة البروليتاريا المركز الرئيسي، وبهذا يمكن القول أن اهتمام الماركسية المحدثة لم يقتصر على دراسة الطبقة فقط، وإنما امتد إلى الاهتمام بالأفراد والجماعات بغرض مساعدتهم على التعبير عن أنفسهم من خلال خصائصهم الواقعية.

ومن أهم الخصائص العملية لهذا الاتجاه تأكيده على ضرورة التحويل الذاتي، ولقد تبلور ذلك بوضوح في كل من كوبا والصين، حيث اتجها إلى تدعيم الإنسان الاشتراكي والحوافز الأخلاقية[2].

ولقد اعتمد فريق من العلماء في تفسيرهم لعملية إنماء الدول النامية على تحديد دور العالم الثالث وعلى طبيعة التخلف وأسبابه، نذكر من بينهم:

❖ **شارل بتيهم:**

أرجع شارل بتيهم ظاهرة التخلف في الدول النامية إلى عوامل ثلاثة:

- **التبعية:** وهي من أهم سمات الدول المتخلفة البارزة، وهي على مستويين أحدهما التبعية السياسية، وتتمثل في ممارسة الدول الرأسمالية

---

(1) مريم أحمد مصطفى، قضايا التنظير للتنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص. 126-127.

(2) سهير لطفي، التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام، ص. 137- 139، نقلا عن عبد الرحيم أبو كريشة، مرجع سابق، ص. 96.

للتأثيرات القوية على الدول المتخلفة بحيث تتضمن نظامًا سياسيًا مواليًا لها، كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية في دول أمريكا الجنوبية، وثانيهما التبعية الاقتصادية والتي تتخذ صورًا متعددة كالتبعية التجارية والمالية وغيرها.

- **الاستغلال:** الذي يتم من قبل رأس المال الاحتكاري الإمبريالي الذي يهدف إلى أقصى ربح ممكن، ويتخذ صورًا متعددة منها الاستغلال المالي وهو مقدار ما يقتطعه رأس المال الأجنبي الناتج الوطني للدولة الذي يستثمر فيها، والاستغلال التجاري الذي يأتي نتيجة التبادل غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.
- **التجميد:** أي الإبقاء على النمو الاقتصادي في الدول النامية في حالة جمود أو ركود وذلك بتأثير عوامل خارجية وداخلية.

ويرى بتيهم أن تجاوز الدول النامية لتخلفها والانطلاقة نحو تحقيق التنمية، إنما يتم من خلال توافر شروط التقدم الاجتماعي التي يحددها على النحو التالي:[1]

- **الشرط الأول:** ويتمثل في الاستقلال السياسي، وذلك بالقضاء على القوة الرجعية المسيطرة المرتبطة بالإمبريالية.
- **الشرط الثاني:** ويتمثل في الاستغلال الاقتصادي الذي يهدف إلى تأميم المؤسسات والمشروعات الأجنبية الاحتكارية.
- **الشرط الثالث:** ويتمثل في الدعوة إلى التحول الاجتماعي العميق، والذي يتحقق عن طريق الثورات الوطنية الديمقراطية، والتي بدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية حضارية.

---

(1) بلتيهم شارل، التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص. 40- 51.

وقد أبرز بتيهم دور الصناعة والزراعة في إنجاح عملية التنمية، إلا أن ذلك يقتضي تطوير عملية التطبع وتطويعه طبقا للإمكانات والموارد الداخلية المتاحة، كما يقتضي أيضا ضرورة تصفية الرأسمالية والطبقات الطيفية، إلا أن ذلك يعتمد إلى حد كبير على المشاركة الجماهيرية الإيجابية، مما يتطلب ضرورة الوعي الجماهيري إلى أقصى حد ممكن.

❖- جوندر فرانك:

يرى فرانك أن السبب الحقيقي وراء التخلف لا يرجع إلى عزلة غالبية قطاعات المجتمعات النامية عن النسق الرأسمالي العالمي، ولا إلى استمرارية العلاقات الإقطاعية، وإنما يرجع التخلف في المقام الأول إلى الاندماج والتبعية لنسق الرأسمالي العالمي الذي احتضن كل المجتمعات، والتي مازالت حتى الآن تجمع بين التنمية والتخلف[1]، ويرى فرانك أن التخلف نتاجا للتنمية، ويرجع ذلك إلى أن توسع النظام الرأسمالي أدى به إلى التوغل والنفاذ في الدول المتخلفة وأدى بذلك إلى تخلفها.

ويستنتج فرانك من ذلك سيطرة العواصم على التوابع سواء على مستوى الدول المتخلفة الواحدة أو على مستوى الدول المتقدمة والمتخلفة، ويستنتج أيضا بأن تنمية منطقة أو مدينة معينة لا يؤدي إلى تنمية المناطق أو المدن الأخرى ولكنه يحول الأخيرة إلى توابع مستعمرة داخليا مما يزيد في تخلفها.[2]

ويذكر فرانك بأن القضاء على التخلف يستلزم وعي أفراد المجتمع المتخلف بدورهم في القيام بعملية الإنماء داخل مجتمعاتهم، كما يستلزم وعيهم بإتباع المنهج الشمولي الذي قد يساعدهم على فهم حقيقة مجتمعهم وحقيقة العلاقة بين

---

(1)سهير لطفي، التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام، مرجع سابق، ص. 142، نقلا عن عبد الرحيم أبو كريشة، مرجع سابق، ص. 99.

(2) السيد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص. 104، نقلا عن عبد الرحيم أبو كريشة، المرجع السابق، ص. 99.

الدول المتقدمة والدول النامية وبذلك يكون القضاء على التخلف، إذ يعتقد فرانك أن العلاج الوحيد للتخلف يكون بالخروج من دائرة النسق الرأسمالي عن طريق الاشتراكية.

❖- بول باران:

يعد بول باران من أشهر الاقتصاديين السياسيين الماركسيين المحدثين الذين تناولوا طبيعة التخلف وأسبابه، وقد تأثر بأفكاره كل من جو ندر فرانك و جيفار و بيير جالية وفانون وغيرهم، ولقد ذهب باران إلى أن الطبقات الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في الاستمرار في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في الدول النامية، وممكن القول أن باران شأنه شأن أغلب الماركسيين المحدثين يؤكد الآثار السلبية التي أحدثها التغلغل الرأسمالي الغربي في المجتمعات النامية.

ويذكر بول باران بأن القضاء على التخلف وتحقيق التنمية يستلزم رفض الأسلوب التدريجي كوسيلة للتنمية في الدول النامية، فالتنمية عملية ثورية وليست تطورية، كما انتقد بشدة النظريات المحافظة الرأسمالية وبخاصة في إغفالها المتعمد للواقع التاريخي والتنوع والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول النامية. ومن ثم فإن أي محاولة لفرض وتعميم وصفة تنموية عالمية للعالم النامي لن يؤدي إلا إلى تشويه الواقع ولا يمكن تحقيق التنمية والتقدم إلا بإتباع أسلوب التخطيط الاشتراكي، فهو القادر على تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي في الدول المتخلفة، ويذهب باران إلى أن المهمة التي تواجه ثورة اشتراكية في دولة متخلفة مهمة معقدة إلى أبعد حد، لأنها لا تقتصر فقط على

تنمية هائلة للقوى الإنتاجية، بل تتعدى ذلك لتشمل خلق نظام اجتماعي اقتصادي اجتماعي اشتراكي جديد تماما.[1]

❖- بيير جاليه:

لقد تناول جاليه ظاهرة التخلف التي تكمن في وجود الإمبريالية التي ظهرت إلى حيز الوجود بأساليب مختلفة تضمن لها في نهاية الأمر تحقيق السيطرة والاستغلال، وأدان جاليه أيضا المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة الرأسمالية إلى الدول النامية، فهذه المعونات تحافظ على بقاء قيادة الدول التي تتلقى المعونة، وتثبت أركان التبعية الاقتصادية والسياسية. وهكذا يمكن القول من وجهة نظر جاليه أن المساعدات لا تهدف إلى مساعدة دول العالم النامي بقدر ما تحصل الدول الرأسمالية على مساعدات فعلية من الدول المتخلفة.

وبرغم من أن الهيئات العالمية وعلى رأسها البنك الدولي هي التي تقوم بالمساعدة للدول النامية وهذا يعني أن الدول النامية قد تحررت من الارتباطات بسياسة الدول الأجنبية التي تقدم المساعدات، إلا أن الماركسيين المحدثين يفسرون هذه المساعدات بأنها محاولة لإبقاء النفوذ الرأسمالي في العالم النامي ويرون أن سياسية البنك الدولي هي مساعدة الدول النامية في تكامل واتحاد مع سياسة الدول الغربية. و يفسر أصحاب هذا الاتجاه المساعدات الأجنبية بأنها محاولة لإبقاء النفوذ الرأسمالي في العالم النامي، إذ أن المعونة تساعد الإمبريالية على استمرار الاستغلال واستمرار نظام نصف الاستعمار.

ومن الانتقادات الراديكالية التي وجهت إلى المساعدات، بأن المساعدات الأجنبية تبقى بها الدول الصناعية الكبيرة، والأقطار الفقيرة في حالة من

---

(1) بول باران. الاقتصاد السياسي والتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار الكتابة العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1962. ص. 14- 26، نقلا عن عبد الرحيم أبو كريشة، مرجع سابق، ص. 100.

التبعيـة، ومـن ثـم تعـوق الـتغيرات الـتي تتطلبهـا بناءاتهـا الاجتماعيـة وأنسـاقها السياسية، ومن ثم تؤدي إلى تبطئ عملية التنمية، وفي نفس الوقت تضمن الدول الصناعية لنفسها بعض الفوائد كالحصول على المادة الخام والأسواق وفرص الاستثمار ذات العائد، وهذا إلى جانب تعزيز سيطرتها السياسية. وقد برهن هدسن من خلال تحليله لتوصيات تقرير بيترسون ودور البنك الدولي على أنه قد كان للمساعدات الأجنبية في كثير من الحالات تأثير عكسي على النمو الاقتصادي، و إن من أهم النتائج العكسية للمساعدة أن الظروف السياسية المرتبطة بها تمنع التدابير لعزل الاقتصاد النامي، أو تعبئة المصادر المحلية.[1]

❖- نقد النظرية الماركسية الجديدة:

يتوقف التغير عند ماركس على صراع دائم بين درجة تطور قوى الإنتاج من ناحية والعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى، ومن ثم فإن الطبقات وعلى الأخص البروليتاريا هي التي تمثل وسيلة التنمية أو التطور الاجتماعي الاقتصادي.

ولقد حاول الماركسيون المحدثون تطوير أراء ماركس بما يتفق مع الظروف الدولية الجديدة التي شهدها القرن العشرون. فالقضية الإمبريالية- الاستعمار الجديد- والاحتكار العالمي، هوالاهتمام الأساسي للماركسيين المعنيين بدراسة التنمية والتخلف وتنظر إلى القروض الأجنبية التي تقدم إلى الدول النامية على أنها تخدم أهدافا سياسية خالصة، حيث تخصص لمجالات غير إنتاجية كالطرق والموانى والمطارات والمستشفيات كما أنها (أي القروض) ذات فوائد عالية، بالإضافة إلى الشروط القاسية المرتبطة بها، ولهذا تفسر الماركسية الحديثة هذه المساعدات بأنها محاولة لإبقاء النفوذ الرأسمالي في العالم النامي،

(1)عبد الرحيم أبو كريشة، مرجع سابق، ص. 102.

إذ أن هذه المعونة تساعد الإمبريالية على استمرار الاستغلال واستمرار نظام نصف الاستعمار.(1)

وبالرغم من أنه يمكن دحض كثير من أفكار الماركسية المحدثة، فعلى سبيل المثال يمكن للهيئات العالمية توفير عملية التمويل للتنمية للعالم النامي، دون التدخل من جانب الدول المغرضة سواء في الكتلة الرأسمالية أو الكتلة الشرقية...، وهذه وجهة نظر يدعمها سرعة نمو البنك الدولي، أو تكامل الدول النامية، إلا أن هذه الأفكار تتميز عن الأفكار الأخرى من حيث اهتمامها بالشمولية إلى حد ما في نظرتها التحليلية التاريخية ومعرفة أسباب وجود دول متقدمة وأخرى متخلفة، ولا يعني هذا أن الدراسة الراهنة تؤيد هذا الفكر بل تدعو إلى الوقوف منه موقفاً محايداً يستفاد من إيجابياته وتجنب سلبياته.

والمقصود في هذا المجال من وجهة نظر الماركسية إعطاء الأهمية القصوى لأسلوب الإنتاج الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة، فضلاً عن رفضها لأية وجهة نظر تتعارض مع المنطق الأساسي للنظرية الماركسية.

فالحقيقة الأساسية التي تبدو للوهلة الأولى أن ذلك النظام الذي نتج عنه إعطاء الأهمية القصوى للعامل الاقتصادي و توزيع الثروة توزيعا متساويا، هو أسوء شكل من أشكال الظلم الاجتماعي. فأي عاقل يقر أن الإنسان يحيى ليأكل فقط وحياته قصر على الاقتصاد وحده، ثم هل مجرد المساواة الاقتصادية-إن كانت هناك مساواة اقتصادية فعلا- تسمى عدلا.

بالإضافة إلى ذلك، نجد\أن في إدعائها أن البناء الفوقي انعكاس للبناء الاقتصادي إهمالا للكثير من المؤثرات التي يمكن أن تعبر عن وجهة المجتمع ومساره الحضاري كالدينية منها على سبيل المثال.

(1) عبد الرحيم أبو كريشة، مرجع سابق، ص. 103.

خلاصة

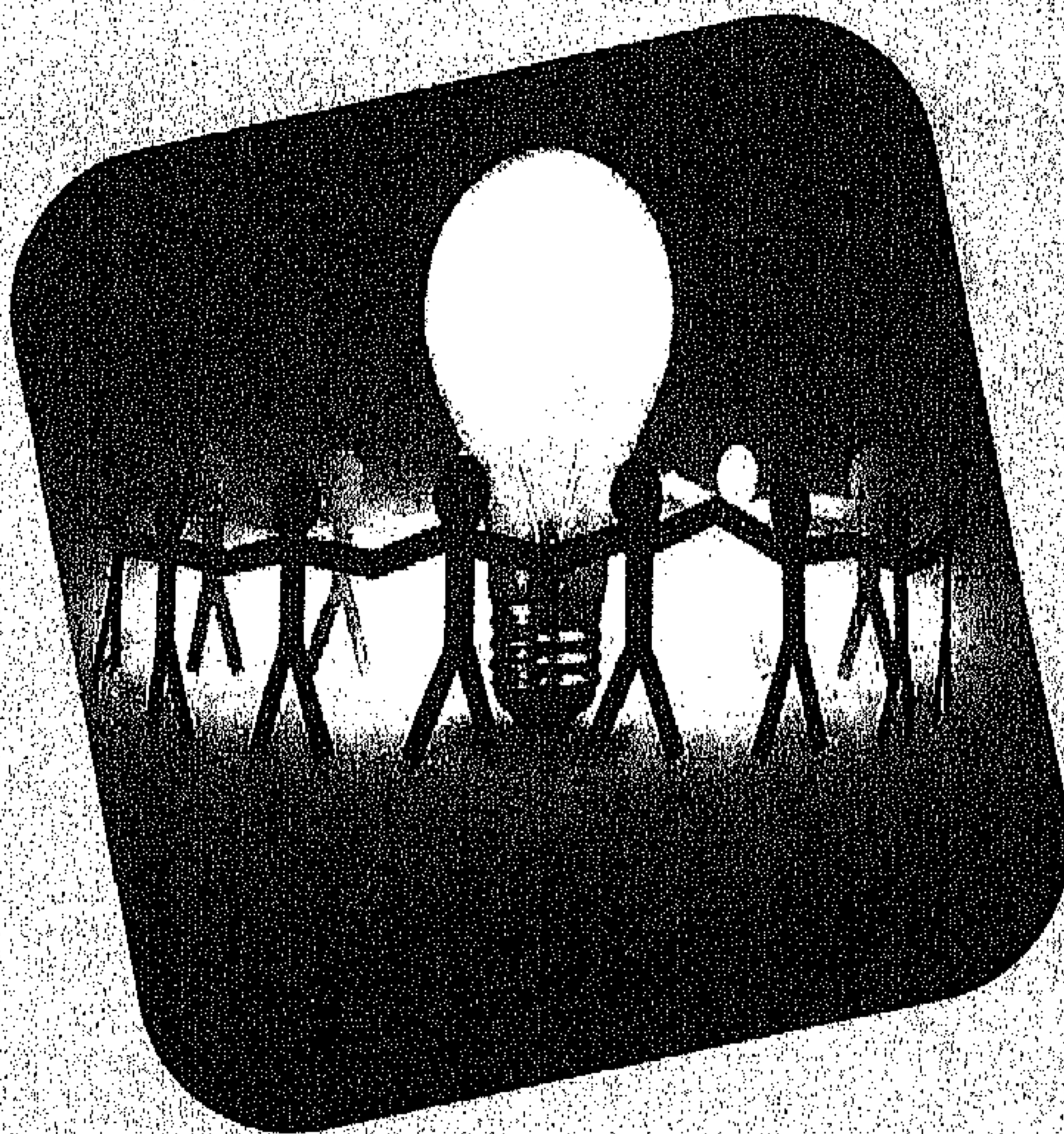
يعتقد بعض العلماء أن هذه الاتجاهات تتصف بسيطرة نزعة تطورية محافظة إلى حد بعيد، وهي نزعة تمثل امتدادًا لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكي الغربي الذي تناول ظاهرة التحديث والتقليد في ضوء شعار الموضوعية والحياد والتحرر من الاعتبارات الأخلاقية. بل إن كثيرًا من الدراسات التي يجريها العلماء الغربيون في الدول النامية موجهة لخدمة أهداف سياسية لا صلة لها بالبحث عن عوامل التخلف وإمكانية التحديث، بل أن كثيرًا من هذه الدراسات قد أجري لكي يكون بمثابة سند للأنشطة الرجعية في هذه الدول.

ولاشك أن فهم ظاهرة التخلف لا يزال بحاجة إلى نوع الدراسات الجديدة، ذلك أن كثيرًا من الكتابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعنية بهذه الظاهرة تنطوي على تحيز واضح، فهي تبدو في ظاهرها واقعية ومنطقية ولكنها تتضمن زيفًا وبعدًا عن التقدير السليم للأمور وليس من الصعب إدراك أن التصورات والإيديولوجيات والنظريات المختلفة تتأثر بالمصالح الخاصة المسيطرة في المجتمع، وأنها تميل للابتعاد عن الحقيقة لكي تواكب هذه المصالح، تلك حقيقة يجب التسليم بها دون الرجوع إلى التاريخ.

وقد اتضح من الدراسات النقدية المعاصرة لنظريات علم الاجتماع أن العلوم الاجتماعية لها طبيعة أيديولوجية، كما أنها ترتبط بالنظم والأوضاع السياسية الاجتماعية داخل المجتمع، فأصبح من الضروري وخاصة في مجتمعنا أن يضع الباحثون تصورًا من واقع ثقافتنا وديننا وتراثنا لتحقيق التنمية كبديل لتلك النظريات الوافدة إلينا من الشرق أو الغرب وديننا القيم أتى بإطار تنموي لكافة مجالات وأسس الحياة، وبه شهدت الحضارة العربية مجدًا وازدهارًا في كافة المجالات.

الفصل الرابع

علم اجتماع التنمية



علم اجتماع التنمية: المفهوم، والتطور والاهتمامات

4

الفصل الرابع

نظرية التحديث في علم اجتماع التنمية:

مفاهيم، واتجاهات وعلاقات.

مقدمة:

تعتبر نظرية التحديث من بين أكثر النظريات دراسة، فالتحديث هو أكثر المصطلحات عمومية، إذ يصفه دانيال ليرنر بأنه عملية منظمة تشمل تغيرات متكاملة في قطاعات المجتمع السكانية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ويعني التحديث حرفيا، حلول شيء ما مكان آخر كان مقبولاً في الماضي كطريقة لعمل الأشياء، والنقطة الأساسية في مفهوم التحديث هي عملية التحريك باتجاه العلاقات المثالية الحديثة، وإلى أنماط مثالية من الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، المرغوب فيها التي تحققت في الدول المتقدمة- النموذجية (المحتذى بها).

وحسب ديامنت، فليس من الضروري تحديد المقصود بالتحديث بدقة، إلا أنه نوع من التحول الذي نراه في أوربا وأمريكا وأجزاء أخرى من العالم، وإن كان بإشكال أقل كمالاً، وحسب شلز، فإن دول أوربا الغربية وأمريكا لا تحتاج إلى التحديث لأنها قد حققته، وعليه سوف نبحث عن ماهية التحديث وأهم الاتجاهات في نظرية التحديث.

1- الأصول التاريخية لنظرية التحديث:

تستند نظرية التحديث جذورها من أفكار دوركيم وفيبر، واللتان يمكن درسهما بدقة أكثر وبكل واضح، كما يلي:

1-1- **إميل دوركايم** (Emille DURKHEIM):

لكي نفهم نظرية دوركيم عن نمو المجتمع الحديث المعقد، من ماض بسيط "بدائي" يجب أن نفهم نظريته التي تتحدث عن النظام الاجتماعي والاستقرار، حيث كان دوركايم يتساءل عن كيفية ترابط الناس في جماعات مستقرة ليكونوا مجتمعات متلاحمة، وفي طبيعة علاقاتهم ببعضهم عندما ينمو المجتمع، ويصبح أكثر تعقيدًا.

وقد حاول دوركايم الإجابة عن هذا التساؤل في رسالته للدكتوراه، والتي أصبحت فيما بعد أول كتاب له وهو بعنوان "تقسيم العمل الاجتماعي"، والذي نشر سنة 1893، وهو في هذا الكتاب يفترض أن هناك نوعان أساسيان للمجتمع: "تقليدي" و"حديث" وبهما صيغ مختلفة للتضامن الاجتماعي، ففي المجتمع التقليدي يقوم الناس بأعمال زراعية محدودة، تعتمد على عدد من الأسر والقرابات التي تسكن القرى، ونجد أن أي قرية تشبه الأخرى من حيث العمل والتفكير، والمعتقدات، ويقوم التضامن الاجتماعي في هذه الظروف على أسلوب مشترك، وبسيط للحياة، والمعتقدات يسود بين المستوطنات، وداخلها ويطلق دوركايم على هذه الصورة اسم "التضامن الآلي"، بمعنى أن كل جماعة بالرغم من تشابهها مع الأخرى، إلا أنها مكتفية بذاتها، ويقوم أعضاؤها بكل الأدوار المطلوبة في الزراعة، والتربية، والضبط الاجتماعي، والدافع وما إلى ذلك، ويعتبر آخر ينحصر تقسيم العمل في قدرات كل أفراد الجماعة، فكل جماعة عبارة عن قسم Segment، أو وحدة متميزة في مجتمع أكبر، ومن ثم يطلق عليه دوركايم اسم المجتمع الانقسامي Segmental Society.

يختلف المجتمع التقليدي، أو الانقسامي عن المجتمع الحديث، فكيف إذن يتطور هذا الأخير...؟ إن الميكانيزم الأساسي، أو الآلية الأساسية للحياة التقليدية هي العدد المتزايد دائما للسكان وكثافتهم، ويؤدي هذا إلى وجود عدد أكبر من الناس يتنافس على موارد نادرة نسبيا، وانطلاقا من مدخله التطويري يعتقد

دوركايم أنه في هذه الظروف كلما اشتدت المنافسة، كان الحل الاجتماعي للمشكلة هو المخرج: أي كان على المجتمع أن يتكيف مع الظروف وكان حل المشكلة يتمثل في الزيادة التدريجية في التقسيم الاجتماعي للعمل، فمن الممكن حينئذ أن يخلق موارد جديدة بواسطة المنتجين، كالمزارعين ومربي الماشية، على أساس العمل طوال الوقت، بينما يصبح غيرهم متخصصين بشكل في مجالات أخرى للحياة خارج الإنتاج المادي، وهكذا يصبح تقسيم العمل أكثر تعقيدًا، ويخلق نوعًا من الاعتماد المتبادل بين الناس. فكما أن الخلايا في الجسم النامي تختلف لتكون أعضاء لها تخصصات، وتؤدي وظائف معينة، كذلك أيضا تبلور التنّوع الاجتماعي على هيئة نظم للتعامل بين الناس من أجل إشباع حاجات معينة، دينية، اقتصادية، وسياسية، وتربوية وما إلى ذلك أيضا نشأ المجتمع الحديث، فهو مجتمع أكثر تعقيدا، وتكاملا، حيث يطلق عليه دوركايم اسم "التضامن العضوي" Organic Solidarity وكل جزء منه مثل الكائن الحي الطبيعي متخصص في وظيفة ويعتمد على الأعضاء الأخرى.

ويخلق النسق الحديث نمطًا جديدًا للأخلاق، ونسق المعايير. وهذه القواعد الاجتماعية أقل صرامة من تلك القواعد السائدة في المجتمع التقليدي، لأن عليها أن تعمل كمرشد لإنسان "حديث" له حرية أكبر في الفعل داخل مجموعة عامة من القيود الأخلاقية، وكان دوركايم يعتقد مع ذلك، أن هذا التحول له أخطار محتملة على المجتمع، خاصة إذا كانت رغبات الفرد، وطموحاته تبتعد إلى حد ما عن مجموعة المبادئ الأخلاقية، فعندما يرغب الفرد في تجاوز النظام الأخلاقي، يصبح الناس غير قانعين بالحياة، ويبدأ التماسك الاجتماعي في الانهيار، وهكذا اعتقد دوركايم أنه أصبح أخلاقيًا محافظًا، فالفرد يجب أن

يشجع على التوافق مع الأخلاق الجمعية للمجتمع، وعليه أن يفعل ذلك لصالحه الخاص[1].

ويمكننا بعد ذلك أن نشير إلى بعض ملامح فكر دوركايم. فأولاً: يجب أن نلاحظ التأكيد على نسق الأخلاق، والمعايير كحجر أساسي للتكامل الاجتماعي، سواء كانت صيغة آلية، أو عضوية، ثانيا: أن دوركايم كان يعتقد أن التقدم يمكن أن يكون مصدرًا للإحباط، وعدم السعادة بالنسبة للفرد، طالما كان المجتمع أكثر مرونة، وأقل صرامة، ويسمح بمجال واسع لتعبير الفرد عن نفسه. وعلى المستوى النظري يجب أن يكون هناك تعليقان جديران بالاهتمام، هما:

الأول: أن دوركايم يعطينا تفسيرًا بسيطًا لمسار التحديث، يختلف عن نمو السكان وكثافتهم، فآراؤه عن التباين الاجتماعي المتزايد، ليست تفسيرات، ولكنها وصف لعملية التحديث، ومن هنا نظرية قاصرة نسبيا في قدرتها على التفسير.

الثاني: أننا يجب أن نكون حذرين بالنسبة لآرائه، لسبب وجيه هو أنها تأملات لا تستند كثيرًا إلى الشواهد التاريخية.

2-1- **ماكس فيبر** (Max WEBER):

كان فيبر مثل دروكايم يبحث عن تفسير لظهور التصنيع، ومن هنا ركز جل اهتمامه على الإجابة على تساؤل مفاده: لماذا سادت الصناعة الرأسمالية في الاقتصاديات الأوروبية الغربية دون غيرها؟ فهو في أعماله التي ظهر معظمها في العقد الأول من القرن الماضي، يذهب إلى أن التفسير الأساسي يتمثل في ظهور عملية ثقافية جديدة على المجتمع الغربي، ويقصد بها العقلانية أو الرشد

(1)أزرو ولبيتر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية ، ترجمة عبد الهادي عمر والي والسعيد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية ، السويس، 1995، ص. 108- 110.

Rationality، فقد افترض فيبر أن العنصر الحاسم في توسع الصناعة الرأسمالية هو التنظيم الرشيد لمشروع العمل، من أجل تحقيق ربحية ثابتة، وتراكم لرأس المال. ويتضمن هذا التنظيم عددًا من الوجبات بما في ذلك تقرير الاستخدام الأكفأ لرأس المال، والتوسع من خلال خفض التكلفة والاستثمار المصحوب بالجهد، والعمل المستمر من أجل التفوق على المنافسين، ومحاولة مواجهة مطالب المستهلكين، وصور فيبر النقلة من الثقافة التقليدية، أو الفارغة والتي سادت ما قبل الرأسمالية إلى الروح العامة التي تركز على بذل الجهد في العمل الشاق، والتي سادت الرأسمالية الحديثة.(1)

2- مفهوم نظرية التحديث:

ظهرت "نظرية التحديث" في أواخر الخمسينات والستينات، في الولايات المتحدة الأمريكية وكان أشهر روادها "روستو" و"هنتنغتون" و"ليرنر"...، وقد انطلق منظرو "نظرية التحديث" من سؤال أساسي هو: لماذا تبقى بعض الدول فقيرة ومتخلفة؟ وكان الجواب عن هذا السؤال هو وجود ثلاث مشكلات تعيق التصنيع في الدول الفقيرة، وهي:

- أن تكون الشركات هناك كبيرة بما يكفي لإنشاء المصانع الحديثة المطلوب للتنافس مع شركات القوى الكبرى في أوربا وأمريكا الشمالية.
- لقد سمحت قدرة الشركات في الدول المتقدمة، على تحصيل مقادير كبيرة من رأس المال، للتطوير وتبني تقنيات جديدة باستمرار، وذلك كان ينقص الدول الفقيرة بشكل موجع.

(1) أزرو ولبيتر، ترجمة عبد الهادي عمر والي والسعيد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص. 111.

- لقد رأوا أن الملامح الثقافية والمؤسساتية والتنظيمية للدول الفقيرة عقبات في طريق محاولاتها للنمو والتحول إلى الديمقراطية[1].

وبناءً على هذه الاستنتاجات، قرر هؤلاء المختصين بأن الدول الفقيرة هي كذلك، لأنها تحتاج إلى رأس مال كبيرة، وتكنولوجيا وتنظيم اجتماعي حديث وقيّم حديثة، إذ يمكن تحقيق التنمية من خلال إتباع عمليات التنمية التي تم استخدامها من قبل الدول المتقدمة حاليا.

ويمكن إيجاز أبرز الأفكار التي جاء بها اتجاه التحديث فيما يأتي:

1- إعطاء أهمية كبيرة للجوانب السوسيولوجية والسيكولوجية والاقتصادية في التنمية ، حيث الإشارة المتكررة إلى أنظمة القيم والدوافع الفردية وتراكم رأس المال بعدها أهم شروط التغير الاجتماعي.

2- تأكيد أهمية انتشار خصائص التحديث، والتي تمتاز بها المجتمعات الغربية المتقدمة إلى الدول النامية لتحصل على الفرصة المناسبة للتحول .

3- التحديث بواسطة الانتشار يشجع على وجود الأسرة النووية، والقضاء على الأمية وانتشار التعليم، وتطور وسائل الاتصال لتشجيع الوعي لا سيما الوعي السياسي، والمشاركة الشعبية في الحكم واستبدال أنماط السلطة التقليدية بنظام عقلاني قانوني وإيجاد حكومة وطنية قائمة على الانتخابات البرلمانية.

4- هناك مراحل متعددة ومتباينة في خصائصها تمر بها المجتمعات التقليدية في طريق التنمية المنشودة وتباين تلك المجتمعات في تبني خصائص المجتمعات المتقدمة.

---

(1)إبراهيم درويش، الإدارة العامة نحو اتجاه مقارن، القاهرة، 1974، نقلا عن عبد الرزاق الهيتي، اتجاهات النظرية في دراسة التنمية، http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=8290 ، 2013/02/22

5- ستستمر الدول الغربية المتقدمة في النمو والتطور إلى أن تمتع برفاهية مرحلة الاستهلاك الجماعي العالي المستوى كما يرى روستو، وليس هناك تدهور محتمل أو اضمحلال تدريجي في ثروات هذه الأنظمة الاقتصادية.

6- تأكيد تشجيع التجارة الحرة في الاستثمار الأجنبي وعدم التدخل الحكومي وفسح المجال أمام القطاع الخاص المتمثل برجال الأعمال لتطوير المؤسسات الناجحة.

من خلال ملاحظتنا لمفهوم و تطور نظرية التحديث يتضح لنا جليا أن منظري هذه النظرية قد اعتبروا أن التنمية لا يمكن أن تحقق إلا باستبدال القيم التقليدية للمجتمع بقيم جديدة تكون أكثر فاعلية في التنمية، وكذا فإن التصنيع هو وجه الدول المتقدمة، كما أن عملية التنمية تخص الدول النامية.

3- مستويات التنمية حسب نظرية التحديث:

وبالرغم من أن منظري "نظرية التحديث"، قد أشاروا إلى الملامح الثقافية والنقص في عملية التنظيم الاجتماعي والمؤسساتي في الدول الفقيرة، إلا أن تركيز النظرية كان على الجوانب الاقتصادية وأدى إلى إهمال الجوانب الأخرى وخاصة السياسية، ويعتبر "روستو" الأشهر ضمن هؤلاء المناصرين للنظرية، ويعتقد أن التراكم المتزايد لرأس المال سوف يقود إلى عملية التحديث التي سوف تؤثر حينئذ في عناصر أخرى للمجتمع مثل السياسة والقيم.[1]

يحدد هذا الاتجاه مستويين من التنمية:

---

(1) محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية: المفاهيم والقضايا، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص. 90.

- **المستوى الأول:** وهو المستوى الأكثر كمالاً وتحضرًا، ويعتبر مثالاً ونموذجًا رائدًا في المجتمع الحديث.
- **المستوى الثاني:** وهو المستوى التقليدي، والمجتمعات التي تكون على هذا المستوى هي التي تتم فيها عملية التنمية أو التحديث، فهذا الاتجاه يقتصر عملية التنمية على تلك المجتمعات أو الدول النامية أو دول العالم الثالث.

4-1 المجتمع التقليدي وا لمجتمع الحديث من منظور الحداثة :

إن من بين أبرز ما جاءت به النظرية هي مقارنة ين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث إذ يرى منظرو هذه النظرية أنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا من خلال استبدال القيم التقليدية بقيم حديثة، ولذلك يمكن ملاحظة ثلاث سمات أساسية للمجتمع التقليدي:

- الناس متمسكون بالماضي ويفتقدون إلى القدرة الثقافية للتكيف مع الظروف الجديدة.
- يعد نظام القرابة هو المعول عليه بوصفه مرجعاً حاسماً للممارسات الاجتماعية كافة.
- يتميز أعضاء المجتمع التقليدي بنظرة عاطفية خرافية وقدرية إلى العالم.

وعلى النقيض من ذلك، فالمجتمع الحديث يتميز بالصفات التالية:

- قد يكون الناس ما زالوا يحتفظون بتقاليدهم ولكنهم ليسوا عبيدا لها، وأنهم يتحدون أي منها إذا ما أصبح غير ضروري أو يقف في طريق التقدم الحضاري المستمر.

- للقرابة دور ضعيف جدًا من حيث أهميته في النظم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية كافة، فالفرد يحصل على مركزه من خلال العمل الشاق وحافز الأداء العالي ولا تتحكم به القرابة.
- أفراد المجتمع الحديث ليسوا قدريين، وإنما يتطلعون إلى المستقبل ويؤمنون بالتجديد لا سيما في مجالات العمل، ويعكسون بذلك روح الالتزام العالية والنظرة العقلانية العلمية إلى العالم.

من جهة أخرى فإن بعض أصحاب اتجاه التحديث يربطون بين التنمية والتصنيع والتحديث، بعدها عمليات لا يمكن الفصل بينها ويرون أن عملية التحديث عبارة عن حالة معينة للتنمية وأن التصنيع هو أحد أوجه التحديث.

5- قضايا التحديث:

يمكن حصر قضايا التحديث فيما يلي:

- هناك خليط من الملامح السوسيولوجية، والسيكولوجية، والاقتصادية لنظرية التحديث، تتضمن على سبيل المثال أنساق القيم كإطار مرجعي، والدوافع الفردي، وتراكم رأس المال.
- هناك تأكيد على أولوية الدور الذي تلعبه القيم والمعايير، والمعتقدات عند الناس لتحديد نوع المجتمع (تقليدي أو حديث) الذي تخلقه هذه القيم، وهكذا يكون التغير القيّمي شرط أساسي للتغير الاجتماعي.
- لم يعد تاريخ التطور الصناعي في الغرب شيئًا فريدًا كما كان يعتقد فيبر، ولكنه برنامج عمل للتنمية في كل أنحاء العالم، كما أوضح ذلك أيزنشتات Eiseenstadt حيث يقول: التحديث من الناحية التاريخية هو عملية التحول في اتجاه الأنساق الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، ونمط تغيرها في الفترة من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر.

- يحدث التطور في المجتمعات باعتبارها أنماطًا تقليدية للسلوك، حينما تفسح هذه الأنماط الطريق تحت ضغوط التحديث، فإنه يمكن للدول النامية أن تتعرض لهذه الضغوط من الخارج. أي أنها يمكن أن تتجه للتحديث بمساعدة الدول المتطورة، حينما تدخل وتنتشر آراءها وتكنولوجياتها في كل أنحاء الدول الفقيرة.
- إن عملية التحديث عن طريق الانتشار لابد أن تشجع تنمية عدد من الخواص، أو الملامح في العالم النامي، بما في ذلك التحضر القائم على الأسرة النواة، وزيادة معدلات محو الأمية، والتدريب، وتطور وسائل الاتصال لنشر الآراء، وحفز الوعي بواقع المجتمع، والنهوض بالوعي السياسي، والمشاركة من خلال تقديم رأس المال للاستثمار، وإحلال أنماط السلطة القائمة على الولاء التقليدي، بنسق عقلي للولاء المزدوج، مع وجود حكومة وطنية نيابية.
- تتباين مراحل التنمية تبعا لاختلاف المجتمعات، ودرجة نجاحها في تبني سمات التحديث.

6- مراحل النمو الاقتصادي في نظرية التحديث:

فلقد قسم روستو مراحل النمو الاقتصادي على المراحل الخمسة الآتية :[1]

6-1- مرحلة المجتمع التقليدي:

في هذه المرحلة يرى روستو أن المجتمع التقليدي يتميز بإنتاج محدود فوسائل الإنتاج، ترتكز على تكنولوجيا بدائية تعود إلى عهد ما قبل (نيوتن)، وبالرغم من ذلك لا يستثني الزيادات في الإنتاج.

---

(1) محمد ياسر الخواجة، مرجع سابق، ص. 92- 94.

6-2- مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وتشمل هذه المرحلة مجتمعات تمر في عملية انتقالية إلى مرحلة الانطلاق، لأن التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يتطلب وقتا، أي أن المرحلة الانتقالية تتطلب تحولاً جذريًا تجاه العلم الأساسي والتطبيقي، وتجاه إدخال التغييرات إلى الإنتاج.

6-3- مرحلة الانطلاق الفعلي:

في هذه المرحلة تنهزم التكتلات القديمة المناوئة للنمو المطرد...، وفي مرحلة الانطلاق يتركز الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع، ومن هنا فإن الظاهرة العامة في حدوث توسع سريع في الصناعة التي تعطي أرباحًا مضمونة على أن يعاد استثمار جزء من الأرباح في إنشاء مصانع جديدة تدر أرباحا كبيرة وتتزايد فرص العمل والخدمات.

6-4- مرحلة الاتجاه نحو النضج:

يعرف روستو هذه المرحلة بأنها تستتبع مرحلة الانطلاق بفترة طويلة من النمو المطرد...، وهي المرحلة التي يستطيع فيها الاقتصاد الوطني خلالها استيعاب ثم تطبيق أحدث التكنولوجيا الحديثة في مجالات واسعة تمكنه ليس فقط من إنتاج كل السلع المطلوبة، بل أي سلع يختار إنتاجها.

6-5- مرحلة الاستهلاك الجماعي الواسع:

وهي آخر المراحل التي ذكرها روستو حيث تتحول فيها القطاعات الرئيسية في الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية بكميات كبيرة وبمستوى رفيع من الفن الإنتاجي...، ويرى روستو أنه لا يمكن بلوغ هذه المرحلة إلا بمجتمع ناضج تقنيًا بعد الوصول إلى حد معين من الدخل الوطني.

يتضح من خلال مراحل النمو الاقتصادي لروستو في تحليله لعملية النمو اعتماده على الجانب الاقتصادي وخاصة الصناعي منه.

بينما يرى بلاك C-E-Black في مؤلفه "ديناميات التحديث" أن هناك أربع مراحل أساسية لعملية التحديث، وتتمثل هذه المراحل في:[1]

المرحلة الأولى: وهي تدور عن التحدي الذي يفرضه التحديث، بمعنى أن المجتمع التقليدي حينما يواجه أفكارًا ونظمًا وخبرات حديثة تظهر بداخله أصوات تطالب بالتجديد والإصلاح، وهذه هي مرحلة الإيقاظ.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة تكامل قيادة التحديث، وهي تمثل مرحلة الكفاح لا سيما على المستوى السياسي إذ تشهد القيادة خلالها انتقالاً من التقليدية إلى مرحلة تتطلع فيها إلى الإصلاح والتحديث.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي يتحقق فيها بالفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، فينتقل المجتمع من مجتمع ريفي يعتمد على الزراعة بوصفها طريقة في الحياة إلى مجتمع صناعي حضري.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة متقدمة إلى أبعد حد، إذ لم تصل إليها إلا أربع عشرة دولة فقط في هذا القرن، منها الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والدول الاسكندينافية، وتتمثل هذه المرحلة في ظهور عملية إعادة تنظيم أساسي للبناء الاجتماعي ككل نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع.

7- الانتقادات الموجهة لنظرية التحديث:

أما فيما يخص الانتقادات الموجهة لنظرية التحديث، فقد قاد حملة النقد تلك أصحاب اتجاه التبعية أو التخلف الذين وجهوا عدة انتقادات للاتجاه الأول أهمها[2]:

---

(1) عبد الرزاق الهيتي، اتجاهات النظرية في دراسة التنمية، http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=8290، 2013/02/22

(2) عبد الرزاق الهيتي، اتجاهات النظرية في دراسة التنمية، http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=8290، 2013/02/22

- الغموض والإبهام اللذين يشوبان مصطلحي "تقليدي" و"حديث" فهما يستخدمان للإشارة إلى مجتمعات تتسم ببنيات اجتماعية اقتصادية وسياسية شديدة الاختلاف، فمصطلح "تقليدي" مثلا يشمل مجتمعات شديدة التباين في هذه البنيات من الإقطاعية، والقبلية، والإمبراطورية، والبيروقراطية لذلك لابد من تحليل تاريخي أكثر دقة لهذه الأشكال.
- يدعي أنصار اتجاه التحديث أن المجتمعات كلما تطورت فإن التقليدية فيها تنكمش بفعل القيم والمواقف الحديثة، ولكن الكثير من الدراسات لا تؤيد ذلك إذ تؤكد الكثير منها أن مجيء الحداثة والتطور لا يعني بالضرورة التخلي عن أنماط السلوك والقيم والمعتقدات التقليدية، فالدين الإسلامي كما يشير غوسفيلد Gosfield قد تعزز بانتشار التكنولوجيا الحديثة كالمواصلات التي سهلت الحج، أكثر مما كان عليه في الماضي، كذلك يمكن الإشارة إلى تجربة اليابان التنموية التي استطاعت أن تحدث المجتمع الياباني وأن تصل به إلى مصاف الدول المتقدمة في نفس الوقت الذي استمر الاحترام لبعض التقاليد الاجتماعية الموروثة لا سيما ما يتعلق منها بتقدير الطبقات المتنفذة ، فضلاً عما يشير إليه فرانك من أن معيار النسب "الحكم على الناس من خلال انحدارهم العائلي وعمرهم وجنسهم مثلا" يلعب دورًا مهمًا في تحديد المكافئة في الصناعة اليابانية التي هي نموذج الحداثة لو كان هناك نموذج للحداثة.
- على الرغم من نظريات هذا الاتجاه التي يفترض أن تكون عن طريقة تطور المجتمع، إلا أنها لا تقدم إلا توضيحا قليلا لهذه العملية، على الرغم من إشارتها إلى الحاجة للمواقف التي تتطلع إلى المستقبل وإلى حوافز الاقتصاد السليم بنفس الوقت، فإن هذه النظريات لم تقدم أية فكرة عن كيفية حدوث عملية التباين الاجتماعي والتي حدث مثلها الكثير.

يشير أصحاب هذا الاتجاه إلى أنه كلما تطور التصنيع والتحضر فإن نظام القرابة الواسعة سيضعف لأن الناس يصبحون مهتمين بالدرجة الأولى بعوائلهم النووية في حين يشير لونغ Long بأن العديد من الدراسات استنتجت بأن بعض أنظمة العائلة الممتدة لا تستمر فحسب في الاقتصاد الحديث بل أنها في الغالب تؤدي دورًا ايجابيًا لتمكن الأفراد من استغلال رأس المال والموارد الأخرى الضرورية للمشاريع الرأسمالية الحديثة.

استفاد منظري هذا الاتجاه من أراء فيبر في تحليله لحافز الإنجاز والذي يعتقد أنه يمثل مكانًا مركزيًا في النمو الاقتصادي إلا أن الإنجاز الشخصي لدى هذا الاتجاه قد شوه فرضية فيبر، والذي ينظر إلى النشاط المستمد من الاهتمام بالخلاص لدى البروتستانت بكونه عاملاً مهمًا أسهم في ظهور الرأسمالية العقلانية، في حين يتجاهل أصحاب هذا الاتجاه ومنهم ماك كليلأند بشدة الأهمية التي يعزيها فيبر إلى الوازع الديني فيقلل من شأنها إلى حد اعتبارها رغبة سيكولوجية كامنة بالنجاح لا توجد في أوربا الغربية وحدها، وإنما أيضا في العديد من المجتمعات التي مرت بحالة النمو الاقتصادي مؤخرًا، ويبدو أن إحدى نقاط الضعف الرئيسة في اتجاه التحديث تتجلى في لجوئها المستمر إلى التعميمات دونما دراسة للشواهد التاريخية أو المستجدة.

وربما كان أقوى الانتقادات الموجهة إلى هذا الاتجاه، تجاهلها تماما أثر الاستعمار والامبريالية على دول العالم النامي، وهو ما يعد فشلاً في الاعتراف بأن النمو الاقتصادي إنما يتعلق كثيرًا بالقوة للسيطرة على الموارد بقدر تعلقه بالطموح للوصول إلى ذلك.

8- المضامين الاجتماعية للتحديث:

يتضمن مدلول التحديث من الناحية الاجتماعية جملة من المضامين، تنطوي على ثلاث عمليات اجتماعية، وتعتبر إطارًا مرجعيًا وشرطًا ضروريًا لإقرار

التحديث، وتتمثل هذه العمليات في: التعبئة Mobilisation، والتباين Differentiation، والعلمنة Laïcité.

8-1- عملية التعبئة:

يعرف "جير" و"شيه" التعبئة بوصفها عملية توظيف للموارد المالية والتقنية، والعملية، والإنسانية، أو غيرها، لصالح فعل جماعي، يوضع تحت توجيه سلطة حائزة على القبول.

وهو يرى أيضا أن القدرة التعبئة تتوقف على مصداقية النخبة، أي على الثقة التي تنجح في ترسيخها في ذاتها، وكذا في وعود المستقبل التي تمثلها، ومن هنا، فنجاح أي مسعى يتوقف على درجة التعبئة التي تضطلع بها النخبة.

ومن جهة رأى " ألان توران" Alain Touraine في التعبئة تعبيرًا عن إرادة المواطنين في الخلق والتنمية، وهذه الإرادة لا يمكن أن تكون سوى جماعية.

ويرفض توران حصر المفهوم في البعد السيكولوجي المباشر، يتم عبره قبول النظام السياسي في مجموعه، ويحقق الرضا السياسي.. فالأمر يتعلق هنا ببناء موضوع جماعي، أي بإيجاد الفاعل التاريخي للتنمية.

ولمزيد من التوضيح استعار ألان توران تحديد " جينو جرماني " ثم بين بأنه إذا كان هذا الأخير يقصد بالتعبئة وضعية موضوعية وذاتية في ذات الوقت[1].

بمقتضاها يتم دخول فئات اجتماعية – كانت من قبل معزولة – ضمن الاقتصاد الحديث وداخل اللعبة السياسية، وذلك بفضل التصنع والحراك المهني والجغرافي، والتحضر خاصة بالوعي، تراجع بعض أسبابها إلى ما أشار إليه جرماني.

(1)نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 26- 28.

ويرجع البعض الآخر إلى ما أشار إليه آلان توازن، بسرعة عند تطرقه للتنظيمات التي تتحكم في ظهور (أو إنشاء) "الموضوع" الجماعي Le Sujet Collectif والتي تتوسط الظواهر الاقتصادية والواقعة الاجتماعية.

وتأكيد على أهمية الفعل الجماعي L'action Collectif انتهى " بير بيرنباوم " إلى ضرورة بلورة نظرية عن التعبئة، من خلالها يتم التأكيد على طبيعة الأبية الاجتماعية الملائمة لانطلاق مثل هذا الفعل الجماعي، وكذا التأكيد على نمط الدولة التي أوجدته أو التي تجعل الحركة الجماعية تدخل معها في مواجهة.

ويرى بيرنباوم أيضا أن التفسيرات السيكولوجية للتعبئة أو الاستنتاجات القائمة على النموذج (البرادجم) Paradigme الاقتصادي للحساب الفردي غير كفاية، فمن الضروري، حسب رأيه، الالتفاف إلى النظرية السوسيولوجية ذاتها، قبل الدخول في حقل تحليل المؤسسة التي تتصرف نحوها حركة التعبئة، أي الدولة.ويسوق بيرنباوم في هذا الشأن معالجة كل من دوركايم وماركس لمفهوم التعبئة.

فدوركايم لا يتصور أن التعبئة تظهر في " مجتمع الجماهير " Société De Massولكن في المجتمع الطبقي، غير أن دوركايم لم يوضح مفهوم للتعبئة، ولم يدرس تشكلاتها ولم يمتحن تنظيمها.

فهو لم يقدم نظرية شاملة عن ولادة و" صيرورة " Le Devenir الحركات الجماعية في المجتمعات الصناعية، كما انه لم يعر أي اهتمام لأي شكل يمكن أن تتخذه التعبئة.

أما ماركس فقدم تحليلا مفيدا حول علاقة الطبقة بالجماهير Classe et masse كما يتبدي ذلك في بيان الحزب الشيوعي الصناعة والتصنيع، ويتخذ العمال جمعيات دائمة في مواجهة البورجوازية، حتى تكون مستعدة للعصيان المرتقب؟

ويلاحظ أن التعبئة، وفق هذا المنظور تفترض تشكل تنظيمات تضع حدا لبنية الجماهير في المجتمع.

ويرى ماركس أن تطور المجتمع الصناعي، بفضل وسائل الاتصال وغيرها، سيعبئ هذه الكتل الجماهيرية، ويعطيها طابعا طبقيا. فالرأسمالية يخلق لهذه الكتل الجماهيرية أوضعا مشتركة ومصالح مشتركة، وبفعل الصراع تتوحد على شكل طبقة.

وبغض دورا حاسما في إنجاح عملية التحديث، طالما أن مسار التنمية أو التحديث يستلزم استنفار الطاقات الجماعية، وتوجيه الإرادة العامة نحو المزيد من العمل المشترك، غلى جانب حاجته إلى إرادة سياسية تحظى بالقبول والرضا، وتتوفر على قدرة حقيقية لتعبئة الموارد واستنفار الطاقات.

هذا ومن الأعمال العربية الهامة في هذا الشأن ما قدمه محمد الجوهري من تحليل مستفيض لها، أوضح فيه أهمية تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية، بما فيها الروحية والفكرية، مع تخفيف وطأة أساليب السلوك التقليدي، من خلال إعادة صياغتها أو التخلص من بعضها نهائيا، غير أن الكاتب لم يوضح لنا كيف يتم ذلك.

وفي هذا السياق يميز الجوهري بين ثلاث مستويات للتعبئة، تتمثل في النقاط التالية:

- المستوى الأول: هو المستوى التكنولوجي، الذي يتمثل في تغيير أساليب الإنتاج، والنقل والاتصال والتوزيع، وذلك بهدف تحقيق ملائمة عالية بين التكلفة والعائد.
- ويتمثل المستوى الثاني في المستوى الاقتصادي، الذي يعني العمل من أجل تحقيق مستوى أكثر تطورا وفعالية في طرق الإنتاج، التنظيم، التخطيط وتوزيع العائد.

- وأخيرا المستوى الاجتماعي، حيث يتطلب الأمر تحريك النظام الاجتماعي وتعبئة بصورة عامة، وما يتبع ذلك من توسيع للعلاقات الاجتماعية والوعي والمسؤولية، فضلا عما يترتب عنه من حراك اجتماعي أفقي (جغرافي) وعمودي على صعيد المكانة الاجتماعية والهيبة وتوزيع القوة داخل المجتمع.

2-8- التباين الاجتماعي:

يشير مفهوم التباين إلى التمايز في أبنية المجتمع ووظائفه، بحيث يساهم ذلك في تطور مجموعة من الأنشطة الواضحة المحددة في مجتمع ما. ومن ثم فالتباين يعني التخصص، بحيث يتعاظم أداء الأنماط المختلفة من الأنشطة ، من خلال أوضاع منفصلة ومتميزة بنائيا.

وهذا ما أشار إليه جورج بالوندية حينما بين أن التباين ينتج من المرور التدريجي كما هو كامن وجنيني في التشكيلات الاجتماعية الوليدة إلى ما هو معقد، وإلى تخصص أكثر تقدما.

ويذهب العلماء إلى أن نمو التباين والتخصص هو الجوهر الأساس لعملية التحديث الاجتماعي، فمن خلاله يتم التميز بين ما يسمونه بالمجتمعات العصرية وبين ما يعرف بالمجتمعات التقليدية.

فالمجتمعات العصرية يتميز بالتخصص والتميز بين النظم السياسية والاقتصادية العسكرية والبيئية والتعليمية والعائلية، وذلك بحكم تحديد وظائف كل من هذه النظم.

في حين يغيب مثل هذا التحديد فيما يسمى المجتمع التقليدي، حيث تتكامل الحياة الاجتماعية، وتتداخل في إطار العائلة والجماعة المحلية.

وتتداخل الأدوار والأنشطة المختلفة، وتؤدي ضمن الأطر الاجتماعية (العائلة والجماعة المحلية) وبشكل يخف فيه، ينعدم التخصص في الأدوار[1].

ومن هنا، يتضح لنا أهمية التباين الاجتماعي عند دراسة التغير الاجتماعي، فمن خلاله تكتسب مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة بعض الاستقلال الذاتي تدريجيا فيسمح ذلك بانفصال الأدوار الاقتصادية عن التأثير الديني أو أشكال التنظيم العائلي، وبذلك تزدهر المهن، وتتطور المؤسسات الاقتصادية والتنظيمات الحرفية والاجتماعية والسياسية والقانونية والعلمية.

وبغض النظر عن الآثار السلبية لعملية التحرر من التأثيرات التقليدية المختلفة وما يرافق عملية التباين الاجتماعي من تفكك وانهيار اجتماعي وتوترات ومشكلات إلا ذلك يعد ضروريا لتحقيق التغير الاجتماعي المنشود.

ويعتبر إميل دوركايم من أبرز العلماء الذين تناولوا نشأة التباين داخل المجتمع، في ضوء التحول الذي يشهد بعد ظهور وتطور تقسيم العمل الاجتماعي(وهو عنوان رسالته للدكتوراه سنة 1883).

فيمضي ذلك ينتقل المجتمع، من مجتمع يتسم بسيطرة نمط التضامن الآلي إلى مجتمع يتسم بالتضامن العضوي أي من مجتمع متماثل إلى مجتمع يتحقق فيه الإجماع بين أفراده بفضل التساند الذي يفرزه التباين، أي أن التضامن العضوي هو نتيجة طبيعية لعملية التباين والتفاضل.

وينعكس هذا التساند المتبادل الذي ينتج بعد تحقيق التضامن العضوي على العقلية الإنسانية والأخلاقيات، كما وكلما ازداد هذا التضامن رسوخا قلت أهمية الضمير الجمعي.

وبذلك يستدل القانون الجنائي القائم على جزاءات رادعة بقانوني مدني وإداري يكون هدفه هو الحفاظ على حقوق الأفراد بدلا من العقوبة.

---

(1)نور الدين زمام ، مرجع سابق، ص. 28- 36.

ويؤكد دوركايم على الدور المحوري لتقسيم العمل في تحقيق التباين الاجتماعي وفي تهيئة الأجواء لانتقال المجتمع من المرحلة التقليدية إلى مرحلة أكثر تقدما.

وهو يرى أن تقسيم العمل يكون أكثر إلحاحا عند زيادة السكان وارتفاع كثافتهم داخل قطاعات المجتمع، ودون تطور للتخصص الوظيفي بين مختلف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وتكامل الوظائف فيما بينها.

وفي الأخير، يلاحظ أن حرص دوركايم وتأكيده على التساند والتكامل والنظام قد جعل هذا التحليل يصب نهاية الأمر في إطار الاتجاه المحافظ، وهو الاتجاه الذي تشكل في صلب علم الاجتماع منذ بداية إرسائه لمشروعية العملية.

فكما يقول السيد الحسني في كتابه " نحو نظرية اجتماعية نقدية " فإن وجهة نظر دوركايم للمجتمع تستند على تصور محدد للمجتمع، تصور ينهض على مسلمة أساسية هي أن المجتمع يمثل وحدة وظيفية تترابط فيها أجزاؤه وتؤدي وظائفها النوعية في اتساق وانسجام.

ومن جهة أخرى، يمكن اعتبار أعمال " ماركس فيبر " من الأعمال الهامة في هذا الشأن، فمن خلال دراسته للمجتمعات الحديثة استطاع أن يكشف ويفسر العملية التي تؤدي وترافق التخصص والتمايز في الأدوار والوظائف، ومن خلال توظيفه لمفهوم العقلانية، وبيانه لأهميته في انبثاق وتطور المجتمع الحديث.

وبفضل عمله أصبح من الطبيعي اعتبار موضوع عقلنه الحياة الإنسانية يرتبط ارتباطا وثيقا بالحداثة كما يقول هانس جواس بل أن الكثير من العلماء يجمع على اعتبار العقلانية أحد المرتكبات التي أرست الحضارة الأوروبية الحديثة، وذلك منذ انطلاقها مع ولادة عصر النهضة، مرورًا بالثورة الصناعية، ووصل إلى عصر الفضاء والتقنيات العالية.

حررت العقلانية الإنسان والمجتمع الغربيين من أشكال جامدة للتعبئة والاستعباد، ووفرت له المجال للخلق والابتكار والتجديد.

3-8- العلمانية :

تعد العلمانية من المضامين الاجتماعية التي اقترنت بخصائص وسمات التحديث في التفكير الغربي، كما يبدو ذلك جليا من خلال الطرح الذي قدمه أنصار التحديث.

وتأتي أهمية التأكيد على هذا المفهوم، على ما يبدو، بسبب انخراط في سياق التطور الاجتماعي والثقافة والسياسي للمجتمعات الأوربية.

حتى أن دراسة التطور التاريخي لهذه المجتمعات يكشف عن أقدميه مسيرة العلمنة، وبوقت كثير حتى عن مسيرة التصنيع، ففي بعض المجتمعات، مثل فرنسا، توصلت الملكية المستندة إلى مصالح المدينة وبكلمة أدق "البورجوازية" إلى التخلص من إشراف الكنيسة، قبل أن تكتسب أنماط الإنتاج الرأسمالية الحقيقية قوة ذات قيمة كما أن النزاعات في القرون الوسطى بين المدافعين عن الأرذوثكسية ودعاة العلم اليوناني أو الغربي. والمواجهة بين "اللاكليريكيين" و"العلمانيين" حول الإشراف على التعليم، سبقت بكثير التحديث الاقتصادي، المتسم لدى أغلب المؤرخين بتوسع المبدلات وانفتاح طرق جديدة، وبخاصة البحرية، والوصول إلى مصادر التموين جديدة وتدفق المعادن الثمينة.

ويرى "موريس باربييه" عند استعراضه لأصول الكلمة، بأنها من المستجدات أي أنها قريبة العهد نسبيا، إذ ظهرت في بداية سنوات 1870 حيث استعملت الكلمة لأول مرة في 11 نوفمبر 1871، بمناسبة النقاش حول التعليم العلماني في المجلس العام حيث كان السؤال الأساسي في ذلك المجلس هو: هل سيكون التعليم علماني؟ أي غير طائفي لا يتضمن تعليما دينيا.

وبعد ذلك دخلت الكلمة في سنة 1873 إلى " لاروس " ثم إلى ملحق (أو تتمة) قاموس " نتري " في سنة 1877.

وقد طبق "إيميل لتري" هذا المفهوم على الدولة وحدده بوصفه: يعني حياد هذه الأخيرة، فيما يخص موضوع الدين[1].

وفيما بعد، وفي سنة 1887 بالضبط سخر "فرديناند بريسون" مقالا حول موضوع العلمنة في: قاموس البيداغوجيا والتعليم الابتدائي عرفها بوصفها تعني الحياد بالنظر إلى الدين.

9- العلاقة بين التنمية والتحديث:

بدأ علم الاجتماع الحديث يوجه اهتمامه لدراسة المشكلات والقضايا العامة التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة، ومن بينها قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلات الفقر والتهميش والبطالة في مجتمعاتنا بعد أن أغرق إغراقا لا حد له تحت تأثير النزعة العلمية المغالية في تبني النظرة الذرية للمجتمع التي اتجهت به نحو الإمبريقية السوسيولوجية التي تعني بالحبكة المنهجية من أجل دراسة ظواهر جزئية وثانوية بعضها لا قيمة له على الإطلاق ولا طائل من ورائه بحجة أن على علم الاجتماع أن يتحرر من أحكام القيم، وأن يكون محايدا من الناحية السياسية قدر الإمكان. وقد أدت مغالاة علماء الاجتماع الإمبريقيين في هذا المجال وانشغالهم بكل ما هو محسوس ونوعي إلى إعفائهم من أي التزام أخلاقي نحو مشكلات القطاعات العريضة من السكان بحجة تبني مفهوم الحياد الأخلاقي في البحث العلمي مما أبعد علم الاجتماع الإمبريقي.

ولعل قضية التنمية الاجتماعية ومشكلاتها من بين القضايا الكبرى التي تهم قطاعات عريضة من البشر لاسيما في مجتمعاتنا النامية في الوقت الحاضر، سواء في إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية وسنركز في حديثنا هنا على الجانب الاجتماعي لمشكلات التنمية، حيث عكف الاقتصاديون التقليديون على دراسة الجوانب التكنولوجية والاقتصادية للتنمية وأغفلوا إغفالا يكاد يكون

(1)نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 37.

تاما دراسة الجوانب الاجتماعية أو الإطار الاجتماعي التي تدور التنمية الاقتصادية في رحابه ولذلك تركزت بحوثهم حول الحديث عن موضوعات مثل الافتقار إلى الثروة المعدنية أو عدم الاستغلال الاقتصادي لمواردها نتيجة التخلف التكنولوجي وضعف العقلية الصناعية والنقص في استغلال خامات الوقود والطاقة ومشكلات رأس المال والتمويل الداخلي والخارجي ومشكلات ضيق نطاق السوق والنقل والمواصلات، وكذلك المشكلات الخاصة بعدم تطبيق الأسلوب العلمي في مجالي الإدارة والتنظيم، والافتقار إلى برامج التخطيط الاقتصادي المنظم للتنمية الصناعية.

ولا ينكر الاجتماعيون أهمية تلك المشكلات عند معالجة موضوع الصناعة، ولكنهم يأخذون على الاقتصاديين إهمالهم وإغفالهم الإشارة إلى مشكلات قد تكون أكثر خطورة في كثير من الأحيان من تلك المشكلات التي يتعرضون لها في كتاباتهم وبحوثهم.

ولعل قضية محاربة الفقر والتهميش من بين القضايا الاجتماعية التي أغفل الاقتصاديون مجرد الإشارة لها ولنا أن نتساءل دائما التنمية لمن؟

لأنه من الملاحظ أنه في كثير من المجتمعات النامية ينصب عائد التنمية على تحسين أحوال أصحاب الامتيازات ولا يعود هذا العائد بالخير على الغالبية العظمى من أبناء الشعب، مما يذكي حدة الصراع كذلك فإن غياب الديمقراطية في كثير من بلدان العالم الثالث يؤدي إلى إحجام الجماهير عن المشاركة الفعالة في مشاريع التنمية على اختلافها.[1]

ويمكن أن نقرر منذ البداية أن كثيرًا من مظاهر مقاومة التجديد والتحديث أو الكسل أو الغباء أو الجهل... هي نتاج طبيعي لظروف المناخ

---

(1) محمد أبو غيور، التنمية و التحديث أية علاقة ، .html33http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/183 ، 20113/03/05.

السياسي والديمقراطي وطبيعة البناء الاجتماعي والطبقي في مجتمعات العالم النامي، بالإضافة إلى عوامل أخرى من طبيعة تاريخية وثقافية وبنائية واقتصادية. ومن الطبيعي أن تنعكس كل هذه الظروف والعوامل على ملامح الشخصية الوطنية حيث نستطيع أن نستشف كثيرًا من السمات السلبية فيها مثل التصلب والإستاتيكية وعدم الدينامية وقلة الحيلة أو عدمها والاستكانة وضعف روح المبادرة والتواكلية وانخفاض مستوى الطموح والقدرية والتفكير الغيبي والإيمان بالخروقات.

ولعل ما ذكرناه يمكن أن يجلو لنا بعض أسباب مقاومة التغيير في المجتمعات النامية ذات الطبيعة الاستاتيكية ، ذلك أن تلك السمات أو المظاهر السلوكية والفكرية المتخلفة ليست أنماطا مميزة لسلالات بعينها كما يذكر إلى ذلك أصحاب نظريات التعصب والتمييز العنصري ممن يؤمنون بفكرة «التفوق السلالي» أو لمناطق ثقافية بالذات كما يحلو لبعض مفكير الغرب، أو لمناطق أو أقاليم جغرافية بعينها كما يردد أصحاب نظرية الحتمية الجغرافية، بل إنها ظواهر اجتماعية موجودة بالفعل يمكن التعرف عليها مثل نظام الطوائف الحرفية المتخلف أو بفعل قوي تاريخية وسياسية واقتصادية تعكس علاقات القوة التي كانت سائدة في تلك المجتمعات في الماضي والتي مازالت باقية في كثير منها حتى اليوم.

لقد أثبتت الخبرات الاجتماعية العامة في ظل ظروف مختلفة أنه من أيسر اليسير تعليم أساليب التكنولوجيا الحديثة واكتسابها، أما أصعب العمليات وأكثرها بطأ فهو استمرار عملية التنمية على المستوى الاجتماعي، حيث يتعين اكتساب أساليب جديدة في السلوك وأشكال جديدة من التنظيم ولاسيما في مجال التدرج الاجتماعي، وبواعث وقيم ومعايير جديدة.

لذلك يمكن القول بأن العناصر الاجتماعية والنفسية للعملية التنموية هي التي تضفي على كل سياسة تنموية فعاليتها الحقيقية وتعطيها وزنها وتمثل لها

النبع الذي تستمد منه طاقة الاندفاع والاستمرار. وهكذا ترتبط مستويات العملية التنموية في سلسلة لا تنفصل حلقاتها: أيسرها جميعها في تنفيذ المستوى التكنولوجي وأصعبها في تحقيق المستوى الاجتماعي ذلك أن الموارد التكنولوجية والمالية (سواء كانت محلية أو أجنبية) لا يمكن أن تكون أي فعالية إلا حين يوجد الاستعداد وتوجد القدرة على توظيفها توظيف رشيدا من قبل ا لأفراد والجماعات.

وللأسف لا يحدث هذا التوظيف الأمثل في ظل الظروف التي مازالت تسود فيها النظم والمعايير وأساليب السلوك التقليدية الموروثة عن المجتمع الأستاتيكي وحيث تعمل العناصر المسيطرة ذات الزعامة التقليدية في حدود المعايير الموروثة عن الماضي ولتحقيق مصلحتها، مما يفرغ العملية التنموية من كل مضمونها الاجتماعي والتنموي تحديث الإنسان كمدخل ضروري لعملية التنمية:

تلعب قضية تحديث الإنسان ذاته في المجتمعات النامية بصفة عامة دورا بالغ الأهمية ولا شك أن تحديث البناء الاجتماعي ذاته يكون من نتائجه تحديث الإنسان الفرد في كل المجتمعات، إذ من الصعوبة بمكان أن نرى إنسانا تماما في مجتمع جد متخلف.

ومن هنا، فإن تغيير البناء نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية ينعكس أثره على اتجاهات وقيم أفراد المجتمعات النامية.

ولا شك أن نجاح التحديث أو عدم إمكانية تحقيقه يرتبط بالبناء الاجتماعي الموجود والنظم الاجتماعية المختلفة، وعلى ذلك فأساس عملية التحديث هو التغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي أساسا، وما يعكسه هذا التغيير من تشكيل اتجاهات الأفراد وسلوكهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، من جهة أخرى وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن التحديث يتضمن خصائص وأشكال محددة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،

ويشير التحديث إلى ارتفاع معدل التحضر وانتشار التعليم وزيادة معدل الحراك الاجتماعي وارتفاع معدل التجارة والتصنيف مع وجود شبكة اتصال واسعة بالإضافة إلى مشاركة الجماهير.

ولا شك أن أهم الخصائص النوعية للحياة الحديثة الرشد أو العقلانية والحرية والتقدم والاستعداد والقدرة على مواجهة التغيير بصفة عامة.

البناء الاجتماعي القائم ووضع الأساس السليم لتحديث الناس وخلق مجتمع جديد، وليس معنى هذا على الإطلاق أن التحديث يجب أن يعمل على إجهاض الثقافات المحلية، أو أن يقود إلى عدم اتساق مكونات الثقافة، إذ نجد الناس غالبا ما يميلون إلى الاحتفاظ بمعتقدات واتجاهات تقليدية، حتى وإن كانت لا تتسع مع الواقع المتغير، كما أن بعض التقاليد القديمة قد تكون ذات أهمية خاصة مصدرها أنها تحدد هوية المجتمع وتعيين حدود وملامح شخصيته.

إن الطريق إلى التحديث عسير وشاق، كما أن التغييرات التي تحدثها هذه العملية قد تكون صعبة المنال ولا تظهر نتائجها بالسرعة المطلوبة إلى مجالات التنمية والتحديث.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن القيام بعملية تحديث ناجحة في المجال الاقتصادي مثلا، بينما يظل المجال السياسي أو الثقافي محافظا على تقليديته، إذ أن هناك تساندًا متبادلاً بين هذه المجالات، فالحديث في أي مجال منها يدعم التحديث في المجال الآخر، مما يتطلب النظر إلى عملية التحديث كعملية متكاملة تتم في كل مجالات المجتمع في آن واحد بوصفها تغييرًا أساسيًا يجب أن يطرأ على البناء الاجتماعي بكل مكوناته وأنساقه ونظمه.

إن وراء مشكلات التنمية والتحديث دائما: الإنسان بقدرته وحوافزه ولا يستطيع التحديث ولا التنمية أن يقوما على أساس من السلبية للاجتماعية أو إغفال مشاعر المواطنين وحقوقهم المعنوية والمادية. وإذا أردنا متابعة استعارة «روسنو» المعروفة فإن التنمية الاقتصادية تشبه طائرة سريعة لابد لها من «مدرج»

تدرج فوقه هذا المدراج هو «الأرضية الاجتماعية» الملائمة لاستجماع القوى المهيئة للانطلاق، وإذا لم نشأ استعارة هذا التشبيه، فإن التنمية والتحديث يحتاجان إلى إجراءات جذرية هي بمثابة تثبيت للقضبان التي ينطلق عليها قطار التقدم، ولابد أن يبث أولا في هذه «الأصول» بكل ما يلابسها من قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتحديد للمصالح التي يجري التخطيط في ضوئها وأولويتها.

10- العلاقة بين التنمية والتصنيع والتحضر والتحديث:

يربط أصحاب هذا الاتجاه بين التنمية والتصنيع والتحديث، حيث لا يمكن الفصل بين الثلاثة ويرون أيضا أن عملية التحديث عبارة عن حالة معينة للتنمية وأن التصنيع هو أحد أوجه التحديث، كما ربطت التنمية بعمليات التحضر التي ترتبط في نظرهما ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والتحول الثقافي والاجتماعي بوجه عام، لذلك فإن التنمية هي اهتمام بالتغير الاجتماعي وبالتحضر.

ويرى ليرنر أن نمو المراكز الحضرية الجديدة في العالم النامي هو نقلة تقدمية تشجع الفردية وتقلل من شأن عائق التقليدية وأن التحضر هو قوة لزيادة مستوى المشاركة في المجتمعات فالسكان يصبحون أكثر مشاركة كلما تطورت لديهم المواقف الجديدة للانفتاح والمناقشة التي تشجع قابلية التحول النفسي، كما أن تطور بعض جوانب الحياة الحضرية تشجع تطور بعض جوانب الحياة مثل القراءة والكتابة كذلك فإن الأفكار الجديدة لهذه البوتقة الحضرية تتسرب إلى المناطق الريفية والتي بدورها تصبح أكثر إنتاجية لإدراك الفلاح للطلب المتزايد على السلع الغذائية من سكان المدن، لذلك تنمو المدينة والريف معا نتيجة تبادل السلع المادية والحضارية. لذلك تنمو المدينة والريف معا نتيجة تبادل السلع المادية والحضارية، وعليه فالمركز الحضري حسب نظرية التحديث مكانًا لنمو السكان وانتقالهم وتكاملهم وتؤدي المدينة دور المحفز للتنمية

الاجتماعية مولدة اتجاهات حضارية جديدة بين سكانها من جهة، مؤثرة في تنمية الريف من جهة أخرى عن طريق الاحتكاك والاتصال.

فالتنمية بمعنى التحديث ليست عملية تطورية إنما هي عملية محاكاة وانتشار لأنماط ونظم جديدة سواء من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة أو من المراكز الحضرية إلى المناطق المحيطة بها أو المجاورة وان أساس الانتشار هو التحضر والتصنيع(1).

11-علم الاجتماع، والتحديث، والتنمية:(2)

لقد كان علم الاجتماع دائما علم اجتماعي متعدد العناصر، وليس هناك سبب يدعو إلى الافتراض بأنه سيتغير في المستقبل المنظور.

وتكمن الطبيعة التعددية في جزئيات حقيقية أن علماء الاجتماع أنفسهم ينتمون إلى أيديولوجيات مختلفة، وقد استخدموا، نتيجة لذلك، عددًا كبيرًا من المناهج وليس هناك ارتباط ضروري بين الاثنين: فلا البنائية، ولا الوظيفية، مثلا، يمكن أن تكون حكرًا على أيديولوجية دون الأخرى. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن منظورات الفعل. وفي الحقيقة، ربما تكون الاختلافات في المداخل الاجتماعية، هي التي عكست نفسها بشكل دائم على طبيعة الموضوع.

فقد بدأ في بريطانيا، في بداية عقد السبعينات نقاش حول وجود علمي اجتماع (1970): نظرية الانسياق، والفعل الاجتماعي. وانتهى النقاش بإعادة صياغة قضية: هل هناك أكثر علم اجتماع واحد؟ وقد دارت مناقشات أخرى، في أماكن أخرى من العالم، حول علم الاجتماع، وإن الحقيقة الوحيدة التي

---

(1) منى العينة، اتجاهات نظرية في دراسة التنمية، http://dr-munaalainchi.com/details-99.html ، 2013/02/22.

(2) ديفيد هارسون، علم اجتماع التنمية والتحديث، ترجمة محمد عيسى برهوم، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص. 221- 228.

يمكن أن نقولها، بشيء من القناعة، هي أننا لم نقترب من الوصول إلى اتفاق أكثر من السابق حول هذا الموضوع، ومما يثير الاهتمام أن القضية الأساسية في حوار العلمين، هي العلاقة بين نظرية الفعل ونظرية الأنساق، التي تلقى ضوء ساطعا على التمييز بين مدركات الفاعلين، والعملية غير الشخصية للأنساق الاجتماعية والقوى الاجتماعية. ومن الضروري في علم الاجتماع العام، بما في ذلك دراسة التحديث والتنمية، اختبار العمليات الاجتماعية "الموضوعية" التي يمكن قياسها، واختبار توجهات الفاعلين الذاتية أيضا. ورغم أن علماء الاجتماع كأفراد يؤكدون على واحدة أو الأخرى، فإن المدخلين يكملان بعضهما، وهناك الكثير من الإنفاق، في رأي بنتون، بحيث يمكن فهمهما على أنهما شكلان مختلفان لعلم الاجتماع.

إن كل علماء الاجتماع، بلا استثناء، منشغلون في محاولة فهم طبيعة المجتمع، ومعرفة العلاقات السائدة داخل المجتمعات وخارجها، والاختلاف الكبير في نوع الأفعال التي تصدر عن الناس، وفي عمليات التفاعل الاجتماعي التي يشاركون فيها. وسواء أكان تركيز علماء الاجتماع الأساسي على العناصر الصغرى، أو الكبرى من هذا التفاعل، فإنهم مستمرون في البحث عن أنماط يمكن أن تساعدهم في وصف، وتفسير، وإعطاء معنى للعناصر البارزة من الحياة الاجتماعية اللذين يشكلون جزء منها.

لقد وضح مؤسسو علم الاجتماع، من نواحي كثيرة، الخطوط الرئيسية التي تدور حولها مناقشات التنمية الحالية. كما أن نظرائهم المحدثين، شبهوا الرواد الكلاسيكيين بالقادة الدينيين الذين يرجعون إلى الأنبياء، أو إلى النصوص المقدسة عند تفسيرهم للحقيقة الاجتماعية. وعلى أية حال، فإنه لم تكن هناك فكرة عامة عن التنمية لدى المنظرين الأوائل، فيما عدا الافتراض، والافتراض في العادة يبقى بأن المجتمعات التي يعيشون فيها حققت التنمية، أو أنها كانت في طريقها لتحقيق ذلك، لقد أعجب المنظرون الأوائل، بالتغيرات الهائلة

التي حدثت في البناءات الاقتصادية، والاجتماعية التي شهدوها وعاشوها، وخافوا منها في بعض الأحيان. وقد قادهم ذلك الإعجاب، إلى رسم التغير الاجتماعي بخطوطه العريضة. فالتغير الاجتماعي والتنمية هما شيء واحد بالنسبة للكثيرين منهم، وبهذا المعنى، وكما عكست ذلك اهتمامات علماء الاجتماع المحدثين فقد كان جولد ثورب محقا حين قال، بأن كل علم الاجتماع يبحث في التنمية (علم الاجتماع هو التنمية)، أو أيا كان المصطلح المستخدم.

لقد كان علماء الاجتماع الأوائل، كنظرائهم المحدثين (أو التقليديين؟)، مدفوعين لدراسة المجتمع، والبحث عن أنماط اجتماعية كامنة، نظرًا لأن المجتمع كان بوضوح في حالة تغير.

ونظرًا لأن مصطلحي التحديث، والتنمية يرتبطان ببعضهما البعض بشكل وثيق، فإن من المنطقي أن نشير إلى أن علم اجتماع التنمية والتحديث. ولكن ، إذا كان على علاقة وثيقة، كما اقترحت، فهل هذا يعني أن علم الاجتماع دار دورة كاملة، وأنه لا مبرر للتركيز على العالم النامي؟ نظرًا لأن التحديث والتنمية هما، في نهاية المطاف، عالميتان: فعلى المستوى الأول، لا لزوم للسؤال الأول، فنظريتا التحديث والتخلف، ركزنا بطرق متعددة، على الارتباطات الموجودة بين الأجزاء المكونة للنسق العالمي.

فعلى الرغم من تركيز نظرية التحديث على الدولة الوطنية، فإنها تسلط الضوء على الجوانب الايجابية لمثل هذه الارتباطات مثل انتشار القيم، والثقافات، والتكنولوجيا، ورأس المال، والخبرة. في حين تؤكد نظرية التخلف على العناصر غير المرغوب فيها، وعلى عدم الاتزان في عملية التحول أو التبادل. وبالمثل، فإن الاختبار النظري والتجريدي لتكامل أساليب الإنتاج (وهي كثيرة على أية حال) والبحث المماثل عن مفاهيم يمكن تطبيقها تشير إلى دراسة التحديث والتنمية لن تقتصر على الدولة الوطنية.

وفي الحقيقة، أنه دار نقاش منذ مدة قريبة، مفاده أن نمو الدولة الوطنية كان، على أية حال، جزءً لا يتجزأ من انتشار النسق العالمي، فمع تعاظم قوة أوربا العسكرية، والاقتصادية، وما نتج عن ذلك من استعمار للعالم النامي وزيادة قوة الدولة تدعمها القوة العسكرية، ظهرت الدولة الوطنية الحديثة المعتمدة على الذات، والتي أصبحت تسيرها المنظمات العالمية بشكل متزايد.

وفي الحقيقة، إن تطور النسق العالمي، ونمو الدولة الوطنية، تزامنا في فترة ظهورهما. ويقول جدنز أيضا، أن مفهوم العالم النامي مفهوم لا لزوم له، على الأقل من جانب واحد، باستثناء انتشار الأسلحة النووية، فإن كل الدول الحديثة هي "عالم أول" فهي تملك الوسائل المادية والتنظيمية لشن حرب صناعية.

ومن المفارقات العجيبة، أن يميل منظور النسق العالمي إلى التشكيك في فائدة مفهوم العالم النامي، لكنهم يميزون بين المجتمعات الرأسمالية (أو المجتمعات الموجودة بشكل ثابت في المحيط الرأسمالي)، وبين المجتمعات التي تتبع المسار السياسي، والتي يمكن أن نطلق عليها، بالمعنى الواسع للكلمة، إسم المجتمعات الاشتراكية.

ولنفس السبب، فإن كوبا، وجمايكا، أو إثيوبيا وتشاد تقع في معسكر مختلف، بينما في جوانب أخر، يمكن مقارنتها بشكل مباشر. عن هذا المدخل، وهو وجود عالمين، يمكن مقارنته بإصرار فرانك، على أن دول المعسكر الشرقي قد تم إدماجها في النسق العالمي الرأسمالي كدول مستهلكة ومنتجة معا، وهو رأي يشير إلى الإمكانية المتزايدة لظهور علم اجتماع عالمي.

يبدو أن الرأي القائل بوجود عالمين: رأسمالي، وآخر اشتراكي، قد حظي أيضا بتأييد من قطاع مختلف تماما. وقد تم التأكيد على أن دول العالم النامي متغايرة الخواص اقتصاديا، وثقافيا، وفي كل ناحية أخرى. وإنها لا تشترك في أية سمة تميزها ماعدا، ربما، رغبتها في الحصول على الدعم.

خلاصة

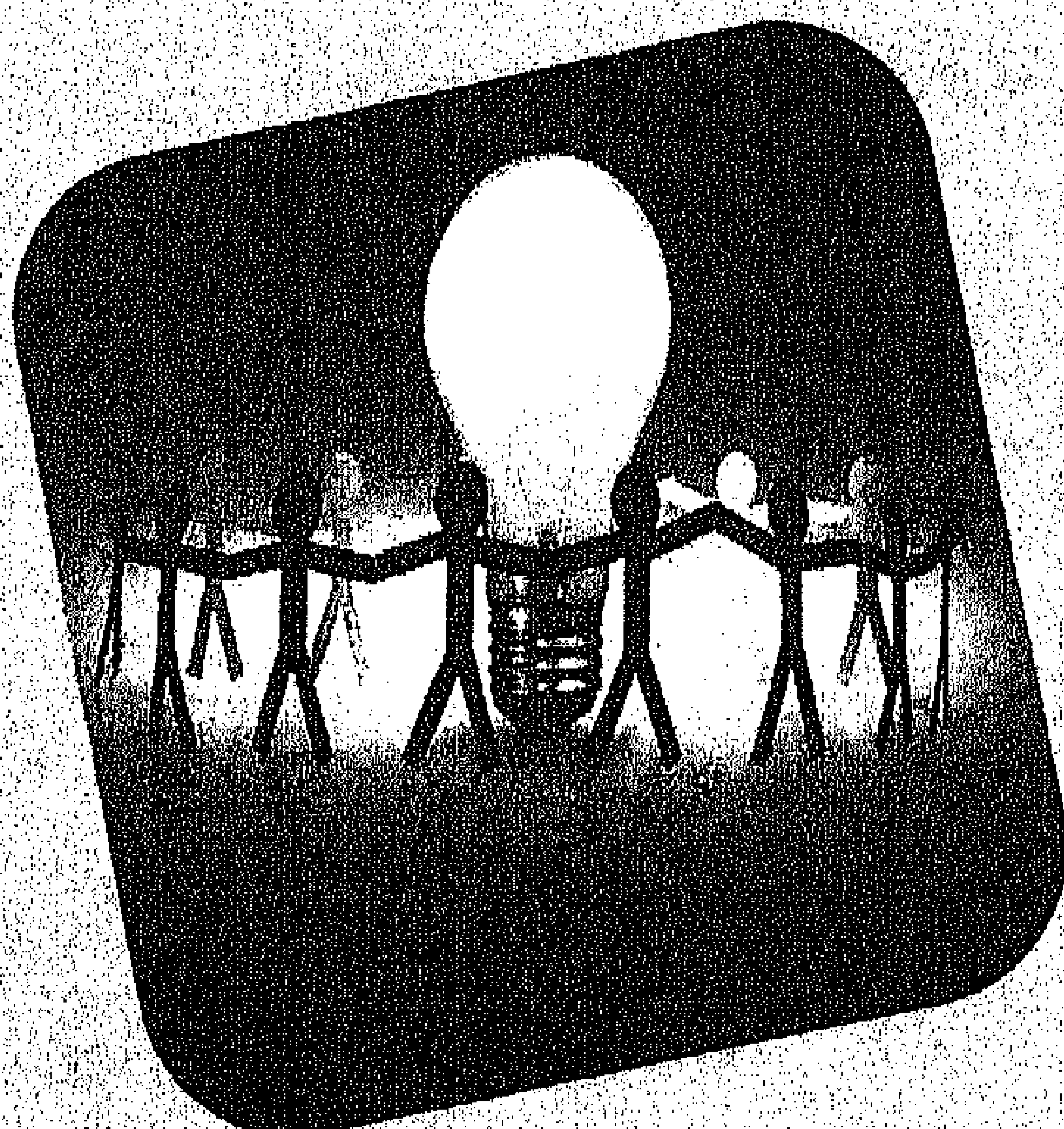
يعتبر علم اجتماع التنمية من العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة التنمية وطرق تحقيقها وكذا التغيرات الثقافية والاجتماعية التى تطرأ على المجتمع أثناء عملية التحديث.

وتعتبر نظرية التحديث من بين تلك النظريات التى حاولت وضع تصور خاص بالتنمية الذي يعتمد في الأساس على اعتبار أن الدول المتقدمة والمتطورة هي المعيار الأساسي للتقدم والتطور، وإن الوصول إلى التنمية في الأساس يعتمد على فكرة رئيسية هي التخلي عن فكر المجتمع التقليدي والانصهار في فكر المجتمع الحديث .

وهذا دفعنا للبحث عن العلاقة بين علم اجتماع التنمية ونظرية التحديث وأهم العناصر والنقاط التى تربط بينهما خاصة من ناحية التصنيع والتحضر ضمن بناءات اجتماعية، سواء أكانت أنساقا أو مجتمعات، ويتركز الاهتمام الأساسي لعلم الاجتماع في هذا كله على العمليات والعلاقات الاجتماعية، ودلالاتها الاقتصادية، والسياسية والثقافية.

الفصل الخامس

علم اجتماع التنمية



التنمية والسياسة في علم اجتماع التنمية: نماذج، ونظريات ومستويات

5

الفصل الخامس

التنمية والسياسة في علم اجتماع التنمية: نماذج، ونظريات ومستويات.

مقدمة:

تعتبر التنمية السياسية مفهوم ومصطلح جديد في مفهوم السياسة والاجتماع، وتمثل في الوقت نفسه بعدًا نوعيًا هامًا ومتميزًا من أبعاد عملية التنمية الشاملة، ويرتد الاهتمام بهذه القضية من الوجهة التاريخية إلى ستينيات القرن الحالي، وإن بدأت إرهاصاتها الأولى غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات ومرجع ذلك. حيث يرى بعض العلماء أنها شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنهم من يطابق بينها وبين التحديث السياسي.

كما يعتبر رأس المال الاجتماعي عنصر مهم مثله مثل رأس المال النقدي ورأس المال الثقافي الذي يمتلكه الفرد ورأس المال البشري الذي يمتلكه المجتمع، فالقاسم المشترك فيما بينهم الأرصدة والموارد، ولكن الاختلافات تمكن في طبيعة تلك الأرصدة والموارد، فإذا كان الفرد يمتلك رأس المال النقدي فإنه يمتلك أرصدة وموارد نقدية أو عينية، وإذا كان لدى الفرد رأس مال ثقافي، فإن ذلك يعني أن الفرد يمتلك معارف وخبرات ومهارات اكتسبها في مراحل التعليم المختلفة، وإذا كنا نتحدث عن رأس المال البشري فإنما نقصد بذلك أن المجتمع لديه رصيد من الأشخاص المؤهلين والمتعلمين والقادرين على العمل بكفاءة ونجاح ويستطيعون قيادة مسيرة التقدم والتنمية داخل المجتمع، وإذا تحدثنا عن رأس المال الاجتماعي فإنما نقصد أن لدى الفرد أرصدة وموارد اجتماعية، أي شبكة من العلاقات الاجتماعية مع مجموعة من أفراد المجتمع، وتتسم تلك العلاقات بالتفاعل المثمر والتعاون والتضامن وأيضا الثقة فيما بين

هؤلاء الأفراد، ففي وجود توافر رأس مال اجتماعي لدى الفرد، فإنه يمكن القول بأن الحياة سوف تكون أكثر ثراء وإشباعًا حيث يتوافر للشخص المساندة الاجتماعية في ضوء علاقاته مع أشخاص آخرين وذلك في مناخ يسوده الثقة المتبادلة والتعاون الصادق.

1- سياسة التنمية:

1-1- المفهوم:

إن جوهر السياسة لا يقتصر على ما يجري داخل أجهزة الحكم والإدارة وحسب، بل يشمل كافة المواقع التي يباشر فيها الإنسان فردًا كان أو جماعة سلطة على الآخرين، وتتطلب مباشرة السلطة أن تكون تحت إمرة المرء بعض المصادر التي بموجبها يتسنى له التحكم في الآخرين.

ونفهم سياسة التنمية على أنها الجمع الواعي بين عدد من الإجراءات التي تستهدف تحقيق صورة معينة محددة بشكل ذاتي من التنمية، فسياسة التنمية ظاهرة ذات طابع اجتماعي، تستهدف التأثير على واقع مجتمع معين، والقائمون عليها قد يكونون أفرادًا (كأصحاب الأعمال أو الأطباء أو رجال الدين...)، وقد يكون هيئات تعاونية أو غيرها من المنظمات الجماعية، كما قد تقوم عليها هيئات حكومية أو دولية، ومن الممكن أن نضع سياسة لتنمية مجتمع محلي، أو منطقة (تضم عددًا من المجتمعات المحلية الريفية مثلا)، أو محافظة بأكملها أو إقليمًا أو منطقة جغرافية كبرى تضم عددًا من الدول، أو الإنسانية بأجمعها[1].

---

(1)محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص. 144- 146.

1-2- أنواع سياسات التنمية:

1-2-1- سياسة التنمية الاقتصادية:

تهدف هذه السياسة إلى رفع الكفاية الإنتاجية ومستوى المعيشة لأكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع الذي يمارس هذه السياسة، مع التركيز بصفة خاصة على أولئك الذين يقعون في أدنى درجات السلم الاجتماعي أو أكثر الفئات حرمانًا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

1-2-2- سياسة التنمية الاجتماعية:

تستهدف هذه السياسة زيادة الاستعداد وزيادة قدرات أكبر عدد من أفراد المجتمع على الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاستفادة من ثمراتها، كما تستهدف إلى جعل القطاع الأعظم من أبناء المجتمع أكثر إيجابية في المشاركة في الحياة العامة بتقديم النصيحة والرأي وإتخاذ القرار والممارسة العملية، وذلك عن طريق تحويل الإمكانات والطاقات الفكرية والنفسية لدى أولئك الناس إلى واقع حي يمارسونه على الطبيعة ويلمسون آثاره.

وتتخذ هذه السياسة مجالاً لعملها في المقام الأول تلك القطاعات من السكان التي كانت أقل حظًا من الآخرين من تلك النواحي، أي تلك القطاعات الأقل إيجابية حتى الآن في المشاركة في الحياة العامة بالمشورة والرأي العمل.

والواضح من هذا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد وأن يرتبطا ببعضهما بالضرورة، وأن يكمل أحدهما الآخر، ولذلك لا يمكن ممارسة أي منها بشكل فعال بمعزل عن الأخرى، فالتنمية الاقتصادية التي لا تأخذ في اعتبارها الجوانب الاجتماعية تشبه إلى حد كبير إنتاج آلة دون مورد يغذيها بالطاقة.

وكذلك تصبح التنمية الاجتماعية التي تهمل الجوانب الاقتصادية كمخبز ليس به دقيق، وقد يبدو من الغريب بعض الشيء أننا نربط هنا التنمية الاجتماعية ربطًا ضروريًا بالتنمية الاقتصادية. ذلك أن سياسة التنمية الاقتصادية تستهدف في

النهاية تحقيق هدف اجتماعي أساسًا، كما أن السياسة التنموية الاجتماعية تستهدف في النهاية تحقيق الهدف الشامل وهو صبغ الحياة فيها بالصبغة الديمقراطية الكاملة وتنمية المبادرة الفردية وتحقيق العدل الاجتماعي.[1]

إذن سياسة التنمية عبارة عن تغير ثقافي موجه نحو تحقيق هدف معين وفق مراحل وخطوات محددة.

1-3- **مستويات سياسات التنمية:**

يمكن أن تمارس سياسة التنمية على مستويات متباينة، يمكن حصرها فيما يلي:

- **سياسة تنمية داخلية:** تمارسها هيئات الدولة النامية نفسها.
- **سياسة تنمية خارجية:** تمارسها جهات تابعة لدولة أجنبية (تكون أكثر تقدمًا عادة) لصالح دولة أخرى مستقلة (هي النامية عادة)، وتعرف عادة باسم معونة التنمية.
- **سياسة تنمية دولية:** تمارسها وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة في مختلف دول العالم.
- **سياسة تنمية إقليمية:** تمارسها أجهزة وهيئات تابعة لمنظمات إقليمية (كمنظمة الوحدة الإفريقية، الجامعة العربية، منظمة الدول المصدرة للبترول-الاوبيك-).[2]

1-4- **نماذج وسياسات التنمية:**

1-4-1- **النماذج:**

***- نموذج التقليدية-الحداثة في نظرية التحديث:**

---

(1)نفس المرجع السابق، ص. 147.

(2)محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص. 150.

قام أنصار هذا النموذج من أمثال "تولكوتبارسونز" و"ايزنشتادث " و" ليرنر" و"باور" بتطوير نظرية تقول أن التحديث هو بالدرجة الأولى عملية ثقافية، تتضمن تبني القيم والاتجاهات الملائمة لطموح المنظمين، وابتكارهم وعقلانيتهم، واتجاههم نحو الانجاز، وطموحهم، بدلا من القيم المضادة ونمط الحياة التقليدي، فالمجتمعات توجد في مراحل مختلفة للتنمية، وفقًا للمدى الذي بلغته على طريق تأسيس نُظمها، وأشكال الفعل الاجتماعي الذي تفرضه هذه القيم الحديثة، على سبيل المثال الإنجاز بدلا من العزو أو الانتماء كأساس لتحديد المزايا، والمكافئات، وعليه فإن المجتمعات الفقيرة والأقل تقدمًا، هي كذلك بسبب غيبة التوجيه القيمي الحديث.

ويتميز هذا النموذج بأن التنمية به تحدث من خلال انتشار الأفكار، والقيّم من المجتمعات المتقدمة، ومن خلال منطلق التصنيع، الذي سوف يزيح العوائق الثقافية التقليدية ويقضي عليها، وبالتالي يجعل المجتمعات المتخلفة، حديثا، الأمر الذي يعني غربية السمات.(1)

***- نموذج التبعية:**

يؤكد رواد هذا النموذج أمثال "فرانك"، "كاردوسو" و"بيتراس" على أن قصور التنمية في الدول المتخلفة، يرجع إلى استنزاف المراكز الميتروبوليتانية لموارده الاقتصادية وفائضه. فالرأسمالية الغربية تتغلغل وبالتدريج تؤدي إلى تخلف التوابع في العالم النامي، تلك التي تتحول إلى دول تابعة وهزيلة اقتصاديًا، وضعيفة سياسيا، ويرى أنصار هذا النموذج أن الطريق الوحيد للقضاء على هذه السلسلة الامبريالية، لا تكون إلا من خلال طبقة عمال الزراعة والصناعة الذين

(1) عبد الهادي محمد والي وآخرون، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص. 295.

يزيحون طبقة البرجوازية (الكومبرادورية) في العالم النامي، وما يترتب على ذلك من قيام دولة اشتراكية (معتمدة على ذاتها).

وبدون هذه الثورة من أدنى شك، فإن تصنيع العالم النامي سيظل دائما في وضع التخلف، بسبب حدود القهر المصاحبة للتغلغل الرأسمالي، ذلك القهر الذي يكبح جماح الاتجاهات المهنية ويعمل على خفض الأجور ويقيد مهارات العمال...

***- نموذج التنمية البديلة:**

هو شعار يطلق على مجموعة من الآراء تتباين في اهتماماتها المحورية، ولكنها تتفق جميعًا في أنها بدائل للرأسمالية، ولصيغة الإنتاج واسع النطاق الذي أصبح سمة العصر، وهذا النموذج لا يقيم وزنًا كبيرًا لمسار التنمية التي تحدث، لكنه يؤكد بشكل أكبر على ما ينبغي أن تكون عليه التنمية، ومع ذلك فإن توصيات هذا النموذج تقوم أساسا على تحديد المشكلات الراهنة، ومن هنا يقدم عددًا من القضايا النظرية والتاريخية عن الطريق الخاطئ الذي سلكناه، فالأخطاء كانت ترتكب ولازالت ترتكب وسوف تستمر هكذا في عدد من الجبهات.(1)

1-4-2- السياسات:

*- سياسات نظرية التحديث:

تدافع نظرية التحديث عن انتشار الصناعة التنافسية، وما يرتبط بها من أخلاقيات المنظمين، كقوة دافعة للتنمية، وعليه نجد أن توصياتها الرئيسية تتمثل فيما يلي:

- إعطاء الأولوية لتشجيع التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي في العالم النامي، وتقلل بالتالي من برامج المساعدات.

(1)عبد الهادي محمد والي وآخرون، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص. 298.

- تشجيع نمو الاتجاهات الحديثة والطموح التنظيمي الاستثماري، من أجل خلق مناخ ثقافي يساعد النظم الاقتصادية الحديثة على الانطلاق.
- تنشيط التنمية في الجنوب، حيث يعتبر سوق محورية على المدى الطويل للسلع المصنعة في الشمال.

ويمكن لهذه السياسة أن تقع في المنظور الشعبي الواسع، الذي يبحث عن ربط السوق الرأسمالية الحرة بالتدخل الدولي للسيطرة على عدم التوازن الذي يمكن أن يحدث في الاقتصاد العالمي، ومن أهم النصوص التي توضح هذا الاتجاه "تقرير براندت"، الذي يرى أن التخفيف من حدة الفقر في العالم وإتاحة الفرصة للسلام العالمي، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال زيادة التجارة للجنوب بشروط جيدة، والمدخل الأساسي هنا هو الاعتماد المتبادل.

"لا يمكن للجنوب أن ينمو بكفاءة بدون الشمال، كذلك فإن الشمال لا يمكن أن يزدهر أو يتحسن دون أن يكون هناك تقدم واضح ملموس في الجنوب."[1]

***- سياسات نظرية التبعية:**

تعارض نظرية التنمية كل الآراء التي وردت في تقرير "براندت"، عن الحاجة لتعاون أكبر بين الشمال والجنوب، على أنها أراء زائفة تمامًا، ولأن أي زيادة في التجارة والاستثمار سوف تعمق التدخل الرأسمالي في العالم النامي، وتزيد من معدلات تحويل الفائض المتنامي إلى الشمال، ولما كان التخلف نتيجة للروابط القائمة مع الميتروبول (عاصمة الدولة المستعمرة) الرأسمالي، فإن توصيات نظرية التبعية تتمثل في:

- تحطيم كل علاقة للعالم النامي مع الميتروبول الرأسمالي.

---

(1)نفس المرجع السابق، ص. 297 – 299.

- يتم ذلك عن طريق تحدي الرأسمالية العالمية، بواسطة الطبقة العاملة، التي يجب أن تزيح الصفوة "الكومبرادورية" المحلية من طريقها.
- يجب تطوير سياسة التضامن الدولي بين بلدان العالم النامي، من أجل تحقيق المساعدة المتبادلة، وبناء قاعدة صناعية فعالة ومستقلة في الجنوب.

إن السياسات التي يدافع عنها هذا الاتجاه، مشتقة من الاتجاه الماركسي البنائي، وقضاياه المتمثلة في أن الرأسمالية العالمية تنحاز تماما ضد الحاجات الحقيقية للشعوب[1].

***- سياسة التنمية الملائمة:**

يركز مدخل التنمية الملائمة بعكس المدخلين السابقين، وسياساتهما، على ضرورة كبح جماح النمو الصناعي، ويجادل أنصاره قائلين، إن مشكلات التنمية في العالم النامي ترجع إلى أن إدخال التكنولوجيا غير الملائمة القادمة من الشمال، وتتلخص سياسات هذا المدخل فيما يلي:

- تأكيد أن المشروع موجه لصالح المجتمع المحلي ككل، وصالح للبيئة الطبيعية.
- خفض مستويات المعيشة في الدول ذات الرخاء، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتحقيق إعادة توزيع الموارد العالمية لصالح المحرومين.
- إبطاء النمو في اقتصاديات العالم، فبدون هذا الإجراء الضخم وطويل المدى، سوف تنتج أضرار وخسائر كبيرة.

ويفترض هذا النموذج وسياساته أن العالم لا يمكن أن يحتمل استمرار النمو بالطريقة التي يسير بها الآن.

---

(1)نفس المرجع السابق، ص. 298 -299.

1-5- فئات سياسات التنمية:

تقوم الترجمة العملية لنظريات التنمية وتطبيقها في المجالات المجتمعية المختلفة على أساس تبني سياسات محددة في هذا الخصوص، ويمكن تصنيف السياسات التنموية في ثلاث فئات رئيسية:

- ❖- التنمية الحرة التي تنتجها المجتمعات الرأسمالية الغربية وبعض المجتمعات النامية التي تتبع المنهج الغربي في التنمية.
- ❖- التنمية المخططة التي تنتجها المجتمعات الاشتراكية أو الشيوعية في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والصين وغيرها من دول هذه المنظومة وتوابعها.
- ❖- التنمية المختلطة المتوازنة نسبيًا التي تقوم على أساس المشاركة الفعالة والحيوية للقطاعين العام والخاص في مجال التنمية الوطنية الشاملة.

إن تبني السياسة التنموية الملائمة يتوقف على مجموعة من العوامل العقدية والعملية في إطار البيئة المجتمعية وما تتضمنه من خصائص وخصوصيات وفرص ومحددات ومتغيرات.[1]

1-6- إمكانية التنمية والاستعداد لها:

هناك ظاهرة هامة نلاحظها في بعض الدول النامية، ونعني بها وجود فجوة كبيرة بين إمكانات التنمية والاستعداد للتنمية فعلا، إذ نجد أنه حيثما يكون البناء الأساسي من الضعف حيث لا يستطيع أن يمارس وظيفة دفع التنمية وتنشيطها في كل المجالات، هنا ينشأ تضارب أو تنشأ فجوة بين الإمكانات المادية الكبرى للتنمية الموجودة شكل كامن، وكذلك قد تكون ثمة فجوة بين الإنفاق الضخم على مشروعات التنمية من ناحية وبين إنجازات التنمية والاستعداد لها.

---

(1)نائل عبد الحافظ العوالمة، مرجع سابق، ص. 48-49.

تعين علينا هنا أن نتعلم كيف نميز بين إمكانية التنمية، وهي تحديد نظري أساسًا (قائم على دراسة الموارد الطبيعية والحسابات الاقتصادية البعيدة المدى) وبين الاستعداد للتنمية، وهي أمر فعلي واقعي يتحدد في ضوء العوامل الهامة المؤثرة في التنمية وعلى رأسها العوامل الاجتماعية النفسية، ومن المؤسف أننا كثيرًا ما نصادف اليوم إمكانية التنمية دون الاستعداد للتنمية. والنتيجة إهدار للطاقات، وتعطيل لمسيرة التقدم، ولعل الأخطاء والعثرات التي تقع فيها برامج التنمية في كثير من دول العالم النامي ترجع إلى إغفال هذا التمييز الهام، بحيث أصبح المسئولون (بل وبعض الباحثين المتعجلين) يتصورون أن الاستعداد للتنمية ليس سوى دالة أو ظاهرة مصاحبة لإمكانات التنمية الموجودة فعلا.[1]

2- التنمية السياسية:

2-1-المفهوم:

التنمية السياسية هي شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويشمل نطاقها بناء الدولة الوطنية، أو بناء الديمقراطية وتحقيق مزيد من المشاركة السياسية، أو تدعيم قدرات النسق السياسي من أجل إحداث التغيير المنتظم والاستقرار، وتطوير الثقافة السياسية للمجتمع، فالتنمية السياسية عملية سوسيوتاريخية، متعددة الأبعاد والزوايا، تستهدف تطوير أو استحداث نسق سياسي عصري، تمتد أصوله الفكرية من سياق إيديولوجي تقدمي، ويتسق مع محددات الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسًا مناسبًا لعملية التعبئة الاجتماعية.[2]

(1)محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص. 155-156.

(2)عبد الهادي محمد والي، مرجع سابق، ص. 201.

2-2- نظريات التنمية السياسية:

تمخضت القوة والتنمية السياسية عن نظريات ونماذج متمايزة، تعتمد على تصورات مبينة لطبيعة القوة وعلاقتها بالبناء الكلي للمجتمع، ولسوف نناقش في هذا الصدد اثنتين من أهم تلك النظريات هما: المدخل التعددي والمدخل البنيوي وتتماشى تلك التفسيرات الخاصة بعملية التغير السياسي مع الأفكار العامة لنظريتي التحديث والتخلف على الترتيب، فيقدم التصور التعددي تحليلاً لتحديث المؤسسات السياسية، وارتباط ذلك بعملية بناء الأمة الديمقراطية، بينما يطرح التصور البنيوي للتغير السياسي (الذي يقترب من علم الاجتماع السياسي الماركسي) تحليلاً لتطور العلاقات الطبقية التي تؤثر في عملية تشكيل الدولة، أي أن هذين المدخلين يطرحان ضربا من الشروح والتفسيرات المتباينة لظهور البناء السياسي الحديث.[1]

2-2-1-المدخل التعددي (سياسة التحديث):

يعترف التعدديون، وكذلك البنيويون، أن نمو الرأسمالية الغربية قد أدى إلى تمركز الإنتاج الاقتصادي بصورة متزايدة في عدد قليل من الشركات الكبيرة، ولا يعني هذا فيما يزعمون أن المجتمعات الصناعية الغربية تسيطر عليها طبقة قوية من الرأسمالية البرجوازية، بل أنها تتمتع على العكس من ذلك بنسق سياسي ديمقراطي، من شأنه ضبط وموازنة قوة الجماعات الاقتصادية وإفساح المجال السياحي أمام الجماعات غير الاقتصادية ذات المصالح المتضاربة، ووفقاً لما يوحى به منطوق هذه النظرية فإنها تعتقد أن المجتمع الصناعي الحديث به أكثر من جماعة واحدة تقبض على القوة. فالمجتمع قد أصبح على درجة كبيرة من التباين والتعقيد، كما أن المصالح غدت شديدة التنوع، وبالتالي لم تعد القوة تستند إلى آية ميزة مفردة كملكية رأس المال.

---

(1)نفس المرجع السابق، ص. 205-206.

ويذهب التعدديون أيضا إلى أن قوة الطبقة قد تداعت بتبدد مصدرها الأساسي وهو ثروة العائلة، ومن ثم أفسحت الطبقة الرأسمالية الحاكمة في القرن التاسع عشر الطريق أمام عدد من الجماعات القيادية المتنافسة، ممن لا تحتكر القوة، ولها وجود فعلي في دوائر الأعمال والحكم والإدارة والأحزاب السياسية وتنظيمات العمل والتعليم والثقافة. ومن بين الدعاوى الأساسية للنظرية التعددية أن الديمقراطية الصناعية الحديثة نسق مفتوح يسمح بالتنافس، ومن ثم فإن الالتحاق بهذه الجماعات إنما يعتمد على الجدارة، إذ لم تعد الأسرة أو الاعتبارات الطبقية هي التي تحدد مقاصد الناس أو توزيع القوة، ومن هنا أصبحت الجماعات المتنافسة تعمل وكأنها قوى متوازنة إزاء بعضها البعض[1].

- **جوانب النظرية التعدية:** يمكن التمييز في النظرية التعددية بين جانبين أساسيين: الأول هو زعمها أن القوة إنما تنم عن موقف. بمعنى أن الجماعات المتنافسة يمكنها ممارسة القوة في حالات معينة فقط هي تلك التي تدخل في نطاق اختصاصها، أما الجانب الثاني فهو اعتبارها القوة ظاهرة غير تراكمية. إذ ليس بوسع أية جماعة أن تمتلك القوة خارج النطاق المحدد لنفوذها.
- **أهم رواد النظرية التعددية:** ترتد أصول مقولات التعددية عبر قرنين إلى بعض المفكرين كالفيلسوف الفرنسي "روسو"، أما أنصارها المحدثون فهم "ريسمان" الذي كتب عن انتشار القوة في أمريكا بين عدد من جماعات الرفض و"دال" و"بارسونز"، ولقد حظيت مقولات التعددية كذلك وفي إطار التحديث على وجه التحديد بالعديد من المؤيدين أمثال "ليبست" و"ايزنشتادت" و"كر"، الذين اعتقدوا أن عملية التصنيع لا

(1)أحمد سويلم العمري، معجم العلوم السياسية الميسر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ص. 52.

ترتبط بالتطور الموازي للبناء السياسي التعددي وحسب، بل أنها تستلزم ذلك بالفعل.[1]

- **التفسير التعددي لظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم النامي:**

بناءً على تصور الدولة الوطنية (القومية) الديمقراطية كنموذج مثالي للاستقرار السياسي، يركز التفسير التعددي لمتاعب العالم النامي على ما يعتبر هذا العالم من قصور سياسي مقارنة بالثقافة السياسية الناضجة للمجتمع الغربي، تتضح ملامحها في تلك التي حددها "فينر" في الآتي[2]:

- وجود نسق سياسي يعلى من شأن المصالحة العامة، ويعمل على تحقيقها من خلال: المشاركة العريضة في ميكانيزمات الديمقراطية فضلاً عن الوعي العميق بالحقوق الفردية التي لا يجدر بالحكومة أن تنتهكها، لأن الأغلبية الصامتة تعرف متى ترفع صوتها، وتطيح بأي نظام سياسي يتجاوز سلطته.
- إن الرأي العام لديه من المعلومات السياسية، والوضوح السياسي ما يجعله على استعداد تام لإجراء التسويات الرشيدة أكثر من الاختصام أو النزوع إلى التطرف.
- تتكفل السمتان السابقتان بتطوير هوية وطنية قوية، تقوم على نظام مدني ديمقراطي.
- والجدير بالذكر في هذا المقام أن النضج السياسي هنا لا يقاس في ضوء توافر الكيانات النظامية كالبرلمانات والانتخابات، لأن هذه جميعًا لا تعدو أن تكون ميكانيزمات مساعدة، تعمل الديمقراطية

---

(1)عبد الهادي محمد والي، مرجع سابق، ص. 209.

(2)نفس المرجع السابق، ص. 220- 223.

بواسطتها، وعلى ذلك فإن المعيار الحاسم للنضج السياسي هو: الإحساس القوي بالفعل السياسي، الذي يجري عبر قنوات شرعية، من شأنها إخضاع كافة الصراعات والمنازعات لضوابط إطار سياسي راسخ ومحل إجماع عام.

وأصحاب نظريات التحديث التعددي يفيدون بها في توضيح كيف أن النسق السياسي للعالم النامي غير ناضج، وبالتالي غير مستقر، ومن ثم يقال: إن الإطار العام لسياسة العالم النامي محدود للغاية، والسبب في ذلك هو الافتقار النسبي لتلك الكيانات التي من خلالها تتسع المشاركة، وينمو الإحساس باستقلال النظام المدني عن الحكومة مثل الأحزاب السياسية، والنقابات الوطنية للعمال. ومن ثم يصبح الجمهور إما مستقطبًا يمينًا ويسارًا، أو منقسمًا على نفسه.

إن عدم النضج السياسي وفق هذه الاعتبارات يؤدي فيما يقال إلى عدم الاستقرار، والسبب في ذلك هو ما يعتري سلطة الحكومة وشرعية السياسات القومية من قصور، وفي مثل هذه الظروف يكون بناء الأمة متعذرا للغاية. ويرتبط قصور المجال السياسي للعالم النامي بالتخلف الجسيم لبنائه الاجتماعي الاقتصادي، فالمجتمع التقليدي يصبغ كافة مؤسساته تماما بالصبغة التقليدية، ومن ثم يتشبث الناس وقادتهم بالماضي بوصفه مصدرًا للأمان، ويعجزون كذلك عن إدراك ما هو أبعد من شواغلهم المحلية والإقليمية أو العرقية المباشرة.

ويعتقد التعدديون في هذا الصدد أن التغلب على هذه الأوضاع غير الديمقراطية له طريق وحيد هو التعليم وتغيير قيّم الناس واتجاهاتهم الحياتية، بانتشار أفكار الثقافات المتطورة وسط الثقافات المتخلفة والسعي إلى بناء نوع من الطموحات الاجتماعية التي من شأنها تعزيز التحديث الاقتصادي، وتطوير الدولة الوطنية الديمقراطية. وهي أمور تبدو مألوفة.

- **انتقادات النظرية التعددية:** أوضح بعض النقاد أمثال "باتشراشوباراتز" و"لوكس" أن تصور التعدديين للقوة محدود جدًا. ذلك أنهم ينظرون إلى

القوة بوصفها نوع من الممارسة العينية والفعالة للنفوذ السياسي تجاه بعض الأمور، مما يخدم في المحصلة النهائية مصالح الأقوياء.

يوجد جانب أخر في هذه النظرية يتعلق بالمصداقية التاريخية لتحليلات التعددية، فالتعدديون كما نعلم يزعمون أن ثمة ارتباطًا حتمًا بين التصنيع والنمو الاقتصادي وبين ظهور الدولة الوطنية الديمقراطية الليبرالية، وهذا الزعم كغيره مما يبدو في نظرية التحديث مشتق من التحليلات التاريخية للتجربة الأوروبية العربية التي تعتبر في مجملها قابلة للتطبيق، ومع ذلك فإن القول بأنه لا يمكن للرأسمالية أن تنبثق فعلا إلا من جذور ديمقراطية باطل.(1)

2-2-2- المدخل البنيوي (العلاقات الطبقية وتشكيل الدولة):

تعتمد النظرية البنيوية في مجال السياسة والى حد كبير على تصور ماركس لتوزيع القوة، ودور الدولة في المجتمع الطبقي، ويعتقد ماركس أن المجتمعات الطبقية بعامة إنما تقوم على المصالح الاقتصادية المتعارضة لأولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، أي الطبقة المسيطرة، وأولئك الذين لا يملكون أي طبقة الخاضعة. وعلى العكس من رؤية التعددية للصراع بين قطاعات المجتمع، والتي تعتبره قضية مسلمًا بها، وتبرز الماركسية فروقا جوهرية بين طبقتين رئيسيتين في الرأسمالية الحديثة هما: البورجوازية والبروليتاريا.

وبينما ترى التعددية أن الاختلافات القائمة بين الجماعات إنما تحل عن طريق المؤسسات الديمقراطية التي تتولى تسويتها من خلال التحكيم، ترى الماركسية أن حل الصراع الطبقي إنما يأتي فقط باقتلاع كافة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي ينبثق منها البناء الطبقي.

كما تذهب الماركسية أيضا إلى أن اللامساواة القائمة بين الطبقات إنما تنعكس على توزيع القوة في المجتمع، ومن ثم تصبح الطبقة الرأسمالية المسيطرة

(1)نفس المرجع السابق، ص. 211- 213.

هي الطبقة الأكثر قوة، أي الطبقة الحاكمة. وبالتالي تخدم الدولة من جانبها مصالح أولئك البرجوازيين، وذلك بكفالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للنظام الرأسمالي[1].

- **التفسير البنيوي لظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث:**

ثمة فرق كبير بين التفسير البنيوي والتفسير التعددي لظاهرة عدم الاستقرار في العالم النامي، فبينما تسلم البنيوية بالعديد من التفصيلات الامبريقية الخاصة بظاهرة عدم الاستقرار، والتي نوهت عنها التعددية فإن البنيوية لا تعتمد إلى تفسير ذلك في ضوء الزعم القائل بتخلف الثقافة السياسية، بل في ضوء واحد من العوامل الأساسية، ألا وهو تخلف البناء الطبقي للعالم النامي، مع اهتمام خاص بظاهرة الغياب النسبي للطبقة الاقتصادية المسيطرة في معظم بلدان العالم النامي.

مما سبق يتضح أن ثمة اتجاهين مختلفين في دراسة القوة السياسية، والدولة في النظام الرأسمالي، وديناميات التنمية السياسية، هما: المدخل التعددي، ويقرر أن ثمة تفاقًا عامًا على أن بناء الأمة يسير جنبًا إلى جنب مع التحديث الصناعي، ويرى المدخل البنيوي أن التنمية السياسية في سياق التوسع الرأسمالي تتخذ صيغًا عديدة، بدعوى أن مستوى الدولة إنما يعتمد على حركة العلاقات البنائية بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة.

3-2- حتمية التنمية السياسية:

لا ينحصر تخلف المجتمعات النامية فقط في إطار أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وحدها، ولكنه تخلف عام وشامل، ويستغرق مختلف قطاعاتها

---

(1)نفس المرجع السابق، ص. 223- 224.

وكافة مجالات النشاط فيها، وبالتالي كلاً واحدًا مركبًا ومعقدًا، تتداخل وتتشابك في نسيجه حقائق ومعطيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بالإضافة إلى المحددات الثقافية للمجتمع، وما يستند إليه هذا الخليط المضطرب من بناءات وآليات وقيم وممارسات، وما يربط بينها جميعًا من تفاعلات وعلاقات وظيفية أو جدلية تبادلية التأثير من شأنها تكريس واقع التخلف وأسبابه، وتدعيم مصادره وأركانه، وإعادة إنتاجه من جديد، وبالتالي زيادة حدته وتنظيم وطأته بصورة مكثفة وعلى نحو مستمر، مما يتطلب مواجهة شاملة وجهدًا تنمويًا على درجة عالية من الفعالية والتكامل.

وما يؤكد الفهم القاصر لجوهر ومضمون عملية التنمية غياب عوامل التخلف السياسي ومسبباته عن وعي الباحثين والكتاب، على الرغم من خطورتها وتأثيرها السلبي على بنية المجتمع النامي وغير النامي وآليات العمل التنموي ومخرجاته على حد سواء.

وربما كان السبب في ذلك هو الوضعية الخاصة بظاهرة التخلف السياسي وصعوبة تشخيصها، وتخلف تقنيات التعامل معها وأساليب معالجتها، فالتخلف السياسي ليس ظاهرة كمية يمكن قياسها وتحديد أبعادها ومصادرها بدقة كالتخلف الاقتصادي والاجتماعي مثلا، ولكنه ظاهرة كيفية مطلقة لا تبدو نسبيتها إلا من حيث عموميتها، كما أنه ينصرف إلى المجتمع بأسره دون أن يتوقف إزاء أفراده، فيقال أن بعضهم يمثل التقدم السياسي، وبينما يمثل البعض الأخر التخلف السياسي، كما أن مشكلة التخلف السياسي يصعب عزلها أو الفصل بينها وبين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولا تعني هذه الصعوبات جميعا استحالة الوقوف على بعض المؤشرات العامة، التي يمكن أن تشكل معالم وأبعاد بارزة لظاهرة التخلف السياسي في المجتمعات، ويتعين على العاملين في حقل التنمية ألا يغفلوا عنها، بل يتعاملوا معها، فيدمجونها ضمن منظومة القضايا التي يهتمون بها، ويخططون لمواجهتها، ويبحثون في سبل

وإمكانات معالجتها(1)، ولتحقيق هذا لابد من توفير مجال سياسي محدد ومتميز عن غيره من مجالات النشاط الاجتماعي الأخرى، وأن تكون هناك كذلك تجمعات سياسية واضحة وممثلة كافة القوى الاجتماعية، فضلاً عن وجود كادر من الصفوات السياسية يقود نضال الجماهير ويتفاعل معها. وإن يسمح المناخ السياسي العام بمشاركة الجماهير في ديناميات الحياة السياسية بشتى قطاعاتها ومستوياتها على نحو ايجابي ومؤثر وفعال، فالاهتمام بمجابهة ومعالجة أسباب التخلف السياسي والعمل على بناء التنمية السياسية أمرًا حتميًا ومطلبًا ملحًا وربما منطلقا أساسيا لبناء التقدم، سيما وأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما يقال قرار وتوجه سياسي، كما أن الجانب الأكبر من جهود العمل التنموي ومستلزماته هو عادة بأيدي مؤسسات الحكم والإدارة التي تتولى بنفسها صياغة الإطار العام لإستراتيجية التنمية، ورسم الخطط وتحديد السياسات والبدائل والبرامج التنفيذية.

3- رأس المال الاجتماعي والتنمية:

3-1- المفهوم:

ظهر في البداية مفهوم رأس المال في مجال الاقتصاد، حيث يشير في مجمله إلى النقود أو الملكية أو أي شيء له قيمة مادية، ومؤخرًا بدأ بعض الباحثين والمفكرين يتحدثون عن أنواع وأنماط متعددة من رأس المال تختلف بصورة أو بأخرى عن رأس المال النقدي أو الاقتصادي، أي أنهم بدأوا في التفكير في أشكال أخرى من الموارد قد لا تنحصر قيمتها في المال، ومثال ذلك رأس المال الثقافي ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي.(2)

(1)عبد الهادي محمد والي، مرجع سابق، ص. 333.

(2)علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، علم اجتماع التنمية: رؤى نظرية وتجارب إنسانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص. 94.

ويرى "بورديو" أحد علماء الاجتماع إلى رأس المال الاجتماعي على أنه رصيد اجتماعي من العلاقات والقيم الايجابية والمتمثلة في التعاون والثقة والعقلانية، ويتقابل مع الرصيد الذي يمتلكه الفرد من رأس المال المادي. وهكذا يمكن القول بأن رأس المال الاجتماعي إنما يعد بمثابة رصيد قابل للتداول والتراكم مثله مثل رأس المال المادي، فالفرد عندما ينظم إلى عضوية أحزاب أو منظمات غير حكومية أو يسعى إلى تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية، فإنما يكون لنفسه رصيدًا اجتماعيًا يعضد من مصالحه ومن رصيده من القوة والهيبة.(1)

أما تعريف "جيمس كولمان" لمفهوم رأس المال الاجتماعي فإنه يذهب إلى أن رأس المال الاجتماعي على العكس من صور رأس المال الأخرى لا يوجد في الأشخاص ولا في الواقع المادي، وإنما في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ومن عناصره الالتزامات والتوقعات فيما بين الأفراد وإمكان الحصول على المعلومات والمنافع، وفي نظر كولمان لا يتحقق رأس المال الاجتماعي نتيجة لاستثمار مقصود وإنما نتيجة لأنشطة أخرى غير مقصودة.

أما تعريف "روبرت بوتنام" لمفهوم رأس المال الاجتماعي فإنما يقصد به الارتباطات التي توجد بين الأشخاص، كما ينظر إليه على أنه بمثابة مجموعة من الروابط الأفقية بين أفراد ذوي وضع اجتماعي متجانس وتتشكل هذه الروابط عبر درجة معينة من تماثل الهوية الثقافية والمعايير المشتركة والشعور بالاندماج في جماعة وبدونه تنهار طريقة عمل المجتمع ككل موحد.

ويعرفه "هنك فلاب" بأنه عملية تعبئة للموارد الاجتماعية، وحدد لهذا المفهوم ثلاثة عناصر، هي:

- عدد الأشخاص داخل شبكة العلاقات الاجتماعية والذين يرغبون في تقديم المساعدة.

(1)نفس المرجع السابق، ص. 95.

- قوة العلاقة وتشير إلى سرعة الاستجابة للمساعدة.
- موارد الأشخاص المنضمين إلى شبكة العلاقات الاجتماعية، والتي تنقسم إلى موارد شخصية يتم امتلاكها بواسطة الفرد، وقد تشمل ملكية موارد مالية، بالإضافة إلى السلع الرمزية مثل الشهادات العلمية، وهناك أيضا الموارد الاجتماعية المتمثلة في الروابط والعلاقات الاجتماعية للفرد، وهذه الموارد الاجتماعية قابلة للاستثمار.[1]

وهناك من ينظر إلى رأس المال الاجتماعي باعتباره المادة الخام للمجتمع المدني، والذي يتشكل من خلال التفاعلات وإقامة الروابط والعلاقات وإمكانية تشبيكها بين الأفراد داخل المجتمع الذين يعيشون فيه. ولقد أكد على ذلك "فوكوياما" عندما عرف رأس المال الاجتماعي بأنه يمثل قدرة الأفراد على العمل معا ضمن جماعات ومنظمات من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

ويمكن القول أن رأس المال الاجتماعي لمجتمع ما يتضمن العلاقات والمواقف والقيم الايجابية المتمثلة في التعاون والتضامن والثقة فيما بين الأفراد وحب الخير والرغبة في مساعدة الآخرين، كما يشتمل على المؤسسات والمنظمات التي تحكم التفاعلات والعلاقات بين الأفراد والتي قد تساهم في تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي.

2-3- **خصائص رأس المال الاجتماعي:**

يمكن حصر هذه الخصائص في:

❖- يعد رأس المال الاجتماعي بمثابة منفعة عامة على خلاف رأس المال الاقتصادي الذي يعد منفعة خاصة، ويمكن القول بأن رأس المال الاجتماعي ليس ملكية خاصة لأي من الأشخاص الذين يستفيدون

(1)نفس المرجع السابق، ص. 96.

منه، فعلى سبيل المثال أن سمعتي بأنني شخص جدير بالثقة تفيدك مثلما تفيدني، لأنها تمكننا نحن الاثنين من المشاركة في تعاون متبادل يعود علينا بالفائدة.

❖- تؤكد المدرسة الفرنسية على أن العلاقات الاجتماعية إنما تعد مصدرًا أساسيًا لرأس المال الاجتماعي، إلا أنها ترى أن وجود هذه العلاقات لا يكفي في حد ذاته لتفعيل رأس المال الاجتماعي، بل لابد من أن تتضمن العلاقات الاجتماعية مجموعة من القيم الايجابية المتمثلة في الثقة فيما بين الأفراد وكذلك التعاون والتضامن فيما بينهم والرغبة في مساعدة الآخرين. كما تؤكد المدرسة الأمريكية على أن رأس المال الاجتماعي لا يعتمد فقط على شبكة العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الفرد، ولكن أيضا على دوره داخل هذه الشبكة، حيث أن إقامة الفرد لشبكة من العلاقات الاجتماعية إنما يعد بمثابة استثمار له يُقدم من خلاله مجموعة من الخدمات لبعض أفراد الشبكة، بينما ينتظر المقابل من هؤلاء الأفراد فيما بعد وهذه الخدمات قد تهدف في مجملها إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد.(1)

❖- يعتمد رأس المال الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية التي توجد بين أفراد المجتمع، والتي تقوم على الاعتماد والتساند، ومن ثم ينشأ التبادل أينما كان هناك تجمع بشري. فالتبادل مصطلح يشير إلى درجة كبيرة من التساند والاعتماد بين سلوك الأفراد الذين يدخلون مع بعضهم البعض في صفقات وتبادلات تتعلق بأشياء، كما أن التبادل يحتاج إلى أن يكون هناك اتفاق بين الأطراف حول من يتبادل وماذا يتبادل ومع من يتم التبادل وماهي الأسباب، وهكذا ينظر إلى التبادل على أنه يشكل

(1)نفس المرجع السابق، ص. 97- 98.

أساس النظام الاجتماعي، وقد ينطوي التبادل على تحاشي الألم والمعاناة في مقابل الاهتمام بالفرص والمزايا.

❖- يمكن قياس رأس المال الاجتماعي من خلال مؤشرات عدة منها:

- العضوية في الجمعيات والانضمام إلى الشبكات الاجتماعية.
- الثقة والالتزام بالمعايير المتمثلة في التعاون والتضامن وحب مساعدة الآخرين.
- الدفع للعمل الجماعي، حيث يتطلب تقديم العديد من الخدمات القيام بعمل جماعي بواسطة مجموعة من الأفراد.

❖- إن تخريبه أو تدمير ما يوجد منه أسهل وأسرع كثيرًا من بنائه، إذ يكفي أن يصدر تصرف سيء من جانب الفرد ليدمر علاقته بالآخرين في شبكة العلاقات الاجتماعية.[1]

❖- يعد رأس المال الاجتماعي مكملاً للصور الأخرى من رأس المال وليس بديلاً لأي منهما، فعلى سبيل المثال أن رأس المال الاجتماعي قد يتداخل مع رأس المال البشري، وتتأسس هذه العلاقة على اعتبار أن ما يملكه الفردِ من رصيد شخصي أو اجتماعي إنما يشكل رصيدًا إنسانيًا، وإذا كان مفهوم رأس المال البشري يركز على التعليم والمهارات والتدريب وكافة الأنشطة الأخرى التي تؤهل الفرد لكي يكون على درجة عالية من الكفاءة والخبرة، فإن التركيز على الجانب الاجتماعي والمتمثل في العلاقات الاجتماعية وامتلاك الفرد لمجموعة من القيم والمعايير الاجتماعية ربما تشكل أيضًا أكثر أهمية للفرد لما لها من تأثير على حياة هذا الفرد ومدى قدرته على تحقيق أهدافه وطموحاته داخل المجتمع.

---

(1)علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، مرجع سابق، ص. 98.

❖- ينظر إلى رأس المال الاجتماعي على أنه وسيلة لتحقيق أغراض أخرى بالنسبة للفرد أو الجماعة داخل المجتمع الإنساني.[1]

3-3- أشكال رأس المال الاجتماعي:

تتعدد أشكال وأنماط رأس المال الاجتماعي تبعًا لمستويات العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات، ولذلك فإن هناك ثلاثة أنماط لرأس المال الاجتماعي، وهي:

3-3-1- رأس المال الاجتماعي المترابط:

ويعبر عن الروابط والعلاقات فيما بين المجموعات المتجانسة والتي يكون منشأها العائلة أو الدين، وتستند هذه الروابط على درجة عالية من الثقة والتضامن فيما بين الأفراد، ويمكن الاستفادة من تلك الروابط والعلاقات في تحقيق المنافع والحصول على امتيازات، وذلك في ظل الأوضاع المجتمعية المعقدة في الوقت الحاضر، وينطوي على جانب ذاتي في العلاقات غير الرسمية المتمثلة في علاقات القرابة والصداقة والعمل والجوار، ويلزم أن تكون تلك العلاقات ذات طابع تبادلي وتقوم على الثقة وتنطوي على مشاعر وقيم إيجابية.

3-3-2- رأس المال الاجتماعي العابر:

ويعبر هذا النمط عن الروابط الاجتماعية بين الجماعات الاجتماعية، ويعتمد على الارتباطات الموضوعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع، ويمكن من خلالها تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية، ومن نماذجه تلك العلاقات التي تترتب على عضوية الأفراد داخل مؤسسات المجتمع المدني.

---

(1)نفس المرجع السابق، ص. 99.

3-3-3- **رأس المال الاجتماعي الرابط:**

يشير في جوهره إلى الروابط والشبكات داخل نظام متدرج، ويؤسس على اختلاف المركز الاجتماعي أو السلطة، ومن أمثلة هذا النوع رأس المال الاجتماعي المتجسد في الشبكات المتضمنة في علاقة بعض الجماعات بالدولة أو بالوكالات الأخرى.[1]

3-4- **عوامل نمو رأس المال الاجتماعي:**

هناك العديد من العوامل التي يمكن الاستشهاد بها لتفسير نمو رأس المال الاجتماعي من خلال تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وتعتبر تلك العوامل بمثابة محفزات تجعل الأفراد يدخلون في جماعة وتنظيمات، ومن ثم تبدأ العلاقات الاجتماعية تأخذ طابع التشبيك أو الترابط والتواصل فيما بينهم.

وهكذا سوف نلقي الضوء على العوامل التي تلعب دورًا كبيرًا ليس في تكوين علاقات اجتماعية فحسب، بل في العمل على دوام تلك العلاقات واستمراريتها، وهي:

3-4-1- **الاندماج الاجتماعي:**

يعد الاندماج الاجتماعي عامل هام من عوامل نمو رأس المال الاجتماعي ومؤشر حقيقي على مدى وجوده ونموه بل وحتى تطوره في المجتمع، فكلما اندمج أفراد المجتمع في بوتقة واحدة كلما استطاع هؤلاء الأفراد أن يعبئوا مواردهم ويحققوا أقصى درجات الفائدة والمنفعة من أفعالهم. وينعكس الاندماج الاجتماعي في قدرة الأفراد على تطوير منظمات مدنية وخلق علاقات اجتماعية تتجاوز حدودهم الفردية. ومن ثم يؤكد منظرو رأس المال الاجتماعي على أنه لا

---

(1)نفس المرجع السابق، ص. 100.

يمثل رصيدًا مستقلاً عن البناء الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية، بل كامن في تلك الشبكة وقادر على أن يتحول إلى أرصدة مادية وغير مادية، وفي هذا الصدد يؤكد "بوتنام" على أن الحصيلة النهائية للعلاقات الاجتماعية المكونة لرأس المال الاجتماعي تنحصر في القدرة على تنسيق وتنظيم أفعال الأفراد من أجل تحقيق أهداف مشتركة وهكذا يندفع الأفراد تجاه بعضهم البعض ويشكلون علاقات اجتماعية فيها قدر من الاستمرار والاستقرار من أجل تكوين رأس المال الاجتماعي.[1]

3-4-2- الشرعية:

تعد الشرعية عامل رئيسي في تكوين رأس المال الاجتماعي، حيث أن البناءات الاجتماعية الشرعية هي تلك التي تنطوي على درجة عالية من تقبل المشاركة فيها، كما أن استمرار الشرعية دليل على دوام البناء وتطويره، أما حينما يغلب الفساد على البناء بحيث تضعف قيمة الضوابط وتقبل قدرتها على السيطرة على سلوك المشاركين، فإن ذلك معناه أن هذا البناء قد فقد شرعيته من وجهة نظر أعضاءه.

3-4-3- القيم:

تلعب القيم دورًا أساسيًا في تكوين رأس المال الاجتماعي، وذلك من خلال القول بأن المشاركة في قيم الجماعة قد يترتب عليها نتيجتين من وجهة نظر "بيتر بلاو"، تتمثل الأولى في: أن الاشتراك في القيم قد يكون دليلا على التضامن بين المشتركين، وأن الاشتراك في القيم قد يؤدي إلى التضامن والتكامل، ولكن على النقيض مما سبق فإنه قد يكون علامة على عدم التشابه خاصة إذا أخذنا في اعتبارنا الجماعات الأخرى، فتبني قيم جماعة مختلفة إنما يؤدي إلى تمايز الجماعات عن بعضها البعض، وهذا بدوره يؤدي إلى حدوث العداوة وهذه هي

---

(1)نفس المرجع السابق، ص. 101.

النتيجة الثانية، فالالتزام بقيم الجماعة قد يكون السبيل لتحقيق مكانة داخل المجتمع.[1]

3-4-4-القبول الاجتماعي:

في ضوء مفهوم القبول الاجتماعي فإنه يمكن القول بأن الأفراد سوف يرتبطون مع بعضهم البعض في علاقات اجتماعية على أساس الاختيار الحر، فأعضاء الجماعة الواحدة هم أفراد تحققت فيما بينهم درجة عالية من القبول الاجتماعي، والذي يمثل بدوره عامل الجذب للحياة الاجتماعية.

فإذا كان رأس المال الاجتماعي يعتمد على الأساس في تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، فإن القبول يمثل عامل رئيسي في إقامة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، فليس من المعقول أن يدخل الفرد في تكوين علاقة اجتماعية مع الأخر دون تقبل هذا الآخر ومن هنا يساعد القبول على تكوين رأس المال الاجتماعي.

3-4-5- الثقة:

الثقة على ما يمكن أن نطلق عليه الثقة الأدائية كمصدر للتكامل الاجتماعي وتحقيق الاستقرار والتوازن من خلال أداء الفاعلين داخل النسق، فالنسق المتكامل يمتلك فيه الفاعلون قدر من الثقة عند أداء أدوارهم، ويساهم ذلك بدوره في استقرار النسق والمحافظة على توازنه.

فالثقة تعد ضرورية لخصائص المجتمع المعاصر، والتي أصبحت تتميز بالتعقيد واللايقين والمخاطرة، وتظهر الثقة بوصفها الحقيقة الأساسية للحياة الاجتماعية، فالحياة الاجتماعية لا تستقيم بدون توافر عنصر الثقة.[2]

---

(1)نفس المرجع السابق، ص. 102.

(2)نفس المرجع السابق، ص. 103-104.

5-3- وظائف رأس المال الاجتماعي:

تتضح وظائف رأس المال الاجتماعي من خلال استخداماته داخل المجتمع الإنساني، كما يبدو بصورة أوضح بتحليل طبيعة تلك الوظائف والاستخدامات على ثلاث مستويات وهي الفرد والجماعة والمجتمع.

وبالنسبة لوظائف رأس المال الاجتماعي على مستوى الفرد فإنما تبدو من خلال انطلاق "جيمس كولمان" من فكرة أن الإنسان الذي يسعى إلى توسيع دائرة علاقاته الاجتماعية بالآخرين إنما يخلق رأس مال اجتماعي، يمكن أن يعول عليه في المستقبل، وذلك في ضوء الالتزامات والتوقعات المتبادلة بين الأفراد، وأيضا توافر مناخ الثقة والتضامن والرغبة في مساعدة كل منهما في المستقبل.

كما يمكن القول بأن رأس المال الاجتماعي يساعد في تحقيق تماسك الجماعة وتكاملها، بالإضافة إلى تمكين الجماعة في تعاملها مع غيرها من الجماعات على نحو متناغم ومنسجم، وربما يبدو ذلك في مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات والأحزاب والجمعيات والمنظمات غير الحكومية. ففي ضوء توافر شبكة علاقات اجتماعية يمكن لتلك المؤسسات القيام بأدوارها بكفاءة وفعالية على نحو يخدم أعضائها.[1]

(1)علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص. 107.

خلاصة

تعكس سياسة التنمية التغير الثقافي والذي يشمل مستويات موجهة نحو تحقيق هدف معنى وفق مراحل وخطوات محددة، وتتطلب قضية التنمية السياسية من خلال النظريتين الهامتين اللتان تطرحان تحليلات هامة وتقدمان تفسيرات محددة لسياسة التنمية، مراجعة كل منهما لأن التحليلات البنيوية أكثر أهمية من التفسيرات التعددية.

كما أن لرأس المال الاجتماعي وظائف مجتمعية في المجالات السياسية والاقتصادية، وفيما يتعلق بالمجال السياسي فإن رأس المال الاجتماعي يعزز نوعية الحياة القائمة على الترابط المدني، والذي يعد ضروري لنجاح الأنظمة السياسية الديمقراطية المعاصرة، وهكذا أصبح مفهوم رأس المال الاجتماعي هام وحيوي في قضايا التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية وقضية الشرعية، إلى جانب ذلك فإن رأس المال الاجتماعي يعني في مجمله الشبكات الاجتماعية والمعايير والقيم الإيجابية والتي تدفع المشاركين في العملية السياسية للعمل معا بفعالية وكفاءة وسعيهم نحو تحقيق الأهداف الجماعية وانجازها بنجاح.

الفصل السادس

علم اجتماع التنمية



التغير الثقافي والتنمية:

ارتباط وثيق ومتبادل، ودافع أساسي للتحقيق.

6

الفصل السادس

التغير الثقافي والتنمية:

ارتباط وثيق ومتبادل، ودافع أساسي للتحقيق

مقدمة:

توالت على العالم ثورات تقنية وأحداث وفترات تقلب وطنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وتعليمية خلال القرنين الماضي والحالي، ولم تكن الثقافة بدورها بمعزل عن هذه التفاعلات، فمفهوم الثقافة مرن حسب الزمان والمكان والمجتمع الذي توجد به، وهي غير مستقرة وغير ثابتة، ولذلك فإنها تعرف تحولاً هو التغير الثقافي الذي يأخذ عدة أشكال، ويعتبر التغير بصفة عامة سمة من سمات المجتمعات المتطورة دائمًا، لذلك فإنه و لمدة طويلة و بعيدة ساد الفكر القائل بأن المجتمع الذي لا يشهد مثل هذه الحالة هو مجتمع راكد وساكن لا يسعى إلى الأفضل، والتغير الثقافي رغم حدوثه في المجتمع وبسببه، فإنه يمس العناصر المادية واللامادية على حد سواء، إلا أنه يبقى أشمل من التغير الاجتماعي.

كما يرى بعض المفكرين أن التنمية جزء من الثقافة وطرف فيها باعتبارها خططًا ومشاريع ذات طابع فكري وعقلاني، وباعتبار أن الفكر ومختلف عملياته يعتبر ضربًا من ضروب الثقافة (طريقة انتشارها)، فإن مصطلح العلاقة بين التنمية والثقافة هو مصطلح نظري لا عملي، وعليه فالثقافة تلعب دورًا حيويًا في تنمية المجتمع، فهما مفهومان مرتبطان بعضهما، ويوجد بينهما تناسب طردي متبادل فكلما زادت الثقافة زادت التنمية، والعكس صحيح ولا تعتبر الثقافة جزءً مهما من أجل تحقيق التنمية وإنما هي شرط أساسي لتحققها، ولذلك فإن أي تغير في عنصر من عناصر الثقافة، وهو ما اصطلحنا عليه بالتغير الثقافي قد يؤدي إلى التأثير على التنمية في هذا المجتمع.

1- تشابك المفاهيم للتغير الثقافي :

1-1- المفهوم :

هو كل تغير يطرأ على العناصر الثقافية ويتسبب بتأثيرات على المجتمع والنظام الاجتماعي معا ، وبما أن الثقافة متعلقة بالمجتمع فإن التغير الثقافي قد يكون نكسة على المجتمع خاصة وأنه يتسم بالسرعة والمفاجئة ، فهو: "يعتبر عن التغير الذي يحدث في أجزاء من الثقافة أو في بناءها أو في عناصرها مضمونا وذلك حسب تعريف (هو لتكرانس 1980)، أي بمعنى آخر المقصود بالتغير الثقافي كل المتغيرات التي تحدث في كل عنصر من عناصر الثقافة مادية كانت أم غير مادية بما في ذلك الفن والتكنولوجيا والفلسفة والأدب والعلم واللغة والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب أو ووسائل المواصلات والنقل والصناعة".(1)

1-2- التغير الاجتماعي :

هو التحول الذي يقع في البناء الاجتماعي من حيث القيم و المعايير و النظم أيضا ، أما جيتزبرج فإنه يعرف التغير الاجتماعي بوصفه تغيرًا في البناء الاجتماعي مثل حجم المجتمع ، وتركيب القوة والتوازن بين الأجزاء أو نمط التنظيم ، أما روس Ross فيعني بالتغير الاجتماعي التعديلات التي تحدث في المعاني والقيم التي تنتشر في المجتمع أو بين بعض جماعاته الفرعية".(2)

1-3- التنمية الاجتماعية :

يختلف هذا المفهوم من مجال إلى آخر فكل مجال يعرفها من منظوره الخاص وفقًا لمكتسباته الفكرية وخصائص المجال ، فهي "لدى بعض المشتغلين

---

(1) حسن عبد الحميد أحمد رشوان، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الغد ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1982 ، ص. 46.

(2)عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع، ص. 415.

بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي، ولدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة، وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانات المتاحة بالحلول الذاتية، ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل والتأمين الاجتماعي والترويح المجدي، والقضاء على الاستغلال والعمل على تكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية وعند رجال الدين تعني الحفاظ على كرامة الإنسان وتحقيق العدالة وقيام التعاون على كافة المستويات والتأكيد على المشاركة في كل ما يتصل بحياة الإنسان ومستقبله"(1).

أما إذا نظرنا إلى المفهوم من زاوية أخرى فإننا يمكن أن نعطيه تعريفًا جديدًا يقوم على الجمع بين كل التعريفات السابقة من أجل الوصول إلى المستوى القريب من المثالي، فهي تحقيق المساواة والتقارب بين أفراد المجتمع مع تحقيق مستوى معيشي يضمن للأفراد الاستمرار دون الحاجة إلى مساعدات خارجية، كما أننا يمكن أن نستنتج أن الجمع في المفهوم بين المجالات يجعلنا قريبين من جعل مفهوم التنمية الاجتماعية مساويًا لمفهوم التنمية المستدامة فهما يحملان نفس القيم ويدوران حول المحاور نفسها (العدالة الاجتماعية، والتطور الاقتصادي وحماية البيئة)، فقد لا يدخل هذا العنصر الأخير في التنمية الاجتماعية بطريقة مباشرة، لكن مفهومه الأبعد يجعل من تحقيق الصحة مثلا شرطًا محققًا، والسبب معروف دون الاستفاضة فيه.

1-4- الحراك الثقافي:

هو نشاط له صلة بكل فعل ثقافي، ويستلزم التالي:

(1)عبد الرحيم أبو كريشة، مرجع سابق، ص. 32.

- الديناميكية في الفعل سواء على مستوى الحركة الأفقية (الهجرة) أو نمو مضطرد في مخزون التجربة (عمودي).
- لا يقاس الحراك الثقافي بحجم الإنتاج الثقافي ووفرته فحسب، بل أيضا بما يترك من آثار على حركة النشوء والارتقاء الفكري للمشهد الثقافي.
- إن قوة الفعل والانفعال وشدة التأثر والتأثير بين المنتجين والمستفيدين في الحراك الثقافي أمر ضروري لسلامة وصحة الحراك الثقافي.
- أصالة وعمق البعد الحضاري لمنتجات الحراك الثقافي مرهون بحجم ما يبذله الحراك في تطوير أدواته وتعميق روح الابتكار لعناصره الفنية والتقنية".[1]

1-5- العولمة الثقافية:

هي مزيج من هذه السياسات والآثار الناتجة عن الاتصال الثقافي بين ثقافات أو مجتمعات (أو ثقافات ومؤسسات عملاقة) مختلفة، تتلاءم وأهداف العولمة وديناميكياتها تنتج عن هذا النوع من العولمة، والتي تعبر عن التواصل بين ثقافات مختلفة لمجتمعات عدة، وهذا ما يؤدي إلى خلق سياسات جديدة متنوعة ثقافيا.[2]

1-6- التثاقف:

هو التغيير الناتج عن الاتصال بين ثقافتين مختلفتين، لأن هذا النوع من العلاقة يؤدي إلى تأثير متبادل بين الثقافتين، وبالتالي زيادة أوجه التشابه بينهما، وهذا ما يسمى بالتثاقف.

---

(1) أحمد محمد اللويمي، قراءة في أدوات قياس الحراك الثقافي في الإحساء، 1430/06/18، ص. 02.

(2) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 173.

1-7- التغير:

يعني استبدال الوضع الحالي كليًا أو جزئيًا بوضع آخر يختلف عنه نسبيا (قليلاً أو كثيرًا)، لأن التغير قد يكون محدودًا أو شاملاً، كما قد يكون بسيطًا أو جذريًا، ويعرفه محمد اسحاق الريفي بقوله: "لا شك أن ثقافة المجتمع تدفع إلى التغير في مجتمع ما، وتقود عملية التغيير حتى نهايتها، ونقصد هنا بالتغير، الإصلاح والنهوض والتنمية والتقدم والرقي الحضاري، وفي المقابل لابد من الغموض بثقافة المجتمع لتكون قادرة على الدفع باتجاه التغيير، إذ أن ثقافة المجتمع هي المسئولة عن الأنماط السلوكية والاتجاهات الفكرية السائدة في ذلك المجتمع".(1)

2- خصائص التغير الثقافي:

يتميز التغير في الثقافة أو ما يسميه الأنثربولوجيون بالتغير الثقافي بعدة خصائص تميزه عن غيره من التغيرات خاصة التغير الاجتماعي الذي يدنو منه إلى درجة يصعب الفصل فيها بينهما، و من خلال ما يأتي يمكن أن نعدد بعضا من هذه الخصائص:

- يحدث التغير الثقافي في ثقافة مجتمع معين، ولا يعتبر ظاهرة منعزلة أو قائمة بذاتها وإنما هو عملية عامة وشاملة في كل مجتمع و كل ثقافة مهما اتسمت بالثبات أو الجمود، فهي في الأخير متغيرة بفعل أي عنصر فيها مهما كان بسيطا، لأن الثقافة ليست ثابتة ولا دائمة.
- مفهوم التغير في حد ذاته محايد، لأن التغيرات التي تتم في الثقافة يمكن أن تتخذ اتجاها ايجابيا، كما قد تنمو نموًا سلبيًا، فقد تقود إلى النمو والازدهار، كما قد تدفع نحو الانحطاط والانهيار أو في أقل الأضرار التقلص.

---

(1)إشكالية التغيير و ثقافة المجتمع، 2010. www.libyaforum.org

- احتمالات التغير موجودة دائمًا ومرافقة لكل مراحل التنظيم الاجتماعي، فهو طبيعة كامنة في جوهر الإنسان وجزء من تركيبته النفسية، وهو من الضروريات الاجتماعية.
- رغم أن التغير ظاهرة حتمية إلا أن اتجاهها هو عملية انتقائية فأفراد المجتمع يقررون تقبل التغيرات أو رفضها خاصة إذا كانت خارجية.

3- أصول التغير الثقافي و كيفية دراسته :

3-1- أصول التغيّر الثقافي:

كانت الشعوب قديمًا تتمسك بثقافتها المتمثلة في قيّمها ومعاييرها، وأيضا نُظمِها الاجتماعية وذلك لقناعة لديها بأن التغير سيكون نحو الاتجاه السلبي، ولن يخدم المجتمع وإما العكس سيساهم في تفكيكه وتدميره لذلك لم يكن التغير من بين المفاهيم المشجع عليها.

وأكثر الفترات رفضًا للتغير بجميع أنواعه كانت القرون الوسطى، نظرًا لمختلف المعتقدات التي كانت المجتمعات متمسكة بها خاصة تلك البعيدة عن الواقع كالأساطير والخرافات التي كان الإنسان متقيدًا بها إلى أبعد الحدود.

3-2- كيفية دراسة التغير الثقافي:

عند دراسة هذا النوع من التغير، لابد من التقيد بشروط و توجيهات معينة، تتمثل فيما يلي:

- التغير ليس ظاهرة منعزلة، وبالتالي يجب دراسته بطريقة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع.
- الموضوعية في الدراسة بأن ينتزع الباحث الأثريولوجي نفسه، ويجردها عن الثقافة التي يدرسها سواء في حالة الثبات أو التغير.

- ضرورة تفاعل دارس التغير مع الثقافة بنفس طريقة تفاعل الأعضاء المنتمين إليها.
- إذا اِلتزم الباحث بالنظرة الكلية للثقافة، فإنه سوف يقف على الصورة الكلية للتغير والثبات من حيث المعوقات والمنشطات.
- تملي دراسة التغير الثقافي على الباحث أن يستوعب التنوع والتباين في الثقافة بشكل لا يقل عن استيعابه لتنوع وتباين الأنماط السلوكية".[1]

4- نظريات في التغير الثقافي:

من أجل تفسير عمليات التغير الثقافي والتي تتم نتيجة عدة أسباب، ومن أجل عدة أهداف وُجدت عدة نظريات مهمة، وُضعت وصيغت من أجل تفسير كيفية حدوث التغير الثقافي والهدف من حدوثه.

وصنفت هذه النظريات إلى صنفين أساسيين، هما:

4-1- النظريات التطورية:

تعتمد هذه النظريات على تفسيرات البيولوجيا و"تأثرت في تطبيقها بالنظرية التطورية التي قدمها داروين في كتابه "أصل الأنواع"[2]، إضافة إلى ذلك "يبدو في أعمال تايلور ومورجان، وتحاول تلك النظريات وضع تعميمات عن سمات الثقافات المختلفة وتصنيفها في مراحل حتمية ومحددة تحديدًا صارمًا للنمو الثقافي"[3].

وتعتمد النظريات التطورية على فكرتين أساسيتين، هما:

---

(1) www.hrdiscussion.com

(2) دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، ط1، دار وائل، عمان، 2004، ص. 153.

(3) محمد محمود الجوهري وآخرون، التغير الثقافي والاجتماعي، دار المسيرة، عمان، 2010، ص. 459.

- عملية التغير الثقافي هي عملية بطيئة.
- يتم التغير الثقافي وفق مراحل متتالية كل مرحلة تخدم المرحلة التي تليها وتشكل مدخلا إليها.

وعليه فإن التغير الثقافي يتم بطريقة آلية ومنطقية تبعًا لمعطيات ونتائج، أي أن وجود سبب لتحول في جزء معين من الثقافة (عنصر من عناصرها)، يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التغير وهو ما يحدث فعلا في البيولوجيا أي أن هذا التغير يتم في اتجاه واحد وبطريقة مستقيمة، لكن هذه النظريات عرفت رفضًا وأصبحت مع مرور الوقت غير فعالة لا تسرع حدوث التغير الثقافي، وذلك بسبب ظهور عناصر جديدة، ما جعل النظريات التطورية وغير ناجعة مصحوبة بفكرة ضرورة إيجاد نظريات جديدة.

2-4- النظريات الشرطية:

هي مجموعة من النظريات التي تفسر التغير الثقافي وتتعارض مع النظريات التطورية، حيث تعتمد هذه النظريات على عكس سابقتها على فكرة واحدة وهي اكتشاف العوامل المسببة للتغير الثقافي والتي تعتبر صلب النظريات الشرطية أو كما يسميها بعض الباحثين في علم الاجتماع بالحتمية.

وتشهد هذه النظريات هي الأخرى صعوبات وعراقيل، فالثقافة لها شقان المادي والمعنوي، والتغيّر الذي قد يقع لا يكون بنفس الطريقة (المادي والمعنوي) لأن قوانينها مختلفة، والأسباب قد لا تكون موحدة بينهما أي أن نفس الأسباب قد لا تؤدي إلى النتائج نفسها بالنسبة لكل العناصر، كما أن العديد من الباحثين المعاصرين يرفضون اعتماد هذه النظريات لتحديد التغير[1].

---

(1) دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص. 154.

ولذلك فقد فكر الانثربولوجيون الجدد في الاهتمام بعوامل التغيّر أو شروطه بدلاً من التركيز في البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى الخوض في هذا الاتجاه والتي تزيد العملية تعقيدًا أكثر بدلاً من تبسيطها.

5- أسباب التغير الثقافي:

رغم اختلاف نظريات التغير الثقافي في تحديد الأسباب التي تقف وراء التغير الثقافي، ومع اتفاق الباحثين في الأنثربولوجيا على ضرورة غض النظر عن الأسباب والاهتمام بالعوامل والشروط، إلا أنه يمكن أن نسرد بعض الأسباب المؤدية إلى التغير الثقافي (أسباب متفق عليها تمثل عوامل مساعدة)، تتمثل في:

- إن التغيرات الهامة في الظروف الايكولوجية التي تواءمت معها الثقافة تستدعي حدوث تغيرات معينة، إذا ما أراد المجتمع أن يكتب له البقاء.
- يعد الاتصال مع الأنماط الثقافية المختلفة أغنى مصادر حدوث التجديدات بما في ذلك الوعي بوجود بدائل جديدة.
- التغيرات التطورية الناشئة عن أي من العوامل السابقة، وربما كان المثل على ذلك حدوث تغير تكنولوجي يسمح بزيادة عدد السكان، وما يترتب على ذلك من ظهور أنواع جديدة من التخصص، والتوزيع والضوابط الاجتماعية...
- إن الأخطاء التي تحدث في عملية النقل الثقافي يمكن أن تؤدي أيضا إلى التغير...[1].
- ديناميات الأجيال: أي التغير نتيجة فعل الجماعات العمرية التي تقوم بخلق وإبداع أساليب حياة جديدة.
- التغير التكنولوجي حيث تزايد المخترعات وأثره في حياة الناس.

(1) محمد محمود الجوهري، التغير الاجتماعي والثقافي، مرجع سابق، ص. 458.

- التغير الإيديولوجي حيث فرضت التغيرات والتطورات العلمية على الناس تحديًا لواقع الحياة وقيمها، وحقه في الرفاهية والعلم، مما حفزهم للأخذ بالديمقراطية.
- التعليم وله الدور الأساسي في التغير الثقافي.
- وسائل الإعلام وما تقدمه في التغير الثقافي، فهو إحدى ثمارها.
- الانفتاح على العالم(1).

6- مبادئ التغير الثقافي:

في كثير من الأحيان يتم التغير الثقافي بصورة آلية وحتمية في مختلف المجتمعات، والدليل على ذلك مختلف التحولات والتطورات التي حدثت وتحدث في العالم، وما يصاحب ذلك من تغيرات تطرأ على ثقافات تلك المجتمعات، لكن هذه التغيرات لا تكون دوما بنفس الطريقة ولا بنفس الشدة، وذلك بسبب محفزات التغير ومتطلباته الموجودة لدى المجتمع أو الجماعة، وتعتبر كل من المحفزات والمتطلبات مبادئ أساسية لحدوث التغير الثقافي، ومن أبرز هذه المبادئ ما يلي:

- كثير من الميزات الأساسية للمجتمع مثل الديمقراطية، والعلم والمستوى المرتفع للحياة هي أمور جديدة بالنسبة للإنسان، لم يسبق وأن اختبرها، ولذا فإنه غالبا ما يجد صعوبة في معرفة ماذا يفعل بها.
- التغير الثقافي حتمي، ولا توجد أية ثقافة لا تظهر فيها دلائل التغير.
- العوامل المؤدية للاستقرار و العوامل المؤدية للتغير هي مظاهر مرونة للثقافة.
- تتغير الثقافات بمجموعات متباينة بعضها بسرعة كبيرة جدًا والآخر ببطء شديد و بعضها يتغير بسرعة لمدة ثم ببطء، وغيرها على عكسها.

---

(1) اسماعيل محمد الزيود، مرجع سابق، ص. 117- 118.

- تغير الثقافة بإضافة سمات لها أو فقدان سمات منها أو حصول تغير في معالم سمات موجودة.
- جميع المجتمعات باستثناء بعض المجتمعات البدائية، وجدت راحتها (اشبعت رغباتها) عن طريق الاقتباس أكثر من واسطة الاختراعات الخاصة بها.
- معظم الاختراعات تمثل تعديلات أو تغييرات طفيفة في تفصيلات الثقافة، بينما يبقى الطابع الأساسي للمجتمع بدون تغير جوهري.
- إن العامل الرئيسي في انسجام مهارة جديدة أو فكر جديد مع ثقافة قائمة هو كيفية تلاءم هذا الشيء الجديد داخل النظام القائم(1).

7- أنماط التغير الثقافي:

كما عرفنا سابقا فإن الثقافة غير مستقرة بل إنها تشهد تغيرًا مستمرًا، هذا التغير قد يصيب الجانب المادي أو المعياري (القيم والمعايير)، وقد يشمل التغير جانب أو أكثر وفي أحيان أخرى يشمل كل الجوانب معا، وهناك عدة طرق لانتقال الثقافة وانتشارها أو استبدالها بأخرى أو غيرها من العمليات المؤدية للتغير الثقافي، ويمكن أن نضيف هذه الأنماط التالية:

7-1- التجديد:

يذهب هولتكرانس إلى أن التجديد يعني أي عنصر ثقافي جديد تقبله الثقافة، وهو كذلك العملية التي تؤدي هذا القبول والتي يمكن وصفها بأنها صورة من صور التغير الثقافي(2)، " أما بارنت (Barnett 1939) فيعرف التجديد

(1)دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص. 110- 111.

(2)هولتكرانس، ف، قاموس الفولكلور، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1981، ص. 12.

بأنه أي فكرة أو سلوك أو شيء يكون جديدًا لأنه يختلف نوعيًا عن الأشكال القائمة".[1]

فالتجديد هو كل ما يطرأ على ثقافة مجتمع معين من أشياء أو عناصر حديثة لم تكن موجودة أبدًا ولم يتوقع وجودها، و يتم التجديد وفق منهجين:

- الاختراع: ويتعلق بالأشياء المادية كإستحداث أشياء في مجال العالم مثل مختلف الاختراعات المعروفة أو الأفكار الجديدة في علم الاجتماع أو علم النفس، وهو إضافة ثقافية تحدث نتيجة عمليات مستمرة داخل ثقافة معينة.[2]
- الاكتشاف: هو مظهر من مظاهر التجديد، كاكتشاف عناصر جديدة في المجتمع (هي في الأصل موجودة لكنها غير معروفة)، قد يؤدي إلى سلسلة واسعة من التغيرات وخاصة في المجتمعات التقليدية البسيطة حيث "يعرفه هوبل (Hoebel) بأنه عملية الوعي بشيء قائم بالفعل، ولكن لم يسبق إدراكه من قبل".[3]

وينتج هذا التغيّر عن عوامل داخلية في المجتمع وتتعلق بممتلكاته المادية والمعنوية التي قد يصيبها التحول عنوة أو بطريقة اختيارية، ويسمى تغيرًا داخليًا.

7-2-الانتشار:

يعتبر الانتشار أكثر طرق التغير الثقافي شيوعًا لأن الاختراعات والاكتشافات قليلة في أحيان كثيرة، والانتشار هو عملية انتقال السمات الثقافية من ثقافة لأخرى، وتسمى عملية الانتقال بالاستعارة أو التقليد، وأيضا المحاكاة.

---

(1)دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص. 93.

(2) نفس المرجع السابق، ص. 95.

(3) نفس المرجع السابق، ص. 99.

وتتطلب عملية الانتشار توفر عدة عناصر:

- وجود بعض السمات أو العناصر الثقافية التي تستحق النشر.
- ضرورة وجود طريقة أو وسيلة تستعمل كأداة للنشر (وسائل الإعلام) التي تلعب دورًا هامًا في زيادة التثقف وتنوّع المعرفة لدى الجمهور، وتجدر الإشارة إلى أن تطور هذه الوسائل قد أثر بشكل واضح في انتشار الثقافة.

وتنتشر السمات الثقافية بعدة طرق: لعل أهمها:

- قد يكون هذا الانتشار بطريقة حتمية إلزامية مفروضة كما هو الحال في حالة الاستعمار.
- قد يكون هذا الانتشار اختياريًا إراديًا، فنقول هنا أن هذا المجتمع استعار هذه الفكرة من ثقافة المجتمع الآخر.

وتعد العناصر الثقافية الأكثر انتشارًا هي تلك التي تدخل في تكوين ثقافتها الكلية، حيث أنه كلما زادت فترة الاحتكاك بين الثقافات كلما كانت نسبة الاستعارة أكبر.

كما أن تطور وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل النقل قد أثر بشكل واضح في تطور الثقافة، وانتشارها وفي اتجاهات علماء الاجتماع في دراسة التغيّر الثقافي، إذ قامت المحاولات العلمية المبكرة في رؤيتها للانتشار الثقافي على فكرة المراكز الثقافية وانتشار الثقافة منها إلى مناطق أخرى، وأن يأخذ الانتشار شكل دوائر، أي أن الثقافة تنتشر في دوائر منتظمة بمعدل ثابت السرعة وفي وسط متجانس، إن التطور التقني المذهل في مجالات الانتقال والاتصالات الإعلامية باستخدام الأقمار الصناعية يجعل العالم أشبه بقرية الكترونية،

ويضعف من مصداقية الزعم بالانتشار الثقافي القائم على المراكز الثقافية، إذ تدخل وسائل الاتصال الحديثة كعامل قوي التأثير في عملية الانتشار الثقافي.(1)

7-3-المزج الثقافي:

هي عملية تحدث بين عدد من المجتمعات ذات الثقافات المختلفة إذا ما اتصلت ببعضها البعض، فتتأثر كل واحدة بالأخرى ما يتيح عددًا من الاستعارات المتبادلة شرط أن أيا من هذه الثقافات تفقد مقوماتها ومظهرها الأصلي، ودون أن تندمج إحداهما في الأخرى دمجًا كاملاً، ويمكن أن تتم عملية المزج الثقافي بين أجناس مختلفة من حدوث اختلاط بيولوجي بينها، ومن أمثلة ذلك:

- ما حدث لزنوج أمريكا الشمالية، فهم لم يندمجوا مع السكان البيض ولكنهم تأثروا بهم من الناحية الثقافية على نطاق واسع، كما أنهم قد أضافوا عناصر جديدة للثقافة الأمريكية، مثل تلك التي تأثرت بها اللغة نتيجة إضافة كلمات جديدة إليها وأيضا تأثر الفنون.
- ما حدث في جنوب أفريقيا بين العناصر الأوروبية والعناصر الأخرى.
- بالنسبة للقبائل الهندية التي تعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، فنجد أن هذه القبائل استعارت كثيرا من السمات الثقافية من السكان البيض في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك دون اندماج الثقافة الهندية والثقافة الأمريكية.

7-4-التمثيل الثقافي:

وهي العملية التي من خلالها تحاول الجماعات ذات أنماط السلوك المختلف الاندماج في وحدة اجتماعية و ثقافية مشتركة، أي أنها عكس المزج فهي تؤدي إلى الانصهار التام للثقافتين في بعضهما من أجل تكوين وحدة ثقافية متجانسة.

(1)www.hrdiscssion.com

ويعد أشهر تمثيل ثقافي هي تلك العملية التي حدثت للمهاجرين الأوائل من جميع أنحاء العالم واستيطانهم لقارة أمريكا.

وهناك عدة عوامل تؤثر في عملية التمثيل الثقافي:

- العزلة.
- مدى التشابه الثقافي.
- مدى الاختلاف والتقارب في الصفات الجسمية.
- مدى الشعور بالبعد الاجتماعي.
- مدى تكافؤ الفرص في النشاط الاقتصادي.

7-5- التخلف الثقافي:

ينتج التخلف الثقافي عن عدم تزامن حدوث التغيرات للثقافة المادية مع التغيرات في الثقافة المعنوية ويكون التخلف ناتجًا عن تفاوت معدلات التغير الثقافي في الناحيتين المادية والمعنوية، وفي أغلب الأحيان فإن الثقافة غير المادية تتخلف بالنسبة للثقافة المادية، مما يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية.

وهناك عدة عناصر تتحكم في هذه العملية وتزيد من حدتها، نذكر منها:

- المحافظة على القديم والتمسك به.
- اختلاف سرعة التغير في عناصر الثقافة، ما يؤدي إلى جعل العناصر التي لم يحدث فيها تغير عناصر متخلفة.
- المدة التي يستغرقها التخلف الثقافي وطبيعته.
- أما هذه العناصر الأخيرة ففي مجملها تعتبر تغيرات خارجية، لأنها ناتجة إما عن تأثيرات خارجية وإما عن ثقافات وافدة.

8- عوائق التغير الثقافي:

تتعرض المجتمعات لمختلف التغيرات كظاهرة حتمية ودورية، وككل الظواهر فإن التغير الثقافي له مبادئ تعزز حدوثه وتسرع وتيرته، وفي الوقت نفسه هناك عدة قوى أخرى تعرقل حدوث التغير الثقافي، ومن أهمها نذكر ما يلي:

8-1- عوائق اقتصادية:

- تأتي مقاومة التغير نتيجة لعوامل اقتصادية مختلفة فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل و بالتالي تختلف درجة التغير.
- التجديدات التكنولوجية المستمرة نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة تؤدي إلى التغير السريع و كذلك القدرة الشرائية للمواطنين و شح المصادر الاقتصادية لدى المجتمعات مثل الثروات المعدنية أو الطبيعية جميعها تعيق عملية التغير[1].

8-2- عوائق تاريخية:

إن التغير في الظروف التاريخية والتطورات في تاريخ الأمم قد تتسبب في رفض ثقافة جديدة.

8-3- عوائق اجتماعية:

- العادات والتقاليد تميل إلى الثبات وتقاوم كل تعبير أو تجديد سواء كان مادي أو معنوي.
- كلما سادت الثقافة وانتشرت كانت مقاومة التغير أشد وأقوى لأن الإيديولوجية التي تتبنى فلسفة تقديس القديم على أنه الأفضل دائما أشد وأقوى.[2]

---

(1)http://Faculty-Ksu-edu-sa

(2)http://Faculty.Ksu.edu.sa.

8-4- عوائق نفسية :

حيث أنه في كثير من الحالات يتم رفض مجمل التغيرات التي تظهر في المجتمع كعناصر جديدة مضافة للثقافة الأصلية نتيجة عدة عوامل.

8-5- عوائق جغرافية وبيئية :

بعض المناطق تملك طبيعة جغرافية تحول بينها وبين تنقل العناصر الثقافية الجديدة إليها كالتكنولوجيا مثلا.

8-6- نوع التراث :

كل مجتمع يمتلك مجموعة من القيّم والمعايير التي تمثل تراث ذلك المجتمع، وهو ينطوي على مجموعة التعاليم والمعتقدات التي يتمسك بها أصحابها، وهذا ما يمنع حدوث التغير في بعض الحالات.

8-7- عوائق سياسية :

تعيش بعض المجتمعات أوضاعًا سياسية متباينة، وتؤثر هذه الأوضاع في عملية التغير إيجابًا أو سلبًا.

8-8- اختلاف السمات الثقافية :

فوجود اختلافات واضحة بين المجتمع المتلقي والعناصر الثقافية الوافدة، وهذا ما يصعب عملية التغير الثقافي ويشكل عائقًا واضحًا له.

9- دراسة التغير الثقافي :

9-1- العلاقة بين التغير الثقافي والتغير الاجتماعي :

هناك صلة وطيدة بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، وفي كثير من الأحيان يصعب الفصل بينهما ومع ذلك فإن عملية الفصل غير مستحيلة – نظريا- على اعتبار أن التغير الاجتماعي هو من أبرز وأهم أوجه التغير الثقافي، وهذا

الأخير يشمل كل التغيرات التي تحدث في كل فرع من فروع الثقافة، بما في ذلك الدين والعلم والتكنولوجيا والفلسفة...، ويشمل فوق ذلك التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد التنظيم الاجتماعي...، وقد عبر لوميس (Loomis 1980) عن اصطلاح التغير الاجتماعي ويشمل التغير في التكنولوجيا والفلسفة والمعتقدات والفن وأنظمة القيم.[1]

إذن فالتغير الثقافي يعتبر أكثر شمولية بالنسبة للتغير الاجتماعي، ويدخل هذا الأخير ضمنه كصنف من أصناف أو اتجاه من اتجاهاتها.

وللتأكيد على ما ذكرناه سابقا فيما يخص الفرق فإنه يمكن أن نذكر أسباب حدوث التغير الاجتماعي والتي من أهمها ما يلي:

- بعض خصائص البناء الاجتماعي نفسه.
- ما يطرأ من تطور على الثقافة.
- التغيرات في البيئة الاجتماعية أو الأساس الايكولوجي أو البناء السكاني.
- وبشكل غير مباشر ما يطرأ على البيئة الطبيعية[2].

إذن نلاحظ أن أغلب أسباب حدوث التغير الاجتماعي تدخل في دائرة الثقافة وما ينتج عنها.

2-9- العلاقة بين التغير الثقافي والتنمية:

هناك عدة آراء حول طبيعة العلاقة بين التغير الثقافي والتنمية، وأي منهما يؤدي إلى حدوث الآخر فنجد من يعتبر أن الثقافة شرط لحدوث التنمية، وبالتالي فإن أي تغير يحدث على مستواها يؤدي إلى تغير مسار التنمية في المجتمع، بينما نجد طرفا آخر يعتبر أن التنمية هي السبب في حدوث التغير الثقافي.

---

(1)دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص. 109- 110.

(2)محمد محمود الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص. 180.

9-2-1- دور الثقافة في تحقيق التنمية:

كل مجتمع يبحث عن التقدم والتطور وتحسين ظروفه في جميع المستويات بداية بالاقتصاد الذي هو أساس كل تطور، وتعتبر الثقافة هي المدخل الرئيسي لتنمية الاقتصاد والنهوض به على اعتبار أن الثقافة هي التي تدفع الفرد للأمام للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتغير أطر الواقع المفروضة عليه(1)، حيث أن كل مجتمع متحضر يعتمد على الثقافة كنقطة مرجعية للتنمية الشاملة على جميع الأصعدة، وبالتالي فإن أي تغير يحدث في ثقافة المجتمع مهما كان نوع العنصر الذي يصيبه أو الطريقة التي يحدث بها والاتجاه الذي يسلكه فإنه يؤثر على مسار التنمية.

فمختلف التغيرات الثقافية التي حدثت كالاختراعات والاكتشافات، وكل ما ذكرنا سابقا كان له الأثر البالغ في إحداث قفزات في التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وبصفة عامة التنمية الشاملة هذا بالنسبة للثقافة المادية، وحتى بالنسبة لغير المادية كالتغير في الأفكار والإيديولوجيات كتغير الفكر اتجاه فكرة التبعية مثلا، ما أدى إلى خلق نوع جديد من الثقافة تقتضي بتنمية المجتمع عن طريق توفير الوسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

يؤدي استحداث سمات ثقافية جديدة (التغير الثقافي) إلى خلق محفزات جديدة للتطور والتقدم وبالتالي التنمية، وهناك ما يعرف بالأطروحة الثقافوية في تفسير عسر التنمية، تقول: أن ثقافات المجتمعات والبنية الفكرية والدينية لها، هي التي تسهل أو تعسر حدوث التنمية، فبعض الثقافات متوائمة مع منطق

---

(1) إسراء الجزائري، الثقافة أساس التنمية الشاملة، 12 جانفي 2012 ، www.ahewar.org

الفاعلية الاقتصادية والتراكم الرأسمالي ومنفتحة على استيعاب التغيرات العالمية وتتبناها وتعيد إنتاجها بشكل يدرجها في منحنى تنموي ونهضوي صاعد.[1]

9-2-2- التغير الثقافي دافع لحدوث التنمية:

من المتعارف عليه أن مختلف التطورات التي تحدث في المجال الاقتصادي كتطور للصناعة مثلا، تحدث تغيرات إيجابية مؤدية للتنمية لكن التفكير بهذه الطريقة يتغاضى عن السبب في إحداث التطور الاقتصادي، والذي هو السبب الحقيقي في حدوث التنمية ونعني به هنا الثقافة، فالذهنية الثقافية تسبق الذهنية الاقتصادية بل هي المحرك الرئيسي لها، وللآلية الاجتماعية التي تعتبر أداة استدامة وإدارة ونهوض لكون ثقافة المجتمعات لا تنحصر بالبناء والتشييد والإنتاج، ولكن تعتمد بدرجة رئيسية على الإنسان وهو الفرد الذي يعتبر هدف سائر المجتمعات وجسر الوصول للارتقاء بمفهوم التنمية[2].

ويمكن أن نستشهد على ذلك بالثورة الفرنسية التي قامت من أجل تحسين الظروف المعيشي وتحقيق المساواة (تحقيق التنمية)، ورغم كل الظروف المعيشية التي عاشتها فرنسا في تلك المرحلة، إلا أن انتشار الثقافة الذي كانت تتميز به قد احتلت المكانة الأولى آنذاك بسبب ظهور عدد هام من المفكرين، وبالتالي نلاحظ أن الثقافة هي ما أدى إلى حدوث التنمية.

---

(1) خالد الحروب، هل التغيير الثقافي شرط لحدوث التنمية؟ 16 جويلية 2007 www.alittihad.ae

(2)اسراء الجزائري، مرجع سابق.

9-3- دور التنمية في التغير الثقافي:

يرتبط تحول الثقافة الإنسانية ارتباطًا وثيقًا بالتطور التكنولوجي، وهو التحول الذي من خلاله قامت البشرية باستثمار البيئة بطرق معقدة تعقيدا كبيرا يتزايد[1].

يعد التحول إلى العولمة من أهم عوامل التغير الثقافي في عصرنا الحالي على اعتبار أن للعولمة جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها، فيها تترك أثرًا واضحًا في التغير الثقافي، فهناك العديد من التغيرات التي تحدث لبعض المجتمعات تعود لهذه العولمة، ومن بين أبرز تلك التغيرات نذكر التغير في العمران والعمارة كفكر وتطبيق لمختلف عمليات التعمير في الدول العربية والتي أصبحت تتخذ معايير علمية للعمارة متناسبة الطراز العربي الإسلامي.

(1)سعيد ابراهيم عبد الواحد: مفهوم الثقافة، www.arabworldbooks.com

خلاصة

يشهد العالم ثورة فكرية جديدة جعلته يغير من صورته القديمة تماما ويظهر بشكل جديد معتمدًا على مفهوم العولمة التى كانت نتيجة للتطورات الواضحة والجذرية في معظم الأحيان على جميع الأصعدة مما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة على الساحة لم تكن لتظهر لولا تضارب المفاهيم والتسارع إلى تفسيرها كل من مجاله، ومن هنا ظهرت مفاهيمه لخاصة، فكان مفهوم التنمية الذى فصل فيه علماء الأنثربولوجيا وعلماء الاقتصاد أيضا كانت ناتجة عن مختلف مظاهر التطور التى مست قطاع الصناعة أولا ثم القطاعات الأخرى، وذلك بتأثير مختلف مدخلاتها.

إلى جانب التنمية ظهر مفهوم جديد أيضا آخر هو التغير الثقافي الذى كان له الأثر البالغ في تغير القيم والمعايير لمعظم المجتمعات في العالم إن لم نقل كلها (سواء كانت منتمية إلى الدول النامية أو المتقدمة) مع أن هذه الظاهرة تحدث أكثر في الدول المتقدمة نظرًا لاستعدادها الفكرى وتقبلها لفكرة التغيير على عكس المجتمعات النامية.

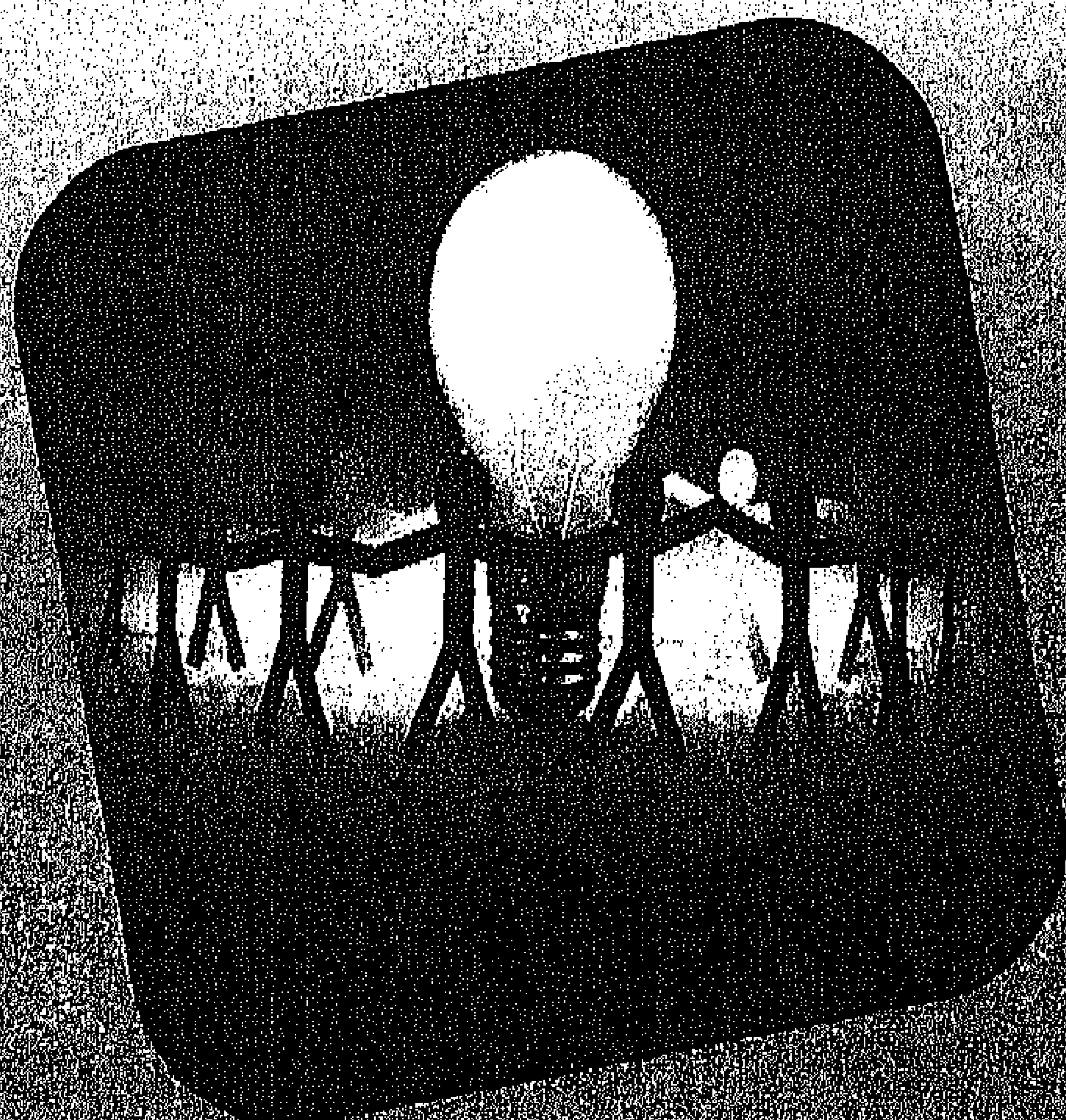
ورغم الاتفاق حول هذه المفاهيم وتحديد مختلف خصائصها وأنماطها وكل ما يتعلق بها من مفاهيم عامة وخاصة، إلا أن الإشكالية التى تبقى مطروحة لدينا هى ما إذا كانت فعلا التنمية هى السبب في إحداث التغير الثقافي على اعتبار أن العمليات الفكرية تبقى الأسبق مقارنة بالعمليات التخطيطية والبرامج التنموية التى هى عبارة عن نتاج تفكير، فيمكن أن نفترض أن الأجدر بنا هو معرفة مدة تأثير التغير الثقافي على التنمية رغم أنه سبب التنمية في دول العالم النامى نتيجة تأثره بالعالم المتقدم.

ومن هذا الطرح المبسط يمكن أن نصل إلى نتيجة هى معرفة تاريخ المجتمع تمكننا من معرفة المفهوم الذى ظهر أولا (التنمية أو التغير الثقافي) في ذلك المجتمع.

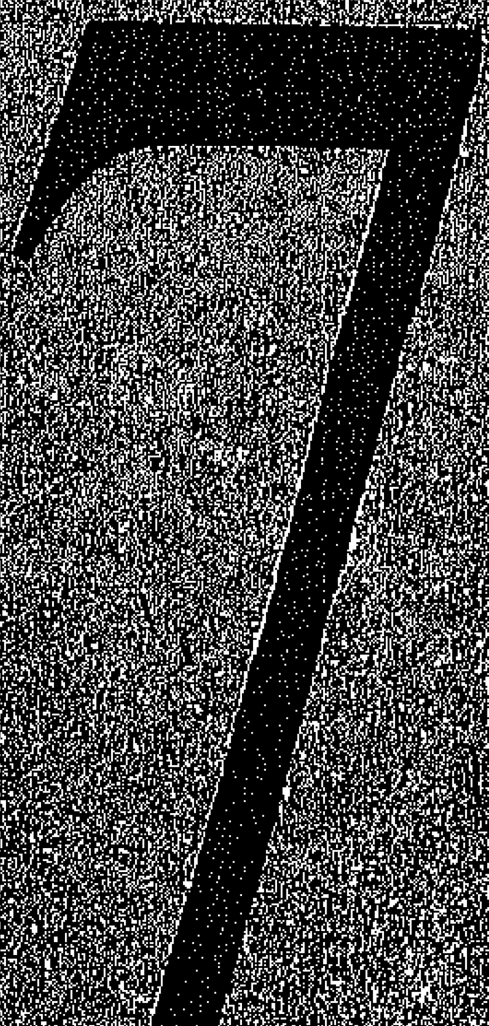
ويمكن أن نوجز بأن كلا منها سبب في حدوث الآخر حسب ظروف المجتمع ومدى تقبله للتغيرات التى يحدثها كلاهما، وحسب السمات الثقافية التى يمتلكها المجتمع والإمكانات المادية أيضا التى يمتلكها ومدى تأثير كل منهما على الآخر.

الفصل السابع

علم اجتماع التنمية



التغير الاجتماعي والتنمية:
دينامية مستمرة لتغير وتطوير المجتمعات



الفصل السابع

التغيّر الاجتماعي والتنمية :

دينامية مستمرة لتغيير وتطوير المجتمعات

مقدمة :

يعدّ التغيّر الاجتماعي سمة من سمات المجتمعات، ويمس التغيّر جوانب الحياة سواء منها المادية أو المعنوية، فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات، كما يمس القيّم والعادات والثقافات، و يرتبط بالتحضر والتنمية والنمو والتقدم والتكنولوجيا والإعلام وأسلوب الحكم، كما يمس التنشئة الاجتماعية وطريقة الحياة.

التغير الاجتماعي من أهم الظواهر المصاحبة للمجتمع الإنساني بل هو في حقيقة الأمر أهم خصائصه، فالمجتمعات البشرية دائمة التطور والتغير، لأن ذلك وحده هو الذي يكتب لها البقاء والاستمرار والنمو، والمجتمعات التي تفقد قدرتها على التغير الكافي والملائم للظروف التي تواجهها وتعايشها لا تستطيع أن تقف طويلا أو تتنافس باقتدار وتكافؤ مع حركة المجتمعات.

وهو عملية اجتماعية يتحقق من خلالها تغيّر في المجتمع بأكمله، أي نُظمه الاجتماعية "كالنظام السياسي والاقتصادي والعائلي...، وذلك في حدود فترة زمنية محددة نتيجة عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتدخل بعضها ببعض ويؤثر بعضها في الآخر، فالتغير صفة ملازمة منذ القدم حتى اليوم، فهو صفة أساسية للمجتمعات على اختلافها سواء كانت "رعوية أو زراعية" أم "رأسمالية" أم "إشتراكية"، "نامية" أم "متقدمة".

1- التغيّر الاجتماعي:

1-1- المفهوم:

يشير مصطلح "التغير الاجتماعي" إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة، يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية.[1]

وبما أن الدينامية تدل على الحركة والحيوية، عكس الثبات والسكون، بالإيجاب أو بالسلب فهذا يعني أنها تغير، أي أن الدينامية الاجتماعية هي نفسها التغيّر الاجتماعي.

فالتغير في حد ذاته سمة من سمات الإنسانية، وهو ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون. إلا أن هناك ظواهر أسرع في تغيرها وتطورها من الأخرى، وهي أوضح ما تكون في كل مناحي الحياة الاجتماعية.

ويمكن ذكر أهم المفاهيم المتعلقة به:

التغير الاجتماعي هو كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة.

والنظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً، وأي تغير يحدث في ظاهرة لابد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة، ويتطلب التغير في ميدان الحياة ضرورة تكيف الأفراد لمقتضياته ووفقاً لما يتطلبه من مستحدثات.

وينحصر التغير في أبسط صوره في أن عددًا كبيرًا من الأشخاص يؤدون جهودًا تختلف عن تلك التي كان آباؤهم يؤدونها في وقت معين، كما يعد التغير

---

(1)محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، منشأة المعارف بالإسكندرية، جامعة الإسكندرية ج.م.ع، جامعة عمر المختار ليبيا، 1996، ص. 52.

في حد ذاته عملية مكملة لواحدة أو أكثر من العمليات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويدل على أنماط من العلاقات الاجتماعية في تنظيم اجتماعي معين، والتي تفرض التغير في فترة زمنية معينة دون التعرض للوضع الاجتماعي العام.

وقد تحصل ظاهرة التغير في فترة زمنية معينة وبشكل سريع، أو قد تستغرق كل التاريخ الحضاري للإنسان، ويعني التغير الاجتماعي القدرة على فصل العلاقات المتغيرة عن تلك التي تتغير ببطء شديد أو ثابت تماما، فالتغير الاجتماعي هو تغير في العلاقات والبناء الاجتماعي، وهو رابطة من العلاقات الحاضرة، ومن ثم فإن أي تغير في العلاقات ينعكس على البناء الاجتماعي في جملته.

ويعتبر كلاً من "جيرث" و"ميلز" أن التغيّر الاجتماعي هو: التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن.

بينما "جنزبرج" يذهب إلى التغير الاجتماعي على أنه كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء، وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارًا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن، أي أننا إذا حاولنا تحليل مجتمع فى ضوء بنائه القائم، وجب أن ننظر إليه من خلال لحظة معينة من الزمن ، أي نلاحظ اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له.

ويُعرف "جى روشى" التغير الاجتماعي كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن، ولا يكون مؤقتاً سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها.

وللتغير الاجتماعي عند "جى روشى" أربع (04) صفات هي:

- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة، توجد عند أفراد عديدين، وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.
- يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي.
- يبدأ بفترة زمنية وينتهي بفترة زمنية، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة، ومن أجل الوقوف على مدى التغير.
- يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية، وذلك من أجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده، أما التغير الذي ينتهي بسرعة، فلا يمكن فهمه، ولهذا فالتغير الاجتماعي يتضح من خلال ديمومته.

ويشير "عاطف غيث" إلى التغير الاجتماعي بأنه: التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة، ويرى أن التغيرات الاجتماعية في صور شتى: التغير في القيم، والتغير في النظام الاجتماعي والتغير في مراكز الأشخاص.

كما أشار "عبدالله الراشدان" إلى أن التغير الاجتماعي، يعني الآتي:

- التحوّل في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة.
- الاختلاف عن أنماط الحياة المقبولة سواء أكان هذا الاختلاف راجعًا إلى التغيّر في الظروف الجغرافية أو في الإمكانات الثقافية أو التكوين السكاني أو في الإيديولوجية أو نتيجة الانتشار أو الاختراع داخل الجماعة.
- التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي، سواء في تركيبه وبنيانه، أو في وظائفه.

يلاحظ مما سبق أن المفكرين متفقون في النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي، وهو: كل ما يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم

والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن، وقد يكون هذا التغير ايجابيًا فهو تقدم، وقد يكون سلبيًا فهو تخلف، وعليه فالتغير ليس له اتجاه محدد.[1]

في ضوء التعريفات السابقة يمكن أن نعرف التغير الاجتماعي بأنه كل تحوّل يحدث في البناء الاجتماعي والمراكز والأدوار الاجتماعية، وفي النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن.

لقد استخدم علماء الاجتماع اصطلاح التغير الاجتماعي للتعبير عن ظاهرة التحوّل والنمو والتكامل والتكيف والملائمة، مما دفع هؤلاء العلماء إلى استخدام مفهوم التغير الاجتماعي على أنه لا يوحي بأحكام تقويمية عما هو أفضل وما هو سيئ أو ما هو خير وما هو شر، ولكن يقرر الواقع المجرد كما هو فعلا في المجتمع.

1-2- التغير الاجتماعي ودينامية الجماعات:

الفرق بين دينامية الجماعات والتغير الاجتماعي هو أن: الأولى في علم النفس تهتم بالبحث في كيفية ظهور الجماعات، وبروز بنيتها ووظائفها مع اكتشاف المبادئ الضمنية التي تتحكم في تصرفاتها التفاعلية الإنسانية الداخلية، ويعني هذا أن دينامية الجماعات طريقة في تشخيص مختلف القوى فيه والتفاعلات الظاهرة والضمنية التي تتحكم في تسيير الجماعات البشرية وتنظيمها تنظيما ذاتيا ومؤسساتيا، وتترجم لنا هذه التفاعلات البنيوية الوظيفية العلاقات الموجودة بين أفراد الجماعات والتي قد تكون سلبية قائمة على الصراع والنفور والنبذ والكراهية أو إيجابية قائمة على الانسجام والتفاهم والتعاون والتوافق والتسامح، أما الثاني "التغير الاجتماعي" في علم الاجتماع فهو التحول من حالة إلى حالة، أو التغير في القيم والمفاهيم والعادات والتقاليد والنظم واللباس وطرق الحياة وأسلوب الحياة ونمط المعيشة.

---

(1) دلال ملحس استيتة، مرجع سابق، ص. 26.

1-3- التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي:

يذكر المهتمون بدراسة مفهوم التغير الاجتماعي، أن المفهوم ظهر لمواجهة أوجه القصور في المفاهيم الأخرى التي تدل على عملية التحول الاجتماعي، إلا أن ظهوره لا يعني أنه قد قضى على المفاهيم التي يصب معناها في وعاء التحول، بل ظلت تلك المفاهيم تستخدم من قبل الباحثين والمهتمين بمجال التغير والتحول الاجتماعيين للمجتمع البشري، فقد استخدم مفهوم التقدم من قبل الرواد الأوائل تعبيرًا عن التغير الذي عرفته الإنسانية في فترات معينة من تاريخها دون الفصل في تحديد طبيعة التقدم الذي عرفه المجتمع، وقد نظر إلى التقدم على أنه يحمل نفس المعنى الذي يحمله مفهوم التغير، فإذا كان المفهومان يدلان على انتقال الفرد أو المجتمع من حالة إلى أخرى، فإن المهتمين رأوا بضرورة الفصل بين دلالة المفهومين، فإذا كان الخلط بينهما جائزا في عصور سابقة، نظرًا لعدم وجود دراسات علمية تبحث في ماهية التغير وعوامله واتجاهاته، فإنه أصبح من غير الممكن الاستمرار في هذا النهج أو التقدم في الدراسات الاجتماعية، حيث أن التغير الاجتماعي يعني التحول والتعديل في العلاقات الاجتماعية، وفي البناء الاجتماعي بدون تحديد اتجاه هذا التحوّل، وهو عملية تطورية أو تغير مستمر يتجه من التجانس أو التماثل في التركيب والوظائف إلى اللاتجانس، وهذا يظهر بصورة واضحة عند الانتقال من مجتمعا ت بسيطة إلى مجتمعات مركبة ومعقدة

أما التطور الاجتماعي فيعني التحول أو التعديل في العلاقات الاجتماعية في اتجاه معين ويقترن بالأطراد في تحقق الأعضاء أو الوحدات داخل النسق الاجتماعي، ويقوم التطور على أسا س العلاقة بين عامل الزمن ونشأة الأشياء

وتنوعها واختلافها، وهذا يعني أن الأكثر تطورًا لا بد أ ن يظهر متأخرًا عن الأقل تطوراً نتيجة للتغيرات التي تطرأ عليه.[1]

والتطور يرمز لتغيير الأشياء والمجتمعات من حال إلى حال، فقد يظهر في بعض الأحيان كتقدم بينما يمكن أن يكون في حالات أخرى تأخرًا.

4-1- التغير الاجتماعي والتقدم الاجتماعي:

يشير التقدم الاجتماعي إلى عملية مستمرة ينتقل المجتمع بمقتضاها من حالة إلى حالة أفضل، أو يسير في اتجاه مرغوب فيه أي أن المجتمع لا يعتمد في هذا التقدم على مقياس لقياسها موضوعياً، وهنا يصبح المجال مفتوحًا للاعتبارات الذاتية، أضف إلى ذلك أن هذا المفهوم يقوم عند أغلب المفكرين على إيمان عميق بقدرة الإنسان على التدخل الإرادي لتوجيه العمليات الاجتماعية الموجهة التي تحقق الرفاهية للمجتمع أو بقدرة الإنسان على إرادة صنع الحياة.

وهنا اعتبر العالم "هوبهاوس" أن عملية التقدم الاجتماعي لا تحدث بصورة ميكانيكية، وإنما أخضعها لدور الإدراك والعقل في أجراء التجانس للتقدم الاجتماعي.

وهذا ما يؤكد على أن الإنسان له القدرة على صنع الحياة من خلال التقدم باستخدام العقل والإدراك الحسي، ومن هنا فإن التغير أوسع من التقدم، لأن التغير لا يتجه دائمًا إلى الأحسن على العكس من التقدم الذي يعني الأحسن.[2]

وثمة علاقة واضحة بين التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي لأنه حركة اجتماعية مستمرة نحو هدف معين تقتطعه الإنسانية من خلال عدة مراحل، حيث أن كل مرحلة تحقق هذا الهدف تعتبر تقدمًا.

---

(1) يوسف عناد زامل، سوسيولوجيا التغير: قراءة مفاهيمية، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50340

(2) د يوسف عناد زامل، مصدر سابق، ص. 94

1-5- التغير الاجتماعي والبناء الاجتماعي:

يحدث التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي، لأن له صلة بالإنسان في أي مجتمع ، لذا أردنا أن نوضح مفهوم البناء الاجتماعي لارتباطه الوثيق بالتغير كثيرًا.

استخدم مفهوم البناء الاجتماعي عند علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بمعان مختلفة من خلال ارتباطه بالتغير، فقد أشار كثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى العلاقة القائمة بين البناء الاجتماعي والتغير بين الأجزاء المكونة للكل، وعلى هذا الأساس عرف البناء الاجتماعي بأنه شبكة العلاقات الاجتماعية الفعلية التي تقو م بين الأشخاص في المجتمع، وما يصاحب هذه العلاقات من تغير سلوكه وقيمته...

ويرى "رادكليف بروان" أن البناء الاجتماعي يجب أن يتضمن جميع العلاقات الاجتماعية ما بين الأفراد، إذ أن البناء الاجتماعي للقبيلة في أي مجتمع يتكون من تلك العلاقات الدينامية كعلاقة الأب مع الإبن، أما "ايفانز يرتشارد" فيرى أن البناء الاجتماعي هو مجموعة العلاقات التي تقوم بين الجماعات التي تتمتع بدرجة عالية من القدرة على البقاء والاستمرار في الزمن ومواكبة التغيرات البيئية والبيولوجية لمدة طويلة أما "فيرث" فيرى أن أحد مكونات البناء الاجتماعي هو تلك الجماعات التي يشكلها الناس من أجل العمل المشترك والتي تؤدي إلى نوع من التنسيق القائم على العلاقات، وهذا ما يمكن أن نسميه بناءً اجتماعيًا حتى لو حصلت تغيرات في مكونات بنائه.[1]

1-6- التغير الاجتماعي والنمو الاجتماعي:

يعبر مفهوم النمو الاجتماعي عن التحول المادي أو الكمي الذي يصيب جانبًا، من جوانب البناء الاجتماعي، ومن التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم

---

(1) محمد سعيد فرح، ما علم الاجتماع، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص. 264.

"النمو" التغير في حجم السكان والكثافة السكانية، سواء من حيث الزيادة الإيجابية كارتفاع نسبة المواليد أو الهجرة إلى المجتمع، داخلية كانت أم خارجية، أو كانت الكثافة السكانية سلبية كارتفاع نسبة الوفيات وانخفاض معدلات الخصوبة، ويعبر أيضا مفهوم النمو عن الدخل الفردي والدخل الوطني، وأنواع الإنتاج الزراعي منه والصناعي إلى آخره من عمليات النمو، والتغيرات التي تحدث خاصة في جزء من أجزاء البناء الاجتماعي، والتي يمكن قياسها كميًا والتعبير عنها عدديا.

وعليه فإن مفهوم النمو يمثل جانبًا من جوانب التغير الاجتماعي، لما له من ارتباط بالجانب الكمي وقياس معدلات النمو التي تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعي.(1)

1-7- التغير الاجتماعي والتحديث:

يتضمن معنى مفهوم التحديث التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، والتحديث عملية تمايز بنائي أي هي نتاج لتمايزات بنائية، أو الانتقال من مجتمع متجانس إلى مجتمع يقوم على التخصص في الوظائف وتقسيم العمل وانتشار الصناعة، وإن هذا التحول يتم في أربعة قطاعات اجتماعية: قطاع التكنولوجيا، والزراعة، والصناعة، وقطاع زيادة الحراك الاجتماعي السكاني، والتحديث عملية تغير اجتماعي يتحول المجتمع النامي بمقتضاها إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضرا.(2)

---

(1) أحمد زايد، التغير الاجتماعي، مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، 2000، ص. 19- 20.

(2) فريحة أبوبكر علي الزواوي، التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي قرية زلة نموذجا، دراسة لاستيفاء متطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والتربية، جامعة التحدي-سرت، ليبيا، 2008.

وثمة علاقة واضحة بين التحديث والتغير الاجتماعي، تتحدد أبعادها بمعرفة أبعاد الدور الذي تمارسه جماعات الصفوة في تحديث الأمم، سواء كانت الصفوة المثقلة أو البيروقراطية أو العسكرية، إذ أن هذه الجماعات المختلفة تلعب دورها في عمليات التحول الاجتماعي، ولهذا الدور تأثيره الواضح في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم ذهب "جاسون فنكل" و"ريتشارد جابل" إلى حد القول بأن عملية التحديث تؤدي إلى تغير العلاقات الاجتماعية وأضعاف المعايير القديمة والتقاليد التي كانت ترشد الأفعال، كما أن القادة القدامى يفقدون مراكزهم ويفقدون أيضا سلطاتهم السياسية والاجتماعية التي كانت مرتبطة بمركزهم، كما أن هذه التحولات قد تثار وترشد في الغالب عن طريق الجماعات الصغيرة والتي نسميها بجماعات الصفوة، والتي يتوافر لها قسطا كبيرا من السلطة في الجماعة أو المجتمع على نحو ما ذهب إليه "هارولد لاسول"، والواقع أن التنمية السياسية هي قمة السلطة للجماعة في النسق السياسي وهي تمثل الأشخاص الذين تتوافر لديهم السلطة التي تمكنهم من إنجاز الأهداف.[1]

وعليه، فالتحديث بصفته الأخذ بالأسباب المؤدية إلى تغير المجتمع إلى حالة أفضل مما كان عليه، يهدف إلى القضاء على جوانب التخلف عن طريق إحداث تغييرات مهمة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية في المجتمع من خلال ما توصل إليه العلم الحديث.

2- عوامل التغير الاجتماعي:

يحدث التغير الاجتماعي نتيجة لعدة عوامل، تتمثل فيما يلي:

---

(1) فاديه عمر الجولاني، التغير الاجتماعي: مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004، ص. 59.

2-1- العامل البيئي:

إن هذا العامل له الأثر في الظواهر الاجتماعية والسلوك الاجتماعي داخل المجتمع، وهذا ما جاء به ابن خلدون في القرن الرابع عشر وفي مقدمته البيئية الجغرافية وأثرها في اختلاف طبائع وصفات البشر الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والخلقية، ويمكن إجمال العوامل البيئية التي تؤثر في التغير الاجتماعي بما يأتي:

- المناخ، مثل: الرطوبة والرياح والحرارة والأمطار.
- الموقع الجغرافي، مثل القرب أو البعد من الجبال، الأودية، البحر، الصحراء، خط الاستواء.
- وجود المصادر الطبيعة، مثل البترول والمعادن والغازات والمياه.
- الكوارث وما يصاحبها من أمراض وأخطار طبيعية.

2-2- العامل البيولوجي:

أي جميع الاستعدادات التي تعين المرء على الحياة، ويعمل تحت تأثير الظروف البيئة والاجتماعية والثقافية سواء أكانت عادات أم معتقدات ولغة وأساليب العمل، وهذا ما أشار إليه العالم الفرنسي" آرثر جوبيتو" صاحب النظرية العنصرية في علم الاجتماع على عدم تكافؤ الأجناس ، وهذا ما يفسر اختلاف في خصائص الأجيال المتتالية، فمثلاً هل نحن مثل أجدادنا من الناحية البيولوجية.[1]

(1) صبحي محمد قنوص، علم دراسة المجتمع، ط2، دار الجماهيرية، مصراتة، ليبيا، 1993، ص. 143- 145.

2-3- العامل الديموغرافي" السكاني" :

ويقصد به الارتباط بين عدد السكان ومستو ى المعيشة، مما يولد انعكاسات على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والارتباط بين حجم السكان والعمالة والبطالة ومستوى الأجور والمعيشة واستعمال الآلات، بما يؤثر في الأفراد وفي التركيبة الاجتماعية للمجتمعات البشرية.

وإن أهمية العامل الديموغرافي تأتي نتيجة للحركة السكانية زيادة أو نقصانًا، وكثافة السكان وتوزيعهم داخل المجتمع، وعليه فإن التقدم والتخلف مرهونان بالحركة السكانية، ولهذا صار العامل السكاني حاسمًا في عملية التغير الاجتماعي، وهذا ما ذهب إليه" دوركهايم" حين قال بأن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى تقسيم العمل الاجتماعي، ومن ثم يكو ن هناك تقسيم أو انتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي الذي يرجع إلى العامل السكاني، مما يصنع أسرة متغيرة في كثير من وظائفه أو هذا يحدث نتيجة التغير الحاصل في البناء الاجتماعي.

2-4- العامل التكنولوجي:

إن الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية والتقدم في وسائل الاتصال والنقل كلها ذات أثر في التغير الاجتماعي، إذ تنعكس على الأساليب الفكرية للناس وعلاقاتهم الاجتماعية، وتغير السلوك البشري.[1]

2-5- العامل الأيديولوجي (الفكري):

إن تعدد المذاهب الفكرية في المجتمع يؤثر في أساليب حياة أفراده وفي عملية التغير الاجتماعي فيه، فالأفكار الدينية والرأسمالية والاشتراكية تؤثر في

(1) أمينة علي كاظم، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، دار هجر، مصر، 1993، ص. 86.

نشاط الأفراد والجماعات وتشكل نمطاً معينًا من التفاعلات والعلاقات، وتمارس السلطة في كل مجتمع إنساني فرض ايديولوجيا من خلال وسائل الإعلام المسخرة من أجل إحداث التغيرات في البيئة الاجتماعية وفي علاقاتها الاجتماعية.[1]

2-6- العامل الاقتصادي:

هو جميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع، والبناء الإقتصادي مسؤول عن التطورات والأحداث التاريخية وعن توجيه عمليات التغير الإجتماعي في المجتمع .والدور الذي يلعبه في التنظيم السياسي والقانوني والفلسفي والأخلاقي في المجتمع.[2]

2-7- العامل الثقافي:

إن أساس أي تغير أو تطور اجتماعي يعود إلى العامل الثقافي، وهذا ما يراه أنصار هذا العامل فكلما حدث تغير ثقافي في داخل المجتمع سواء أكان هذا التغير ماديا أ م معنويًا أدى إلى إحداث تغيرات اجتماعية، في العادات والتقاليد والأعراف أو تتعدل أو تختفي هذه المفاهيم كليا، وإن التغيرات التي تحدث في الجانب المادي هي أسرع من الجانب المعنوي، وخلال ذلك يحصل التخلف الثقافي كما أطلق عليه "وليم أوكبرن"، وليس بالضرورة أن يكون التغير الثقافي نتيجة لعوامل داخلية، وإنما يحدث نتيجة لاستعارة سمة ثقافية أو مركب ثقافي من مجتمع آخر عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل الاتصال الأخرى، مما يؤدي إلى حدوث تغير اجتماعي.[3]

---

(1)نفس المرجع ، عن محسن عبد الحميد ، مرجع سابق، ص. 15.

(2)محمد سعيد فرح، مرجع سابق، ص. 264.

(3)نفس المرجع السابق، ص. 265 .

2-8- العامل الديني:

وفي هذا العامل يشدد المؤرخ الفرنسي" فوستيل ري كولانج " في كتابه "المدينة الحقيقية"على التغير الاجتماعي، ويؤكد"بنيامين كيد" الفيلسوف الإنجليزي ما أشار إليه " كولانج" من أن الدين هو القوة الوحيدة المؤثرة في التقدم، فالدين هو الذي يوحد بين الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات وينقذ الحضارة من الأفكار، والدين هو الذي يسمح بوجود تقدم اجتماعي، وتغير مستمرين بحسب ما يرى "كيد".

2-9- الثورات:

تعني الثور ة التغير الجذري الذي يحدث عندما تكون القوى القديمة بكل أشكالها وأنماطها غير متمكنة من مواجهة متطلبات المجتمع القائم، فالثورة تعني إحداث تغيرات جذرية وعميقة في حياة المجتمع من الناحية الاقتصادية والسياسية والفكرية، تولد الثورات من الوعي الوطني لدى أفراد المجتمع، فالوطنية عامل من العوامل الدافعة للتغير الاجتماعي، وهي شعور الأفراد بالأمن والولاء وتولد لديهم الشعور بالتغير الاجتماعي السريع.(1)

2-10- الحروب:

الحروب لها الأثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية والأخلاق والقيم السائدة في المجتمع، في أحداث التغير الاجتماعي سواء أكان هذا التغير سلبيًا أم إيجابيًا.

3- مراحل التغير الاجتماعي:

يتم التغير الاجتماعي عبر عدة مراحل، تتمثل فيما يلي:

---

(1) أمينة علي كاظم، مرجع سابق، ص. 92.

3-1- مرحلة التحدي:

وفيها يحصل "التشويش"، وينظر لعملية التغير بأي مظهر من مظاهر الحياة بأنها عملية تحد للقيم والعرف والعادات المتبعة فتقابل بالرضا أو الرفض، وقد تكون عملية "تشويش" على صفة يراد تغيرها، كلما كان التغير في صفة من الصفات الثقافية المتصلة كلما كانت المعارضة أشد وأقوى، وكلما بعد قلت المعارضة.

3-2- مرحلة الإنتقال:

وفيها يحصل "التجديد" بهذه المرحلة، وتظهر فئة من الناس يتبنون الأفكار الجديدة والمظاهر المتغيرة ويدافعون عنها، بالرغم من وجود فئة معارضة، وهنا ينشأ الجدل والنقاش على الشيء الجديد، ويقدموا أدلتهم وكل منهم يجد نقاط الضعف لدى الفئة الأخرى، ويدور النقاش ويحتد الجدل، وهي من أخطر المراحل لأنها تؤدي إلى بلبلة الرأي العام.

3-3- مرحلة التحويل:

وفيها يحصل "الدفاع"، وتقل مقاومة الفئة المعارضة وتصبح القوى للأفكار الجديدة والمخترعات والاكتشافات، سواء عن قناعة الفئة المعارضة أو لمجرد عدم جدوى المعارضة، وكثيرًا ما يدافع أصحاب الفكر الجديد عن فكرتهم لإقناع البقية بها، وهي من أهم المراحل لأنها تحاول الدفاع عن وجه نظرها وتبرير وتثبيت آرائها والدفاع عنها.

3-4- مرحلة التطبيق:

وفيها يحصل "الاستقرار أو التبني"، وهي المرحلة التي يكون فيها تطبيق للأفكار والاختراعات والاكتشافات في المجتمع ككل، وتصبح مستقرة



ومتبعة ولا تعود مجالاً للنقاش والجدل، وفي هذه المرحلة تدخل الأفكار نطاق الثقافة وتصبح من العموميات الثقافية التي يعمل بها كل أفراد المجتمع.(1)

4- نظريات التغير الاجتماعي:

نكاد لا نجد عندما نريد أن نتحدث عن موضوع التغير الاجتماعي نظرية ما لا تخلو من صبغة إيديولوجية أو إطار فلسفي معين يفسر ظاهرة التغير الاجتماعي، وهناك خلافات أساسية بين علماء الاجتماع ولا سيما بين الاتجاهين الرئيسين في علم الاجتماع المحافظ والراديكالي، حول طبيعة التغير الاجتماعي ومظاهره المختلفة، وغالبا ما يدور هذا الخلاف حول النقاط الرئيسة التالية:

- الدافع الأساسي أو الحافز الأصلي للبشر سواء في علاقاتهم مع الطبيعة أو مع بعضهم بعضا.
- المتغير المستقل، أي ما الذي يتغير أولا، وما الذي يتغير ثانيا؟
- أين يقع التغير بشكل جوهري، على البنية الاجتماعية أم على الوظائف أم على الأدوار على القيم أم على العلاقات؟ على الجانب المادي أو اللامادي؟
- دور العامل الذاتي والعامل الموضوعي في عملية التغير الاجتماعي.
- هل الثورة نوع من حالة انحراف النسق الاجتماعي، أم أنها ظاهرة صحية أو على الأقل طبيعية؟
- ما هو اتجاه التطور الاجتماعي؟ هل هو تطور خطي؟ دائري؟ حلزوني؟ أم ماذا؟

---

(1) ملهم الحراكي، عملية التغير الاجتماعي، الشبكة العربية للصحة النفسية الاجتماعية: عملية التغير الاجتماعي، 22/02/ 2013 ، 13/02/22.

http://www.maganin.com/content.asp?contentId=18931

- ما هي العوامل الأساسية والثانوية المسببة للتغير الاجتماعي؟

وللإجابة على كل هذه الأسئلة المطروحة ومن أجل الوصول لحقيقة العوامل المتسببة في إحداث تغير اجتماعي طرحت العديد من النظريات، تتمثل في ما يلي:

4-1- النظرية الاقتصادية "الحتمية الاقتصادية":

تنطلق هذه النظرية من فكرة أن الحياة الاقتصادية تشكل العامل الأول والأساسي في الحياة البشرية، ولقد كان لماركس السبق في تحديد هذا المفهوم حين اقتنع بأن العوامل المادية تمثل العوامل المحددة، إذ أوضح دور العوامل الاقتصادية تلك في دفع حركة التغير، ويقصد بتلك العوامل الاقتصادية وسائل الإنتاج والاستهلاك، ذلك أن الوسائل الاقتصادية حين تتغير يحدث تغير في جميع الهيئات كالحكومة والدين والأسرة.

وتماشيا مع هذا التصور فإن النظام الاجتماعي يمر بمراحل وصور أربع أساسية "بدائية، عبودية، إقطاعية، رأسمالية، اشتراكية"، وقد وجهت انتقادات مختلفة لنظرية ماركس في دراسة التغير الاجتماعي بالتركيز على الحتمية الاقتصادية، إلا أن ماركس يكون قد أدخل العوامل الاجتماعية أيضا.[1]

4-2- النظرية التكنولوجية:

يذهب أنصار المدرسة التكنولوجية إلى إسناد الظاهرة الاجتماعية ووظيفتها إلى أعمال فنية تلعب دورًا متفوقًا بالآلات والمخترعات دون أن يضعوا في الاعتبار الظواهر الاجتماعية الأخرى، ومن ثم ذهبوا إلى أن التكنولوجيا تتغير أولا.

ولعل من أهم مَن كتب حول هذا الموضوع "وليم أوجبرن" الذي يذهب إلى أن أشكال الحضارات ما هي إلا نتاج تراكم الاختراعات والاكتشافات، وذهب في

---

(1) فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص. 84.

نظريته حول التكنولوجيا كعامل أساسي في عملية التغير، إلى أن الاختراع لا يخضع لمتطلبات الثقافة دائمًا، وذلك لأنه قد ينتج في ظروف وأوضاع ثقافية مختلفة.

ومن أنصار هذه المدرسة "لورد، جيمس بواشي، هوارت سكوت، لويس ممفورد" حيث أكد هذا الأخير على أهمية الآلات وفضل تفوقها في عملية التغير الاجتماعي .

إلا أن "أوجبرن" سوف يبقى العالم الذي أعطى أهمية لمسألة التكنولوجيا وعلاقتها بالتغير خاصة مسألة "الهوة الثقافية"، حيث يؤكد أن كثرة الاختراعات تحدث تراكمًا في الثقافة المادية بالقدر الذي لا تسايره سرعة التغير في الجانب اللامادي من الثقافة، فيبدأ تخلف السنن الاجتماعية بعد التغير الحادث في الجوانب المادية، وبذلك يكون تخلف تبني الثقافة المستحدثة عن الأحوال المدنية الجديدة عاملا فعالا في دفع عملية التغير.[1]

3-4- النظرية النفسية:

يسعى أصحاب هذه النظرية لإبراز دور العامل السيكولوجي وتفسير الظواهر الاجتماعية، وفي هذا الإطار فقد اعتبر "لستروارد" العامل النفسي هو العامل المسيطر على المجتمع والأفراد، وذهب "دي روبرتي" إلى أن ظواهر الحياة تتسم في الغالب بوجود العمليات النفسية الأولية كالشعور والإحساس والانفعال.

وإذ يؤكد "لوبون" سيطرة العنصر النفسي على علاقات الأفراد وسلوك الجماهير، فهو يعطي دور العمل للجماعة وليس للفرد، وقد اعتمد في نظريته هذه على "تارد" في عملية التقليد والمحاكاة وعلى "دوركايم" في مسألة العقل الجمعي.[2]

(1) نفس المرجع السابق، ص. 85.

(2) أحمد الخشاب، التغير الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة 1970، ص. 478.

4-4- النظرية الفكرية:

ظهر اتجاه معارض للحتمية المادية بشقيه الاقتصادي والتكنولوجي، ليقول بأن الجوانب غير المادية من الحضارة هي المنابع الأساسية للتغير، ولعل من أبرز أنصار هذا التوجه العالم الروسي "دي روبرتي" الذي ذهب إلى أن الأفكار هي المحرك الأول للحياة الاجتماعية، وأن التغير الاجتماعي يعتمد على الأفكار والمعرفة أكثر مما يعتمد على الجوانب المادية.

وفي هذا السياق يمكن إدراج ما ذهب إليه "كونت" حين ذهب لإعطاء الأفكار أهمية كبيرة في تحديد السلوك البشري، إلا أنه أوضح أن الأهمية الكبرى لا تعود للفكر التحليلي وإنما للفكر الفلسفي الديني.

وفي هذا الاتجاه سار كل من "جوستاف لوبو" و"وجورج سوريل" و"جيمس فرازر" و"وتشارلز الوود"، حيث أوضحوا أن الدين عامل أولي ورئيسي للتغير الاجتماعي.

ولعل ماكس فيبر واحد من الذين أبرزوا دور الدين في إحداث التغير، إلا أن وجه القصور في هذه النظرية ما ذهب إليه سوركن، حين أوضح إذا كانت النظم تتغير بتغير الدين فكيف ومتى ولماذا يتغير الدين نفسه، ليشير أن التغير يحدث نتيجة تفاعل مختلف أجزاء الثقافة، ولا يمكن أن يكون لواحد منها السبق على الأخرى.

4-5-النظرية الاجتماعية:

تؤكد هذه النظرية على أن التغير الاجتماعي يحدث نتيجة لتوافر بعض القوى سواء كانت اجتماعية أو طبيعية أو مزيجا من الاثنين دون أن يكون للإنسان دخل في هذه الأحوال، وإن راح البعض يجعل من هذه النظرية حتمية اجتماعية، أي اعتبار الجانب الاجتماعي كعامل واحد هو المحدث للتغير، إلا أنه لقي معارضة من أمثال "ليستر وارد" و"هوبهاوس" و"دوركايم"، حيث ذهب هذا

الأخير إلى أن المورفولوجيا الاجتماعية والفيزيولوجيا الاجتماعية وعلم النفس الاجتماعي تلعب دورًا في الرد على نظريات العامل الواحد.

5- علاقة التغير الاجتماعي بالتغير الثقافي:

في البداية تجدر الإشارة إلى التداخل والارتباط الوثيق بين مصطلحي: "التغير الاجتماعي"، و"التغير الثقافي"، فكما تشير دراسات علم الاجتماع إلى طبيعة تركيب النظام الاجتماعي العام من مجموعة من النظم الفرعية التي تتفاعل معا، وتتبادل التأثير فيما بينها، ويحيط بها جميعا "الإطار الثقافي" الذي يميز المجتمع في المرحلة الزمنية التي يمر بها، وهذا الإطار الثقافي يتأثر بعدد من العوامل التي تأتي من داخل ثقافة المجتمع أو من خارجها فتعمل على تغيره، ويمتد هذا التغير إلى الأنظمة الاجتماعية بدرجات مختلفة.

يوجد خلط بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، ولا تميز بعض النظريات بين المفهومين، وربما يرجع ذلك إلى الارتباط بين مفهومي "الثقافة والمجتمع" بوصفهما من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد فرق بينهما، إذ يشير"التغير الاجتماعي" إلى التحول في أشكال التفاعل الاجتماعي الاتصالات الشخصية، في حين أن "التغير الثقافي" يشير إلى التغير في أنساق وأفكار متنوعة من المعتقدات والقيم والمعايير.

وهذا يعني أن التغير الثقافي يضم "التغير الاجتماعي" ضمن المفهوم العام لهذه الدلالات الاجتماعية والفكرية، وكذلك يحدث التغير الاجتماعي في "التنظيم الاجتماعي" أي في بناء المجتمع ووظائفه، وهنا يصير"التغير الاجتماعي" جزءً من "التغير الثقافي" الذي يشمل جميع المتغيرات التي تحدث في أي فرع من الثقافة كالفن والعلم والتكنولوجيا والتغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي على هذا يكون"التغير الاجتماعي" من نتائج التغير الثقافي.(1)

---

(1)محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، ط 2 ، دار الغريب، القاهرة، 1982، ص. 13.

6- علاقة التغير الاجتماعي بالتغير السياسي:

يرى "آلان روكي" أن عوامل التغيير السياسي، سواء كان مستمرًا أو متقطعًا، تعود إلى عدة متغيرات لا تستبعد بعضها بعضًا، على أن إغراء السببية المهيمنة يمر عبر تأويلات اقتصادية للتحولات السياسية، سواء في نسختها التقريرية أو في ضمّ متغيرات وسيطة للمتغير المحدد، وقد أدخل في هذا الإطار تحليلات الماركسيين الجدد.

إن تفاعل التحولات الاجتماعية والسياسية محددٌ في تطور أو تحول الأشكال السياسية والمؤسساتية الذي يبدو كتكيف مع الشروط الاجتماعية، فبالنسبة إلى "أبتر" تصل الأنظمة السياسية إلى أفق لا يمكن تجاوزه عندما تتجاوز التحولات الوظيفية في المجتمع، بنى القبول والمسؤولية، أو عندما تكّف البنى التقريرية عن الأشغال.

ويذهب النسقيون إلى أن تكيّف النسق مع التغيير المستمر للمحيط، يتم وفق تزامن حقيقي، وقد بيّن "سكوت فلانجان" أن التغيير الاجتماعي يؤثر في بنية المطالب التي تمارس ضغطا على البنى السياسية بهدف إدخال تعديلات عليها، متجسدة في نماذج جديدة من تخصيص الموارد المحددة بالمحيط السوسيو-سياسي، لتكتمل بذلك الحلقة النسقية. وتبرز الأزمة حين لا يستجيب النسق السياسي للتغيرات المجتمعية، وينتقد "آلان روكي" هذه التحليلات لأن اهتمامها ينصب على إيقاع تحولات المحيط أكثر من صلابة ومقاومة أجهزة السلطة.

ومن التعسف فصل "السياسي" عن "الاجتماعي" إلى درجة صعوبة معرفة مصدر الأزمات والتحولات التي يتلقاها أي نظام: أتعود إلى تحولات المحيط، أم إلى تحول في منطق الدولة وطبيعتها والسلوك والقيم السياسية المرتبطة بها.

يرى "بلانديه" بخصوص المجتمعات النامية أن المتغير السياسي له الأولوية كمحرك للتحولات على الأقل لمدة معينة، مع كل ما عرفته هذه البلدان من تنظيم جديد للحياة السياسية مع التكنولوجيا السياسية الغربية في إثر

الاستقلال، إن المقاربة الاجتماعية تفترض أن نمط السلطة والحكم محددان بالبنى الاجتماعية، فماذا بخصوص الحالات التي تكون فيها البنى الاجتماعية محددة بشكل السلطة؟ فلا شيء يمنع منهجيا بحسب "آلان روكي" افتراض أن التحولات السياسية لها أسباب سياسية.(1)

وينتج التغير الاجتماعي عن التغير السياسي لارتباطه به، فبالإضافة لارتباطه بأشكال أخرى من المجالات كالثقافة والاقتصاد، فنرى أن التنشئة السياسية في المجتمع الجزائري مثلا في فترة ما بعد الاستقلال كانت هدفًا أساسيًا للهيئة الحاكمة، مما تسبب في حراك اجتماعي حدث عقب تلك التغيرات وخاصة الثورة الزراعية، ومجانية التعليم، واشتراكية التسيير، وكل ذلك أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة فضلا على تطور الطبقة الوسطى.

7- علاقة التنمية بالتغير الاجتماعي:

يشير التغير الاجتماعي إلى تحول اجتماعي في المجال الثقافي والمؤسسي عبر الزمن، هذا التحول لا يحصل فجأة بل عبر صيرورة تاريخية.

والمتعن في التطور التاريخي للمجتمع يلاحظ تغير هذا الأخير في مختلف مراحله الزمنية، فمجتمع اليوم يعيش تغيرات عديدة في مختلف المجالات والميادين وعلى جميع الأصعدة، اجتماعية، وسياسية واقتصادية، والتغيرات التي حصلت في نهاية القرن العشرين والتي تجاوزت مرحلة التصنيع إلى مرحلة ما بعده والتي تمثل المجتمع المعلوماتي في إنتاج المعرفة بواسطة استخدام الانترنت والحاسوب وآلياته...، أما على مستوى الثقافة فقد حصلت حرية في الأعمال الإبداعية والإبتكارية وأعمالهم المدنية.

(1)كولفرني محمد، التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة القرويين، المغرب، ص. 143- 144.

ويرجع هذا التغير عبر الزمن إلى عدة عوامل مرتبطة بالتنمية بمختلف أبعدها: اقتصادية، اجتماعية، سياسية...

فإذا أخذنا مفهوم التغير الاجتماعي على أنه تغير للمناشط الاجتماعية لتعمل بكفاءة ومقدرة وفاعلية، تتزايد مع ما يقدم لها من خدمات، وهنا يجب أن تكون خطط غير الاجتماعي بالنسبة للدول النامية متضمنة للوسائل الإيجابية والسلبية لمقابلة هذه الزيادة المطردة أو للحد منها، ولذلك يلاحظ ضرورة قيام ثقافة جديدة وأيديولوجيات جديدة وقيّم مستحدثة تظهر مع تطور المجتمع النامي بعد أن أخذت بأسباب التغير، وتؤدي بنا للنظرة التحليلية لعملية التغير الاجتماعي.

وبذلك تتضمن التنمية التغير والنمو في آن واحد، فعملية التنمية الاجتماعية تؤدي إلى تغير في المواقف التي تعرض لها، في حين أن تحريك المواقف والعقبات تعد بدورها شرطاً أساسيًا لتحقيق التقدم وهذا النوع من التغير والتطور ينطبق بصفة خاصة على المحتوى الهدفي لأية عملية للتنمية.

وإذا كان الناس في المجتمع يتصرفون في حدود قيم ومعايير معينة، فإن عمليات التنمية يجب أن تضع في اعتبارها القيم السائدة في وظائفها الاجتماعية، حتى يجري تغيرها وتبديلها، وإذا ما أظهرت الأحداث استحالة قيامها مع عمليات تحريك المواقف والعقبات وفقا لما تتقبله السياسة التي وضعت على ضوئها خطة معينة للتغير، ويجب مراعاة التكامل والترابط بين خطط سياسات التغير الاجتماعي المختلفة حتى يتحقق التساند الوظيفي المطلوب بين منظمات وهيئات الأنساق المختلفة لبناء المجتمع. وقد تتطلب التغيرات التي تأتي بها إجراء تعديلات اجتماعية في بعض جوانب ثقافة الأفراد وأساليب حياتهم، وأنماط ثقافية لا تكون منسجمة مع الأوضاع الجديدة للحياة الاجتماعية، مما ينتج عنه نزاع وصراع بين أنظمة حضارية متعارضة تؤدي إلى المظاهر الانحلالية في العلاقات الوظيفية للبناء الاجتماعي، وإن التغيرات الاجتماعية التي تتعرض لها أوضاع وأنظمة هذه المجتمعات، والتي تتأثر بها أبنيتها وأنساقها الجزئية والكلية

وأنماطها المختلفة، إنما ترجع لهذه السياسات الإيجابية التي ترسم بغرض إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات وخط السير الناجح لها.

وفي هذا الصدد يجب أن تقوم على أساس عدم وجود فاصل بين أهداف السياسة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فهي تستهدف من وراء ذلك زيادة الدخل الوطني ورفع مستوى المعيشة مما يتيح للمجتمع فرصة التوسع في تقديم خدمات لأفراد الشعب، وبالتالي إتاحة فرصة الاستمتاع بها، كذلك فإن التنمية الاقتصادية منها لا تسير بخطى حقيقية ولا تؤتي ثمارها إلا إذا توافرت لها الظروف الاجتماعية الملائمة والتي تدفع المواطنين إلى العمل والبناء والإنتاج الكفء.

وهكذا نجد أن الخطة الوطنية هي أساس النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات النامية والتي تستهدف النهوض بإنتاجها الوطني في النواحي الصناعية والزراعية والتجارية التي تستهدف إلى جانب تحقيق التطور الاجتماعي منها مع مراعاة التنسيق والربط بين الأهداف، بحيث تتكامل جميعها على شكل خطة وطنية واقعية تقدمية.[1]

8- علاقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالتغير الاجتماعي:

أشار بعض علماء الاقتصاد ولو بصورة عرضية إلى أهمية الجوانب الاجتماعية في التنمية الاقتصادية، كما هو الحال عند "شومبيتر" و"روسو"، وذلك لأن التنمية الاجتماعية لا يمكن فصلها عن التنمية الاقتصادية نظرًا للارتباط الوثيق بينهما. ومن الأمور المتفق عليها في الوقت الحاضر أن يتضمن التخطيط في الدول النامية، وحتى المتقدمة موازنة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وإذا كانت التنمية الاقتصادية تؤدي في المدى البعيد للوظائف الاجتماعية التي تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، فإن التنمية

(1) فاديه عمر الجولاني، مرجع سابق، ص. 52.

الاجتماعية تضيف إلى وظيفتها الأساسية وظيفة اقتصادية حيث تستهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية في المجتمع، ولكن هناك بعض إجراءات التنمية تطبع بطبيعة اقتصادية بحتة دون الاهتمام بتحقيق أهداف اجتماعية، فزيادة الإنتاج مثلا هدف اقتصادي، حيث لا تتحقق بمقتضاه زيادة الرفاهية الاجتماعية من عدالة توزيع الدخل بين المواطنين بعد زيادته بطريقة تضمن لكل إنسان مستوى إنسانيا ملائما من المعيشة، ولذلك كانت التنمية عملية معقدة، لأنه من الخطأ التركيز على العوامل الاقتصادية المجردة في التنمية الاقتصادية دون أخذ الجوانب الاجتماعية في الاعتبار، وذلك لأن معظم مشروعات التنمية التي بدأت دون أن تأخذ في اعتبارها نوع التنظيم الاجتماعي السائد وسياقه الاجتماعي والثقافي قد واجهت كثيرًا من المقاومة والمعارضة.

9- علاقة السكان بالتنمية:

أصبحت العلاقات المتبادلة بين العمليات السكانية والتنمية في الآونة الأخير أكثر وضوحًا، ولذلك كان تجاهلها في معالجة قضايا السكان يعبر عن السذاجة وقلة الدراية بمعالجة قضايا السكان والتنمية.[1] ومن أهم عوامل الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية هو نمو سكان العالم، وتحولاتهم الديموغرافية، والفروقات الموجودة بين سكان الدول المتقدمة وسكان الدول النامية.

إن مجموعة القضايا التي تركز على أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية ترتبط بنظرية التحول الديموغرافي التي تفرض أن هناك ثلاثة أنماط سكانية أساسية يمر بها كل مجتمع تتعلق بنمط الخصوبة والوفيات والنسبة بينهما.

---

(1) مصطفى عمر حمادة، السكان والتنمية دراسة أنثروبولوجية في المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص. 181.

❖- ففي الدول المتقدمة تشير السجلات التاريخية أن معدلات المواليد والوفيات كانت عالية نسبيًا في أواخر القرن الثامن عشر، ولقد ساهم تناقص الغلة المستمر ونقص الغذاء في وجود هذا الاتجاه الديموغرافي، ونمط الخصوبة والوفيات المرتفعان، ثم حدث انخفاض تدريجي في معدل الوفيات ولم يطرأ على الخصوبة أي انخفاض، ومع مرور الوقت حدث انخفاض في الخصوبة حيث بدأت معدلات المواليد في الهبوط وكانت معدلات النمو في البداية ثابتة ثم أخذت في الانخفاض وهذا يعني اكتمال دائرة التحول الديموغرافي.

وتؤكد الشواهد أن هناك علاقة وثيقة ولا تزال قائمة بين التغير الديموغرافي وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تؤكد الخبرة التاريخية أن العلاقات بين التغير الديموغرافي وبين عمليات التنمية الزراعية كانت علاقات وثيقة، ولقد تميز تاريخ التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسمات دائمة ومحددة أدت إلى حدوث ثورة في العمليات الإنتاجية.

❖- أما في الدول النامية فبدأت تمر بزيادة سريعة في سكانها خلال السنوات التي تلت الحرب وذلك من خلال الانحدار في الوفيات وبقاء الخصوبة ثابتة دون تغير تقريبا، وتؤكد النتائج أن ما توقعته نظرية التحول الديموغرافي بالنسبة للأنماط السكانية في الدول النامية لم يكن أولا ممثلاً لما حدث في الدول المتقدمة وثانيًا لم يسر حسب المراحل التي تصورتها هذه النظرية.

وانخفاض الوفيات يرجع للنجاح الملحوظ في الحد من الأمراض الوبائية والتطعيم الإجباري والتقدم في ميادين التكنولوجية، ذلك الانخفاض في معدلات الوفيات الذي يعتبر أكثر وضوحا وانتظاما في التحسينات الاقتصادية يعمل على نمو تكوين الأسرة الصغيرة نسبيا.[1]

(1) علي جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص. 212-214.

خلاصة

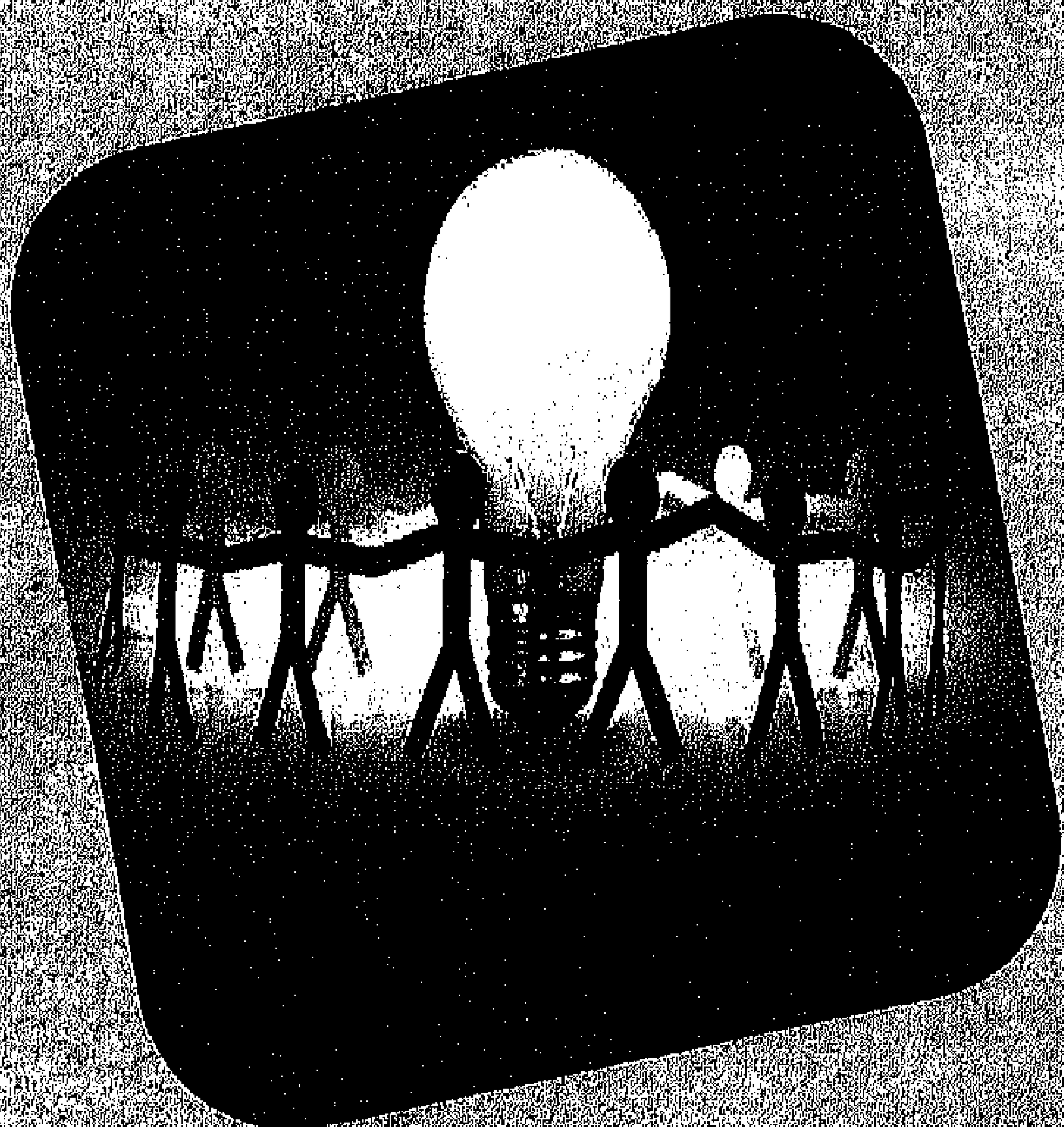
إن الاهتمام بالتنمية والتغير الاجتماعي لم يعد قضية تشغل رجال الإدارة أو مخططي السياسة العامة أو قادة المجتمعات على اختلاف منطلقاتهم الإيديولوجية بل أصبح يمثل ميدانا جديدا يتعاظم شأنه في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى نظر لكونه يثير من الناحية العلمية قضايا عديدة تتعلق بتجارب اجتماعية حية بكل ما تنطوي عليه من دينامية وبكل ما تطرحه من مشاكل وحلول، ولهذا أصبح من الضروري اعتبار التنمية الاجتماعية وقضايا التغير الاجتماعي من القضايا الكبرى التي يطرحها هذا العصر وتفرقها ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي وأوجبتها مسؤولية القيادات المختلفة في المجتمع قصد تنمية العنصر البشري ووضعه في موضع يتلاءم مع حركة التقدم الحضاري العالمي.

كما أن التغير الاجتماعي لا يمكن حدوثه إلا في ضوء وجود عناصر من العوامل المسببة والمحدثة له. والتي تشمل العوامل الفكرية، الثقافية، والبيئية والجغرافية وغيرها، علاوة على سعي العلماء لمعرفة أنماط التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمعات البشرية وما هي معدلات التغير ومستوياته وغير ذلك من العمليات المتخصصة التي اهتم بدراستها علم الاجتماع عن غيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى، من حيث واقع معالجتها ودراسة قضاياها ومشكلات ظواهر الحياة الاجتماعية التي نعيشها في الوقت الراهن...

والتنمية عملية إدارية، ومخططة وشاملة تمس جميع نواحي الحياة من خلال سياساتها التي تهدف إلى تغيير وتطوير المجتمعات من حالة إلى حالة بشكل تدريجي، يتم بمقتضاها تحول الأنسجة التقليدية المنسجمة إلى أنسجة حديثة متحركة ومعقدة، محدثة بذلك: بعض المشكلات الناجمة عن التناقض بين القديم والحديث من جهة، وارتفاعًا في المستوى المعيشي وتقدمًا في المستوى التكنولوجي، والطبي، والتعليمي، والصناعي... من جهة أخرى.

الفصل الثامن

علم اجتماع التنمية



علم اجتماع التنمية ومشاكل التنمية بالعالم النامي:
نحو صياغة لإطار جديد للتنمية.

8

الفصل الثامن

علم اجتماع التنمية ومشاكل التنمية بالعالم النامي:

نحو صياغة لإطار جديد للتنمية.

مقدمة:

لقد طرح الفكر السوسيولوجي للتنمية عددًا من الاتجاهات الفكرية المختلفة أمام دول العالم النامي، ظلت مسيطرة سوء على مستوى توجيه الفكر أو على مستوى تحديد مسار الواقع التنموي لفترة مازالت تمتد حتى الآن، وتبعًا لذلك ظهرت اتجاهات نقدية من داخل العالم النامي تطالب بإعادة تقييم ذلك التراث السوسيولوجي، واستقر الرأي لدى كثير من علماء الاجتماع على أنه قد آن الأوان للوقوف أمام الكم الهائل من الاستراتيجيات، والأفكار النظرية التنموية لبحث مدى فعاليتها في توجيه العمل التنموي، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات المطبقة في العالم النامي، وذلك لفشلها في تحقيق النتائج المرجوة منها، ومما لا شك فيه أن الطريق لوضع إستراتيجية جديدة للتنمية يتطلب ضرورة إعادة التفكير فيما يمكن أن يسهم به علماء اجتماع التنمية في صياغة إطار لتنمية مجتمعات العالم النامي، ولقد ظهر العديد من الاستراتيجيات التنموية والتي صيغت بشكل عام ووضعت في شكل وصفات جاهزة لاجتياز الطريق من أجل القضاء على التخلف وتحقيق التنمية.

1- مفهوم العالم النامي:

احتلت قضية التنمية والتخلف اهتمام العديد من الباحثين الاجتماعيين، الذين تناولت كتاباتهم كثير من المصطلحات التي أطلقت على مجموعة من الدول، حيث أطلق عليها في البداية مصطلح البلدان المتخلفة، إلا أنه مع قدوم

القرن العشرين ظهرت عدة مصطلحات للإشارة إلى تلك الدول مثل الدول النامية والعالم الثالث.[1]

ولا شك أن مصطلح الدول المتخلفة، يفتقر إلى الدقة، فأي تخلف نقصد؟، أما مصطلح الدول النامية فإنه يضم شعوبًا ومجتمعات عديدة ومتفاوتة من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي[2]، ويعني هذا أن مصطلح الدول النامية يفتقر إلى القدرة على التمييز بين المجتمعات التي حققت تنمية فعلا، وبين المجتمعات التي في طريقها إلى التنمية، وسواء أكان المصطلح المستخدم "الدول النامية أو المتخلفة "فإنه يقصد به "المناطق والشعوب التي لم تشارك بشكل ايجابي في عملية النمو الاجتماعي والاقتصادي التي حققتها بعض الشعوب خلال الفترة من الثورة الصناعية حتى الحرب العالمية الثانية".[3]

أما فيما يخص مصطلح العالم الثالث فإنه ظهر في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحصول معظم بلدان العالم الثالث (النامي) على استقلالها، ومن ثم فقد لقي هذا المصطلح رواجًا وانتشارًا لأنه يحوي بداخله على المغزى العميق الذي يشير إلى مجموعة من الشعوب التي تعيش في قاع تدرج النظام العالمي.[4]

2- أسباب تخلف دول العالم النامي:

يمكن حصر أهم أسباب تخلف دول العالم النامي فيما يلي:

- الزيادة السكانية الكبيرة.

---

(1)إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 4.

(2)على ليلة، العالم الثالث، قضايا ومشكلات، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985، ص. 10-11.

(3)محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية، مرجع سابق، ص. 15.

(4)إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 5.

- استخدام طرق بدائية في الزراعة.
- عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة.
- نقص الموارد.
- انتشار الجوع، والمرض، والأمية.

ويعتبر أحد أهم مسببات التخلف الدول النامية اقتصاديا هو انخفاض مستوى دخل الفرد في تلك الدول على عكس ما يحدث في الدول المتقدمة.

3- ظروف العالم النامي وانعكاساتها على البيئة:

يقول البعض في تفسيرهم لمصطلح العالم النامي (الثالث) أن المقصود به هو مجموعة الشعوب التي تعيش في قاع تدرج النظام العالمي، وقد لقي هذا الاصطلاح رواجًا كبيرا بعد أن حصلت تلك الدول على استقلالها السياسي، ومعظم دول العالم النامي (الثالث) تعاني من التخلف الاقتصادي، وربما كان مرجع ذلك هو استغلال الاستعمار بشكله القديم والحديث لثرواتها. والصفة المميزة لسكان العالم الثالث هي زيادة السكان وقد أدى هذا إلى الضغط على الموارد الطبيعية لتلك الدول. وهكذا فإننا يمكن أن نلاحظ أن هناك علاقة واضحة بين الزيادة السكانية وبين العديد من المشاكل البيئية مثل التصحر والاستنزاف.

وبطبيعة الحال فإن هناك علاقة بين المشاكل البيئية وبين الدخول المنخفضة لأفراد المجتمع، والسبب في ذلك هو أن الأفراد قليلي الدخل غالبا ما يعيشون في ظروف سيئة من الناحية الصحية، وكثيرا ما يعانون من تلوث الهواء، ومرجع ذلك أنهم كثيرًا ما يستخدمون أنواعًا رخيصة من الوقود التي تتميز بأنها تسبب درجة عالية من التلوث، كما أنهم كثيرًا ما يسكنون مناطق فقيرة بالقرب من المصانع. كما أن هؤلاء الأفراد أكثر عرضة لبعض الأمراض، حيث أن الكثير منهم لا يملك من المال ما يجعله يحصل على رعاية طبية مناسبة.

وهكذا يتبين أن الأفراد الأغنياء في الدول النامية أقل عرضة لتهديدات البيئة من الأفراد الفقراء، والجدير بالذكر هنا أن المشاكل الاقتصادية في الدول النامية لا تنشأ من قلة الموارد الطبيعية فقط وإنما تنشأ أيضا من بعض العوامل السياسية والاجتماعية، ومن أهم هذه العوامل إهمال حكومات تلك الدول لمصالح الطبقات الفقيرة.(1)

4- القضايا البيئية في العالم النامي:

يمكن حصر هذه القضايا فيما يلي:

4-1-الفقر وقلة الغذاء:

يعتبر سوء التغذية مؤشرًا هامًا يدل على انتشار الفقر في دول العالم النامي، إذ أن حالة الفرد من حيث حصوله على غذاء كاف يوضح حالته المادية، كما أن سوء التغذية يتسبب في كثير من الأمراض، وفي وفيات الأطفال، وفي قلة القدرة على العمل، وقد حاولت كثير من دول العالم النامي استخدام بعض الاستراتيجيات لمقاومة نقص الغذاء ومن هذه الاستراتيجيات نذكر إستراتيجية التنمية الزراعية وذلك في إطار ما يعرف باسم الثورة الخضراء، لكنها لم تفلح نظرًا لقلة الإمكانات المالية للنهوض بالزراعة، مما أدى إلى اعتماد تلك الدول على المعونات الخارجية، وبطبيعة الحال فإن المعونات الخارجية قد تؤدي في أغلب الأحيان إلى التبعية، ومع ذلك قلت هذه المعونات وبدأت في اتحاد شكل قروض.

وهكذا فإن كثيرًا من الدول النامية بدأت في الاستدانة من الدول الغنية ليس من أجل البناء والتعمير، وإنما من أجل سد احتياجاتها الغذائية في المقام الأول.

---

(1) طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص. 114- 117.

والجدير بالذكر أن المجهودات التي تبذلها دول العالم النامي في سبيل حل مشكلة العجز الغذائي يجب أن تتم من خلال ما يعرف بالآمن الغذائي.[1]

2-4- التحضر السريع وفساد البيئة:

من الظواهر التي تلفت الانتباه أن معظم دول العالم النامي قد اتجهت إلى التحضر السريع وذلك منذ سنة 1950 وحتى الآن. وهي ظاهرة خاصة بدول العالم النامي (الثالث) فقط، والسبب في ذلك هو أن أعداد السكان في الدول المتقدمة قد استقر، عكس الحال في الدول النامية التي يزيد فيها عدد السكان باستمرار. ومن الطبيعي أن تكون الظروف الاقتصادية السيئة في الريف هي السبب وراء هجرة الريفيين إلى المناطق الحضرية، وترجع أسباب سوء الأحوال الاقتصادية في الريف إلى بعض العوامل أهمها تفتيت الملكية العقارية للأراضي الزراعية، والبطالة، والمشاكل البيئية.

وبطبيعة الحال فإن هجرة الريفيين إلى المدن، قد شكلت ضغوطاً على سكان تلك المدن، مما أدى إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية، ومن أهم المشاكل التي نجمت عن هذه الهجرة مشكلة الإسكان بالمدن. وبالرغم من أن الحكومات المختلفة في دول العالم النامي قد حاولت حل هذه المشكلة عن طريق بناء وحدات سكنية منخفضة التكاليف، إلا أن هذه الوحدات قد استولت عليها الطبقة المتوسطة في المجتمع.

ولكي تتم معالجة التحضر السريع يجب الأخذ بما يلي:

- القضاء على العوامل المسببة لهذه الظاهرة مثل الفقر والبطالة والهجرة.
- تحسين ظروف الريف المعيشية لتقليل عدد المهاجرين إلى المدن.
- توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة لبناء المساكن.

---

(1)طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص. 119- 126.

- توفير الإسكان بدرجات تتفاوت حسب مستوى الدخل.

4-3- استنزاف الموارد الطبيعية :

إن معظم الموارد تقع تحت تحدي خطير، حيث تزامن استنزاف الموارد مع النمو السكاني السريع ونمو اقتصاديات الدول النامية التي بدأت تحاول اللحاق بمستويات استهلاك الطاقة والإنتاج الصناعي في الدول الصناعية الكبرى، ومما لا شك فيه أن استمرار النمو بالمعدلات الحالية معناه تزايد استخدام الطاقة واستهلاكها.

ولردء مخاطر الاستنزاف لا بد من تدعيم الاتجاه نحو استخدام الموارد بما يتماشى و الاحتياجات اللازمة والضرورية، وذلك بالأخذ بما يلي:

- التنقيب عن مصادر جديدة للطاقة قابلة للتجديد، ومما لا شك فيه هذا الحل ليس مجرد مسألة تكتيكية، ولكن له مدلولات اقتصادية واجتماعية، فاكتشاف ونشر وتطبيق المعرفة الحديثة التي تؤدي إلى وجود بدائل تكنولوجية في مجال استخدام الموارد الطبيعية هو التزام أخلاقي.
- ينبغي على جميع الدول النامية التنويع في استخدام مصادر الطاقة من الشمس والطاقة النووية والرياح ومساقط المياه إلى جانب تشجيع إقامة أنظمة التسخين الشمسية، والحد من استخدام محطات توليد الكهرباء الباهظة الثمن والضارة بالبيئة، فمحطات الطاقة الضخمة تتطلب كميات كبيرة من الماء، مما يؤدي إلى رفع درجة الحرارة وخفض نسبة الأكسجين.
- ينبغي وجود خطة للمحافظة على الموارد من خلال إعادة تدويرها واستخدامها مثل مصانع إعادة استخدام الأوراق اللازمة لصنع المجلات.

4-4- قلة الموارد المائية:

تلعب موارد المياه دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية للدول النامية، فالتنمية الزراعية وإنتاج الغذاء رهن بكفاية وحسن إدارة المياه وتوزيعها توزيعًا جغرافيًا عادلاً، ونظرًا لأن المياه من الموارد البيئية المحدودة والتي يتزايد الطلب عليها باستمرار مع زيادة أعداد السكان والتوسع الصناعي والتنمية الزراعية، فإن تعرض هذا المورد لمشكلة الندرة في الدول النامية يشكل قيدًا على النشاط الاقتصادي بصفة عامة علاوة على صعوبة توفير المياه الصالحة لاستعمالات الإنسان، ويدفعها هذا إلى القول بأن ندرة المياه وشحتها، وموجات الجفاف التي تتعرض لها بعض الدول نتيجة التذبذب في معدل سقوط الأمطار من سنة إلى آخرى كانت لها انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية المدمرة من جوع وأمراض وتوقف مظاهر النمو والتنمية وانتشار الفقر.

ولقد أدت مشكلة ندرة المياه في الدول النامية إلى الإفراط في استهلاك المياه الجوفية بمعدل أسرع من قدرة الطبيعة على تعويض هذا الاستنزاف، وتعد المياه الجوفية واحدة من أكثر حالات المياه التي لا تتجدد حيث لا يصل إليها شيء من مياه الأمطار لتعويض ما تفقده نتيجة الاستنزاف والاستهلاك الجائر لمياهه، ومن ثم فإن الدول التي تعتمد في إنتاجها الزراعي على هذا المصدر للحصول على المياه ستقع في مآزق حينما تجف هذه الاحتياطات.

ومما لا شك فيه أن هناك محاولات تبذل من جانب حكومات الدول النامية لمواجهة مشكلة ندرة المياه وتتمثل هذه المحاولات في وضع تصورات لكيفية ترشيد استخدامات المياه، والتي من أهمها إعادة استعمال المياه لزيادة الموارد المائية المتاحة، ويعني هذا إعادة استعمالها لمختلف الأغراض سواء أكانت صناعية أو زراعية أم لأغراض الشرب، ويعتبر إعادة استعمال مياه الصرف الصحي من أهم عمليات ترشيد المياه من الوجهة الاقتصادية حيث يتم إعادة ترشيحها في أوساط معينة، وبعد ذلك يتم استخدامها.

ومن أهم الاستخدامات المطروحة حاليا لهذه المياه هي الاستعمالات الزراعية، وبخاصة الزراعات التي لا تلامس ثمارها الأرض علاوة على هذا يجب الحد من مساحات المحاصيل عالية الاستهلاك كالأرز وقصب السكر حيث تستهلك كميات كبيرة من المياه سنويا.

4-5- مشكلة التصحر:

ترجع مشكلة التصحر إلى ممارسات الإنسان الخاطئة الذي أساء استخدام الأرض بسعيه إلى انتزاع الرزق من أنظمة بيئية هشة في معظمها، فقد أدى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية إلى تكثيف استغلال الموارد الطبيعية بمعدلات تزيد عن قدرتها التعويضية وقد أدى هذا إلى سلسلة من التغيرات والتي تمثلت في التصحر.

وقد تنوعت ممارسات الإنسان السلبية، والتي كان من نتيجتها ظهور مشكلة التصحر، ومنها إزالة مساحات من الغابات بطريقة غير مخططة مع عدم ترك بعضها للحماية، مما تسبب في تعريض التربة للجفاف السريع. كما أدت الزيادة السكانية السريعة إلى التوسع في الزراعة، وذلك من خلال تحويل المراعي الطبيعية إلى أراضي زراعية لإنتاج المحاصيل المختلفة ولقد أدى هذا إلى تقليص الرقعة الرعوية المنتجة وزيادة الضغط على بقية المناطق الرعوية فتدهور الجزء الأكبر منها نتيجة لأسباب منها الرعي الجائر، زراعة المناطق الهامشية، الإفراط في حفر الآبار العميقة وعدم استغلال المياه السطحية، وقد تضافرت كل هذه الممارسات في زيادة معدل تدهور المراعي، إلى أن أصبحت سمة التصحر هي السمة السائدة في أجزاء كثيرة من الدول النامية.[1]

(1)برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص.149-150.

ويدفعنا هذا إلى الحديث عن الأساليب التي يمكن من خلالها مقاومة مشكلة التصحر في الدول النامية وتتمثل في تنمية وصيانة الغطاء الطبيعي، واستعادة خصوبة التربة وحمايتها من الانحراف، وحسن استغلال الموارد المائية والابتعاد عن الرعي الجائر، والاستغلال المكثف للغابات، والابتعاد عن استخدام مياه جوفية ذات ملوحة عالية في أراضي زراعية غير مناسبة لزراعة محاصيل لا تتقبل مثل هذه الملوحة.

6-4- التلوث البيئي:

ترجع مشكلة التلوث البيئي في الدول النامية إلى عدة عوامل:

- اتساع الصناعة في الدول النامية في فترة الستينات والسبعينات، مما أدى وجود مشكلات بيئية تفوق المشكلات الصناعية في الدول المتقدمة.
- تعاني الدول النامية من مشكلات التلوث البيولوجي الناجمة عن التخلف والفقر، ويظهر ذلك واضحا من خلال أساليب الصرف الصحي المختلفة وأساليب جمع النفايات وتنقية مياه الشرب، وهذا من شأنه أن يسبب مشكلات تلوث بيولوجية لأنظمة البيئة الطبيعية لدرجة تهدد حياة الإنسان نفسه.
- اتجاه الدول المتقدمة إلى استغلال الدول النامية من خلال إلقاء نفايات الصناعة عبر الحدود الدولية لدرجة أصبحت تشكل مشكلة سياسية دولية، وقد استغلت هذه الدول حاجة الدول النامية إلى الحصول على العملة الصعبة أو لتصحيح ميزانيتها والخروج من ضائقتها المالية بقيامها بإلقاء نفاياتها في مياههم أو بدفنها في أراضيهم مقابل الحصول على تعويض مالي، ومن ثم تجاهلت الدول النامية الأخطار الصحية التي يمكن أن تصيب شعوبها من جراء دفن هذه النفايات في أراضيها أو إلقائها في مياهها.

ويمكن القول إن مشكلة التلوث البيئي في الدول النامية مشكلة ذات اتجاهين:

- **الاتجاه الأول:** الأضرار التي يلحقها التلوث بالبيئة الطبيعية والإنسان.
- **الاتجاه الثاني:** قصور المواد المالية بتلك الدول عن القيام ببرامج حماية ضد أخطار التلوث.

5- استراتيجيات التنمية في العالم النامي:

يعد مفهوم استراتيجيات التنمية من أبرز المفاهيم المطروحة اليوم في إطار المناقشات الدائرة حول التنمية والتخلف، ويقصد بهذا المفهوم الطريق المؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة للمجتمعات البشرية في العالم النامي، والتي تعاني من التخلف، ومجموعة الأهداف الكلية طويلة الأجل والتي يعتقد أنها تشكل إذا ما تحققت تطورًا حضاريًا عميقًا وشاملاً للمجتمع مصحوبًا بالوسائل الأساسية التي تضمن تحقيق هذه الأهداف.

وقد اتسمت السنوات القليلة الماضية ببدء المحاولات العديدة لعرض الكثير من الاستراتيجيات التي تستهدف جميعها الوصول إلى حل لمشكلة التخلف، ومع ذلك لم تنجح هذه الاستراتيجيات في تحقيق أهدافها المرجوة، وذلك نتيجة التزايد الرهيب للأفراد الذين لم يصلوا إلى الحد الأدنى لمستوى المعيشة، إلى جانب التفاوت الواضح في الدخول في الدول النامية، واتساع الهوة بين الدخل الوطني في الدول النامية والصناعية، كل هذا أدى إلى تحطيم جهود تحقيق التنمية.[1]

من هنا فإن أي إستراتيجية للتنمية ينبغي أن تأخذ في اعتبارها نوع المجتمع الذي تريد تنميته وخصوصيته التاريخية، وقيّمه الاجتماعية، وأهدافه السياسية والاقتصادية، وأسلوب حياة الإنسان ونظرته إلى الحياة.

---

(1)سعد جمعة، التنمية الذاتية وإستراتيجيتها، من الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الأول، القاهرة، دار المعارف، 1983، ص. 81.

ومن هذا المنطلق سنعرض أهم الاستراتيجيات التنموية الغربية، ونحاول التعرف على أهم الدعائم التي تنهض عليها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم النامي بما له من خصوصية تاريخية وثقافية واجتماعية وسياسية معينة.

5-1- إستراتيجية التنمية من المنظور الاقتصادي البحت:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد حصول الدول النامية على استقلالها، تنبه علماء الاقتصاد إلى ضرورة تبني استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وربما يرجع ذلك إلى أن الغالبية العظمى من العلماء نظروا إلى التنمية باعتبارها عملية اقتصادية، ولعل أبرز النظريات التي أشارت إلى التنمية من منظور اقتصادي النظرية الكلاسيكية وأهم أقطابها **سميث، ريكاردو، ومالتس**. وتركز هذه النظرية على رأس المال والسكان كعناصر اقتصادية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية، كما أن هناك النظريات الكلاسيكية المحدثة التي أضافت الاستثمارات الخارجية، كما أضافت النظرية الكينزية عنصرًا جديدًا له أهميته في إحداث التنمية الاقتصادية، وهو الطلب الفعال، ويعني أنه اذا توافرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية فإن ذلك ينعكس على الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية، ويؤدي كل هذا إلى زيادة حجم النشاط الإنتاجي الكلي، وينعكس ذلك على زيادة حجم العمالة في المجتمع.[1]

ويعتبر النموذج الذي قدمه هارولد لادمار من أكثر نماذج النمو الاقتصادي قوة، وينظر هذا النموذج إلى رأس المال باعتباره عاملا أساسيا للإنتاج، ويعتمد النمو على جانبين يقاس على أساسهما نسبة الدخل من الاستثمارات إلى الدخل

(1)عادل الهواري، من قضايا التغيروالتنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1977، ص. 136-137.

الوطني (القومي) وحساب إنتاجية رأس المال، وينبغي زيادة هذين الجانبين للوصول إلى أعلى نمو مع تحقيق مستوى معين من الادخار.[1]

ولا يفوتنا في هذا المقام ذكر نظرية روستو التي تعتبر من أشهر نظريات النمو الاقتصادي، حيث أكد على أن النمو الاقتصادي لا يتوقف فقط على مستوى الاستثمار وإنما يتوقف بدرجة اكبر على مكوناته الداخلية والعلاقة بين قطاعاته المختلفة.

ومما سبق يتضح لنا أن النمو الاقتصادي يمكنه أن يحدث بطريقتين: إحداهما من خلال الزيادة في عوامل الإنتاج مثل رأس المال، والطاقة، والموارد الأخرى من خلال الزيادة في إنتاجية الموارد كنتيجة للتقدم التقني وتحقق الطريقة الأولى قدر أكبر من الإنتاج من خلال امتلاكها أهم عوامل الإنتاج أما الطريقة الثانية فتشمل على مجرد إدخال التحسينات على هذه العوامل.

وإذا كان هناك ثمة اتفاق على أن تلك الإستراتيجية قد ركزت على التعجيل بالنمو عن طريق زيادة إجمالي الناتج الوطني، فإن هذا ليس معناه حدوث تنمية، فلابد أن تتبع هده الزيادة زيادة في متوسط دخل الفرد، فقد يحدث أن يزيد الدخل الوطني ويزيد عدد السكان بنفس النسبة، وفي هذه الحالة لا يطرأ أي تغيير على متوسط دخل الفرد، إلى جانب أن زيادة متوسط دخل الفرد يجب أن تكون مستمرة، ومن ثم فإن مجرد الزيادة الطارئة في دخل الفرد لا تدل على حدوث تنمية.[2]

وهكذا تغفل إستراتيجية التنمية الاقتصادية توجيه مزيد من الاهتمام نحو بنية هذا النمو ونوعيته لضمان توجيهه إلى دعم التنمية البشرية والحد من الفقر

---

(1)إحسان حفظي، مرجع سابق، ص 95.

(2)علي لطفي، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1990، ص. 189.

وحماية البيئة وكفالة الاستدامة، ويرجع هذا إلى أن مجرد تركيز إستراتيجية التنمية على زيادة النتاج الإجمالي قد لا يؤدي إلى زيادة فرص العمل لمئات الملايين من البشر في دول العالم النامي، بالإضافة إلى أن معظم ثمار النمو الاقتصادي تعود إلى الأغنياء تاركة الفقراء يكافحون ويعانون من العجز عن مقابلة حاجاتهم.

وقد ظهر هذا واضحا في الفترة من 1970 إلى 1985 حيث زاد الإنتاج الوطني الإجمالي العالمي بنسبة 40%، ومع ذلك فقد زاد عدد الفقراء بنسبة 17%، وفي الوقت الذي شهد فيه حوالي 200 مليون نسمة انخفاضا في دخولهم أثناء الفترة من 1965 إلى 1980 شهد أكثر من مليون نسمة ذلك في الفترة من 1980 إلى 1993.[1]

ويمكن القول في النهاية أن إتباع هذه الإستراتيجية معناه تبديد الجيل الحالي للموارد التي تحتاج إليها الأجيال المقبلة، فالنمو الاقتصادي الذي لا يضع ضوابط على استخدام الموارد يؤدي إلى استنزافها وتدمير التنوع البيولوجي، ويرجع هذا إلى زيادة الطلب على الموارد وعدم كفاية اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الموارد في دول العالم النامي.

2-5- إستراتيجية التصنيع:

اتجهت معظم استراتيجيات التنمية المبكرة إلى التركيز على التصنيع اعتقادا بأن مشكلات التخلف يمكن تجاوزها أوتوماتيكيا من خلال محاكاة استراتيجيات التصنيع المطبقة في العالم المتقدم، ومن هذا المنطلق سعت حكومات دول العالم النامي نحو تطبيق هذه الإستراتيجية رغبة منها في توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجاتها المتزايدة، هذا بالإضافة إلى اهتمامها بتوفير النقد الأجنبي وذلك من خلال إنتاج السلع محليا بدلا من استيرادها، إلى جانب أن

(1)تقرير البنك الدولي، التنمية البشرية، 1996، ص. 12-14.

التصنيع يمكنه أن يخفف من حدة البطالة، وذلك من خلال إيجاد فرص عمل تستوعب الزيادة الهائلة في أعداد السكان.

وتنقسم إستراتيجية التصنيع من زاوية الوسيلة التي يستعان بها لتنمية مجتمعات العالم النامي إلى إستراتيجية الإحلال محل الواردات، وإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

5-2-1- إستراتيجية الإحلال محل الواردات:

تتحقق هذه الإستراتيجية عندما تنتج الدولة محليًا ما كانت تستورده من قبل، أو تنتج ما كانت سوف تقوم باستيراده لو لم تقم بهذا الإنتاج، وقد تم تطبيق ذلك عن طريق خلق السوق المحلية للصناعة التي تحل محل الواردات، وكان الهدف هو خلق الحماية الكاملة لها، وقد استخدمت الحكومة لتنفيذ هذه السياسة مثل التعريفة الجمركية، كما دعمت هذه الأدوات ببعض الإجراءات الأخرى من أهمها سياسات سعر الصرف، إلى جانب حماية الصناعات الناشئة عن طريق الجمارك والحصص النسبية والتصاريح على الاستيراد.[1]

ومن الدعائم التي ترتكز عليها هده الإستراتيجية ما يلي:

- تفترض هذه الإستراتيجية تطورًا معينا لرأس المال المحلي والقوة العاملة وتقوم على وجود القطاع الأولي الزراعي أو التعديني كمصدر للمدخلات.
- تعتبر هذه الإستراتيجية نمط الاستهلاك القائم، وما يعكسه من نمط لتوزيع الدخل عماد أساسي لها.
- يتم تصور القطاع الصناعي باعتباره مكونًا من ثلاث فروع أساسية: فرع الصناعات الأساسية، وفرع الصناعات الوسيطة، وفرع الصناعات الاستهلاكية.

(1)إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 100.

- من خلال هذا التصور يتم تحقيق البناء الصناعي عن طريق خلق التوازن بين الفروع بالبدء في بناء الصناعات الاستهلاكية الذي يخلق وجودها ضغوطا تؤدي إلى بناء الصناعات الوسيطة، الأمر الذي يخلق ضغوطا بدوره تؤدي إلى بناء الصناعات الأساسية.[1]

ورغم اهتمام كثير من الدول النامية بتبني استراتيجيات التصنيع المعتمدة على إحلال الواردات، إلا أن النتائج جاءت مخيبة للآمال، وربما يرجع هذا إلى اختلاف الظروف التي تحاول فيها تلك الدول تنمية اقتصادياتها عن ظروف الدول المتقدمة حين تبنت الدعوة للتصنيع. وهنا يطرح تساؤل أساسي مفاده: ما هي الديناميات التي حثت على التطور في البلدان المتقدمة الآن؟ وتدفعنا الإجابة عن هذا السؤال القول بأن هناك سلسلة من العوامل لعبت دورًا في ذلك إلى جانب التقدم التقني، ونمو السكان، وتراكم رأس المال، وكان هناك نمو زراعي لعب دورًا لا يستهان به في تطوير الدول المصنعة الآن، ويختلف الوضع تماما في الدول النامية حيث تعاني من انخفاض الإنتاجية الزراعية لدرجة أدت إلى إعاقة جهود التصنيع فيها.[2]

والسؤال الجدير بالذكر أيضا هو ما الحصيلة الكلية لإستراتيجية إحلال الواردات؟ يمكن القول أنها تمثلت هذه الحصيلة في تحقيق بعض البناء الصناعي الذي لا يستهان به في بعض الحالات كما في حالة مصر والجزائر، نجحت في تزويد السوق المحلية بالسلع الصناعية وفي خلق يد عاملة ذات خبرة صناعية، إلى جانب تهيئة الوسط الصناعي لمزيد من التوسع الصناعي، إلا أن هذا البناء الصناعي يحمل في طياته بذور أزمة الإستراتيجية، وهي أزمة نجد مظاهرها في عدم قدرتها على إحداث تغيير هيكلي يعطي للبناء الصناعي طابع التكامل

---

(1) محمد دويدار، إستراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الولي الجديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1978، ص. 19- 20.

(2) إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 101.

ويزود الاقتصاد الوطني بالأساس الصناعي لتحويله تحويلا يخرجه من التبعية بالنسبة لنمط الاستهلاك الذي يتحدد دائما في خارج المجتمع، ويظل يلهث وراء أنماط الاستهلاك التي تسود في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.(1)

وإزاء أزمة إستراتيجية إحلال الواردات بدأت بعض الدول تقاوم هذه الإستراتيجية واعتبرت إحلال الاستيراد أوقف محرك النمو، ومن ثم بدأت بعض الدول تتحرر من وهم أن إحلال الواردات يؤدي إلى النمو وظهرت بعض الدعاوي لتبني إستراتيجية بديلة، وهي إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.(2)

5-2-2- إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

ترتكز هذه الإستراتيجية على القيام بالصناعات التي يتوافر لها إمكانية تصدير منتجاتها أو قدر منها إلى الخارج، والمبرر الذي وضعته هذه الإستراتيجية يكمن في أنه يصعب على أي دولة أن تقوم بإنتاج كل احتياجاتها، ومن ثم لابد أن تقوم باستيراد قدر أو آخر من السلع والخدمات الأجنبية. ونظرا لاعتماد الدول النامية على صادراتها من المواد الأولية التي تعاني من تدهور شروط التبادل، وعدم زيادة حجمه فمن الضروري اللجوء إلى تصدير المزيد من المنتجات الصناعية.

ولقد واجهت دول العالم النامي التي حاولت التصنيع من أجل التصدير عقبات كثيرة إذ أنها قامت بتصدير بعض منتجات مصانعها إلى الدول المتقدمة تكنولوجيا، ولقد قوبل ذلك بقلق من قبل الدول المتقدمة بشأن حماية عمالتها وصناعاتها المحلية، ومن ثم وضعت العديد من القيود كالتعريفات الجمركية وعددًا من الوسائل الأخرى لتحديد الصادرات من سلع الدول النامية.

والجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجية لم تسهم في توسيع السوق المحلي، إذ أصبح حجم الإنتاج ونوعه ومعدلات نموه تتخذ طبقا لاتجاهات الطلب

---

(1)محمد دويدار، مرجع سابق، ص. 19-21.

(2)إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 103.

الخارجي، ومن ثم واجهت الدول التي حاولت الأخذ بهذه الإستراتيجية العديد من المشكلات والصعاب التي جعلت الالتجاء إليها محفوفا بالمخاطر، ويرجع هذا إلى أن تطبيقها يحتاج إلى إتباع سياسات تخلق اقتصاد مفتوح، ومن ثم فهي إستراتيجية ليست أسلوبا سهلا للتنمية فربما يكون من الصعب التحول من نظام الحماية إلى نظام مفتوح بدون مخاطر سياسية.[1]

وعليه فإن هذه الإستراتيجية لا تعدو أن تكون مجرد إقامة لبعض الصناعات المرتبطة بالخارج، ومن ثم فإنه إذا كانت هذه الصناعات تنشأ لتلبية الاحتياجات الخارجية، فهي لا يمكن أن تساهم في إنشاء صناعة متوازنة تصلح أساسا لتغيير الهيكل الاقتصادي برمته، إنما هي تعمق علاقة التبعية للخارج، وتحد من إمكانية القيام بتطوير صناعي يرتبط بالاحتياجات الحقيقية للدولة النامية ويكون سبيلها للخروج من التخلف.[2]

3-5- إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية:

ظهرت إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية كرد فعل لفشل استراتيجيات النمو في تحقيق التنمية، ومن ثم انطلقت هذه الإستراتيجية من اتجاهات متغايرة للاستراتيجيات المحافظة، حيث أكدت على التوزيع بدلا من النمو، وربما يرجع ذلك إلى ظهور العديد من الدعاوي في أوائل السبعينيات حول أن النمو الاقتصادي لم يسهم في القضاء على الفقر في الدول النامية، بل على العكس فالدول التي أحرزت نموًا زادت فيها نسبة الفقر، ومن ثم ظهرت هذه الإستراتيجية التي وجهت الأنظار نحو ضرورة القضاء على الفقر بدلاً من مجرد انتظار تأثيرات النمو.

---

(1) محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص. 252-254.

(2) محمد دويدار، مرجع سابق، ص. 28-29.

وتنطلق هذه الإستراتيجية من المسلمات التالية:

- تتضاءل فرصة الشخص الفقير في الاستفادة من عوائد التنمية، ويرجع ذلك إلى فشل إستراتيجية النمو في الوصول إلى هذه الفئات الفقيرة التي تنعدم فرصتها وقدرتها على الاستفادة من ثمار التنمية.
- في حالة إمكانية وصول دخل إضافي إلى هذه الفئات الفقيرة، فقد تعجز نظرًا لاستخدامه في غير موضعه، وربما يرجع ذلك لافتقادهم للقوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها الفئات الغنية التي لديها الإمكانات للاستفادة من أي دخول إضافية لتطوير حياتهم.
- تعرف إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية باعتبارها استثمارات تهدف إلى زيادة إنتاجية الفقراء، ورفع مستوى معيشتهم وإشباع حاجاتهم، ويتوقع أن تحقق هذه الأهداف على المدى الطويل.[1]

ويمكن القول أن هذه الإستراتيجية لم تتح لها الفرصة للتطبيق العملي في دول العالم النامي، وربما يرجع هذا إلى ما تعرضها من صعوبات عند تطبيقها على الواقع الفعلي[2]. وتتمثل أهم المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام تطبيق هذه الإستراتيجية في عدم التوازن السائد بين الحاجات التي يسعى الأفراد والمجتمع إلى تحقيقها وإمكانية توفير الموارد، بالإضافة إلى ما تعانيه دول العالم النامي من مشكلات بيئية كالتلوث واستنزاف الموارد وزيادة التصحر وتدهور التربة ومدى توافر الموارد الأساسية اللازمة كالماء والأرض والطاقة، كل هذه المشكلات

---

(1)إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 108.

(2)عمر محي الدين، تقييم إستراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل، مرجع سابق، ص 217. 218، نقلا عن إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 110،

تعوق تطبيق هذه الإستراتيجية التنموية التي تهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية.[1]

والجدير بالذكر هو كيفية صياغة إستراتيجية تنموية موجهة لإشباع الحاجات الأساسية وسط بيئة مستنزفة، والتي تنطلق بتحديد الحاجات الأساسية للأفراد في ضوء نمط الاستهلاك القائم والتمييز بين ما يمس غالبية السكان وبين ما يمس قطاعًا محددًا، كما أن تحديد ذلك يتم في ضوء تطوير مستوى الدخل الوطني وما يتعين أن يكون عليه هيكل توزيعه، إلى جانب حصر شامل لجميع موارد المجتمع التي تستخدم أو يمكن أن تستخدم في العملية الإنتاجية بحيث يتم تحديد الحاجات الأساسية التي يراد إشباعها في ضوء الطاقات الإنتاجية التي يمكن إقامتها على أساس هذه الموارد.[2]

ووفقا لهذا التصور ينبغي أن يكون الهدف من مناقشة إستراتيجية الحاجات الأساسية هو التركيز على إعادة تخصيص الموارد بعيدًا عن الإسراف من جانب الأقلية وفي اتجاه إفادة الأغلبية الفقيرة بطريقة قابلة للاستمرار، وهو ما يشمل زيادة فرص العمل والدخول لفقراء مجتمعات العالم النامي، ومن ثم فنحن بحاجة إلى صياغة إستراتيجية تفي بحاجات الأفراد دون إنهاك البيئة وتهديد استمراريتها.[3]

---

(1) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، الكويت، العدد 150، 1990، ص. 117.

(2) عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص. 216، نقلا عن إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 111.

(3) إحسان حفظي، مرجع سابق، ص 111، 112.

5-4- إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات:

ارتبط ظهور هذه الإستراتيجية بظهور مدرسة التبعية التي بدأت برفض استراتيجيات التنمية الغربية ودعت إلى تحطيم كل علاقة للعالم النامي بالمتروبول الرأسمالي، ويعتبر جوندر فرانك من أوائل العلماء الدين وضعوا نظرية بديلة للتنمية حيث دعم الفكرة القائلة بأن النسق الرأسمالي العالمي أسهم في إحداث التنمية في مناطق والتخلف في مناطق أخرى، كما أكد على الدور الذي يلعبه البناء الاحتكاري للرأسمالية في استنزاف الفائض الاقتصادي، ومن ثم يرى فرانك أن علاقة العواصم بالتوابع تتسم بالاستغلال نتيجة حصول العواصم على الفائض الاقتصادي في نفس الوقت التي تحرم فيه التوابع من التمتع بالفائض.

وهكذا أكدت مدرسة التبعية على أن الطريق الوحيد لإزالة الفقر وإشباع حاجات الأفراد هو الإزالة الكاملة للنسق الرأسمالي، ويمكن تحقيق هدا من خلال إتباع إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات، والتي يمكن من خلالها تطوير سياسة التضامن الدولي بين بلدان العالم الثالث من اجل تحقيق المساعدة المتبادلة وبناء قاعدة صناعية فعالة ومستقلة في الجنوب.[1]

ويقوم هذه الإستراتيجية على الأسس التالية:

- تتجه هذه الإستراتيجية نحو إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الأفراد، وهي الحاجات المتعلقة بالغذاء والسكن والملبس والتعليم.
- تدعيم المشاركة الشعبية.
- الاستفادة من الموارد المحلية لكل دولة، مع الوضع في الاعتبار الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة على حدة.
- إثارة الوعي لدى الأفراد والدافع نحو الانجاز.

---

(1) اندرو وبستر، مدخل علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص 45-47. نقلا عن إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص 112-113.

- الاهتمام بتحقيق توازن ايكولوجي والحفاظ على المواد من الاستنزاف.
- إعطاء الأولوية لعلاقات الجوار من أجل تحقيق أساس للتعاون بين الدول من خلال تشجيع إقامة أسواق إقليمية داخل الدول النامية.

إن مراجعة هذه الأسس التي تعتمد عليها هذه الإستراتيجية سوف تجعلنا نتعرف على الجوانب الايجابية لها والتي تسعى إلى تجاوز التخلف والتبعية من خلال تغيير قاعدة التنظيم الاقتصادي وجعل الاعتماد على النفس هو الدافع الأول لأهم المبادرات الاقتصادية، كما أن هذه الإستراتيجية تعني توجيه القسط الأكبر من الإنتاج إلى السوق الداخلية بدلا من أن تبقى الأسواق الخارجية هي المسيطرة على عمليات الإنتاج، كما أنها تتجه نحو تغيير نمط الاستهلاك حتى يبتعد عن محاكاة نمط مستورد من الخارج، بالإضافة إلى أنها تقلل التفاوت بين الطبقات، وتسعى إلى خلق تضامن بين مختلف دول العالم النامي حتى تصبح التنمية متكاملة ومتوازنة وحتى تنعدم شروط التبعية.[1]

والجدير بالذكر أن إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات وهي في سعيها لتحقيق أهدافها تهتم بضرورة تعبئة الأفراد ومشاركتهم في عناية التنمية، ومن ثم تعتبر المشاركة سمة مميزة لهده الإستراتيجية، ولقد نالت قضية المشاركة اهتماما ملحوظا في السنوات الأخيرة الماضية، مما اكسبها اعترافًا بل وتأكيدًا لدورها الهام بوصفها مكونًا من مكونات التنمية، وهناك سمة أخرى مهمة في هذه الإستراتيجية هي إثارة الوعي لدى الجماهير، فلا شك أن هذا الوعي يسهم في مساعدة الجماهير على تطوير قدرتها الجماعية على تحليل الواقع تحليلا علميا وحل المشكلات والتنفيذ الفعال للمهام الاجتماعية والاقتصادية

---

(1)إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 113-114.

والسياسية والتكنولوجية، حيث أن الهدف الأساسي لهذه الإستراتيجية هو تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية.(1)

وينبغي القول أنه لا يجب فهم إستراتيجية الاعتماد على الذات على أنها تدعو إلى العزلة الاقتصادية ورفض التبادل العلمي والفني الحضاري مع العالم الخارجي، أو العودة إلى القديم، ولكنها تعني استقلالية العملية السياسية في تحديد المشروع الوطني واتخاذ القرارات وضرورة الاتصال بين الحضارات في تحديد أنماط التنمية، وأهمية وضع اختيارات متناسقة للأهداف ووسائل انجازها.

وتتمثل عناصر إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات، فيما يلي:

- قدرة الحضارة على الإبداع وإدراك الذات.
- القدرة الإدارية والسياسية لأخذ القرارات السليمة والعمل على تطبيقها.
- زيادة قدرة الجهاز الإنتاجي على تحقيق إنتاج يتناسب مع الأهداف الاجتماعية للتنمية.

على الرغم من ايجابيات هذه الإستراتيجية إلا أن نجاحها يتوقف في معظم دول العالم النامي على إحراز مزيد من التعاون بين هذه الدول، ومن ثم فمن الصعب على دولة بمفردها أن تتبع هذه الإستراتيجية. كما أن معظم دول العالم النامي، وهي في سعيها لتجاوز تخلفها وتنمية مجتمعاتها من خلال هذه الإستراتيجية قد تضطر إلى العيش مستقبلا في مجمع أفضل، ويرجع هذا إلى الفترة التي تقضيها في بناء هيكل صناعي زراعي متكامل، وفي تصنيع الآلات وزيادة الإنتاج حتى تصبح معتمدة على ذاتها ودون الحاجة إلى المساعدة الخارجية، ولاشك أن هذا الموقف يتطلب رؤوس أموال وجهد ووقت للتمكن من تحسين ظروف حياتها.

---

(1)انريك اوتيزا وآخرون، الاعتماد على الذات كإستراتيجية بديلة للتنمية، ترجمة احمد فؤاد بليغ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، ص- 66- 73.

ويمكن القول أنه على الرغم من اختلاف المنطلقات الإيديولوجية لهذه الاستراتيجيات فإنها تعاني من أوجه قصور، ومن ثم عجزت عن تنمية مجتمعات العالم النامي، فاستراتيجيات التنمية ذات التوجه الرأسمالي على سبيل المثال أسهمت في تفاقم حدة المشكلات في هذه الدول من خلال اهتمامها المبالغ بمحاكاة النماذج الغربية وحصرها للتنمية في مجرد الزيادة في النمو.

وبحثا عن مخرج للدول النامية فلقد آن الأوان أن يقوم العلماء بمراجعة هذه الاستراتيجيات وبحث مدى فعاليتها في تحقيق التنمية، خاصة وأن الواقع المتغير فرض في الوقت الحالي دافعا إلى حركة تغيير في الأطر الفكرية التي ظلت جامدة ومسيطرة لفترات طويلة، كما أن ما حدث من تغيرات واسعة النطاق في الدول الاشتراكية وفي الاتحاد السوفياتي على وجه الخصوص، يمثل مؤشرًا على حدوث تغير عالمي على مستوى القطبين الرأسمالي والاشتراكي، وليس هناك شك في أن هذه التغيرات لها انعكاساتها على دول العالم النامي التي مازالت تعاني من مظاهر عديدة للتخلف.[1]

5-5- إستراتيجية التنمية البديلة:

في مجال الحديث عن الإستراتيجية التنمية البديلة، لابد من إثارة بعض القضايا التي تحدد ملامحها، وتشكل موجهات لمن يطمحون في الخروج بمجتمعاتهم من دائرة الأزمات الخانقة، التي تواجه جهودهم في التنمية. ولكن قبل أن نثير هذه القضايا، تجدر بنا الإشارة إلى عنصرين من عناصر هذه الإستراتيجية، وهما: سياسة إشباع الحاجات الأساسية، وتتضمن تخفيف معدلات الفقر المطلق بأسرع ما يمكن، وذلك عن طريق منح مساعدات مباشرة، ومكثفة لذوي الحالات الملحة، ثم مواجهة الاحتياجات الأساسية للجميع،

---

(1) مريم احمد مصطفى، أزمة التنظير وواقع التنمية في بلدان الوطن العربي، مرجع سابق، ص. 162. نقلا عن إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 119.

كالطعـــام، والملـــبس والمـــأوى والوقـــود والاحتياجـــات الاجتماعيـــة كـــالتعليم والمشاركة في الحياة الاجتماعية من خلال العمل. ويعتمد ذلك كله على المدخل الاجتماعي والرخاء، والحقوق السياسية.

أما العنصر الثاني فيتمثل في المحافظة على البيئة من التدهور، والتلوث التي نتج عن التصنيع واسع النطاق، ويتم ذلك من خلال مشروعات صناعية صغيرة وموجهة لإشباع حاجات المجتمع. ومع أن العنصر الأول قد عرف قبولاً كبيرًا من جانب الدارسين، وقيادات المجتمع في العالم النامي، إلا أن العنصر الثاني قد ثارت حوله وجهات نظر خلافية.(1)

وحتى تكتمل إستراتيجية التنمية البديلة لا بد من معالجة القضايا التالية:

5-5-1- التحرر:

لعل قضية التحرر أصبحت على لسان كثير من علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد في العالم النامي، ولقد تعاظمت أهميتها في ضوء الحديث عن التبعية وقضاياها، فالتحرر هو عكس التبعية، كما أن القيود والعثرات التي واجهت التنمية في العالم النامي جعلت الكثيرين يجتهدون في البحث عن مخرج يخفف من حدتها، ومعاناتها، فكان مفهوم التحرر يأتي دائمًا في مقدمة الحلول المتصورة، فضلاً عن الانتقادات الحادة، والتي تعاظمت مع بداية السبعينيات لاتجاه التحديث والنظريات التي ظهرت في إطاره.

فلقد كرر أنصار الاتجاه الراديكالي القول بأن الهدف الكامن وراء نظريات التحديث هو تكريس التبعية وتقديم النموذج الغربي باعتباره النموذج الأكثر ملائمة لتنمية العالم النامي.

كما أن التنمية في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية أمر لا يمكن تبريره، فتلك العلاقات أفرزت تبعية متعددة الأبعاد من جانب دول العالم النامي

(1)اندرو وبستير، ترجمة عبد الهادي محمد والي وآخرون، مرجع سابق، ص. 33- 34.

لدول العالم المتقدم، وذلك في ظل غياب مبدأ التحرر، الأمر الذي نتج عنه علاقات غير متكافئة، واتفاقيات غير متكافئة ومنافسة غير متكافئة.[1]

وعليه يمكن القول بأن التنمية، والدفاع عن الوطن وتحرره عمليتان مترابطتان، ساعتها يستطيع المجتمع أن يحدد خياراته، وبدائل نموه بالشكل الذي يلائم واقعه، ويتم ذلك بإرادته الحرة، ومن خلال علاقات متكافئة، ومتحررة مع غيره من المجتمعات.[2]

5-2-2- نقل التكنولوجيا:

بنظرة تاريخية يتضح أن تطور التكنولوجيا في أي مجتمع مؤشر على نموه وتطوره من ناحية، ويرتبط بتكوينه الاجتماعي والاقتصادي وإمكاناته المتاحة ومقدرته على توفير الحافز الملائم لتمويل التوسع في البحث العلمي، ومع ذلك فليست التكنولوجيا من يصنع التنمية، بل أن جهد التنمية الشامل والدؤوب هو الذي يساعد على اكتساب الثروة التكنولوجية اللازمة لتطويره، وتعظيم عائده، فهناك خلط بين منجزات التكنولوجيا، والتكنولوجيا ذاتها. فاستيراد بعض تلك المنجزات لا يعني أنه يولد في المجتمع عملية التطور ذاتها، ذلك أن استيراد محطة أرضية للاتصال بالأقمار الصناعية، لا يدخل البلد المستورد عصر الفضاء. وبناء محطة نووية لتوليد الكهرباء، لا يؤدي في أحسن الأحوال، إلا أن تدريب الأفراد على معدات ثم تصنيعها بالكامل في الخارج، ولابد لتشغيلها، وصيانتها بالاعتماد على الخبرة الأجنبية. ومن هنا تدفع الدول النامية ثمنًا باهظًا

---

(1) عبد الباسط عبد المعطي، وعادل الهواري، علم الاجتماعية والتنمية دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص. 242.

(2) عبد الهادي محمد والي، مرجع سابق، ص. 35.

حين تعطي امتيازات كبيرة للمستثمر الأجنبي، استجلابًا للتكنولوجيا الحديثة.[1]

كما أن الاعتماد على نقل التكنولوجيا لا يمكن أن يكون حلا دائما لمواجهة مشكلات التنمية، بل أن المدخل السليم هو العمل على بناء القدرة التكنولوجيا الذاتية ودعمها بشكل مستمر، ورغم أن ذلك طموح يبدو متجاوزًا لكل الحدود، لكنه ليس مستحيلا، وليس معجزة ما دمنا نتفق على أن تكون التكنولوجيا ملائمة لأهدافنا وإمكاناتنا، فالبحث عن التكنولوجيا الملائمة هو نقطة البدء في هذا المسعى الشاق وبعدة طرق يجب ممارستها بوعي ودقة وهي الانتقاء، التطويع، تطوير التكنولوجيا المحلية والابتداع.[2]

3-5-5- المشاركة:

لا يمكن لأي حديث عن تنمية بديلة دون التطرق إلى قضية المشاركة، فهي تشكل عنصرًا محوريًا من عناصر التطور، فتشير المشاركة إلى التحمس، والفعالية من جانب أبناء المجتمع، والاستعداد لبذل جهد معين في عمليات التنمية، ويتشكل هذا الحماس وتلك الدافعية في إطار الأوضاع التاريخية والثقافية والأخلاقية والقيم الدينية الخاصة بالمجتمع، كما تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية ونمط القيادة السائد ونسق التعبئة والاتصال.

وهناك عناصر أساسية ينبغي العمل على توافرها من أجل نجاح أي مشروع تنموي قائم على المشاركة وهي:

---

(1) إسماعيل صبري عبد الله، مكان التكنولوجيا من إستراتيجية التنمية، في إستراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص. 531-533.

(2) عبد الهادي محمد والي، مرجع سابق، ص. 41-42.

- يجب أن تتولى المشاركة في المشروع، وحفزه جماعة كبيرة نسبيا ذات سمات نوعية، كما تتولى تصميمه وتشغيله فضلا عن تقييمه كلما تطلب الأمر ذلك.
- ينبغي أن يتضمن تصميم المشروع ميكانيزمات وآليات واضحة ومحددة، وذات طابع يبعث على المشاركة، من أجل قيادة وتوجيه العناصر الإدارية والإنتاجية والتوزيعية للمشروع.
- يجب أن تكون الروابط النظامية بين المشروع، وبين النسق الاقتصادي والسياسي العام، ذات فعالية وظيفية بالنسبة للمستويات الأولى، كما يجب الاهتمام بالمحافظة على انسياب الاعتمادات، والعائد الإنتاجي وحمايتها، إلى جانب تحقيق الثقة وخلق المناخ التنموي الملائم من خلال بناء المشروع.
- يجب أن تكون الجوانب التكنولوجية والتنظيمية للمشروع ملائمة، وممكنة ثقافيا فلا تصطدم بقيم المجتمع مثلا.
- يجب أن يتوصل تصميم المشروع إلى تحقيق مستويات معقولة من الفعالية الايكولوجية، بحيث يعكس إطارًا تحليليًا واقعيًا من بين المشاركين، يكون قادرًا على الدفاع المستمر عن هذه المستويات.
- يجب أن يوضح المشروع إمكانات الاعتماد على الذات، كما أن الموارد يجب أن تؤدي وظيفة الحفز، بدلاً من وظيفة الرفاهية التي تخلق وتشجع مزيدًا من التبعية.
- لابد أن تكون احتمالات الدعم الذاتي النسبي واضحة، فأوجه النشاط التي تعتمد على مساعدات وقتية، أو طارئة، غالبًا ما تتوقف بتوقف التمويل أو الاعتمادات.

- ينبغي أن يتضمن تصميم المشروع ما يمكن تسميته التعليم الموجه ذاتيا، فالتبعية الفكرية مثلها مثل التبعية السياسية، والاقتصادية تقوض الروح الإنتاجية والخلاقة.[1]

5-5-4- الاعتماد على الذات:

تتمثل أسس الاعتماد على الذات في النقاط التالية:

- تحتاج سياسة الاعتماد على الذات إلى معدلات أكثر للمشاركة.
- يجب أن تحظى سياسة إشباع الحاجات الأساسية بأولوية مطلقة.
- حفز الروح الخلاقة في كثير من المجالات.
- مزيد من الاهتمام بالظروف المحلية، وتنّوع الإنتاج، والقضاء على الاغتراب.
- مقاومة التخصص في إنتاج واحد وذلك عن اقتناع، ومن أجل استخدام الموارد المحلية بشكل أكثر كفاءة.
- الاهتمام بالتوازنات الايكولوجية.
- يساعد على بناء نسق للتضامن السيكولوجي بين مواطنين ناضجين وواعين اجتماعيا.
- استيعاب الدروس المستفادة من الاعتماد على العالم الخارجي.

وهناك مجموعة من المبادئ تكفل نجاح الاعتماد على الذات، وهي أكثر واقعية وعمقا، وتتمثل فيما يلي:

- الاستقلال الفكري والخروج من التبعية الفكرية.

(1) نفس المرجع السابق، ص. 43-44.

- تصفية الفئات الطفيلية في المجتمع، وهي تلك الفئات التي ارتبطت مصالحها بأوجه نشاط اقتصادية مشبوهة، فهي لا تسهم في الناتج الوطني، لكنها تقتطع منه دون جهد يذكر.
- أن تكون السلطة السياسية واقعًا وممارسة بيد القوى الوطنية.
- تحقيق أقصى قدر من الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة.
- التقشف، وهنا يأتي دور القدوة الحسنة، الذي يجب أن تضربه القيادات السياسية والتنفيذية، فللقدوة دور حاسم في إقناع الشعب بضرورة التقشف وجدية الدولة في تحقيق الاعتماد على الذات.(1)

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن الاعتماد على الذات هو إستراتيجية تهتم بتعبئة الموارد والطاقات الداخلية، المادي منها والبشري، من أجل التحول بأسلوب يعكس الأوضاع التاريخية الخاصة والخبرات المتميزة، وتسهم في تكوين تراكمات مادية ومعرفية يطورها المجتمع بشكل مستمر، من خلال خلق وتطوير مزيد من القدرات والإمكانات الداخلية، وفي الوقت نفسه تحطم قيود التعبئة والاستغلال وتتجه إلى مزيد من المساواة في الفرص والعدالة في التوزيع.(2)

6- التنمية بالأسلوب الرأسمالي تقضي على المشكلات بالعالم النامي على المدى الطويل:

إن أي توسع في الرأسمالية الصناعية في اتجاه الجنوب ليست محتملة، باعتبارها نتيجة للتكنولوجيا والاستثمار الغربي فحسب، ولكنها أيضا ذات أهمية كبرى كحافز ضروري لسوق السلع المصنعة في الشمال. فهناك كما

---

(1) إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص. 204-226.

(2) محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1978، ص. 724-737.

نعرف مشكلات يجب التعامل معها بشكل مستمر، مثل اتجاه التقليدية، أو الثقافة السياسية غير الناضجة، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار أن قادة الدول في الجنوب، يحبذون الرأسمالية، فإن هذه المشكلات يمكن القضاء عليها على المدى الطويل، كما هذه النظرة الخاصة بالنمو الرأسمالي تعتمد على قبول الصفوة في العالم النامي لمبدأ فتح دوله لرأس المال، والتكنولوجيا والخبرة القادمة من الغرب، وقبولها تقديم حوافز لجذب رأس المال الأجنبي، وباختصار فإن على الحكومة أن تضمن أكثر الظروف ملائمة لجذب رأس المال، وقد تبنت دول كثيرة هذه الإستراتيجية، مثل كينيا وساحل العاج في إفريقيا، وذلك على أمل طويل المدى لتشجيع نمو برجوازية وطنية قوية تتولى رعاية مصالحها الخاصة، ويعتمد عليها في وضع المجتمع إلى الأمام في اتجاه الرفاهية والرخاء، عن طريق النمو الصناعي. وقد تعاني الطبقات الفقيرة من بعض الصعوبات، لأنها ليست طليعة هذه التنمية ولكن هذا الوضع يمكن التسامح فيه لأن الجميع سوف يستفيد في النهاية من إقامة صناعة رأسمالية وطنية.

إلا أن أنصار الاتجاه البنيوي، يرفضون هذه الإستراتيجية لأنهم يرون أن النمو الرأسمالي طويل المدى غير ممكن، ويؤكدون أن هذا النمو سوف يظل مشوها وغير متكافئ وقاصر، بينما توجد كتابات ذهبت إلى أن تلك المشكلات قصيرة المدى يمكن التغلب عليها في المستقبل، طالما أن النمو الاقتصادي يتجه نحو إشباع الحاجات المحلية.[1]

---

(1) عبد الهادي محمد والي، مرجع سابق، ص. 301-302.

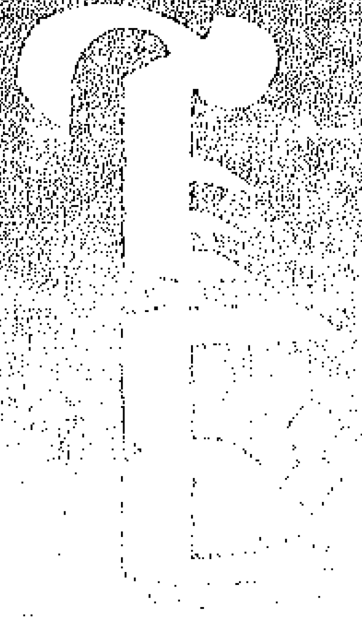
خلاصة

هناك علاقة بين المشاكل البيئية وبين الدخول المنخفضة لأفراد المجتمع، والسبب في ذلك هو أن الأفراد قليلي الدخل غالبا ما يعيشون في ظروف سيئة من الناحية الصحية وكثيرا ما يعانون من تلوث الهواء بدول العالم النامي، ويتوقف النمو الاقتصادي بدرجة اكبر على مكوناته الداخلية والعلاقة بين قطاعاته المختلفة، ولا يتوقف فقط على مستوى الاستثمار.

ويمكن تحقيق النمو الاقتصادي بطريقتين: إحداهما من خلال الزيادة في عوامل الإنتاج والأخرى من خلال الزيادة في إنتاجية الموارد كنتيجة للتقدم التقني، وتحقق الطريقة الأولى قدر أكبر من الإنتاج من خلال امتلاكها أهم عوامل الإنتاج، أما الطريقة الثانية فتشمل على مجرد إدخال التحسينات على هذه العوامل.

إلى جانب ذلك، يجب البحث عن مخرج للدول النامية من خلال مراجعة الاستراتيجيات المتبعة وبحث مدى فعاليتها في تحقيق التنمية، خاصة وأن الواقع المتغير فرض في الوقت الحالي دافعًا إلى حركة تغيير في الأطر الفكرية التي ظلت جامدة ومسيطرة لفترات طويلة في دول العالم النامي التي مازالت تعاني من مظاهر عديدة للتخلف.

فالمخرج الوحيد للدول النامية من التخلف هو انتهاج تنمية بديلة تقوم على عنصرين هامين الأول هو إشباع الحاجات الأساسية والثاني هو المحافظة على البيئة من التدهور.





علم اجتماع التنمية ودوره في معالجة قضايا التنمية: تجارب دولية.

9

الفصل التاسع

علم اجتماع التنمية ودوره في معالجة قضايا التنمية: تجارب دولية

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الحالي تطورات سريعة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، ولقد شغلت هذه التطورات اهتمامات العديد من علماء العلوم الاجتماعية والقائمين على وضع السياسات العالمية، كما جاءت هذه التطورات لتكشف بوضوح عن رغبة المجتمع العالمي في دخول القرن الحادي والعشرين مع تطلعات لتحقيق مجتمعات أكثر رفاهية وتقدما، ويكشف لنا التراث السوسيولوجي عن مدلولات جديدة لم يشهدها المجتمع الحديث من قبل، ويتمثل ذلك في ظهور بعض التكتلات السياسية والاقتصادية التي تغطي المناطق الجغرافية العالمية.

وسنحاول استعراض بعض التجارب الدولية في معالجة قضايا التنمية بها من منظور علم اجتماع التنمية والتي حققت أبعاد تنموية هامة على مستويات اجتماعية واقتصادية، وهي كما يلي:

1- تجربة التنمية في دول النمور الأسيوية: "الاستثمار في رأس المال البشري".

يطلق مفهوم دول النمور الآسيوية على كل من: كوريا، وهونج كونج، وتايوان، وسنغافورة وذلك نظرًا لسرعة نموها واقتناصها الفرص الاقتصادية وصنع أسواقها والنضال من أجل اختراق الأسواق فيها والتواجد فيها باستمرار.

وتعد دول النمور الأسيوية إحدى التكتلات الاقتصادية والسياسية العالمية الـتي ظهرت مع أواخر عقد الستينيات لتطرح ذاتها أمام القائمين على وضع

السياسات والاستراتيجيات الوطنية والعالمية، لتعطي أفكارًا أو أبعاد جديدة لم تشهدها عمليات التنمية التي حدثت في العالم الحديث من قبل، ومن ثم يتركز اهتمامات علماء اجتماع التنمية حاليا على تحليل النماذج التنموية لدول النمور خاصة بعد أن تصدعت مكونات النظريات التنموية الكلاسيكية، ومن ثم أصبحت التجارب التنموية لدول النمور تفرض نفسها على المهتمين بقضايا التنمية سوء في الدول المتقدمة أو النامية[1]، وينبغي أن لا نغفل حقيقة مفادها أن النموذج التنموي لدول النمور يعكس تصورات ومفاهيم لم تكن مألوفة في النموذج الغربي، ويرجع هذا إلى الخصائص والسمات الثقافية التي تتميز بها الرأسمالية الأسيوية والتي من أهمها وجود سياج أخلاقي من القيّم والمبادئ والمثل العليا التي تدفع إلى الولاء والانتماء والإخلاص الكامل والطاعة المطلقة والمشاركة المخلصة والتفاني في أداء الواجب، وفي نفس الوقت الذي تحافظ فيه دول النمور على التقاليد والتراث الحضاري فإنها تمتلك القدرة على التوافق والتكيف السريع مع المبتكرات والمستجدات التكنولوجية، مما أوجد الحافز إلى الابتكار أو الإبداع، وهكذا اكتشفت دول النمور أسس قوية لتأكيد وتحقيق النجاح، راسخة ومستقرة تتوارثها الأجيال، وقد كان لهذه القيم التأثير الكبير على الإنتاج والإنتاجية، وسيادة قناعة اجتماعية بأهمية وضرورة التقدم والتحسن في كل من مستويات الناتج الوطني الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، مع تضييق الفجوة ما بين الدخول من خلال الإسراع بمعدلات نمو أصحاب الدخول المنخفضة بشكل ملموس.[2]

وهكذا بدأت مجموعة النمور في الظهور على الساحة الاقتصادية بشكل بارز خلال العقدين الماضيين، وقد أطلق عليها هذا الاسم تعبيرًا عن القفزة

---

(1) إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 120.

(2) محسن الخضيري، الإدارة في دول النمور الأسيوية، القاهرة، ابتراك للنشر والتوزيع، 1996، ص. 4-9.

الاقتصادية التي حققتها تلك الدول، حيث حققت معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي على الرغم من قصور مواردها وإمكاناتها الطبيعية التي تتمتع بها الكثير من دول العالم النامي، فلقد كانت منطقة شرق أسيا منذ أربعين سنة مضت تسير على حافة الفقر، حيث كانت تايوان مجرد جزيرة صغيرة مجهولة، أما كوريا فقد كانت أشد فقرًا من عديد من دول أفريقيا، وكانت على وشك الوقوع في الحروب الأهلية، أما هونج كونج وسنغافورة فكانتا مجرد ميناءين صغيرين وليس لهما أي دور ملموس في النشاط الاقتصادي العالمي، وتفرض هذه الصورة طرح تساؤل على جانب من الأهمية وهو كيف استطاعت هذه الدول أن تحقق هذه المعجزة الاقتصادية لتصبح أحد أقطاب الاقتصاد العالمي؟

تنطوي الإجابة على هذا التساؤل الوقوف على إستراتيجية التنمية التي اتبعتها تلك الدول، وهي إستراتيجية التصنيع القائمة على التصنيع الإحلالي أو الإحلال محل الواردات، والتي بدأت في فترة السبعينيات، ومن ثم عملت على استغلال الموارد الوطنية وتشجيع القطاع العام والخاص، وتطوير مؤسسات الدولة وتحديث النظم الإدارية والعمل على إشباع الأسواق المحلية وإيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان، إلا أنه بحدوث العديد من التغيرات الاقتصادية وظهور المخاوف من زيادة التكتلات الاقتصادية ونفوذ بعض الدول الأسيوية الأخرى كالصين والاتحاد السوفياتي حدثت تغييرات بنائية خلال عقد الثمانينات، حيث ركزت السياسات الصناعية على أهمية التحرك الداخلي ومواجهة اتفاقيات الجات GATT ، ومن ثم تم استبدال سياسات إحلال الواردات بسياسات التصدير الموجه، الذي أسهم في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي حيث تراوح المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي بها ما بين 8-9٪ على مدى ما يقارب من ثلاثة عقود من التنمية الاقتصادية والتي بدأت في الستينيات، ومن ثم اعتمدت إستراتيجية التنمية في دول النمور في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي على النحو التالي:

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتهيئة المناخ لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ويتمثل ذلك في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، إلى جانب وجود سياسة اقتصادية مستقرة، ووجود أجهزة حكومية ذات تنظيم مرن ومتطور، إضافة إلى وجود قيود على إعادة تحويل رأس المال الأجنبي للخارج، وعلى ما يتملكه الأجانب من رؤوس أموال الشركات، وعلى الواردات، وعلى وجود عمالة مدربة على أحدث فنون الإنتاج في مختلف المجالات، بالإضافة إلى عدم وجود أي قيود على الإجراءات الخاصة بالحصول على موافقات لإقامة أي استثمار جديد[1]، ومن ثم شهدت الثمانينات وبالتحديد الفترة ما بين 1988-1993 تطورًا ملحوظًا في مجال الاستثمارات المباشرة إلى دول النمور الأسيوية، حيث تشير البيانات إلى أن حجم الاستثمار في دول النمور قد تضاعف أربع مرات تقريبا في اندونيسيا، كما وصل حجم الاستثمار في ماليزيا ستة أضعاف ما كان عليه في بداية الفترة، كما تضاعف حجم الاستثمار في سنغافورة، ومن هنا فإن زيادة الاستثمارات في دول النمور كانت وسيلة للدخول إلى عصر التكنولوجيا واكتساب الخبرات المتقدمة، فضلا عن الدخول إلى أسواق جديدة، ناهيك عن الاستفادة من المهارات المحلية من خلال تبني أساليب تكثيف العمالة.[2]
- سعت هذه الدول إلى اجتياز ما يسمى حاجز التقنية، حيث حاولت أن تمسك بناصية التكنولوجيا، والتي لم يكن من السهل في بداية عملية التنمية الحصول عليها سوء عن طريق الشراء أو الابتكار والاختراع، ومن ثم كان لتشجيع الاستثمارات أثر في زيادة القدرة على جلب

---

(1) محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص. 100-101.

(2) إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص. 123.

التكنولوجيا الحديثة، إلا أن هذه الدول نجحت بعد ذلك في تحقيق بعض الاستقلال النسبي، وتمكنت من التطور الذاتي في هذا المجال.[1]

- اهتمت دول النمور بإيجاد بنية أساسية قوية وخاصة النقل والمواصلات وتوفير الخدمات المصرفية مثل البنوك والأسواق المالية وغيرها من الخدمات، التي تسمح بتحقيق التكامل بين الأسواق والمصانع المحلية والخارجية والقدرة على المنافسة العالمية.[2]

- حرصت هذه الدول على الجودة في الإنتاج، وذلك عبر الأداء التصديري المتميز للسلع التي تنتجها صناعات متقدمة، ومن ثم حققت هذه الدول قفزة كبرى في حجم صادراتها الصناعية.[3]

- نجحت هذه الدول في تحقيق إنجازات هامة على المستوى الاجتماعي، فهناك توزيع عادل في ثمار النمو والتقدم، وركزت على إعادة توزيع الثروات، فالذي يولد الدخل هو الثروة المنتجة بما فيها رأس المال البشري، ويعني هذا أن إعادة توزيع الدخل يعزز النمور لأنه يترك أثرا إيجابيا على البشر، وهكذا ركزت دول النمور على الاستثمار في مجال العنصر البشري.[4]

ويلعب العنصر البشري دورًا هاما في دول النمور الأسيوية ويرجع هذا إلى أن هذه الدول فقيرة في مواردها ورأس مالها، إلا أنها غنية بثروتها البشرية فلديها أعداد كبيرة من السكان، وعلى الرغم من أنه حتى وقت قريب كانت هذه الثروة هي أحد أسباب تخلفها، إلا أنها أصبحت الآن سبب نجاحها وتقدمها،

---

(1) محمد عبد الفضيل، هل سقطت المعجزة الأسيوية، مجلة العربي، العدد 476، ص. 124.

(2) عبد الله محمد عبد الرحمان، تجربة التصنيع في دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) من علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص. 357.

(3) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص. 125.

(4) إحسان حفظي، علم اجتماع التمية، مرجع سابق، ص. 124-125.

وذلك بعد أن اكتشفت هذه الدول أن مفتاح التفوق هو الإنسان الذي يرسم الخطط وينفذها، وقد استفادة دول النمور من وفرة العنصر البشري وندرة رأس المال في تبني إستراتيجية التصنيع القائمة على أسلوب تكثيف العمل، وهكذا مكنها من حل مشكلة البطالة وخلق فرص العمل وزيادة الأجور والعمل على رفع مستوى المعيشة والاهتمام بتنمية المهارات البشرية.[1]

1-1- سلبيات التنمية في دول النمور:

إن هذا التقدم الذي تم خلال العقود الثلاثة الماضية قد جاء على حساب البيئة، إذ أن لهذه الدول تاريخا طويلا من الاستنزاف السريع لمواردها الطبيعية، فقد انخفض غطاء الغابات في تايلاندا من 55% إلى 28%، ورغم منع تايلاندا قطع الأخشاب إلا أنه مازال مستمرًا، كما سجلت بعض دول شرق آسيا معدلات مرتفعة من التلوث الهواء والماء، ومن ثم أدت ضغوط الحفاظ على البيئة ونقص الأراضي المتاحة لعملية التنمية وارتفاع تكلفة عنصر العمل إلى نزوح رأس المال للاستثمار في دول مجاورة، وقد أدى هذا النزوح إلى انخفاض الأسعار في البورصة بنسبة 80% سنة 1990، وذلك بعد عدة سنوات من الارتفاع، كما ظهرت مشكلات بيئية في كوريا تمثلت في تلوث مياه الشرب بالمعادن الثقيلة وبالملوثات الأخرى، وتعتبر سول من بين أسوء خمس مدن في العالم من حيث تلوث الهواء، والجدير بالذكر أن هذا النوع من التلوث والدمار يبرز أخطار السعي إلى تحقيق تنمية بدون أي مراعاة للعواقب طويلة الأجل. وهكذا بدأت ضغوط للحفاظ على البيئة في التصاعد الأمر الذي سيحمل في طياته زيادة في نفقات حماية البيئة والتخلص من التلوث[2]، ويعكس هذا التحدي البيئي الذي صاحب الإستراتيجية

(1)محسن أحمد الخضيري، الإدارة في دول النمور الأسيوية، مرجع سابق، ص. 67-68.

(2)إحسان حفظي، مرجع سابق، ص. 127-128.

التنموية لدول النمور الأسيوية أن طبيعة الازدهار والنمو السريع والمستمر لا يمكن تحقيقه أو انجازه بدون وجود تحديات أو عواقب تحول دون استمراره.

وهكذا تعتبر هذه المشكلات التي حاقت بالدول الآسيوية درسا صعبا ينبغي أن يكون موضع اهتمام ومتابعة جميع المهتمين بقضايا التنمية، نظرا لما ترتب عليه من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية، فقد أبرزت هذه الأزمة أن الإستراتيجية التي اتبعتها هذه الدول في حاجة إلى إعادة مراجعة في ظل التحديات التي تواجهها دول النمور التي نجحت لفترة طويلة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.[1]

1-2- الدروس المستفادة من تجربة التنمية في دول النمور الأسيوية:

- ضرورة العمل على توفير قدر من الحماية للتجارة الخارجية لدول العالم النامي، وذلك عن طريق تعزيز التكتلات الاقتصادية فيما بين هذه الدول.
- يجب عدم إطلاق العنان لآليات السوق في إدارة الاقتصاد وتشغيله، ومن ثم يجب العمل على زيادة فعالية دور الدولة بحيث يكون لها دور هام في مراقبة النشاط الاقتصادي.
- إن العدالة في توزيع الدخل، وكذلك انخفاض مستويات الضرائب أمور من شأنها أن تزيد من حوافز العمل والإنتاج.
- الاهتمام بصناعة الخدمات والبنية الأساسية، ويشمل ذلك الاتصالات الحديثة والموانئ والمطارات من أجل تحقيق السياسات التصديرية، وجذب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 131.

- الحفاظ على البيئة من التدهور والاستنزاف والعمل على استدامة النظم الطبيعية من أجل تحسين نوعية الحياة والقضاء على الفقر.
- ضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية عن طريق الاهتمام بالتعليم ومؤسساته المختلفة وتوفير الموارد المالية للاستثمار البشري، بهدف خلق جيل من الفئات الماهرة المطلوبة لاستيعاب التكنولوجيا.

2- تجربة التنمية في البرتغال: "إستراتيجية مترابطة ومتناسقة للتصنيع".

لقد شهد البرتغال في أواخر القرن السابق انفتاح على أوروبا والعالم الخارجي، والذي مثل فرصة للنمو لكن في نفس الوقت كان خطر رئيسي (ارتفاع البطالة، إفلاس المؤسسات، المنافسة...)، ولقد عرف اقتصادها خلال الثمانينيات سياسة إعادة الهيكلة ومواجهة العولمة وكذا الدخول في الاتحاد الأوربي، فالقطاع الصناعي تميز آنذاك بضعف البنية، ونسيجه يتكون من مؤسسات صغيرة غير مؤهلة للمستوى الدولي أي ذات تخصص ضعيف، وإنتاجية دون المتوسط، ففي سنة 1986 شهدت البطالة في البرتغال أكبر معدل في الاتحاد الأوربي، لهذا واجهت عجلة التطور بأخذ التدابير اللازمة لتحديث وتطوير صناعتها والمتمثلة في تبنيها للبرنامج الإستراتيجي لفعالية وتحديث الاقتصاد البرتغالي، وهو أول برنامج للتأهيل الصناعي والذي شجع المبادرة في دول المغرب لمتابعة برنامج التأهيل، والأثر الايجابي لهذا البرنامج على التصنيع في البرتغال وعلى النمو ساهم في الاستيراد الأوروبي من هذا البلد.

2-1- خصائص البرنامج البرتغالي للتنمية:

تم تطبيق هذا البرنامج سنة 1988 من قبل المجلس الأوروبي تحت وصاية وزارة الصناعة البرتغالية، وكانت الأهداف العملية لهذا البرنامج:

- تحسين وظيفة الأسواق، والانفتاح الدولي للمؤسسات البرتغالية.

- تخفيض تبعية البرتغال للواردات خاصة فيما يتعلق بالطاقة والسلع التجهيزية.
- تحسين جودة الإنتاج ورفع فعالية المؤسسات وتعزيز تنافسية الدولة.

كان البرنامج في البداية عبارة عن مرحلة أولى تمتد خلال 5 سنوات، وهو موضح في أربعة محاور:

- تسريع تحديث الهياكل الداعمة للقطاع الصناعي.
- تقوية قواعد التكوين المهني والتكوين التقني المستمر.
- توجيه التمويل نحو الاستثمارات في المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجودة في الصناعة.

وتتوزع هذه المحاور الأربعة في سبعة برامج عملية، وهي:

- **البرنامج الأول:** هيكلة القواعد والتكنولوجيا من خلال تعزيز هياكل المواصلات، والطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، وتطوير المعاهد المتخصصة، ومراكز الإبداع الاستراتيجي، والتكنولوجيا...
- **البرنامج الثاني:** التكوين المهني، ويخص التكوين على المدى الطويل والمتوسط للإطارات العليا والوسطى (تسيير، التكنولوجيا) وتكوين الباحثين.
- **البرنامج الثالث:** ترقية الاستثمار في الإنتاج، من خلال تحفيز الاستثمار في المؤسسات الصناعية التي تهتم بتحديث بنيتها.
- **البرنامج الرابع:** الهندسة المالية، حيث تم إنشاء شركتين لتسيير مخاطر رأس المال، يتم تمويل 50% من رأس المال من طرف البرنامج.
- **البرنامج الخامس:** رفع الإنتاج.

- **البرنامج السادس:** الجودة، وذلك بتعزيز نظام الجودة الوطني، وترقية حماية المستهلك واحترام المعايير التقنية وإدخال سياسة تسيير الجودة الشاملة في المؤسسة.

- **البرنامج السابع:** نشر المعلومة والمتابعة، وهناك برنامجين مكملين، وهما برنامج اندماج التكنولوجيا والمعلومات والالكترونياتPITIE وبرنامج تطوير الصناعة والسلع التجهيزية PRODIB .

2-2- النتائج المحققة والدروس المستفادة:

يعتبر برنامج ناجحًا باعتراف الاتحاد الأوروبي والحكومة البرتغالية، حيث أن هناك قطاعات جديدة صناعية ظهرت بعد تطبيق هذا البرنامج، وهي جد ديناميكية مثل قطاع السيارات، والالكترونيات، والصيدلانية، وتسجيل تقدم تكنولوجي محقق في مجالات مثلا الإعلام الآلي والاتصال، والتكنولوجيا الحديثة للإعلام، والبيوتكنولوجي، وصناعة الطائرات، إضافة إلى قطاع الصادرات التقليدية (مثل: النسيج، الأحذية، الملابس الجاهزة)، كما أن البرنامج ساهم في رفع القيمة المضافة للاستثمارات المحققة، ومن بين النمو الملاحظ أيضًا قطاع العقارات، والذي يشهد حاليا تفاعل كبير حيث يساهم بنسبة 13 % من الناتج المحلي الخام و11 % من العمالة فالبطالة الحالية معدلها 4 %، وهي من بين النسب المنخفضة في الاتحاد الأوروبي رغم إعادة الهيكلة الصناعية، وفي سنة 1993 وصل البرتغال إلى عولمة سوق الأموال، كما أن البرنامج شهد بقوة التركيز على تأهيل البيئة الصناعية كالتكوين المهني والهيئات الداعمة.

ومن بين أسباب نجاح برنامج التأهيل البرتغالي تسجيله في إستراتيجية متناسقة ومترابطة بمجموعة من التدابير والفرص الموجهة نحو هدف جد معرف، فالدولة أخذت منذ 1989 مجموعة التدابير للعولمة جد إيجابية خاصة في قطاع

التجارة والاستثمار، و خوصصة في قطاع الصناعة ودفع التمويل، كما أن الدولة أخذت سياسة جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال المزايا النسبية التالية:

- التكاليف العملية الأكثر انخفاض في أوروبا الغربية.
- الانتماء إلى سيولة الأورو.
- يد عاملة بتكلفة جد تنافسية.
- حوافز مالية وجبائية.
- تشكيلة مواقع ونظام صناعي بسعر تنافسي.
- ثقافة تجارية مرنة ومنفتحة عن الخارج وشعب متعدد اللغات.[1]

3- تجربة التنمية في السنغال: "إستراتيجية التنمية الزراعية"

كان القطاع الأول في السنغال يمثل في السنوات الأخيرة نحو 20% من الناتج الاقتصادي، تسهم الزراعة بنحو 10% منها، ويوفر هذا القطاع أسباب المعيشة والدخل النقدي لثلثي السكان البالغ عددهم نحو 9,7 مليون نسمة، وتعاني نسبة 75% منهم من نقص التغذية، وتمثل المنتجات الزراعية نحو 20% من مجموع صادرات السنغال السلعية، بينما تلتهم الواردات الغذائية 29% من مجموع حصيلة النقد الأجنبي، وأهم صادرات السنغال من المنتجات الزراعية: منتجات الفول السوداني (أكثر من 50%)، يليها القطن، والفواكه والخضر، والجلود بأنواعها، وتعتمد السنغال في الوقت الحاضر على السوق العالمية في الحصول على الإمدادات الغذائية وخصوصا الأرز الذي يمثل ما يقرب من 75% من مجموع واردات السنغال من الحبوب.

---

(1) MARNIESSE S., FILIPIAK E., Compétitivité et mise à niveau des entreprises, Agence Française de Développement, Paris, 2003.P.147, 148.

بدأت السنغال جولتها الأولى من تدابير إصلاح السياسات التجارية والسياسات ذات الصلة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وقبل سنة 1986 كانت السنغال تطبق نوعين من الرسوم، هما: الرسوم الجمركية والرسوم الضريبية، وكانت الرسوم الجمركية بفئة موحدة هي 10%، بينما كانت الرسوم الضريبية تتراوح بين صفر و75%.

وقد حاولت الحكومة في الفترة 1986-1988 تبسيط هيكل الرسوم الجمركية عن طريق تخفيض عدد فئات المنتجات إلى أربعة فقط، مع تخفيض المستوى العام للتعريفات الجمركية وتخفيض الحواجز غير الجمركية على التجارة (تصاريح الاستيراد، والقيم المرجعية، وحظر الاستيراد، واحتكارات الواردات من السكر، والأرز والأسمنت)، وبحلول سنة 1988، كانت السنغال قد خفضت التعريفات القصوى وألغت الكثير من الاستثناءات. وقد أسفرت هذه التدابير الإصلاحية عن تخفيض متوسط نسبة الحماية الفعلية من 165% في سنة 1985 إلى 89% سنة 1988، ونظرًا لانخفاض الإيرادات والمعارضة الداخلية لهذه التدابير، كان من الضروري أن ترتد الحكومة عن بعض هذه التدابير.

وقبل إصلاحات الجيل الثاني في التسعينات، كانت الحواجز غير الجمركية مطبقة على نطاق واسع ومع ذلك، فقد تم تعويض ذلك إلى حد كبير بإدخال الأسعار المرجعية في أواخر 1988، مما ساعد على توفير حماية فعالة لكثير من الصناعات المحلية، وفي بعض الحالات كانت الأسعار المرجعية تحدد بمعدلات مجحفة، بالإضافة إلى أن الحكومة ارتدت عن بعض التدابير الإصلاحية في سنة 1989 فإنها أعادت العمل ببعض القيود الكمية التي كانت قد ألغتها من قبل وأدخلت قيود كمية جديدة، كما حددت الفئات الدنيا للرسوم النوعية على الواردات.

وكانت السنغال قد شرعت في مجموعة من تدابير السياسات التي تتسم بمزيد من التشدد، منها السياسة الزراعية الجديدة في منتصف الثمانينات، أي

قبل فترة طويلة من إبرام اتفاقية مراكش في سنة 1994، ومع ذلك لم تنجح عملية الإصلاح في تحقيق النتائج التي كانت منتظرة في أوائل التسعينات، وبقيت السنغال واحدة من أكثر الدول التي تعد مستوردة صافية للمنتجات الغذائية، وظلت عرضة على الدوام للصدمات الخارجية والداخلية المختلفة.

وفي يونيو/حزيران سنة 1994، نشرت الحكومة ورقة جديدة لتوضيح سياسة التنمية الزراعية، وأعادت النظر فيها مرة أخرى في أبريل/نيسان سنة 1995، وهذه الورقة تحدد إطار وأهداف السياسة الزراعية في إطار الإستراتيجية الاقتصادية العامة في سياق تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي في سنة 1994، وكانت هذه الورقة الإستراتيجية تحدد أساس مجموعة تدابير الإصلاح التي عرفت ببرنامج التكيف الهيكلي الزراعي الذي تم تنفيذه في الفترة 1993- 1997 بمساعدة جهات مانحة عديدة منها البنك الدولي، ووكالة التنمية الفرنسية، والاتحاد الأوروبي ووكالة المعونة الأمريكية، إلى جانب الورقة التي توضح سياسة التنمية الزراعية التي صدرت في سنة 1995، واعتمدت السنغال ورقة الإصلاح المؤسسي للقطاع الزراعي في أكتوبر/ تشرين الأول سنة 1998، وكان الغرض الرئيسي من التدابير التي اتخذت في منتصف التسعينات هو تعزيز قدرة مختلف القطاعات على المنافسة مع التخفيف من حدة المشاكل التي نشأت في أعقاب تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي في سنة 1994، وكذلك دعم الإصلاحات التي بدأ تنفيذها بمساعدة الجهات المانحة وكان الغرض من مجموعة الإجراءات الثانية التشجيع على تحرير الأسعار، والمضي في الإصلاحات المؤسسية، وإعادة تنظيم هياكل عدد من الصناعات (الخصخصة، وغيرها) لضمان زيادة الفعالية في قطاعات مثل: الأرز، والفول السوداني والثروة الحيوانية، كما ركّزت

الإصلاحات على زيادة مشاركة فئات من المزارعين والقطاع الخاص في الأنشطة التي كانت تقوم بها مؤسسات القطاع العام شبه الحكومية.[1]

4- تجربة التنمية في اليابان: "تقوية القطاع الصناعي الخاص واتساع التفاوت الطبقي".

إن حجر الزاوية في النموذج الياباني للتنمية أنه بدأ بالزراعة مؤمنا عن طريقها فائضا استطاع أن يبني بتراكمه بدايات الصناعة اليابانية، وما إن نجحت المشروعات الصناعية حتى حولتها الدولة عن طريق البيع إلى القطاع الخاص الذي كان قد تحول بدوره من الإقطاع والملكية العقارية إلى الصناعة، وذلك بفعل التعويضات السخية التي تدفعها الدولة له.

إن اختيار هذا النموذج لم يتم بطريقة اعتباطية وإنما اعتمد على أسس أهمها الصراع بين المؤثرات التقليدية والجديدة في هذا المجتمع، وبداية اتضاح خط جديد من الفكر والممارسة في كل منهما يسعى إلى إحداث تغيرات جذرية في التراكيب الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والتربوية، مما سيؤثر حتما على السلوك الاجتماعي الذي سيعمل بدوره على تكوين صورة جديدة لمجتمعات ظلت حتى الثلاثينيات من القرن السالف تتحرك ضمن معطيات تقليدية على الرغم مما تمتلكه من قدرات وإمكانات وموارد بشرية ومادية وطبيعية، وعلى الرغم من أن هذا المجتمع حاول الابتعاد عن حظيرة دول العالم النامي، إلا أنه ظل مشدودا إليها أكثر بسبب إنه يستطيع أن يلعبا دورا أعظم ضمن هذه المجموعة أكثر من أي مجموعة أخرى رغم الاختلاف في الإيديولوجيات.

تعتبر التجربة اليابانية في التنمية أقدم عهدًا من تجارب الدول المجاورة لها، فاليابان ظلت حتى سنة 1853 مغلقة الأبواب في وجه العالم الخارجي، إلا أن الإصلاحات الذاتية في هذا القطر الأسيوي سبقت بزمن بعيد حيث تعود إلى ما

---

(1) نقل عن الموقع اللكتروني ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/007/y4632a/y4632a14.pdf

يسمى إصلاح "الميجي"، التي أحدثت أثرًا بالغًا في الحياة الاقتصادية اليابانية، وساعدت على أن تنتقل باليابان من بلد إقطاعي إلى بلد على مشارف الحقبة الرأسمالية، أي أن هذه الإصلاحات قربت اليابان مما يسمى اقتصاديا بمرحلة الانطلاق، إلا أن المحرك لها كانت التراكيب العليا في السلطة، وليس كما هو الحال في البلاد الغربية، إذ تحركت الإصلاحات الاجتماعية بفعل تأثير الطبقات الدنيا.

ولعل مركز الثقل في إصلاحات "الميجي" مساعدتها للطبقة المتنفذة في المجتمع الياباني والتي تسمى "بالساموراي"، وهي طبقة قريبة من طبقة الفونات في المجتمع البروسي، وهي طبقة قام مجدها على قدرتها العسكرية، إلا أنها وبعد تطبيق الإصلاحات تحولت إلى طبقة رأسمالية بعد أن كانت طبقة إقطاعية ذات ملكيات عقارية، وبذلك تجمعت رؤوس الأموال واستخدمت كركيزة في بناء الصناعة الجديدة في اليابان.

والواقع أن ما قامت به الحكومة اليابانية هو نزع الملكية العقارية، وبذلك تمكنت من السيطرة على الإنتاج الزراعي لتكون لها منه وفورات ساعدت بها الطبقة التقليدية المتنفذة اجتماعيا، ولم تكتف الحكومة اليابانية بهذا الإجراء وإنما شرعت في استغلال ما لديها من تراكمات في المال الناتج عن الزراعة الذي عكس استغلالا فاضحا للطبقات الفلاحية في بناء صناعات حديثة (دور بناء السفن، 52 سفينة تجارية، 52 مصنع آخر، 75 ميلا من السكك الحديدية، نظاما للتلغراف)، وكانت معظم هذه الصناعات ملكا للقطاع العام وكان ذلك كله خلال سنة 1880.

ولكن نقطة التحول التي قادت إلى أن يتبلور النموذج الياباني، هو عندما بدأت الحكومة اليابانية بتحويل ملكية مشروعاتها الصناعية بعد نجاحها إلى القطاع الخاص عن طريق البيع، وبذلك تميز النموذج الياباني بتكوين دورة له تبدأ من القطاع الخاص(الزراعة) إلى القطاع العام (الصناعة)، ثم إلى القطاع

الصناعي الخاص، وذلك بعد أن تحقق المشروعات مردودات ناجحة، والملاحظ أن عمليات البيع كانت تتم بأقل من كلفة هذه المشروعات، كما أن المشترين كانوا يحصلون على تسهيلات وعلى تأجيلات في الدفع، وذلك تشجيعا للقطاع الخاص، مما ساعد على تراكم المردودات وجهت الاقتصاد نحو الصناعة.

إن السبب الرئيسي الذي ساعد اليابان على التحول من دولة آسيوية زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متقدمة، هو أن الإصلاحات الزراعية التي تمت في فترة مبكرة وعلى الأخص بعد نزع الملكية العقارية ساعدت على تكوين زيادة في الإنتاج الزراعي استطاعت أن تتجاوز الزيادة في عدد السكان، هذه الظاهرة التي سبقت اليابان بها غيرها من الدول النامية ساعدتها على عبور الهوة من الزراعة والتخلف إلى الصناعة والتقدم، ولولا ذلك لتعثر نموها الاقتصادي بشكل عام والصناعي بشكل خاص.

ولقد أنجزت اليابان تحولها هذا بطريقة تختلف عن ما هو متبع في الوقت الحاضر في العديد من الدول النامية، أي النمو عن طريق التضخم، فقد لجأت الحكومة اليابانية إلى فرض ضرائب ثقيلة على مزارعيها، وبذلك انتزعت من أيديهم أكثر مما يمكن انتزاعه واعتماده ركيزة أساسية لبناء صناعي، أي أنها اعتبرت الطبقة الفلاحية كوسيلة إنتاجية.

أما على صعيد التجارة الدولية فقد تمكنت اليابان من أن تكون ندا للدول الأوروبية ابتداء من الثلاثينيات من القرن الماضي، وهذا لا يرجع إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية لديها بقدر ما يرجع إلى انخفاض مستوى أجورها، مما ساعدها على تخفيض أسعار صادراتها الأمر الذي فتح أمامها الأسواق العالمية.

ومن مميزات النموذج الياباني ازدياد القدرة المالية والتنظيمية ومؤسسات التنمية، كما وجدت بنوك صناعية خاضعة كلها للدولة، ووظيفتها الأساسية الإسهام في بناء صناعات جديدة تأكيداً للأسلوب الذي يتبعه النموذج الياباني، وطبيعي أن المصارف أو مؤسسات التنمية لا تقف في عملها عند حدود وضع

الميزانيات، وإنما تتعداها إلى حيث وضع مخططات وتصميم المشاريع التي يمكن أن تشارك فيها، مما يوسع من اهتمامها إذ تتعدى الجوانب المالية إلى جوانب فنية وإدارية وإعلامية، وفي الواقع أن هذه المنشآت تلعب دورًا هامًا في اليابان المعاصرة فخلال السنوات 1951-1956 كان الإنفاق العام مصدرًا لحوالي ثلث إجمالي الاستثمارات وبدون أن تلتزم الدولة بمسؤوليات إدارية مباشرة، استطاعت هذه البنوك العامة المتخصصة أن تكسر عنق الزجاجة في النمو الاقتصادي، وأن تغطي الاحتياجات الخاصة في الزراعة والأعمال الصغيرة والمباني، في حين اقتصر القطاع العام بمعناه الصحيح فيما عدى المنشآت المصرفية، على سكك الحديدية، والتلفونات والتلغراف واحتكار التبغ والغابات.

ومن أهم الآثار التي تركها النموذج الياباني في مجال البنوك والمصارف، هو تطويره لبنوك نوعية تتولى مسؤوليات اقتصادية، كما في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والتعدين والأعمال الهندسية والكهربائية، إلا أن دور البنوك لا يقف عند تقديم التسهيلات الائتمانية، وإنما يشارك في تنفيذ المشروعات وذلك لكي يضمن سلامة الطريق الذي يسير فيه كما يطمئن إلى إمكانية استرداد ما قدمه من قروض.

ومن التأثيرات العامة للنموذج الياباني زيادة التركيز على المشروعات المختلطة، وهذه المشروعات تحتل في الواقع مركزًا وسطا بين القطاعين العام والخاص، فمن المعروف أن القطاع العام توكل إليه مهمات لا يقبل للقطاع الخاص على انجازها ماليا وفنيا وإداريا مثل: بناء طرق المواصلات ومد خطوط سكك الحديد، أو القيام باستثمار الموارد الطبيعية للدولة، وقد توكل للقطاع العام مهمات ذات طبيعة اجتماعية في مردودها، أما القطاع الخاص فإنه يتولى تنفيذ مشروعات تتضح فيها الربحية المادية وتقل الصعوبات الخاصة بالتنظيم والإدارة، مما يساعد على أن يتفرغ القطاع العام إلى مشروعات تتناول في تأثيرها إنتاجًا واستهلاكًا وتوزيعًا لقطاعات كبيرة من السكان، إلا أن هناك قطاعًا

يسمى بالمختلط يحاول أن يكون حلقة اتصال بين مشاريع القطاعين العام والخاص، أي أنه يعمل على التوفيق بين الربحية المادية والاجتماعية، مما يضفي على الاقتصاد توازنًا أفضل، ويوجد نوعًا من الثقة بين القطاعات الإنتاجية التي أصبحت بفعل ممارساتها الاقتصادية المستقلة تمثل انشقاقا في المقاييس المتبعة زاد من حدته اختلاف المنطلقات الفكرية والسياسية لكل من هذه القطاعات.

لكن وجود القطاع المختلط يجب أن لا ينظر إليه بمعزل عن السياسة الاقتصادية والفلسفة الاجتماعية اللتين هما قيد الممارسة، فإذا كان الوسط الاجتماعي للإنتاج اشتراكيًا، كانت وظيفة القطاع المختلط هو تهيئة القطاع الخاص للاندماج في الخط الاقتصادي العام المتبع، أما في ظل ظروف إنتاج رأسمالية، فإن وظيفة القطاع المختلط تكون مختلفة تماما لأنه سيكون جسرًا ينتقل عليه القطاع العام ليصبح خاصا، وبمعنى آخر، فإن القطاع المختلط يساعد على تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، وهذا ما يتفق وخصائص النموذج الياباني، كما أن هناك بعض مشروعات القطاع المختلط لا تبقى محصورة في النطاق الخاص بالدولة التي تنفذ فيها، وإنما تساهم فيها هيئات دولية.

هذه هي الخطوط الرئيسية للنموذج الياباني الذي يرفع شعار تقوية القطاع الخاص عن طريق جهد القطاع العام، إذ يلزم الدولة على القيام ببناء المشاريع الاقتصادية مستفيدة مما لديها من رؤوس أموال وخبرة فنية وتنظيمية، فإذا تمكن المشروع من تحقيق أسباب النجاح، فإن الحكومة تعمل على نقل ملكيته إلى القطاع الخاص، وبذلك يتسع هذا القطاع على حساب قطاع الدولة، مما قد يسرع في عملية البناء الاقتصادي ويهيئ المجتمع لمرحلة الانطلاق، إلا أنه يغفل جانبًا مما هو هدف في واقعه، وهو العمل على رفاه المجتمع، وهذا يعني إشباع المتطلبات الاستهلاكية للمجتمع وأفراده عند ذاك يفقد النموذج الياباني أهميته إذ يتحول إلى مجرد مقياس اقتصادي ثانوي للقيمة.

وعلى الرغم من أن النموذج الياباني قد حقق نجاحات كبيرة في المجال الاقتصادي، فقد حول اليابان من دولة آسيوية متخلفة إلى دولة عصرية متقدمة، وأتاح لها أن تلعب دورًا رئيسيًا في التجارة الخارجية إذ أصبح الين من العملات الصعبة في اليابان، كما نمت الصناعة الهندسية والكهربائية نموًا فاق كل التوقعات، فإن نفس النموذج قد أخفق في حل المشكلات الاجتماعية، إذ لم يتمكن من القضاء على التفاوت الطبقي في الدولة، كما أن مستويات الدخول متباينة في الأرياف عنها في المدن.

5- تجربة التنمية في كوبا: "النهوض بموارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية".

لقد أنجزت كوبا الكثير بفضل ثورتها وخلال فترة زمنية قصيرة برغم الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من اعتماد الاقتصاد الكوبي على الولايات المتحدة خلال فترة ما قبل الثورة، فإن الملاحظ أن الإحصاءات المنشورة تعكس لنا نجاحًا باهراً أنجزته الثورة الكوبية وعلى الأخص فيما يتعلق بمعدلات إنتاج السلع المادية، ذلك أن معدلات الإنتاج قد ازدادت بالنسبة لسلع معينة، بينما انخفضت بالنسبة لسلع أخرى، وتشير الإحصاءات المنشورة أن كوبا استثمرت حتى سنة 1992 ما يزيد عن 30% من مجموع دخلها الوطني في مشاريع إنتاجية، وإن هناك جهودًا تبذل من أجل المحافظة على هذه النسبة ورفع معدلات التصدير إلى الخارج والحد من معدلات الاستيراد.

وبهذا المعنى فالثورة الكوبية تسعى إلى النهوض بموارد الدولة وتوجيه عمل الشعب بما يحقق تنمية شاملة حقيقية.

ومن الصعب تقييم النتائج التي حققتها الثورة الكوبية في ضوء معايير ونظريات التنمية الغربية. غير أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى بعض الملامح الأساسية، فمن الحقائق الإحصائية المقررة أن الثورة الكوبية قد تمكنت من

القضاء على البطالة التي كان يصل معدلها (فيما قبل الثورة) إلى 50% في قطاع الزراعة باستثناء الشهور الثلاثة التي كان يتم فيها حصاد قصب السكر، واستطاعت أن تخلق عدالة في توزيع الدخل الوطني وما يرتبط بذلك من وضع حد أدنى للأجور، كما تمكنت من تخفيض معدلات الأمية وإتاحة الفرصة أمام أبناء الجماهير للالتحاق بالمدارس. وفضلا عن ذلك استطاعت الثورة الكوبية القضاء على الكثير من الأمراض المتوطنة ونشر الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية البعيدة المنعزلة، كما تمكنت من إدخال أساليب تكنولوجية جديدة في الزراعة، ولا ننسى أن كوبا من أكبر منتجي الأدوية في العالم بفضاء الثورة، ولا شك أن الانجازات التي حققتها الثورة الكوبية في مجال العمالة تعد علامة بارزة في تاريخها، خاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا الجهود التي بذلتها دول نامية أخرى للقضاء على البطالة، وقد ارتبط بذلك جهود مضنية من أجل النهوض بمختلف الأقاليم الكوبية، حيث نالت المناطق الريفية نصيبها الضروري من الاهتمام في الوقت الذي حظيت فيه المناطق الحضرية برعاية ملحوظة. ونستطيع أن نضيف إلى ذلك الاستثمارات الاجتماعية الهائلة في ميادين الصحة والتعليم والإسكان، ولقد كانت هذه الاستثمارات الاجتماعية موازية تماما للاستثمارات الإنتاجية وعلى الأخص في مجال الزراعة.

وعلى الرغم من أن البيانات الدولية تميل إلى إظهار ارتفاع معدلات الإنتاج في كوبا، إلا أن هذا الارتفاع لا يمثل وحده الهدف الأساسي للسياسة الكوبية، ذلك أن البيانات تفترض عادة أن الهدف الأساسي " للتنمية " هو زيادة الإنتاج، ومن شأن ذلك تجاهل طبيعة المنتجات وبناء المجتمع بشكل عام، فضلا عن معالجة القضايا الاقتصادية بمعزل عن مشاكل المجتمع الأخرى، فأعظم الانجازات التي حققتها الثورة الكوبية متمثلا في الجانب الاجتماعي: مزيد من المساواة وتكافؤ الفرص، وتحطيم للعلاقات الرئاسية المكبلة، ومشاركة واسعة النطاق من جانب الجماهير العريضة، ووعي متزايد بالقضايا الاقتصادية والسياسية

والثقافية والاجتماعية. وقد تبدو هذه الانجازات متعارضة في بعض الأحيان مع تحقيق معدلات إنتاج عالية، لكن الانجاز الإنساني يصعب تحديده وحصره. ولا يعني ذلك أن كوبا لم تواجه مشاكل وعقبات حاسمة. يكفي أن نشير في هذا المجال إلى الحصار الأمريكي وإلى الصعوبات الناجمة عن تأميم المصالح الأجنبية.[1]

6- تجربة التنمية في البرازيل: "إرادة شعبية قوية للتنمية مبنية على الثقة لتحقيق العدالة الاجتماعية".

مع نهاية سنة 2011 أعلنت البرازيل رسميا أنها أصبحت سادس أكبر اقتصاد على مستوى العالم متقدمة بذلك على بريطانيا، ووفقا لتصريحات وزير المالية البرازيلي فإن بلاده حققت نموا بنسبة 2,7٪ في الوقت الذي حقق الاقتصاد البريطاني نموًا بنسبة 0,8٪.

وسنحاول الاقتراب من تجربة النهضة الاقتصادية البرازيلية ومحاولة فهم السياسات الاقتصادية التي أدت إلى نقل البرازيل من هوة الإفلاس إلى قمة التقدم الاقتصادي خلال ثماني سنوات فقط. وكيف استطاعت تلك السياسات التأثير في حياة ملايين البرازيليين ونقلهم من مصاف الطبقات الفقيرة إلى الطبقة الوسطى.

ولقد استطاعت هذه السياسات حل معضلة الفقر البرازيلي وإنجاز تقدم قوى في تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن جهة أخرى انتهجت سياسات ليبرالية تفوق كل أحلام شريحة الرأسماليين لحماية صناعتهم واستثماراتهم.

تعتبر البرازيل هي بحق أرض المتناقضات، حيث تختلط فيها ناطحات السحاب مع عشش الصفيح، ومناخيًا توصف بأنها أكبر مستودع للتنوع الحيوي

---

(1) نقلا عن الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=66945&t=4

في العالم، حيث تتواجد جميع الأنظمة البيئية، وديموغرافيا يعيش على هذه الأرض شعب تشكل من أعراق وأصول متباينة 54٪ بيض و39٪ ملونين ينقسمون بدورهم إلى الملاتو(سلالة ناتجة من تزاوج الأفارقة والبيض) والكابوكلوز (سلالة ناتجة من تزاوج الهنود الأصليين والبيض) والكافوكوز (تزاوج الأفارقة والهنود الأصليين) و6٪ زنوج و 1٪ المهاجرين العرب، أما عدد السكان الأصليين الذين بقوا على نقاءهم ولم يختلطوا بأي من الشعوب القادمة يصل إلى نحو 200.000 نسمة أي ما يعادل 0,1٪ من إجمالي السكان، إلا أنه مجتمع متجانس عرقيا، بمعنى أن هذه الأصول لا يمكن وصفها بأنها طوائف أو أعراق مختلفة أو متصارعة أو يمكن رسم خطوط فاصلة بين تجمعات منفصلة تقوم على أساس اللون، وربما يكون الاستثناء الوحيد هو مجموعة السكان الأصليين الذين يصرون على الاحتفاظ على نقاءهم وخصوصيتهم الثقافية وما زالوا يسكنون في غابات الأمازون، ويعتقدون بخصوصيتهم وضرورة الحفاظ عليها، لأنها كل ما تبقى لهم في معركة الإبادة التي خاضوها ضد الرجل الأبيض طوال 500 سنة عند وصول البرتغاليين لأراضي البرازيل.

تمتلك البرازيل إلى جانب قدراتها الطبيعية من حيث الأراضي الزراعية الشاسعة والأنهار الكثيرة والثروات الطبيعية مثل النفط والمعادن الوفيرة، إلى جانب القوة السكانية التي تقترب من 200 مليون نسمة. امتلكت ذلك مناخ ديمقراطي سليم بدأ أولى خطواته في 1985 وأخذ في النمو والاستقرار على مدار سنوات. وقد أفرز المناخ الديمقراطي إرادة شعبية قوية ورغبة عارمة لدى البرازيليين لتحقيق النجاح والنمو والتقدم رغم الفقر الشديد، وقد مرت إستراتيجية التنمية بالبرازيل بالمراحل التالية:

6-1- مراحل إستراتيجية التنمية بالبرازيل:

6-1-1- تنفيذ برنامج للتقشف:

نفذت البرازيل برنامجًا للتقشف وفقًا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، حيث أن سياسة التقشف هي الحل الأول والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، والمدعمة من قبل الطبقات الفقيرة والصبورة على هذه السياسات، وقد أدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للدولة، ومن ثم ساهم ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وبناء عليه تلقت البرازيل نحو 200 مليار دولار استثمارات مباشرة من 2004 وحتى 2011 ، بالإضافة إلى ذلك دخل ما يقرب من 1.5 مليون أجنبي للإقامة في البرازيل في سنة 2011، وعاد نحو 2 مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد. وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة وهذا ما يعني توفير فرص عمل جديدة، ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر. وبعد أن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر سنة 2002 أصبح الآن بعد ثماني سنوات من العمل في البرنامج الاقتصادي مدين للبرازيل بـ 14 مليار دولار.

6-1-2- تغيير سياسات الإقراض:

تم توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خُفضت سعر الفائدة من 13,25٪ إلى 8,75 ٪، وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو، وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر. وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان الدولة زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68٪.

6-1-3- التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن:

تمتلك البرازيل قدرات طبيعية ضخمة من أراضي زراعية شاسعة وأنهار وأمطار بوفرة كبيرة، ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في دول أخرى، مثل البن وأنواع من الفواكه، وكذلك أيضا ثروات معدنية ونفطية هائلة. وقد اعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام في بداية الألفية وقبل الأزمة العالمية في 2008، وقد استفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعاني منه الاقتصاد البرازيلي قبيل سنة 2003.

6-1-4- التوسع في الصناعة:

اتجهت السياسات الاقتصادية في هذا الشأن إلى الاهتمام بشقين للصناعة، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام، مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، وقد كانت بالفعل قائمة من قبل، لكن حدث فيها توسعات نتيجة للتوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية ومن ثم التوسع في هذه الصناعات والتصدير كما سبق الإشارة.

أما الشق الآخر فهو الصناعات التقنية المتقدمة، حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات، ومن أهم الأمثال شركة (امبراير Embraer)، والتي تعتبر ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في كل البرازيل، وتمثل طائرات شركة «إمبراير» 37٪ من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا، وقد تم إنشاء هذه الشركة من قبل النظام العسكري في 1969 ولكنها ظلت شركة خاسرة، حتى تم خصخصتها في 1994، ومن ثم أخذت في التقدم ولكنها حققت نجاحًا كبيرًا ومتميزًا في السنوات الأخيرة.

6-1-5- تنشيط قطاع السياحة:

إن البرازيل بما تمتلكه من طاقات طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة وبقوة لاجتذاب أفواج سياحية كبيرة، لكن الواقع أن هذه القدرات وحدها غير كافية، لهذا يجب أن يكون هناك جهود مبذولة لتنشيط السياحة، وقد شهدت البرازيل في الفترة السابقة نموًا ملحوظًا في هذا المجال، حيث ابتكرت نوع خاص من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، فالبرازيل دولة تمتلك تراث شعبي شديد الخصوصية في الاحتفال عن طريق المهرجانات الجماهيرية التي تشهد حالة من الاحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا اللون الخاص من السياحة ونجحت في استقبال 5 ملايين سائحا سنويا، وهو الأمر الذي يساهم كذلك في إنعاش الاقتصاد وتحقيق مزيدًا من النمو.

6-2- الطرق المباشرة لحل مشكلة الفقر:

يبقى الإشارة إلى الجانب اليساري من خطة الإصلاح الاقتصادي، وهو الشق المتعلق بالإعانات الاجتماعية ورفع مستويات الدخل، وقد كان في قلب هذا الجانب هو سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة بـ (بولسا فاميليا)، وهو برنامج بدأ منذ منتصف التسعينيات واستمر حتى هذا الوقت، وهو يتضمن توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع وضخ طاقة أكبر وأموال أكثر فيه، وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى 0,5 ٪ من إجمالي الناتج المحلي بتكلفة تقدر بين 6 و 9 مليار دولار، ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس أن تُعَرف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريا.

والمهم هو ربط هذه المعونات بشروط صارمة تشمل التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والالتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل

منتظم، وبعد التأكد من التزام الأسرة بالشروط السابقة، تحصل الأسرة على دعم بمتوسط يبلغ تقريبا 87 دولار شهريا وهو ما يعادل 40٪ من الحد الأدنى للأجر في الدولة، وتصرف الإعانة عن كل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تصرف هذه الإعانات للأم بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة.

وقد كانت انجازات هذا البرنامج باهرة خلال العقد الماضي، فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعنى 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33٪ من الشعب البرازيلي، ويمكن توضيح معنى استفادة الأسر الفقيرة من البرنامج على النحو التالي، إنه مشروعًا ليس سحريًا للقضاء النهائي على الفقر ولكنه كان مشروعًا واقعيًا أدى إلى نتائج ملموسة، مثل التمكن من العيش بشكل أفضل والحصول على الطعام واقتناء بعض السلع المعمرة لأول مرة في حياتهم.

حيث عمل على نقل ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة "الطبقة الوسطى الجديدة"، حيث تقول مؤسسة سيتيليم المتخصصة في أبحاث المستهلكين أنه قد صعد أكثر من 23 مليون شخص من الطبقتين (د) و(و) إلى الطبقة (ج)، وهي الطبقة التي يتراوح دخلها من 457 إلى 753 دولارا شهريا.

وبشكل عام فقد ساهم هذا البرنامج في خفض مؤشر جينى بنسبة 21٪، في حين أدت عمليات رفع الحد الأدنى من الأجور إلى خفض المؤشر بنسبة 32٪، و يقول البنك الدولي أن دخل أفقر 10٪ من السكان يزيد بنسبة 9٪ سنويا، في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2-4٪ سنويا، وهذا يعني تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية. بتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة، وليس عن طريق تبنى سياسات التأميم، بمعنى ترك قمة المجتمع وعمل على تحسين قاعدة المجتمع.

والجدير بالذكر إلى أنه على الرغم من المساعي الحثيثة لمقاومة الفقر، إلا أن الفقر ما زال موجودًا والتفاوت الاجتماعي مازال كبيرًا، لكن المهم أنه أقل مما كان وبنسب ومعدلات كبيرة وهذا يشير إلى أن الاستمرار على هذا المنوال سيعنى مزيدًا من النجاح في إتمام الهدف.

6-3- التوجه نحو التكتلات الاقتصادية:

من جهة أخرى لم تكتف البرازيل بالعمل على استخدام السياسات الاقتصادية الداخلية للنهوض بالاقتصاد البرازيلي، وإنما أيضا خطت خطوات متميزة على مستوى السياسات الاقتصادية الخارجية، من خلال منظمة (الميروكسور) وهي بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب، وتشكلت باعتبارها اتفاقية للتجارة الإقليمية بين كل من البرازيل والأرجنتين وباراجواي وأوروجواي في سنة 1991 وعضوية غير كاملة لفنزويلا وبوليفيا. وهي تعد اليوم رابع أكبر قوة اقتصادية في العالم، وقد اهتمت سياسة البرازيل الاقتصادية على المستوى الخارجي بالقيام بدور قوى في التأثير على النظام الاقتصادي العالمي من خلال اجتماعات (الميركوسور). ويرصد الباحثون الاقتصاديون تنامي ذلك الكيان الاقتصادي الجنوبي في الوقت الذي يتدهور فيه الاتحاد الأوروبي.

وعلى جانب آخر شكلت البرازيل مع روسيا والصين والهند مجموعة (البريكس BRICS) في سنة 2009 ثم انضمت لهم جنوب أفريقيا في سنة 2010، ويعتبر تجمع لخمس دول تعد صاحبة أكبر اقتصاديات على مستوى الدول النامية، حيث يعادل الناتج الإجمالي المحلي لتلك الدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة، وقد قام هذا الكيان على أساس أطروحة مفادها أنه بحلول 2050 ستنافس اقتصاديات تلك الدول اقتصاد أغنى دول العالم، وهي على أي حال تشكل واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرع الاقتصاديات نموًا في العالم.

وعليه فإن إتباع سياسات التقشف أدت إلى استعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي، ومن ثم زيادة الاستثمارات والإنتاج كذلك أيضا تشجيع الصناعة والزراعة وتشجيع السياحة كل ذلك أدى إلى فرص عمل، ومن ثم زيادة الدخل

للبرازيليين، ومن جهة أخرى ساعدت برامج الإعانة الاجتماعية بشكل مباشر إلى رفع مستوى الدخل وتحسن المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة، مما أدى إلى خلق قاعدة عريضة للطلب، وخاصة أن البرازيل دولة كبيرة في عدد السكان كان أغلبهم يعاني من الفقر الشديد، وهو ما يعني عدم القدرة على الشراء، ولكن مع تحسين دخلهم أصبحت هذه الطبقات تمثل قوة شرائية كبيرة ساعدت في ازدهار المشروعات الإنتاجية الوطنية ومثلت بديلا عن السوق الخارجي، وقد ظهر هذا بوضوح خلال فترة الأزمة العالمية في سنة 2008، حيث كانت البرازيل أقل دول العالم تأثرًا بالأزمة، فقد حققت البرازيل في هذه السنة نموًا وصل إلى 5,1٪ وذلك لاعتبار الاقتصاد البرازيلي اقتصادًا مغلق نسبيًا يعتمد على السوق المحلية بنسبة كبيرة.(1)

(1) نقلا عن موقع الكتروني http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Seal=84

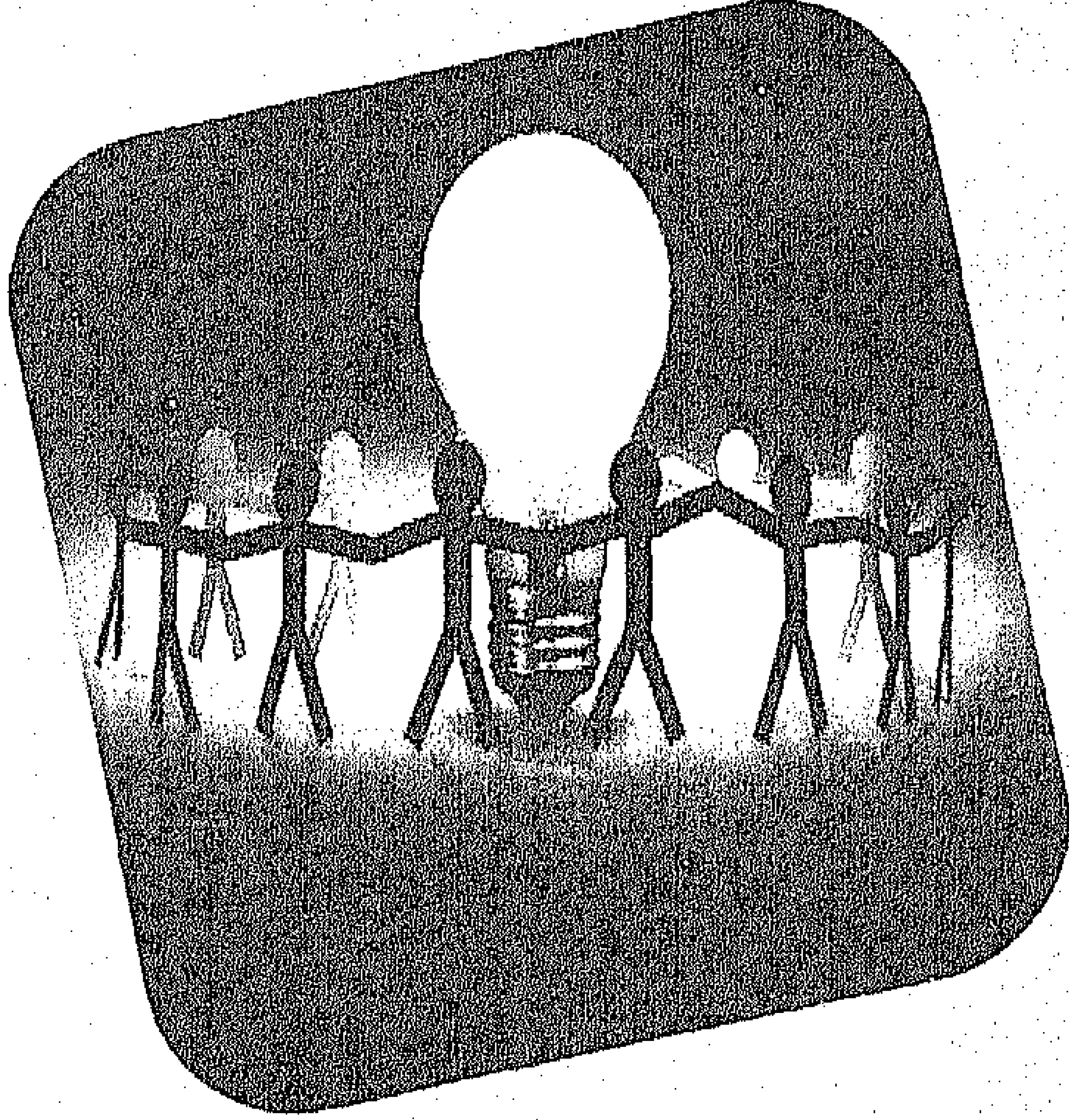
خلاصة

من كل ما سبق يتضح مدى الصعوبات والتحديات التى تواجه الدول النامية من أجل النهوض بالتنمية، وهذا يتطلب التركيز على فهم خصوصيات هذه الدول ومحاولة تحليل واقعها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذا الثقافية حتى يتسنى لها وضع مجموعة من الخطط والبرامج والاستراتيجيات التى يجب أن تكون مدروسة دراسة معمقة، آخذين بعين الاعتبار التحولات والتغيرات العالمية التي تفرض على هذه الدول في بعض الأحيان انتهاج سياسات معينة تخدم مصالحها الخاصة وليس مصالح الدول النامية.

إلى جانب ذلك فإن السياسات التى من الممكن انتهاجها تختلف باختلاف خصائص ومقومات كل دولة، وهذه السياسات يمكن أن تشمل قطاعات متعددة كالمجال الصناعي أو الزراعي أو السياحي وغيره من المجالات المختلفة، والتى تؤدي كلها إلى التنمية شرط أن تستغل وتدرس دراسة جيدة.

وعليه فإن هذه الدول تحمل على عاتقها مسؤولية إيجاد الحلول الناجعة من أجل الخروج من بوتقة الفقر والتخلف الذي تعيش فيه، وهذا ليس بالأمر الصعب حيث نجد الكثير من الدول كانت تعاني فقرًا وتخلفًا شديدين واستطاعت بفضل إرادتها القوية أن تصل إلى مستوى فاق كل التوقعات، وهذا لن يتأت إلا عندما تكون هذه الدول (ونقصد بها الدول النامية) تملك إرادة قوية ورغبة جامحة للخروج من هذه الأزمة، وهذه الإرادة والرغبة وحدهما غير كافيتين لحدوث التغيير، إنما يتوجب على الجميع المشاركة وتحمل المسؤولية، لأنه بما أن التنمية عند حدوثها يستفيد منها الجميع إذن وجب من هؤلاء جميعًا المساهمة بقوة كل في مجاله وحسب إمكاناته، وذلك بانتهاج منهج التعاون والتضامن من أجل الوصول إلى التنمية المنشودة التى يرغب فيها الجميع.

علم اجتماع التنمية



المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- المراجع باللغة العربية:

- أحمد الخشاب، التغير الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، 1970.

- إحسان محمد الحسن، البناء الإجتماعي والطبقية، دار الطليعة، بيروت، 1985.

- إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ.

- أحمد زايد، التغير الاجتماعي، مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، 2000.

- أحمد سويلم العمري، معجم العلوم السياسية الميسر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985.

- إسماعيل صبري عبد الله، مكان التكنولوجيا من إستراتيجية التنمية، في إستراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

- إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1976.

- السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010.

- السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1981.

- السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دار المعرفة، القاهرة، 1995.

- السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، الإسكندرية، 1977.

- أمينة علي كاظم، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، دار هجر، مصر، 1993.

- أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، القاهرة، 1966.

- أزرو ولبيتر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية ، ترجمة عبد الهادي عمر والي والسعيد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، السويس، 1995.

- انريك اوتيزا وآخرون، الاعتماد على الذات كإستراتيجية بديلة للتنمية، ترجمة احمد فؤاد بليغ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.

- اندرو وبسيتر، ترجمة عبد الهادي محمد والي وآخرون، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، 1995.

- بلتيهم شارل، التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، الإسكندرية، بدون تاريخ.

- جاريس ج.، دومينجو ج.، جغرافية البلدان النامية: دراسة موضوعية في جغرافية التنمية، تعريب محمد عبد الحميد الحمادي، محمد علي بهجت، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986.

- حسين عبد الحميد رشوان، المجتمع والتصنيع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996.

- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الغد، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982.

- ديفيد ماكليلاند، مجتمع الانجاز، ترجمة عبد الهادي الجوهري، مكتبة الأنجلو المصرية.

- ديفيد هارسون، علم اجتماع التنمية والتحديث ، ترجمة محمد عيسى برهوم، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

- دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، ط1، دار وائل، عمان، 2004.

- سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1977، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

- سعد جمعة، التنمية الذاتية وإستراتيجيتها، من الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الأول، القاهرة، دار المعارف، 1983.

- سهير عبد العزيز محمد يوسف وآخرون، علم اجتماع التنمية، دار المعارف، جامعة الأزهر، 1992.

- صبحي محمد قنوص، علم دراسة المجتمع، ط2، دار الجماهيريية، مصراتة، ليبيا، 1993.

- طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

- محمد ياسر الخواجة، علم الإجتماع الحضري : بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، مصر العربية للنشر، القاهرة، 2010.

- محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية: المفاهيم والقضايا، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

- محمد الجوهري وعبد الله الخريجي، مقدمة في علم السكان، القاهرة، 1977.

- محمد سعيد فرح، ما علم الاجتماع، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987.

- محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، ط 2 ، دار الغريب، القاهرة، 1982.

- محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة، عمان، 2010.

- محمد محمود الجوهري، مدخل إلى علم اجتماع، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007.

- محمد محمود الجوهري وآخرون، التغير الثقافي والاجتماعي، دار المسيرة، عمان، 2010.

- محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1982.

- محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، منشأة المعارف بالإسكندرية، جامعة الإسكندرية ج.م.ع، جامعة عمر المختار ليبيا، 1996.

- محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010.

- محمد دويدار، إستراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الولي الجديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1978.

- محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1978.

- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

- محمد عبد الفضيل، هل سقطت المعجزة الأسيوية، مجلة العربي، العدد 476.

- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.

- محسن الخضيري، الإدارة في دول النمور الأسيوية، القاهرة، ابتراك للنشر والتوزيع، 1996.

- مصطفى عمر حمادة، السكان والتنمية دراسة أنتروبولوجية في المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010.

- كولفرني محمد، التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة القرويين، المغرب.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، ط1، دار الكتب الحديثة، الإسكندرية، 1999.

- عبد الرحمن أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

- عبد الهادي محمد والي وآخرون، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1995.

- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، علم اجتماع التنمية: رؤى نظرية وتجارب إنسانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.

- عبد الباسط عبد المعطي، وعادل الهواري، علم الاجتماعية والتنمية دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

- علي جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

- علي ليلة، العالم الثالث، قضايا ومشكلات، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985.

- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1990.

- عادل الهواري، من قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1977.

- عبد الله محمد عبد الرحمان، تجربة التصنيع في دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) من علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

- غريب سيد أحمد، وآخرون، مدخل في علم الإجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

- فريحة أبوبكر علي الزواوي، التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي قرية زلة نموذجا، دراسة لاستيفاء متطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والتربية، جامعة التحدي-سرت، ليبيا، 2008.

- **فاديه عمر الجولاني، التغير الاجتماعي: مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004.**

- فادية عمر الجولاني، التغيير الاجتماعي، دار الإصلاح، السعودية، 1984.

- نائل عبد الحافظ العوالمة، إدارة التنمية: الأسس، النظريات والتطبيقات العلمية، زهران، عمان، 2010.

- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، إسكندرية، 1987.

- هولتكرانس، ف، قاموس الفولكلور، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1981.

- المراجع باللغة غير العربية:

- ABRAHAM J.H., Sociology, The English universities press limited, London, 1966.

- FOSTER- CARTER D., The sociology of development, CAUSEWAW PRESSLTD, England, 1986.

- MARNIESSE S., FILIPIAK E., Compétitivité et mise à niveau des entreprises, Agence Française de Développement, Paris, 2003.

- مواقع إلكترونية على الانترنت:

http://www.Cubouira.3oloum.org

http://www.pdffactory.com

http://hamdisocio.blogspot.com/2010/07/blog-post_8240.html,2010

http://www.ebthalmohamed.arabblogs, 2013

http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?,2013

http://www.ao-academy.org/docs/tanmiyahbashaiyah_4_07102011.doc, 2011

http://www.fayoum.edu.eg/Arts/Geography/pdf/07.pdf2012.

http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=8290

http://www.libyaforum.org

http://www.hrdiscussion.com

http://Faculty-Ksu-edu-sa

http://www.ahewar.org

http://www.alittihad.ae

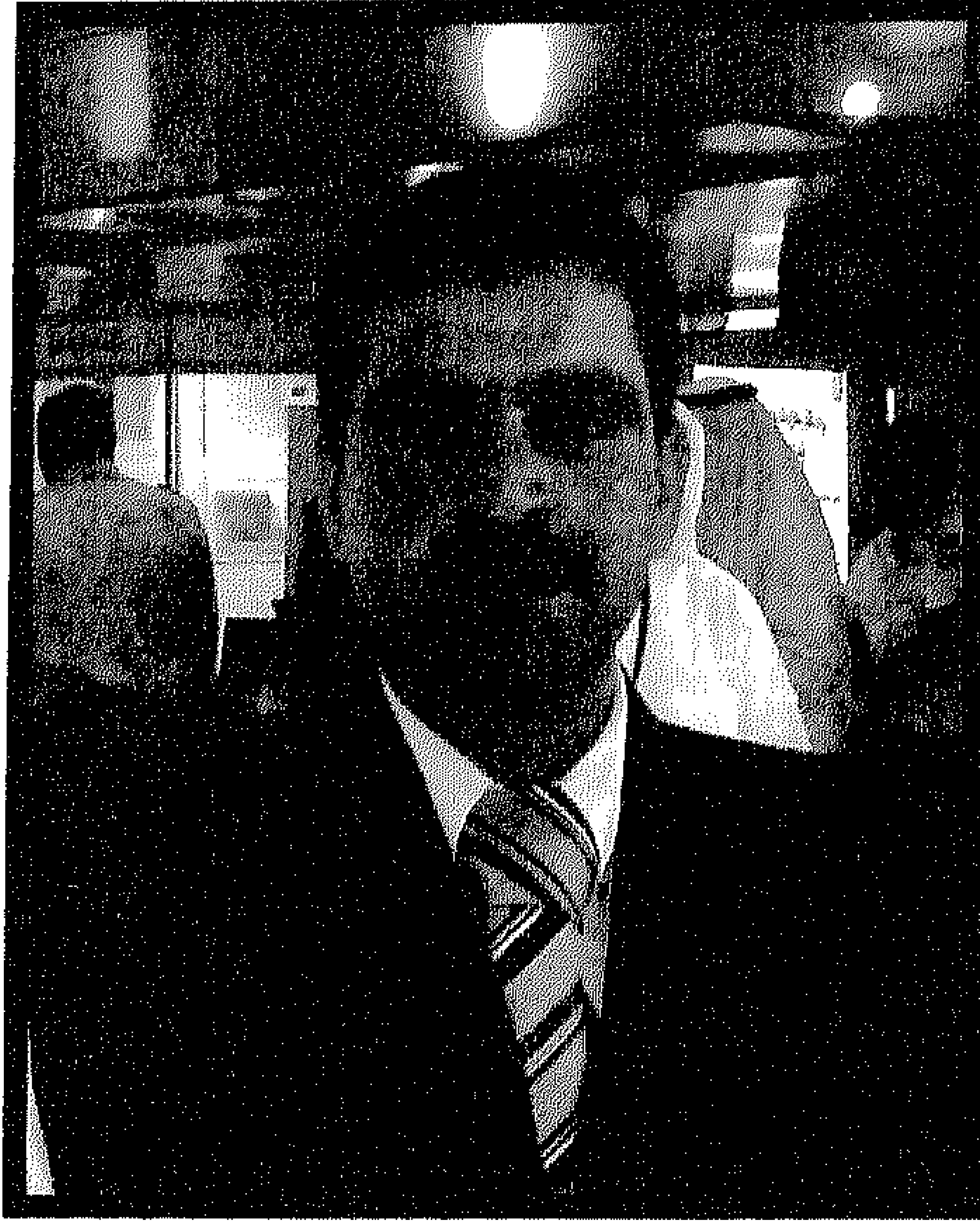
http://www.arabworldbooks.com

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50340

http://www.maganin.com/content.asp?contentId=18931

http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=66945&t=4

http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Seal=84



الدكتور فؤاد بن غضبان من مواليد مدينة قسنطينة بالشرق الجزائري .

تخرج من جامعة قسنطينة ، وأتم دراساته العليا بها ضمن تخصص: التهيئة الحضرية ، وهو يدرس حاليا بجامعة أم البواقي بالجزائر.

شارك في العديد من المؤتمرات الدولية داخل وخارج الجزائر ، وله العديد من المقالات والبحوث المنشورة في مجلات ودوريات دولية متخصصة.

علم
اجتماع التنمية






9789957762926

الرضوان
للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية
عمان - العبدلي - شارع الملك حسين
قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118
هاتف: 4611169 6 962+ - 4616436 6 962+
فاكس: 4616435 6 962+
ص.ب 926141 عمان 11190 الأردن
E-mail : gm.redwan@yahoo.com
www.redwanpublisher.com